

■ العدد الأربعون/ يونية ١٩٩٣م/ ذو الحجة ١٤١٣هـ/ الثمن ١٠٠ قرشاً مصرياً ■



القطاع العام بين الرئيس وثيتوا الاجانب

حرب استنزاف بين الأمن وجماعات الجهاد

التنازلات.. مقابل الوعود والطريق المسدود

الروس يتصدون لحزب «المارلوبورد»

الفساد يعشش فى مصر.. ويعصف بكل مؤسسات الدوله

١٦ من القادة السياسيين والمفكرين يسألون:

كيف تخرج مصر من أزمتها الراهنة؟!



ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

فى هذا العدد

موقفنا: هكذا يقودنا الحكم للقرن الواحد والعشرين **حسين عبد الرازق** ..... [٤]
يهمسون ..... [٧]
الجو السياسى: تجديد انتخاب مبارك لجولة ثالثة ..... [٨]
حرب استنزاف طويلة المدى بين الأمن والجهاد **مدحت الزاهد** ..... [١٠]
الدين والتطرف.. دعوة لفك الارتباط **سمير مرقص** ..... [١٦]
مرة أخرى حول مشروع الشرق الأوسط **د. عبد العظيم أنيس** ..... [١٨]
السوق الشرق أوسطية واسرائيل الكبرى **د. فوزى منصور** ..... [١٩]

مصر

الفساد يعصف بكل مؤسسات الدولة **أمينة النقاش** ..... [٢٢]
آل الريان وتاريخ من ٨٢ الى ١٩٩٣ **محمود الحضرى** ..... [٢٩]
القطاع العام من الرئيس الى ڤيتو الأجانب **حسن بدوى** ..... [٣٢]
كارثة الزراعة تهدد الوطن **د. محمود خميس أبو زيد** ..... [٣٦]
تيارات ..... [٣٨]

ندوة
كيف تخرج مصر من أزمتها الراهنة ..... [٣٩]

العرب

رسالة القدس: سياسة التنازلات مقابل الوعود **حنا عميرة** ..... [٦١]
نحو الشمس: بركات الشريك الكامل **فالح الطاونة** ..... [٦٤]
رسالة اليمن: الجماهير تتمسك بالديمقراطية **عز الدين سعيد** ..... [٦٥]
المؤتمر العربى لحقوق الانسان **حلمى شعراوى** ..... [٦٨]
رسالة عمان: أول مؤتمر علنى للحزب الشيوعى **على الرئيس** ..... [٧٠]
رسالة المغرب: نساء أفريقيا يطالبن بالمساواة ..... [٧٢]

العالم

رسالة موسكو: التصدى لحزب المارلبورو **أحمد الخميسى** ..... [٧٥]
آثار انتهاء الحرب الباردة تصل الى إيطاليا **لويس جرجس** ..... [٨١]

اسلام لاكهانة التابعون خليل عبد الكريم ..... [٨٣]

أرشيف اليسار عيد صالح شاهد على... د. رفعت السعيد ..... [٨٤]

فن

ياوزارة الثقافة شكر الله سعيك **احمد يوسف** ..... [٨٨]
الفن اليابانى عبر شاشة التليفزيون **ماجدة موريس** ..... [٩٢]

يمين×شمال ..... [٩٥]

مشاغبات: أحزاب صاحب الفضيلة **صلاح عيسى** ..... [٩٨]

لليسار دور

السرعة مطلوبة

كل عام وأنتم بخير.. فهذا العدد يصل الى أيديكم أول أيام عيد الأضحى المبارك، أعاده الله علينا وعلى الأمة الاسلامية والعالم كله بخير. وبعد...

فسيلاحظ القراء أن الندوة التى ننشرها فى هذا العدد قد استولت على أكثر من ربع صفحاته. وقد أثارت هذه مشكلة داخل هيئة التحرير. البعض اقترح تقسيمها وآخرون تمسكوا بنشرها كاملة بعد إعادة صياغتها لاختصار الكلمات. ولكنا فى النهاية قررنا نشرها كاملة حتى يتاح لكل المشاركين فيها أن يعبروا عن وجهة نظرهم كاملة وبألفاظهم وعباراتهم هم.

وأدى هذا الى تأجيل عديد من الموضوعات، مما قد يغضب منا بعض الأصدقاء. ولكن هذا ليس السبب فى عدم نشر ملاحظات أعضاء رابطة قراء اليسار فى المنصورة فرسالتهم وصلتنا ظهر يوم ٢٢ مايو، أى يوم الانتهاء من العدد تماما وقبل تسليمه للمطبعة بساعات. وحتى لايغيب علينا أصدقاؤنا فى المنصورة، سألخص فى هذه الأسطر ملاحظاتهم السلبية، مستئذنا فى العبور على الملاحظات الايجابية لضيق المساحة.

يطالب الزملاء بفتح حوار على صفحات اليسار مع رموز اليسار الأخرى بكافة فصائله «ناصرى- يسار اسلامى- فصائل ماركسية أخرى..» ويطالبون بمزيد من الحقائق حول الأوضاع الداخلية فى «الشارع السوفييتى»، فلم تعد رسالة موسكو التى تتميز بالوضوح والموضوعية تشبع نهمهم.

وأقول للزملاء- حتى لانضطر الى هذا التلخيص المخل، ولكل القراء، نرجو الحرص على أن تصل رسائلكم فى النصف الاول من الشهر، مبكرا قدر الامكان.

ومرة أخرى كل عام وأنتم بخير

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
محمود الهندى
المستشارون:
ابراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان - إمبابة- جيزة
رقم البريدى ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس : ٣٤٤٢٠١٣
FAX. 3442013 TEL 3465416

موقفنا

هكذا يقودنا الحكم للقرن الواحد والعشرين!

حسين عبد الرازق

لم يحظ الخطاب الهام الذى ألقاه الرئيس **حسنى مبارك** فى الاحتفال الرسمى بالعيد العالمى للعمال فى أول مايو الماضى، بالاهتمام الواجب من الاحزاب والقوى السياسية، رغم إتفاقها أن الرئيس **إختار هذه المناسبة ليتقدم للرأى العام بخطاب ترشيحه لرئاسة الجمهورية للولاية الثالثة التي تبدأ فى أكتوبر القادم(١٢ أكتوبر ١٩٩٣)**ويطرح برنامجه للسنوات القادمة (١٩٩٣- ١٩٩٩) أى حتى نهاية هذا القرن .

لقد قسم الخطاب الذى استغرق إلقاؤه ساعتين وعشر دقائق الى قسمين رئيسيين، تناول فى الاول الانجازات التى تحققت منذ عام ١٩٨١ وحتى الان، أى ما تحقق خلال ١٢ عاما من حكمه ، وتناول الثانى الخطوط الرئيسية لبرنامجه فى ولايته الثالثة.

استغرق الحديث عن الانجاز « الضخم الذى ينتشر على إمتداد الارض المصرية من حلايب فى أقصى الجنوب الى رفح المصرية فى أقصى الشمال، ومن طابا فى أقصى الشرق الى آخر نقطة فى **الصحراء الغربية**» ثلاثة أرباع الخطاب .. ليؤكد الرئيس «أننا كنا نرى دورنا الاساسى فى أن نكون القدوة والمثل ، نستعيد للانسان المصرى ثقته بنفسه ووطنه، نشحذ الهمم ونفتح أبواب المشاركة، ونرفع العقبات عن الطريق، كى تصبح مصر وطنا للمنتجين. كان شاغلنا الاول أن نغرس فى المجتمع قيما جديدة تحض على التكاتف والترابط ، وتجعل من تقدم الوطن مسئولية كل مواطن . كان هدفنا - ولم يزل- أن نبنى مجتمعا متماسكا ، لا يمزقه الصراع، والتناحر .. يفتح أبواب المشاركة للجميع ولا يستبعد أحدا. يحسن استثمار طاقاته ولا يفرط فى شئ منها .

وأحمد الله أن العجلة قد دارت فى الاتجاه الصحيح بأكثر مما توقع الكثيرون . استعاد المواطن ثقته فى اقتصاد وطنه، وتوافر بمصر مناخ جديد، أعطى دفعة هائلة لاستثمارات ضخمة، شاركت فى مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات .. »

ولا أظن أن أحدا ، سواء كان مواطنا عاديا بسيطا يعيش فوق أرض مصر، أو واحدا من المهتمين بالشئون العامة المتابعين والمطلعين والدارسين لأحوال الوطن، يحتاج الى أى جهد لاكتشاف تناقض هذا الكلام مع الواقع بل لعله **يقدم الصورة العكسية تماما لما نمر به هذا العام والاعوام التى سبقته**، أي طوال السنوات العشر الاخيرة .

فمصر مبارك مجتمع مأزوم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا يعانى من توقف وتراجع الانتاج القومى .. ومن التضخم والغلاء والبطالة والكساد وتراجع متوسط الدخل الفردى والاجور الحقيقية ومعدلات الادخار، وتدهور الصناعة والزراعة .. ومن تعمق التفاوت الطبقى وازدياد الاغنياء غنى والفقراء فقرا، وتفشى الفساد خاصة فى مستويات الدولة العليا ومؤسساتها .. ومن انهيار القيم وسقوط المواطنين بين شقى ثقافة طفيلية استهلاكية وثقافة رجعية معادية للعقل والاجتهاد، وضعف الولاء الوطنى .. ومن تدهور الاوضاع السياسية والديمقراطية وشيوع انتهاك حقوق الانسان والحقوق المدنية، وتعذيب المواطنين وحملات التأديب الجماعية وتزوير الانتخابات .. ومن العنف والارهاب ومن التبعية الخارجية الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

وليست هذه إلا مجرد عناوين للوضع الكارثى الذى نعيشه والذى تجمع عليه كافة القوى من أقصى اليمين الى أقصي اليسار.

(ولعل قراءة للندوة المنشورة في هذا العدد تساعد فى تذكيرنا ببعض جوانب هذا الواقع



بطالة لاترحم..«فى انتظار الفرج»..«عمال تراحيل» ينتظرون مقاول الانفار ليختار منهم.

المؤلم).

وبالرغم من أن كلام الرئيس عن الانجازات وصورة مصر اليوم مكرر ومعاد ولا يقنع أحدا .. فهناك عدد من الملاحظات لابد من التأكيد عليها حتى تكتمل أبعاد الصورة .

* حاول الرئيس جاهدا الرد على الانتقادات الصحيحة التى يوجهها اليسار المصرى أساسا لسياسة الاصلاح الاقتصادى التى تمارس فى السنوات الثلاث الاخيرة - وقبل ذلك أيضا - والخاصة بأنها لا تخدم إلا مصالح الرأسمالية الاجنبية والشركات متعددة الجنسية وفئات طبقية محدودة فى مصر تعمل كعميل للرأسمالية الاجنبية، وتتكون من مجموعة من المغامرين والطفيليين والفئات التى كونت ثرواتها من الانشطة الطفيلية والجريمة الاقتصادية .

فلم يجد ما يقوله إلا تكرار عبارة أن الاصلاح الاقتصادى« **ليس لصالح قلة أو طبقة**» أربع مرات فى فقره واحدة لا تتجاوز ١٠ أسطر فى الخطاب، دون أن يجد أى حقيقة تسعفه فى هذا القول، متصورا أنه أقنع الناس أن هذه السياسات (والانجازات) تحقق صالح الشعب كله، والفقراء.!

لجأ الرئيس للبحث عن شماعة يعلق عليها ما أضطر للاعتراف به من تعثر فى الاصلاح الاقتصادى .فبعد أن أكد علىٰ النجاحات الهائلة التى حققتها سياسة الاصلاح الاقتصادى والتى كادت أن تعبر بالاقتصاد المصرى «عنق الزجاجة» ، حمل الزلزال وضرب الارهاب للسياحة مسئولية استمرار الازمة حتى الان .

ورغم صحة وجود آثار سلبية للحدثين، إلا أن الثابت فى كل الدراسات الاقتصادية الجادة **أن برنامج الالف يوم الذى تقدم به الرئيس منذ أكثر من عامين والذى بدأ الاصلاح الاقتصادى على أساسه، هو برنامج فاشل ، برنامج للخنق الاقتصادى** ، يضر بمصالح الوطن ككل، وبطبقاته المنتجة من عمال وفلاحين وموظفين ورجال أعمال منتجين، والشباب، والمرأة وأصحاب المعاشات .

لقد كشف حزب التجمع فى ردوده على بيانات الحكومة أمام مجلس الشعب(مارس ١٩٩١- فبراير ١٩٩٢- يناير ١٩٩٣) حقيقة الاصلاح الاقتصادى. فالحكومة تتباهى بما حققته من تقدم على الجانب النقدى والمالى للصورة (وهو ما يسمى بالاقتصاد الرمزى)، تاركة الاقتصاد الحقيقى الذى يؤثر على مستوى معيشة الناس. ويقول التجمع فى تناوله للقضايا الاساسية للاقتصاد أن الحكم يخدع الشعب عندما يقول أنه قد تحقق زيادة فى الناتج الاجمالى بنسبة ٣ر٩٪ سنويا. فالثابت طبقا لما أذاعته وزارة التخطيط أن نسبة الزيادة لم تتجاوز ٥ر١٪ بينما يؤكد البنك الدولى أن معدل النمو الحقيقى كان صفرا ٪ ! ويواصل رد التجمع بالارقام والحقائق كشف التدهور وأبعاد الازمة فى الجوانب الاساسية والحقيقية للاقتصاد. ..التضخم - البطالة - عجز الموازنة - القطاع العام - الصناعة - الزراعة - خدمات التعليم الصحة - ..إلخ .

* **قدم الرئيس صورة غير حقيقية ومناقضة للواقع ولتعهدات الحكومة لصندوق النقد الدولى، وبالرغم بأن الحكومة لا تبيع ولا تصفى القطاع العام ، قائلا أن سياسة الحكومة تقوم على :**

- تحرير القطاع العام ليكون أكثر قدرة وكفاءة .
- حرية إتخاذ الادارة للقرار .
- ضخ استثمارات جديدة فى عروقه .

فالحقائق المعلنة والمنشورة على لسان رئيس الوزراء والحكومة، وفى المذكرات والاتفاقات مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى تؤكد أن الحكومة تبيع وتصفى القطاع العام(الناجح أولا) فقد تم طرح ١٧ شركة للبيع، وتقرر بيع ٨٥ شركة من شركات القطاع العام خلال ٣ سنوات حددت بالاسم . ونشرت الدولة هذه المعلومات على الكافة فى كتيب مطبوع. كما تعهدت الحكومة فى مشروع خطاب النوايا المقدم حاليا لصندوق النقد الدولى ببيع ٣٠٠ شركة (هى كل شركات القطاع العام تقريبا) وأشارت الى خطة يجرى دراستها لدخول القطاع الخاص لشراء مرافق أساسية مثل السكك الحديدية والبريد والنقل العام وشركات النقل البرى، وقطاع الشحن والنقل الجوى ومصر للطيران (راجع اليسار عدد أبريل وعدد مايو ١٩٩٣).

ويستحيل أن تكون هذه الحقائق غائبة عن رئيس الجمهورية، فهو بحكم الدستور والواقع، الوحيد فى هذا البلد المسكين الذى يملك سلطة إصدار القرار. مما يجعل لهذا القول تفسيرا واحدا معروفا لا يحتاج منى إلى توصيف .

* **دافع الرئيس عن وجود البطالة الواسعة بحجة أنها ظاهرة عالمية** .وتناسى الرئيس أن مصر لم تعرف منذ ثورة ٢٣ يوليو هذا الحجم الهائل من البطالة الكاملة لخريجى الجامعات والمدارس الفنية والعاملين عامة كما تجاهل أن نسب البطالة فى الدول التى أشار إليها لا تتجاوز ٣ أو ٤٪ فى أسوأ الاحوال، وأن هذه الدول تصرف

إعانة بطالة تمثل نسبة عالية من الاجر، بينما وصلت البطالة فى مصر ١٥٪ من قوة العمل فى أقل التقديرات وأكثرها تواضعا، ودون أن يكون هناك أى نظام لمنح هؤلاء إعانة بطالة!

*ثم **يتنكر الرئيس فى تصريح صادم للرأي العام وجود الفساد فى مصر كظاهرة**،ويحاول بالحاح تقديمها كمجرد أحداث منفصلة لا يخلو منها أي مجتمع. أي أنه يدافع بصورة غير مباشرة عن الفساد المستشرى فى جسد الدولة والمجتمع من القمة للقاع. (راجع تحقيق أمينة النقاش فى هذا العدد).

*ويتحدث الرئيس بفخر عن اعفاء مصر من قدر كبير من ديونها الخارجية، **متجاهلا الثمن السياسى الفادح الذى دفعته مصر وما تزال تدفعه مقابل هذه الاعفاءات من ديون بتحمل الحكم المسئولية عنها وعن تبديدها**ومتجاهلا أننا عدنا لسياسة الاقتراض من الخارج مرة أخرى.

* **ويحدثنا الرئيس - فى ثقة يحسد عليها - بأنه قد تم بناء مجتمع ديمقراطى حقيقى ..»** تمارس فيه المجالس الشعبية والنيابية حقوقها الدستورية فى التشريع والرقابة.. وتمارس الاحزاب حريتها كاملة دون قيود أو رقابة..» ولا تعليق لى على هذه العبارة التى تصدم حتى الحجر، فكلنا يعرف جوهر النظام القمعى



تزوير الانتخابات

الاستبدادى الذى يتخذ شكلا ديمقراطيا ونعيش جميعا فى ظله.

إذا كان هذا هو حال الحديث عن الحاضر والماضى، فإن الحديث عن المستقبل أو برنامج السنوات الست القادمة لا يكاد يقدم جديدا اللهم إلا إنذارنا بما هو أسوأ مما نعيش فيه الان

لقد حدد الرئيس ١٢ نقطة برنامجية للمستقبل هى..

توفير الخدمات للمناطق العشوائية- تحقيق توازن فى التنمية بين المحافظات - علاج مشكلة البطالة خارج الجهاز الحكومى(من خلال القطاع الخاص) - تشجيع المستثمرين على الاستثمار فى جميع أنحاء مصر - استمرار الاستثمار فى البنية الاساسية من جانب الدولة - دعوة القطاع الخاص للاستثمار فى البيئة الاساسية مثل الكهرباء والمياة والمجارى- تبسيط التشريعات التى تحكم النشاط الاقتصادى - تطوير أداء الجهاز الحكومى- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة - زيادة الاجور والارتقاء بمستوى الخدمات نتيجة لزيادة موارد الدولة (بإفتراض أن هذه السياسات يمكن أن تؤدى الى زيادة فى الانتاج)- زيادة الصادرات عن طريق تنظيم قطاع الاعمال المصرى بالتعاون مع التنظيمات النقابية ومؤسسات الدولة - تطوير التعليم.

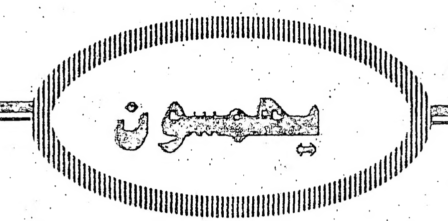
ويؤكد هذا البرنامج الذى خلى من أى إشارة - ولو عابرة أو على سبيل الخطأ-للاصلاح السياسى والديمقراطي. يؤكد **استمرار السياسات الخاطئة التى إنتهجها الحكم فى ظل الرئيس حسنى مبارك وأدت الى التخلف والتبعية والفساد والاستبداد واحتكار القلة للثروة والسلطة وخطر الجماعات الانقلابية والارهابية**، كما يقول «برنامجنا للتغيير» الذى أصدرته اللجنة المركزية لحزب التجمع فى فبراير الماضى.

هذا هو البرنامج المطروح علينا فى الولاية الثالثة للرئيس حسنى مبارك..والذى يفترض أن تدخل مصر على أساسه القرن الواحد والعشرين!

ولا تعليق

هنا يسكن آدميون.. رعايا الرئيس





* ابن أحد كبار المسئولين يستعد لشراء أحد شركات التوكيلات الملاحية المملوكة لقطاع الأعمال، بعد أن تم تقسيم كبرى شركات التوكيلات الملاحية إلى أربع شركات تمهيدا لبيعها جميعا (بالقطاعى). تدفع هذه الشركة حاليا للدولة ضرائب فقط ٢١ مليون جنيه سنويا بخلاف صافى الأرباح التى تزيد عن ٢٥ مليون جنيه..

المعروف أن التوكيلات الملاحية لاتتطلب استثمارات كبيرة وتدر أرباحا طائلة وتستخدم عمالة قليلة.

* نفس «الطفل المعجزة» يملك قرية سياحية فى البحر الأحمر. وقد منع مفتشو مكتب العمل والصحة المهنية من دخولها للتأكد من مراعاتها للقوانين والإجراءات السليمة.

جرت المحاولة الوحيدة للتفتيش عليها فى ديسمبر الماضى. ولكن حال أحد الأجهزة السيادية بينهم وبين قيامهم بواجبهم.

وصفت طريقة المنع بأنها مهينة.

* ويتردد أن نفس الإبن شريك فى فندق تم إقامته مؤخرا فى أسوان كان جهاز حماية البيئة فى المحافظة والمجلس المحلى قد عارض إقامة هذا الفندق لمخالفته للاتفاقية الدولية بشأن حماية البيئة. ولكن نفوذ الابن قضى على هذه المعارضة ونجح فى توقيع عقد مع المحافظة باسم شريكه تم على أساسه تأجير الأرض التى يقام عليها الفندق بثمن ١,٥ جنيه للمتر، بعد أن كان الثمن المقرر عشرة جنيهات. كما نص العقد على أن مدته ٥٠ عاما تعود بعدها الأرض وما عليها من منشآت للمحافظة بسعر السوق حينئذ.

ووقعت نفس المحافظة عقدا مع أصحاب فندق آخر فى نفس الوقت، نص على أن إيجار المتر عشرة جنيهات، ومدته ٢٥ عاما فقط ويعود للمحافظة بعد ذلك. ..وبلا مقابل.

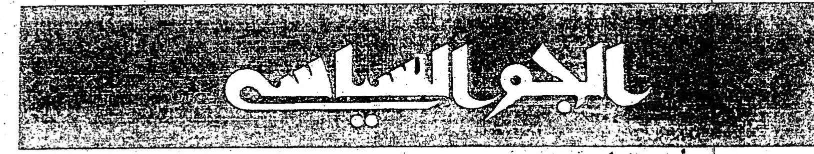
* بعد أن رفض عرض الملياردير المصرى (الأمريكى) محمود وهبه لشراء كل من شركتى «الكوكاكولا» و«البيبسى كولا» واستبعد بناء على أوامر مباشرة من الشركتين الأم فى الولايات المتحدة الأمريكية.

تردد أن هناك نية لاستبعاد الملياردير المصرى «محمود ابراهيم كامل» من أحد صفقات بيع القطاع العام لحساب الأجانب أيضا!

* مصادر حزبية اعتبرت أن إعفاء «عادل حسين» رئيس تحرير الشعب من منصبه الصحفى بعد انتخابه أمينا عاما لحزب العمل بدلا من الدكتور حلمى مراد الأمين العام السابق والذى انتخب نائبا لرئيس الحزب، إنقلابا سلميا قام به المهندس ابراهيم شكرى رئيس الحزب واللجنة التنفيذية للحزب، تنفيذا لصفقة بين الحزب والحكومة تمت فى الأسابيع الأخيرة عقب عقد لقاءات سرية بين ابراهيم شكرى وبعض القيادات المسئولة ، وتهدف إلى وقف التدهور فى العلاقات بين حزب العمل والحكم والذى وصل إلى حد الصدام. وكانت الحكومة قد دعمت فى الفترة الأخيرة المجموعة التى انشقت منذ سنوات عن حزب العمل بزعامة «أحمد مجاهد» النائب السابق لرئيس حزب العمل، وأخذت فى التهديد بسحب اعترافها بالقيادة الحالية لحزب العمل بقيادة (ابراهيم شكرى- حلمى مراد- عادل حسين) والاعتراف بمجموعة مجاهد. كما هددت بإغلاق صحيفة الشعب. وامتنعت الرئاسة عن توجيه الدعوة لابراهيم شكرى فى المناسبات الرسمية التى يحضرها رئيس الجمهورية ،واستغنى عادل حسين من مرافقة الرئيس فى رحلاته الخارجية والتى يصاحبه فيها رؤساء تحرير صحف المعارضة الرئيسية. (الوفد- الأهالى- الأحرار) مع رؤساء تحرير الصحف القومية.. وذلك كرد على موقف الهجوم العنيف الذى شنته صحيفة الشعب ضد رئيس الجمهورية والحكومة والسياسات المختلفة للحكم، واتهامها له بالفساد والعمالة للولايات المتحدة وإسرائيل وممارسة الإرهاب ضد الإسلاميين، ووقوفهم إلى جانب الحكم القائم فى السودان ودفاعهم عن السياسة الإيرانية.

وتؤكد هذه المصادر أن الصفقة تتضمن إقصاء عادل حسين من رئاسة التحرير واتباع الجريدة والحزب لسياسة معارضة أقل عنفا وتشددا، خاصة بالنسبة لشخص رئيس الجمهورية عشية ترشيحه لولاية ثالثة.. على أن تعود العلاقات الطبيعية بين الحكم والحزب. وقد لوحظ دعوة المهندس ابراهيم شكرى للاحتفال بتحرير سيناء واحتفال أول مايو.

مصادر حزب العمل تنفى قضية الصفقة تماما. وتؤكد أن عادل حسين هو الذى رفض الجمع بين موقع الأمين العام ورئيس التحرير، وأن الشعب ستواصل نفس الخط السياسى وبنفس النغمة الحادة المرتفعة التى ميزتها خلال فترة رئاسة عادل حسين للتحرير، وأن مقالات د .حلمى مراد وعادل حسين ستستمر فى الشعب بنفس النغمة والتوجه.



لأساسيتللحكم

تجديد انتخاب مبارك لولاية ثالثة؟

بدأت الأحزاب السياسية مناقشات مستفيضة فى هيئاتها القيادية لتحديد موقفها فى الاستفتاء على ترشيح الرئيس حسنى مبارك رئيسالولاية ثالثة.

تهتم الدوائر السياسية بمواقف أحزاب **التجمع والناصرى والوفد والعمل.**

* فالحزب الناصرى **«الحزب العربى الديمقراطى الناصرى»** سيكون مطالبا لأول مرة بتحديد موقف من قضية ترشيح الرئيس داخل البرلمان، ومن الاستفتاء على هذاالترشيح. فهو أحد حزبين ممثلين فى مجلس الشعب الحالى. ولم يكن قائما بصورة رسمية عند ترشيح الرئيس لولاية ثانية عام ١٩٨٧. وسيكون لقراره تأثير قوى على الخلافات فى صفوف الناصريين أما فى إتجاه الحل أو الى مزيد من التأزم.

* حزب التجمع يتولى رئيسه زعامة المعارضة فى مجلس الشعب. وهو الحزب الوحيد فى مصر الذى رفض فى المرتين السابقتين (١٩٨١، ١٩٨٧) الموافقة على ترشيح حسنى مبارك للرئاسة، وطالب المواطنين بالتصويت بلا. وقد أسس موقفه عام ١٩٨١ على أن مبارك أعلن بتبنيه لكافة «المواقف السابقةللرئيس الراحل محمد أنور السادات تلك المواقف التى عارضها حزبنا بر معارضتنا لها محورا لعمله السياسى الوطنى فى المرحلة السابقة ، وهى: الموقف من اتفاقيات كامب ديفيد وسياسة الصلح المنفرد مع اسرائيل، وسياسة الارتباط بالمخططات الأمريكية إزاء المنطقة، والسياسة الاقتصادية التى أدت الى إفقار الجماهير ومعاناتها».

وفى عام ١٩٨٧ دعى المواطنين للتصويت بلا، بعد أن طالب الحزب الرئيس حسنى مبارك باعلان برنامجه ليتم تحديد المواقف على أساسه ارساءا لمبدأ ديمقراطى أصيل وهو لايجرى الاستفتاء على الرياسة بأسلوب التفريض على بياض من قبل المواطنين ولكن الرئيس رفض الالتزام بأى برنامج ،فكان أن اتخذ الحزب قراره بالتصويت بلا فى الاستفتاء مؤكدا أن الرئيس مبارك احتفظ خلال ست سنوات من حكمه بجوهر سياسات السادات، وضمن لها البقاء بعد أن كانت مهددة فى ظل السادات بالزوال والانهيار. بل ينبغى الاعتراف بأن مستوى معيشة الطبقات الشعبية والفئات الوسطى قد تدهور فى عهد حسنى مبارك عما كان عليه فى ظل السادات» وحمل الحزب القوى الرأسمالية الحاكمة المسئولية على تأجيج«النار المشتعلة تحت الرماد بدلا من أن يسعوا الى محاصرتها، ويوسعون التصدع الذى أصاب المجتمع والنظام بدلا من مواجهته».

وقد صوتت الهيئة البرلمانية لحزب التجمع طوال السنوات الثلاث الماضية ضد بيان الحكومة وسياسات الحكم ، وعارضت كل القوانين والاختيارات الأساسيتللحكم.

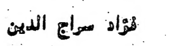
وينتظر أن تحدد الأمانة العامة فى اجتماعها يوم٧ يونيه القادم بعد عطلتعيد الأضحى مباشرة موقفها من ترشيح الرئيس مبارك لولاية ثالثة.

* حزب الوفد امتنع عن التصويت داخل مجلس الشعب عام ١٩٨٧ وانضم الى حزب التجمع فى مطالبةالرئيس ببرنامج يتم التصويت فى الاستفتاء بلا أو نعم على أساسه. وحتى الآن لم يتناول قضية انتخاب مبارك لولاية ثالثة إلا من خلال افتتاحية الوفد يوم الاثنين ١٧ مايو تحت عنوان«الوفد.. وانتخاب رئيس الجمهورية» حيث أكد أن الوفد يرفض انتخاب رئيس الجمهورية وفق الدالأمانة العا.. تماما كما نرفض أن يتولى مجلس الشعب اختياره».. والسؤال كيف سيترجم حزب الوفد هذا الموقف عمليا.. هل بالدعوة للتصويت بلا.. أم بالتمترس وراء هذه المطالب الدستورية لكى لايحدد موقفا!

* أما حزب العمل فقد أيد انتخاب مبارك للرئاسة عام ١٩٨١ كما أيد ترشيحه وانتخابه عام ١٩٨٧بالمشاركة مع الاخوان المسلمين حيث شكلا معا داخل مجلس الشعب ماعرف

خالد محيى الدين

فؤاد سراج الدين

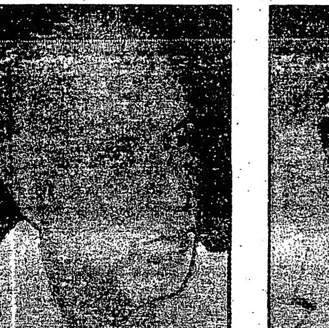


ضياء الدين داود

ابراهيم شكرى



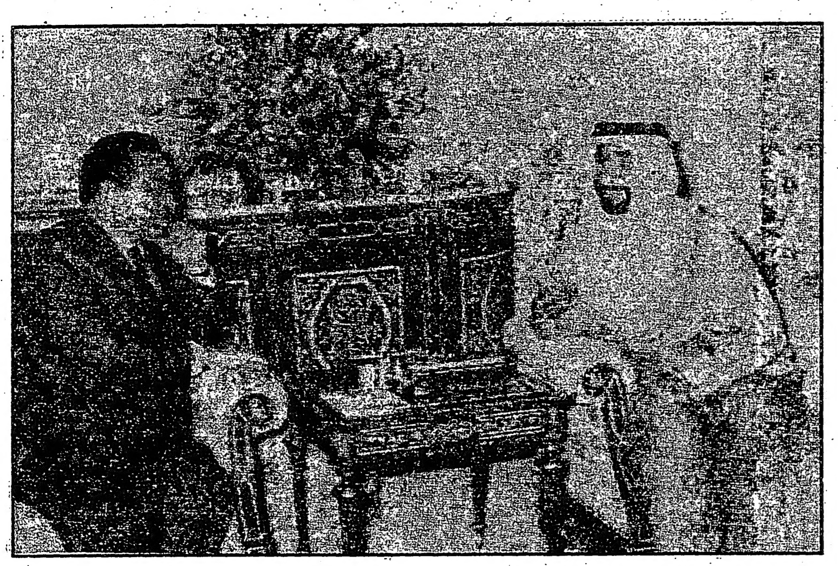




باسم التحالف الاسلامى» ، وكان المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل يتولى زعامة المعارضة فى المجلس.

ورغم أن حزب العمل وجريدته الشعب الأعلى صوتافى معارضة سياسات الرئيس مبارك الداخلية والعربية والخارجية، فمن الصعب القطع بموقفهم، خاصة فى ظل الشائعات التى تتردد فى الدوائر السياسية والصحفية حول تقارب غير معلن بين الحزب والرئاسة.

من المتوقع أن يطرح موضوع اختيار المرشح لرئاسة الجمهورية على مجلس الشعب فى جلسة خاصة فى نهاية يوليو أو أول أغسطس حيث ينص الدستور على تحديد اسم المرشح لرئاسة الجمهورية قبل ٦٠ يوما من انتهاء مدة الرئيس الحالي، ويتم الاستفتاء عليه قبل الموعد بأسبوع. وقد تم انتخاب الرئيس مبارك لولايته الثانيةفى ٥ أكتوبر ١٩٨٧.



مبارك وزايد خلال المباحثات

نجاح «محدود» لجولة مبارك

أكدت دوائر سياسية مطلعة أن رحلة الرئيس حسنى مبارك الى دول مجلس التعاون الخليجي، قد حققت نجاحا محدودا للغاية. كان الرئيس مبارك قد قام بجولة خليجية استمرت ثمانية أيام زار خلالها عمان والكويت والبحرين والامارات وقطر والسعودية. وحددت الادارة المصرية ثلاثة أهداف رئيسية لهذه الجولة هي:

* التنسيق والتشاور فى شأن التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التى تواجه المنطقة، بمافى ذلك الموقف من الخطر الايرانى ، وخطر الارهاب ووضع إعلان دمشق بين دول الخليج الست ومصر وسوريا موضع التنفيذ.
* تدعيم العلاقات الثنائية.
* دعم عملية السلام فى الشرق الأوسط.

وقد ركز الرئيس خلال هذه الجولة- طبقا للمصادر المصرية- على محاولة إقناع دول الخليج بضرورة تقديم دعم مادى كبير لمصر، أما من خلال اعلان دمشق، أو بشكل مباشر ثنائى أو جماعى، وتشجيع الاستثمار فى مصر ، وذلك لمواجهة الارهاب المدعوم من ايران والسودان، والذى استفاد من الأزمة الاقتصادية المصرية فى تدعيم وجوده، ويوجه جزء من نشاطه الى ضرب الاقتصاد المصرى. كما طالب أيضاً باتخاذ موقف من الدعم المالى (الخاص) الذي يصل الى هذه الجماعات من بعض الجمعيات الأهلية فى دول الخليج. وأشار الرئيس الى خطر قيام نظام أصولى فى مصر يتشكل مع النظام الايرانى فكى كماشه تهدد كل الأنظمة العربية جميعا ،خاصة دول الخليج . وطالب مبارك بمشاركة خليجية واسعة فى الهيئة العربية للتصنيع،باعتبار ذلك أحد وسائل الاعتماد على الذات عن طريق توفر احتياجات معينة من الاسلحة وقطع الغيار، وكضمانة من ضمانات الأمن القومي.

عسكرة المحليات

كشفت حركة التعيينات والتنقلات الأخيرة بين المحافظين فى مصر، استمرار سياسة عسكرة الادارة المحلية .فمن بين ٦ محافظين جدد عين خمسة عسكريين، ثلاثة من القوات المسلحة واثنان من الشرطة يضاف اليهم رئيس مدينة الاقصر، وهو اللواء ممدوح الزهيرى القائد السابق للحرس الجمهورى. أما المحافظ السادس فينتمي الي سلك القضاء وهوالمستشار عدلى حسين الذى كان رئيسا لنيابة أمن الدولة فى السبعينيات.

كمالفت النظر أيضا تعيين أحد ضباط القوات المسلحة السابقين محافظا لأسيوط بعد أن كان هذا المنصب مخصصا لأحد كبار لواءات الشرطة (زكى بدر- عبد الحليم موسى- حسن الألفى).

وسعى مبارك للحصول علي موقف واضح من الدول التي زارها ضد الخطر الايرانى. كما طالبهم بدعم مسيرة التسوية مع اسرائيل عن طريق تقديم دعم مالى للمنظمة لدفعها الى مزيد من المرونة والتنازلات فى المباحثات.

وقد فشلت محاولات الرئيس فى اقناع دول الخليج بموقف ضد ايران ودورها فى دعم الارهاب أوفى اعتراضها على أعلان دمشق وضغطها على دول الخليج بأن يكون أمن الخليج قاصرا على دول الخليج- بمافى ذلك ايران- وليس عربيا أو عربيا غربيا من خلال اعلان دمشق . فرغم تعاطف السعودية مع طرح الادارة المصرية،فقد عارضت عمان ودولة الامارات اتخاذ أى موقف يستفز ايران الجارة القوية لهما.

ولم يتجاوز تجاوب دول الخليج مع مطالب الرئيس الاقتصادية الوعود المعتادة، والتي لن يتأكد من جديتها إلا من خلال الممارسة.

ومازال موضوع اعلان دمشق يراوح مكانه. فرغم التطبيقات فلا يبدو أن دول الخليج مستعدة للمضى فى تنفيذه، بعد أن حسمت أن الدفاع عن المنطقة هو مسئولية الولايات المتحدة والغرب أساسا. ولاينتظر أن يحدث تطور بارز خلال اجتماع وزراء خارجية دول اعلان دمشق فى أبو ظبى خلال هذاالشهر.

النجاح الوحيد كان ابداء هذه الدول استعدادها لمساندة جهود الرئيس لمكافحة الارهاب فى مصر. وقد وعدت بمنع تحويل الجمعيات والهيئات الخاصة لأى دعم مالى للجماعات الارهابية فى مصر.

حرب استنزاف طويلة المدى، بين جهاز الأمن وجماعات الجهاد

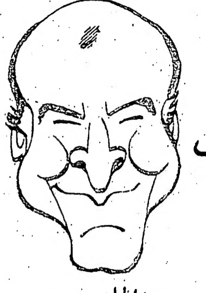
بعد نقله «كش ملك» طار الوزير (اللواء عبد الحليم)

*** ثلاثة أسباب للتعجيل بإقالة الوزير: طلب الهدنة ووساطة الاخوان.. وسؤ التوقيت**

***وثلاثة تفسيرات لدوافع نقلة الوزير: مشكلة اتزان.. أو فرط دهاء. أو مناورة لكسب الوقت**

*** منطق الأمن فى الحسم السريع أدى لبعثرة القوات وخسارة الوسط**

*** سر الجهاد ارتباطه برافد اجتماعى يغذية بالاحتياطى الجاهز.. وآخر على أهبة الاستعداد**



عبدالحليم موسى

مدحت الزاهد

كش ملك..طار الوزير.. هذا ما أوحت به تصريحات اللواء عبد الحليم موسى عن انحسار الارهاب، ثم اندفاعه، بعد قليل، طالبا الهدنة، ووصولا الى قرار إقالته من قيادة القوات.

وكانت الأزمة قد وصلت إلى ذروتها بين اجهزة الأمن والجماعة الاسلامية عشيه إقالة **اللواء عبد الحليم موسى**، وزير الداخلية السابق، وتعيين **اللواء حسن الالفى** فى أكثر المواقع الوزارية حساسية.. وزيرا للداخلية.. أو قائدا عاما للقوات!

ولم يعد خافيا على أحد، أن النقلة الأخيرة، التى طار فيها الوزير-أى جهود الوساطة التى شاركت فيها قيادات جماعة **الأخوان المسلمين** بين الأمن والجهاد-كانت السبب المباشر فى التعديل الوزارى الطارئ، والذى لم يتضمن حتى كلمة شكر، لوزير تنحسر عنه الاضواء

وقد انطوى عهد الوزير المتقاعد على مفارقات بالغة ،بين نقطة البداية وفصل الختام قد تفسر طبيعة الأزمة فى الصراع الدائر بين الأمن وجماعات الجهاد.

ولعل أول هذه المفارقات، وأكثرها إثارة أن الوزير الذى بدأ ولايته مقاتلا.. أنهاها مفاوضا ففى أول تصريح له، بعد تولى الوزارة، ميز **اللواء عبد الحليم موسى** بين دوره السابق كمحافظ لاسيوط ، ودوره الجديد، كوزير للداخلية، بقوله أن الداخلية ليست جهة تفاوض، وليست منبرا لحوار، بل جهازا مهمته الحماية والوقاية والردع.

وبعد سنوات طويلة على رأس الجهاز، انتهى الوزير محاورا ومفاوضا بصورة بدا معها، وكأن الأمن يطلب «هدنة » ويوجه دعوة عاجلة «لوقف اطلاق النار» ، قد تنال من معنويات القادة فى غرفة العمليات ومعنويات القوات فى الميدان، وتضيف الى خصمه الرئيسى نصرا معنويا لم يكن فى الحسبان.

ولوحة المفارقات تشمل أيضا أن حركة «كش ملك» كانت قد سبقت النقله التى طار فيها «الوزير»، عندما اعلن جهارا نهارا أن الإرهاب يلفظ أنفاسه الأخيرة، وأن الدور قد أزف على نهايته، بعد أن اضحت القوات الضاربة تحت السيطرة، وبعد سلسلة من هجمات خصمه المضادة، اندفع الوزير يطلب الهدنة.

واخيرا فإن لوحة المفارقات تشمل أيضا ، أن حركة الوزير الاخيرة كانت نوعا من التراجع عن تكتيك كان قد بدأ لتوه يراوح فى اتجاه الضربة الرئيسى بين جماعة الاخوان التى اعتبرتها دوائر فى الحكم خطرا يزحف للسيطرة على القلعة من الداخل، وجماعات الجهاد التى كانت تواصل دك القلعة من الخارج، **فتزامن مع تطوير الحملة الامنية ضد الجماعة، قوانين لاعادة تنظيم النقابات والاحزاب بهدف تحجيم التفوق الأخوانى.**

ثم جاءت نقلة الوزير لترقى الاخوان من متهم الى قاض، وتحولهم من هدف للضربة، الى وسيط، فتح قنوات مع دوائر الحكم وجماعات الجهاد ، بصورة قد تجعله فى لحظة لاحقه يطلب من باقى الاطراف أن تدعه «يقش»!

وهذه ، على وجه الدقة، هى الهواجس التى ساورت دوائر الحكم، فصدر التعديل الوزارى على عجل، بإعتبار أن ماقدم عليه الوزير، من قبول بعض شروط الجماعة، يعد تنازلا صريحا، صاحبته ضجة اعلامية، توجب ألاتطلع على الوزير فى منصبه شمس نهارا!

ورغم اشارات فى تقارير عديدة تشير إلى ضوء أخضر منحته اعلى القيادات لمحاولة الوزير، الا أن التعديل الوزارى العاجل كشف عن أن الضوء الأخضر



د. فرج فوده

ربما انصرف الى ضرورة تعديل التكتيك وطبيعة وأشكال الصراع، وليس السيناريو الذى اختاره **اللواء عبد الحليم موسى**، والذى انطوى على كل هذه الاخطار.

عموما، فإن الضوء الاخضر، انقلب الى كارت احمر، ولم يرحم احد الوزير، حتى بعد أن سلم حقيبة الوزارة لخليفته، والقى خطبة الوداع، فظل مطاردا لتفسيرات لطبيعة خطوته الاخيرة تعارضت وتضاربت فى عدة اتجاهات.

* فريق اعتبرها مجرد «عمل أخرق» أقدم عليه قائد فقد اتزانه فى ميدان الصراع، وذابت إرادته فى إرادة الكتلة المنهكة.

فلم تعد هذه الارادة مثل ابرة البوصلة لمركب يواجه العواصف، وترشده الى خط سير ومخرج فى الطريق.

* وانصار الوزير السابق، اعتبروها مجرد مناورة. كانت تستهدف تخفيف الضغط على الجناح الضعيف، بعد أن اتسعت مجالات الهجوم المضاد، تشنه جماعات الارهاب، ضد مراكز التجمعات، والمنشآت والافواج السياحية، وقالت أن هذه المناورة كانت تمهيدا لهجوم مضاد، بعد استراحة قصيرة لالتقاط الأنفاس، واعادة ترتيب الاوراق، وإن لام اصحاب هذا التقدير الوزير لسوء التوقيت والسيناريو والوسطاء!

* وهناك فريق من هواة نقد الوزراء السابقين من اعتبروا نقله الوزير تعبيرا عن ملكة «الدهاء» من وزير ادرك، صعوبة مهمته ورأى أن يوم تقاعده، -راغبا، أو مكرها- قد أزف، فاراد تخفيف حدة الثأر، بين وزير متقاعد وجماعة لاتزال ترفع السلاح.

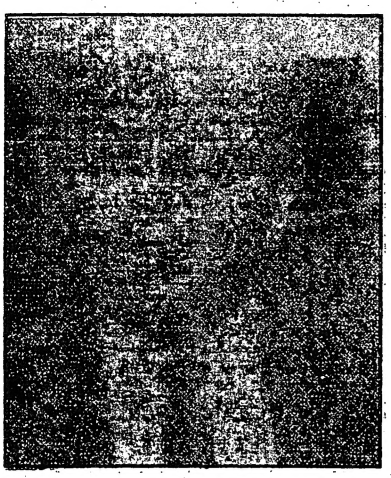
وليس هدف هذا التحليل كشف اسرار اقالة الوزير، فلم يعد فى الأمور اسرار ، او القيام بعملية تفتيش فى نواياه وضميره فتلك مهمة نقاد الوزراء السابقين، أو استصدار امر ضبط واحضار، فالوزير قد أدى مهمته ومضى، وماجرى قد جرى، والمهم هو تأمل السياق الذى أنتقل فيه الوزير، ولو ظاهريا من موقع المقاتل، الى موقع المفاوض، فهذا السياق يكشف جوهر التعديل المتأخر، الذى اراد ادخاله على طبيعة الصراع، مهما يكن الارتباك الذى احاط بهذا التحول، ومهما يكن السيناريو، الذى تم به، لايزال.. موضوعا للنزاع.

فالامر المؤكد **أن اللواء عبد الحليم موسى** كان يبحث عن شكل لضبط الصراع أو لتعديل الصراع.. وأنه كان فى الوضع بالفعل، مايشير الى أهمية اجراء هذا الضبط وادخال هذا التعديل ولاينبغى أن يغيب هذا الوجه للمسألة، حتى لو كان الوزير قد تعثر فى الطريق.. ولابد أنه قد الحت عليه ايضا أن حملته الاخيرة التى استهدفت الحسم ، قد انتهت الى نصف هزيمة، ونصف انتصار!

وبصورة أخرى، فقد كانت هناك ضرورة موضوعية **لضبط الصراع وتعديله، قبل أن تصل اطرافه الى مستويات جديدة فى الاستخدام اللامحدود للقوة، والى نقطة اللاعودة فى عمليات استنزاف متبادل، وصدام مروع، لايزال بعيدا عن امكانيات الحسم.**

وهذه الضرورة التى ضغطت على **اللواء عبد الحليم موسى** هى نفسها التى تضغط على خليفته **اللواء حسن الالفى**، رغم بعض الفروق الجوهرية ، فى الاستجابة والتعامل فهناك بالفعل من الدلائل مايشير الى أن ضبط الصراع وتعديله، لايزال مطروحا على اجندة **اللواء حسن الالفى**، الذى بدأ بالفعل فى ادخال تعديلات على تكتيكات المواجهة الامنية، وربما ايضا نطاقها الاستراتيجى..

وجوهر الفارق أن محاولة **اللواء عبد الحليم موسى** بدت وكأنها تراجع يهدد بعملية تفكك وتحلل لمعنويات جهاز الأمن، ولتماسك ارادته بينما يعتمد التحول الراهن فى سياسة اللواء الألفى لضبط الصراع **على امتلاك جهاز الأمن لزمام المبادرة، حفاظا على معنوياته وتماسكه، مع تركيز اتجاه الضربة، لمحاولة كسب الوسط**، والتراجع عن بعض الأشكال **فى الصراع. التى تجذر عنف الجماعة...**



اللواء حسن الألفى

والوزير الجديد، يسعى للحفاظ على تماسك معنويات وارادة قواته، ليكسب هذه المزايا، حتى لوضحى بما كان يمكن أن يكسبه من خلال اتفاق، مع تعويض الخسارة المحتملة لهذا الجانب باعلان خطوط حمراء للصراع، وباحتمالات كسب الوسط

وسوف نتابع كل ذلك، بعد قليل، ولكن لنعد اولا، الى طبيعة الأزمة التى اوجبت هذا التعديل، وجعلت الصراع فى اشكاله السابقة، يبدو وكأنه قد وصل الى طريق مسدود.

استراتيجية «الضربة القاضية»

لم يكن النهر، الذى خرج منه **عبد الحليم موسى** متقاعدا، هو نفس النهر الذى نزل اليه سابحا، فقد جرت فيه مياه كثيرة، وتبلورت خلاله ظاهرة الارهاب المسلح فى ذروة عنفوانها.. والحلم الذى راود **عبد الحليم موسى** فى بداية ولايته، هو نفس الحلم الذى راود أسلافه **زكى بدر ونبوى اسماعيل وحسن أبو باشا**، وكل وزراء الداخلية الأخرين: حلم اقتلاع جذور الجماعة الاسلامية بأسلوب الضربة القاضية، أو الحرب الخاطفة، يتم فيها توجيه ضربة، أو عدة ضربات متلاحقة مركزه للجماعة من خلال حملة مطاردة نشيطة تحصدها من الجذور ، كما تحصد رؤوس زعمائها..

وأسلوب **الهجوم الخاطف او الضربة القاضية** كان تعميما لخبرة الأمن فى مطاردة تنظيم **التحرير الاسلامى** الذى تزعمه **صالح سرية** (قضية الفنية العسكرية) او جماعة المسلمين التى تزعمها **شكرى مصطفى**، فيما عرف بتنظيم التكفير والهجرة (قضية الشيخ

الذهبى ٧٦).

ولم يكن هذا التعميم يناسب التحولات التى طرأت على وضع الحركة الاسلامية، ومجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، منذ حادث المنصة الذى راح السادات ضحيته فى ٦ أكتوبر عام ٨١..

فقد ناسب هذا الشكل فى الصراع (الهجوم الساحق) (والضربة القاضية) و (الحرب الخاطفة) مرحلة تأسيس تنظيمات الحركة الجهادية، فتنظيم «التحرير الاسلامى» أو «جماعة المسلمين» كانا اشبه بالنسبة للحركة الجهادية، بالحلقات الصغيرة، او تنظيمات النخبة، او ارهاصات الجنين الذى يعتمل فى احشاء الحركة، من هنا نجح الهجوم الخاطف، والحملات المركزة، فى التصفية شبه الكاملة لهذه الحلقات او التنظيمات النخبوية، التى حملت دور البشير والنذير. وكانت لاتزال، بعد تستكشف الطريق.

ونلاحظ هنا أن هذا الوضع التأسيسى للحركة الجهادية، قد واكب بدايات التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانه كلما كانت هذه التحولات تندفع قدما للأمام، وقد داست على اثار المشروع القومى والناصرى واحلام اليسار، كانت الحركة الجهادية تتجاوز وضعها التأسيسى النخبوى، وتتحول الى تعبير مشوه لحركة الاحتجاج، فى الصراع المأزوم، والى وعاء لطاقة عنف مكبوتة. لم يكن امامها طريق سلمى للحلم أو التغيير.

وسواء اعجبنا او لم تعجبنا هذه النتيجة فإن الحركة الجهادية اصبحت مظهرا من مظاهر حركات الاحتجاج، ذات الطابع الجماهيرى، وعلى الاخص الشبابى، فى أكثر المناطق تخلفا وحرمانا، ولم نعد أمام حركة نخبة يمكن تصفيتها بضربة، فالمشكلة فى وضع الجهاد أن لديه احتياطيا كبير يغذيه من رافد اجتماعى من كتل الفقراء والمهمشين والمحبطين والقابعين تحت خط الفقر، واشباه العمال واشباه الفلاحين واشباه الطلبه واشباه العاطلين!

واصبح للجهاد كوادر، وخطاب سريع النفاذ الى هذه الكتل، باكثر الف مرة، من خطاب كل احزاب المعارضة المقيدة، والتى لم يتح لها ابدا، الارتباط على هذا النحو الوثيق بمثل هذا الرافد الاجتماعى، ومتى ارتبطت حركة سياسية سلمية او مسلحة، تؤمن بالديمقراطية أو الارهاب بكتلة اجتماعية واسعة على هذا النحو، اضحت تمتلك قوة دفع ذاتى مستندة الى احتياطى اجتماعى، فى فئات معينة، يسلحها بصفوف ثانيه وثالثة ورابعة.. وهذا هو سر الجهاد.

ولم يكن من الممكن وقف زحف الجهاد سوى بظهور قطب اجتماعى وسياسى يملك قدرة التعبير عن طاقة الاحتجاج ويضعها فى مسار ديمقراطى، ليمثل منطقة جذب مغناطيسى أخرى للجذب الفاشى.

ولم تكن عبقرية الجهاد أنه ابتدع الشكل العنقودى فى التنظيم بل إن ابداع هذا الشكل ارتبط، بقوة الدفع الذاتى للحركة.. برافدها الاجتماعى.. بالاحتياطى الذى يوفره هذا الرافد، رغم عنفوان الضربات، لتظهر هنا وهناك مخلفات يعاد مركزة نشاطها، او تبقى هائمه لبعض الوقت، فكلما اختفى أمير.. ظهر أمير، وكلما أخمدت الضربات الحركة فى موقع مؤقتا، عاودت صعودها فى موقع جديد، حتى تستأنف نشاطها فى المواقع السابقة، مادام شرط انتاج واعادة انتاج الجهاد لايزال مستمرا.. تغذيه أزمة فكرية وأزمة سياسية واجتماعية، فى ظل **صراع مأزوم، ودوائر فى الحكم تتراوح تكتيكاتها فى مواجهة هذ الظاهرة بين اطلاق لحيتها.. او اطلاق الرصاص فى المليان، وقد ارتاحت لتفسير للظاهرة يعود بها الى الدعم الخارجى للارهاب.** بينما كان الجهاد يواصل صعوده تتخلله كبوات، ويفصح عن سر تنظيمه العنقودى، كاستجابة للضربات البوليسية، بأشكال متنوعة فى التنظيم، لم تكن ممكنة بغير هذا الاحتياطى المتجدد، تقدمة روافد اجتماعية، وتمنحة القدرة على شن حرب عصابات طويلة المدى.

ومرة أخرى، وسواء راق لنا هذا الكلام او نال منا النفور -فليس مهمة هذا التحليل أن يقول «هذا جيد.. وهذا ردئ»- فإن الجهاد اصبحت تعبيرا عن طاقة عنف مكبوتة، ومظاهر لحركات احتجاج مشوهة، ولم تعد الحركة الجهادية فى الوضع، الذى كانت عليه، فى بداية تكتيك السادات، لاستخدام الحركة الاسلامية فى مواجهة اليسار، دون أن يدرى **أن اللعب بتنظيمات ترفع شعارات السماء يمكن أن تحرق ارضه، ومن عليها..** وهو ماحدث بالفعل يوم ٦ أكتوبر بعد أن مهد السادات الطريق لصعود جلاده.

طلاب سلطة

وقد صعدت تيارات الاسلام السياسى المسلح بعدها بسرعة البرق، ولم يكن ذلك بسبب المؤامرة الاصلية التى نسجت خيوطها فى محافظة اسيوط، معقل نفوذ الجماعات الاسلامية الآن، والتى تخرج منها امراء مجلس الشورى ووزراء الداخلية، بل بسبب كامل السياسة الاقتصادية والاجتماعية والأزمة الفكرية التى اصابت القوى الحيه فى المجتمع، فى غياب قطب أخر لحركات الاحتجاج يضعها فى مسار ديمقراطى، بينما كان السادات لايزال مزهوا يؤكد أن ديمقراطيته تملك أظافر وأنيابا، وبصورة أخرى، فإن عزاء السماء المسلح، لحركة كان معظم قادتها من ابناء هزيمة يونيو ٦٧، كانت بديلا لعملية تنكيس السلاح للمشروع الناصرى والقومى والماركسى وكل الاحلام التى راودت الشعب فى الخمسينات والستينيات ثم اطاحت بها حرب الست ساعات.

ولكى لانتوه مع خيوط طويلة وهموم كثيرة نعود الى همنا الأصلى لنلاحظ أن الجماعة الاسلامية التى بدأت اعمالها بمظاهر عنف محدودة باستخدام المطاوى والجنازير مع اليسار فى الجامعة، وبعض محلات الخمور ونوادى الفيديو وفى حسم المنازعات مع الأقباط، وباقى مظاهر الدعوة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (راجع فى ذلك مقالات هشام مبارك فى اليسار) من خلال استخدام محدود للقوة، كانت **قد بدأت تبلور** شعار «الدولة الاسلامية» وجناحا **عسكريا، بعد عملية توحيد لأجنحه الجهاد الرئيسية، وتولى تنفيذ**



خالد الاسلامبولى

عملية المنصة والمذبحة التى راح ضحيتها عشرات الضباط والجنود فى مدينة اسيوط، ورغم الضربة الهائلة المروعة التى اصابت الجهاد بعد حادث المنصة، سواء باسمه المباشر، او فى صورة تحلقات أخرى حول الفكرة الجهادية مثل جماعة التوقف والتبيين أو الناجون من النار..

ولنلاحظ هنا ان الضربة التى اعقبت حادث المنصة، وعلى الرغم من كل ضراوتها، لم تؤد أبدا إلى تصفية الجهاد، مثلما أدت ضربات تنظيم التحرير الاسلامى او التكفير والهجرة الى جعلهما فى خبر كان.

والفارق هنا لايتعلق بخطأ الأمن، أو عبقرية الجهاد، فسر الجهاد يكمن خارجه، فى رافد اجتماعى شكلته سياسات التحول، واعادت انتاجه باستمرار، فأحد العناصر الحاسمة فى تصفية أى جيش هو تصفية الاحتياطى الطازج، الذى يندفع الى المعركة لقلب الميزان، لان الحرب بمعنى ما، عملية اهتراء منظم لطرفى الصراع.. دمار متبادل لكليهما..يمكن للاحتياطى- إن ندفع الى المعركة فى التوقيت السليم- أن يقلب الميزان أو يحول على الأقل دون اعلان هزيمة القوات، وسواء اعجبتنا تلك النتيجة أم لم تعجبنا، فإن الجهاد كان يجد دائما احتياطيا مستعدا لدخول المواجهة، حتى بعد حملة ظافرة للامن تطيح برؤوس قادة الجماعة.. ومن لايصدق فلينظر حوله الى الأمراء فى قرى ومراكز الصعيد بالذات.. من دخل منهم الميدان، ومن لايزال تحت رهبة الاستعداد.

ولم يكن ذلك مرة أخرى، مظهرا لعبقرية الجهاد، بل للأزمة العنيفة التى اجتاحت المجتمع، ولاتزال، وإن كان من الوهم الظن أن عناصر الجهاد، مجرد شباب اطلقوا لحاهم وسالت «ريالتهم» على ذقونهم، صعد بهم الى مسرح الاحداث «ضربة حظ» لم تكن فى الحسبان.

ومن مظاهر العنف المحدود، بدأ يتسع ميدان القتال، وتتعدد جبهاته.

* **عمليات ضد كبار المسئولين** طالت رئيس الدولة عام ٨١ وحاولت مع اللواءات وزراء الداخلية حسن ابو باشا، الذى اصيب، وزكى بدر، كما حاولت مع وزير الاعلام صفوت الشريف، غير مانسب اليهم من اغتيال رئيس مجلس الشعب د. رفعت المحجوب.

* **عمليات ضد الاقباط** كان ذروتها احداث العنف الطائفى فى الزاوية الحمراء عام ٨١، وفى أمبابة اعوام ٩١، ٩٢ وفى مذبحة صنبو منذ قرابه عام..

* **عمليات ضد جهاز الأمن** كان ابرزها مذبحة اسيوط التى راح ضحيتها عشرات الجنود والضباط عام ٨١، واغتيال المسئولين عن جهاز أمن الدولة فى مدن دمياط والفيوم وبنى سويف واسيوط، وعمليات اغتيال المخبرين، فضلا عن محاولات نسف استراحات الضباط، واكثرها إثارة أغتيال اللواء الشيمى، مساعد مدير أمن اسيوط فى مدينة ابو تيج، منذ اسابيع.

* **عمليات لاغتيال كتاب ومفكرين** فشلت مع الكاتب الصحفى مكرم محمد أحمد، ونجحت مع شهيد الفكر «**د. فرج فودة**» ولازال هناك على القائمة كثيرون، مطلوبة رؤوسهم.

* **عمليات استهدفت المنشآت السياحية وافواج السياحة شملت** محافظات اسيوط والمنيا وقنا واسوان وبورسعيد والقاهرة والجيزة، وكان لها آثار اقتصادية وسياسية واعلامية بالغة الضرر، وأن كان الخطأ اعتبار كل هذه العمليات على وجه الحصر، من صنيع الجماعة، فهناك الموساد الذى يعنية استنزاف مصر فى صراع داخلى طويل، وعلى العموم لازالت الشبهات تحيط بالموساد فى حادث مقهى وادى النيل.

* عمليات محدودة، نسبت للجهاد، ضد بعض **مراكز التجمعات فى المدارس والجامعات ووسائل النقل العام..**

وباختصار كان الجهاد قد انتقل من الاستخدام المحدود للقوة الى تصعيد عمليات العنف، وتوسيع ميدان المواجهة، واتجاه الضربات.

واصبحنا أمام نمط لحرب استنزاف طويلة، او حرب عصابات طويلة المدى..

وطوال هذا الوقت كان الأفق الاستراتيجى للمواجهة الأمنية يعتمد على اسلوب الحرب الخاطفة، او منطق الضربة القاضية، رغم أن مياها كثيرة، منذ حادث الفنية العسكرية واغتيال الشيخ الذهبى، كانت قد غمرت مسرح العمليات، ونعنى به هنا، فى نمط الحرب الأهلية، المجتمع، بارضه وسكانه وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية ومايمور به من أفكار واشباه أفكار وأوهام وخرافات.

العقاب الجماعى

ومن جانبه، فإن الأمن، كان قد بدأ بدوره فى توسيع نطاق استخدام القوة مدفوعا بالرغبة فى تحقيق انتصار سريع يجتث «الجماعة» من الجذور ويطيح برؤوس زعمائها، فمن سياسة اعتقال القيادة الى سياسة **الاعتقال الجماعى العشوائى..** ومن الضربات المحدودة الى **تجريدة القرى والاحياء واعلان حظر التجول..** ومن سياسة العقوبات الشخصية **الى سياسة العقاب الجماعى وحرق الأرض واحتجاز الرهائن**، ومن التعذيب فى السجون الى **التصفية الجسدية، وسياسة الضرب فى المليان، فى سويداء القلب، ثم الى عمليات التصفية الجماعية** كما حدث فى منقباد واسيوط وابو تيج واحداث مسجد الرحمن فى اسوان..

وفى كل مرة راود فيها الأمن حلم النصر.. كانت الجماعة تطل برأسها من جديد، بعد أن وصلها المدد من الاحتياطى الجاهز او تحت التدريب!

وفى واقع الأمر فإن مشكلة الأمن، لم تكن عجزه عن تحقيق حسم سريع للمعركة، فكل جماعات الارهاب المسلح، متى اعتمدت على قاعدة واسعة، تمتعت بمزايا نسبية فى نمط حرب العصابات..

فالخلايا العسكرية تستطيع أن تقوم بهجوم خاطف مباغت فى موقع، ثم تنتقل منه الى موقع أخر.. وتستطيع أن تملك مرونة عالية فى تنويع اتجاهات الضربات، وتحريك القوات، وفقا لمبدأ «اضرب واهرب» بينما لايستطيع الأمن أن يوفر الحماية لكل موقع ومنشأة، ولكل رموز المسئولين والشخصيات العامة المطلوبة رؤوسها، كما أن حركة الجهاز النظامى بطبيعتها ثقيلة وأكثر بطئا ولاتملك نفس القدرة على المباغته.. مشكلة الأمن أذن لم تكن فى عجزه عن الحسم السريع.. بل كانت هناك مشكلتان أحداهما خارجية، سوف نمر عليها سريعا، والأخرى داخلية سوف نتوقف عندها قليلا..

الاصل فى الأمن، هو الوضع الآمن المستقر بمجموعة علاقات ونظام قيم، فالأمن احساس وشعور قبل أن يكون اجراءات وتدابير.

والوضع الآمن، مهمة السياسة، وليس مهمة العسكر، ومتى غاب الوضع الآمن تحولت مهمة العسكر الى جحيم.

والوضع المستقر تصنعه السياسة ولاتصنعه وزارة الداخلية، ولكن الحكومة اعتبرت الداخلية درعها الواقى ضد الخطر، وبصورة ما، تخفت وراءها، وقد حافظت على كل نقائصها واضافت عليها، وليس المقصود هنا فقط الفساد، بل كل

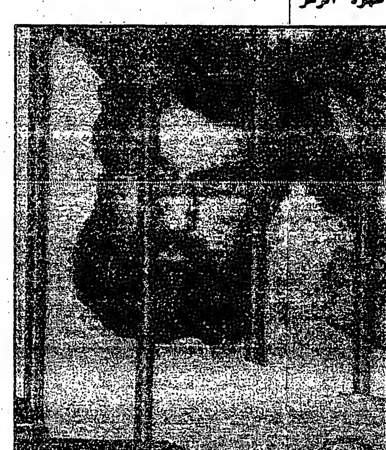
السياسات التى تدفع الناس تحت خط الفقر..

وللامانة فإن الحكومة لم تختف فقط وراء جهاز الأمن، بل اختفت ايضا وراء كيان هزلى ديكورى اتخذ لنفسه اسم قوافل الدعوة ليعرلى اقناع الناس أن فى مصر حكومة اسلامية فالحكم لايرهب فى تقديم دفاع صريح عن فكرة المجتمع المدنى والدولة المدنية، ويفضل على ذلك اطلاق لحيته، مع اطلاق رصاصه الحى فى المليان والتقاط الصور التذكارية للمشايخ والقساوسة، بعد كل مذبحة عن وهم بأن خوض المعركة بشعارات السماء ورصاص الأرض يمكن أن يوفر لها فرصة الحسم، ولم يكن ذلك بالطبع مقطوع الاسباب بكل التطورات التى جرت، وليس ذلك مايهمنا الأن، أنما يهم توضيح أن السياسة وضعت الأمن، فى مأزق حرج، عندما اوكلت اليه مهمة تصفية أثار سياسات لوثت الأمن، من الاصل ثم كلفته ، علاج آثارها ، رغم فداحة الاضرار.

ولم تكن مهمة الأمن بالطبع، أن يحرث التربة، أمام بديل ديمقراطى يمتص حركات الاحتجاج، وأن ينضم الى المطالبة بالحريات الديمقراطية كبديل للارهاب يفتح أمام الناس احتمالات تداول السلطة السلمى، او يدخل فى صفوف دعاة التنوير الممنوعين فى اجهزة الاعلام الرسمية، نوفقا للتقاليد لم يعد أمام الأمن سوى أن يحمل المدفع والرشاش وينفذ أمر القتال.

ولم تكن تلك هى المشكلة الوحيدة للمواجهة الأمنية، فمن الداخل فالنطاق الاستراتيجى للمواجهة الذى تمثل فى منطق «الحرب الخاطفة» و«النصر السريع» كان يفرز

عبود الزمر



سياسات تؤدى الى توسيع استخدام القوة، لانهاء الأمر كله بسرعة، فظهرت سياسات العقوبات الجماعية، والاعتقال العشوائى، واحتجاز الرهائن، والتصفية الجسدية ولم تقتصر اثار هذه السياسة على اضعاف قدرة اجهزة البحث فى وزارة الداخلية، أو اطلاق طاقات العنف بغير حساب، أو منازعة دور القضاء، باصدار احكام الاعدام من القادة فى الميدان، او حتى تجذير ارهاب الجماعات الجهادية. بل كان الاثر الهام لهذه السياسة ، خسارة الوسط، أى كتلة السكان الذين تدور على ارضهم المعركة، على الأخص فى الصعيد وعلى الأخص المحافظات ، الأكثر فقرا وحرمانا والمحرومة من كثير من الخدمات، والتى نجحت فيها الجماعة فى تشكيل سلطات محلية من مجالس الأمراء، تتولى فض منازعات الاهالى، وضبط الاسعار، وتقديم خدمات أقل كلفة، وفرض انماط للعلاقات فى المآتم والافراح.. وحيث يرتبط مجلس الأمراء بعلاقات عائلية فى القرية ، بصلات الدم، ووشائج القربى.

والأمن بدلا من أن يركز الضربة، ففى مسعاه للبحث عن النصر السريع، وسعها فشملت الألف لاصلة لهم بالجماعات، عسى أن يعترف احد، بفضل سياسة الترويع، وأن يخاف الأخرون من الانضمام للحركة، وخلط المساعدات التى قد تقدم فى القرى لمتهم هارب، بمساندة الارهاب، وفرض قوانين لحظر التجول عطلت التجار والمزارعين والطلاب، واستولى على سيارات الأجرة لأغراض التمويه فى حملات التفتيش، واحتجز رهائن لم يكن لهم صلة بجريمة ذويهم، عسى أن يظهر المجرم ويقر ويعترف، وبدلا من أن يقدم المتهمين للمحاكمة أمام القضاء، نفذ فيهم على الملأ احكام الاعدام، واستخدم احيانا «الاربى جى» فى عمليات التصفية الجسدية الجماعية،

وفى مدينة كأسوان ارتبطت أرزاق الناس فيها بالسياحة، ولم يكن فيها للجماعات نفوذ، فإن أحداث مسجد الرحمن الذى أعقب اغتيال حراس كنيسة الاخوة، ادى الى انقلاب الموقف ضد الأمن، حتى يشك المرء فى كثرة الاخطاء التى ارتكبت فى هذا السياق وأن يكون الجهاد قد استدرج الأمن، لكى يضرب فى الظلام، حتى يكسب منه الوسط، ويظلم اتجاه الضربات، ويمتصها فى كتلة واسعة، لم يكن لها بالجماعات صلة..

ومن الملاحظ، أنه فى المدن ، التى كانت تأخذ فيها المواجهة هذا الشكل، فإن مواطنين عاديين ،لم تكن تحط بعلاقاتهم بالسياسة شبهات، ولم يتم اقتيادهم لمراكز واقسام الشرطة لهذا الغرض، كانوا يتعرضون لعمليات تعذيب، افضى -فى بعض الحالات- الى الموت، وكان هناك آلية صنعتها المواجهة، أدت الى توحش الجهاز مثلما توحش الجهاد، وعندما حذر كاتب معروف مثل د. محمد السيد سعيد من خطورة هذه الظاهرة تم اقتياده الى السجن على ذمة قضية تنظيم، وكانت فى استقباله تشريفة تعذيب مع أنه لم يحمل سلاحا او رصاصا أو مدفعا رشاشا..

وكما سبقت الاشارة فإن الأثر الاهم لهذه السياسة، أن جهاز الأمن الذى دخل من الاصل معركة صعبة، لظروف لاتتعلق به، قد فاقم من صعوبتها بسياسات أمنية أدت الى خسارة الوسط الذى جرت فيه المواجهة، أو على الاقل، الى حياده بين طرفى الصراع.

وفى واقع الأمر، فإن هذا الصراع كان منهكا ومستنزفا للطرفين ولم يكن هناك ، وليس هناك الآن مايشير، الى امكانية حسمه السريع فالجهاد مستنزف بالطبع من كثرة الضربات التى اصابته ، ولم ينجح، وليس من السهل أن ينجح فى نقل مركز ثقله الى روافد اجتماعية تعبر عن قوى اجتماعية أكثر حيوية فى المجتمع، كما أن الجهاد لم ينجح فى عمل اختراق حاسم فى أجهزة السيطرة (الجيش والداخلية)

وإن كان قد نجح فى حرب الاستنزاف و أو

عمر عبد الرحمن



حرب العصابات طويلة المدى، فى تجديد قواه، واعداد احتياطيه بالصورة التى تسمح بالاستمرار فى هذا الشكل من الصراع.

وجهاز الأمن استنزفته العمليات الموجهة ضد افراده ومنشآته والمجالات المطلوب منه حمايتها، وهو يواجه معضلات كثيرة ، منها أن تركيز القوات للدفاع عن موقع أو مجال.. قد يكشف موقعا آخر بسبب تنوع مجالات الضربات الجهادية، ومنها أنه لايتلقى مساندة من الوسط لاسباب سبق الاشارة اليها، ومنها أن معنويات قواته وارادة القتال لديها يمكن أن تتآكل مع طول الصراع وعنفوانه، ومنها أنه لايستطيع حرمان الجماعات الجهادية من الاحتياطى الذى تجدده روافد اجتماعية، ويبدو أنه قد بدأ يتبلور، متأخرا جدا، داخل قيادة الأمن شعور أو ادراك بصعوبة احراز انتصار سريع او انتصار حاسم فى حملة خاطفة،و انه يواجه بالفعل حربا أشبه بحروب الاستنزاف.

وفى مثل هذه الحروب، فإن كل طرف، فى استخدامه للقوة ، يصنع قانون الطرف الأخر، فاستخدام القوة يخضع لقانون معدل تبعا لتوازن القوى وتماسك ارادة اطراف الصراع..

وفى الفترة الاخيرة، فإن ضراوة وعنفوان الصراع الذى أتخذ من جانب الجماعة ضرب السياحة ومراكز التجمعات وكبار المسئولين، ومن جانب الداخلية حملة هجوم شاملة فى كل المحافظات تعتمد أسلوب التصفية الجسدية الجماعية لقيادات الجماعة، كان ينذر باحتمال ان يصل الطرفان الى نقطة اللاعودة فى ممارسة هذا الشكل من الصراع وفى التعبير اللامحدود عن القوة، من خلال تظاهرة صاخبة للعنف الدموى، لاتحكمها خطوط حمراء، بينما إمكانيات الحسم لازالت بعيدة..

فمشهد الدماء، والرغبة فى الثأر، واشلاء الضحايا كانت تقود الطرفين الى عمليات التصعيد الانتقامية، وكأن المعركة سوف تحسم غدا!

واهم مافى خطوة عبد الحليم موسى انها عكست، ربما لأول مرة احساسا، بان هذه حرب لايمكن حسمها فى ضربة او عدة ضربات فى حملة واحدة..

ومشكلة هذه النقلة، التى نعتبرها نحن ، متأخرة جدا، انها تمت فى سياق اوحى بالهزيمة، ولم تكن خضوعا لضرورات مقرطة المجتمع كسياج ضد كل صنوف الارهاب.. بل عكست بالفعل نوعا من الارتباك فى استشراف أفق استراتيجى وتكتيكات جديدة.



زكى بدر

ولعله فى هذا السياق من الضرورى أن نلاحظ أن **اللواء حسن الألفى**، قد حاول الاستجابة لهذه الضرورة، فى اطار تكنيك آخر ادمجها فى سياق محاولة كسب الوسط، وفرض خطوط حمراء للصراع، تحاول عزل الحنطة عن الزوان.. وتركيز الضربات للمحافظة على مركزة القوات..

ويبدو أن للوزير الجديد، قناعات أكثر ثباتا من اسلافه لضرورات تعديل الصراع، ففى اختبارات مبكرة مثلتها **عملية اغتيال اللواء الشمى ومحاولة اغتيال وزير الاعلام، صفوت الشريف، ضبط اللواء الالفى أعصابه، ولم يلهث وراء استفزاز الجماعة، خلافا للمألوف** فى عمليات الردع التى اعتادت عليها الداخلية بالقيام بعدة مذابح جماعية، فى أكثر من موقع ، مع حملات اعتقالات عشوائية واسعة النطاق، أخذا بالثأر، وتأكيدا لهيبة الجهاز!

وكان من الواضح، أن الوزير لايريد أن تخسر الداخلية الوسط، باكثر مما فعلت طوال سنين، وأكثر من ذلك فقد اصدر تعليماته **برفع الحصار عن ديروط وابو تيج، وقال أنه يستنكر احتجاز الرهائن، ويعتبر التعذيب وسيلة لتجذير الارهاب.. كما أمر الوزير بالتوقف عن استخدام سيارات الاجرة، عنوة، واستخدامها ضد ارادة اصحابها فى الحملات.**

والوزير لم يعبأ كثيرا برفع قيمة المكافأة، لمن يدلى بمعلومات عن الارهاب، بقدر مااهتم بمحاولة كسب دعم الوسط للحملة الأمنية.

ولازالت هذه السياسة بالطبع موضع اختبار، كما لاتزال تواجه بعض الصعوبات.. منها اعادة تكييف الوسائل التقليدية المتوارثة فى اساليب وتكتيكات الأمن، وفقا لمقتضيات التكتيك الجديد.

ومنها مايتعلق باستجابة الجماعة للخطوط الحمراء التى اعلنها الوزير وتراجعها بدورها عن بعض اشكال الصراع، على الأخص فى مجال العمليات ضد السياحة، وحتى الآن تراجعت الهجمات ضد السياحة التى اعلنت الجماعة من قبل انها تتم بهدف تخفيف الوجود الأمنى فى الصعيد، والتراجع عن احتجاز الرهائن والتعذيب.

ومن المحتمل أن يؤدى التعديل التكتيكى فى سياسات الأمن الى ظهور اختلافات فى صفوف الجماعة الاسلامية والجهاد حول شكل الاستجابة للتغيير الجديد، وأن كان من المرجح أن تكون الغلبة لتكتيكات الجهاد التى تركز أكثر على القيام بضربات منتقاه مركزه ، مع محاولات اختراق اجهزة السيطرة، وتركيز الضربات ضد رموز السلطة، فى محاولة لكسب الوسط..

والشكل الجديد للصراع سوف يأخذ -كما يبدو- شكل محاولة كسب دعم الوسط، او اعداد مسرح العمليات بصورة ملائمة لنجاح الحملات.

وكل هذه التقديرات ، لاتزال تكنهات قابلة للتعديل تبعا للمسار اللاحق لسير العمليات..

ومانحن بصدده الآن، قد يكون محاولة لتحسين شكل الصراع، يحاول من خلال جهاز الأمن، تطوير شرطه الذاتى فى مواجهة الجماعات، ولكن المحركة على الوسط، لاتتعلق بهذا الجانب وحده ، فهناك سياسات تنتج وتعيد انتاج الارهاب، وتشكل شروطا تضغط على أى مواجهة امنية.

وتغيير هذا الوضع مهمة السياسة، وليس مهمة جهاز الأمن، الذى لايمكن أن ينقلب من درع النظام الى اداة للتغيير!

وفى غياب هذا الشرط الخارجى، أى تغير السياسات التى تنتج الارهاب وتصنعه روافده الاجتماعية ، وتشكل احتياطيه ويصبح المجتمع أمام حرب استنزاف طويلة المدى.. فيوم الحسم، على مايبدو، لايزال بعيدا!.

«الدين والتطرف» دعوة لفك الارتباط

سمير مرقص

انتقل «التطرف»، فى الربع قرن الأخير، من كونه ظاهرة- مجرد ظاهرة- إلى حقيقة راسخة ومستقرة فى حياتنا الثقافية والاجتماعية والسياسية المصرية المعاصرة. .

وقد زاد الأمر صعوبة وتعقيدا ذلك ألتوحد الذى نشأ بين الدين والتطرف. «صعوبة» من حيث ان الدين أصبح طرفا لايمكن اهماله عند الحديث _ كذلك تعقيداً بمعنى أن التناول هنا يصير أكثر حساسية وحرجا لشبهة الاقتراب من المقدس والمطلق. لذا فإن أى محاولة للاقتراب من هذا الموضوع: «الدين والتطرف»، لابد وأن تكون باعادة طرح هذا الموضوع بأولياته وبديهياته فى اطار مجموعة من الأسئلة التى أتصورها مشروعة ومطلوبة.

ماهو الدين؟

هو مجموعة المعتقدات والشرائع والممارسات المرتبطة بالمقدس والالهى والتى جعلت لأجل الناس.

ماهو التطرف؟

ان التعريف الذى سأطرحه هنا للتطرف هو ذلك التعريف الذى يتجاوز «الدلالة اللغوية» للكلمة إلى «الدلالة الموضوعية» إن التطرف كما أراه هو:

التحجر الفكرى والجمود العقائدى والانغلاق العقلى.

ماالذى يربط بين الدين والتطرف؟

أتصور ان «الانسان» هو العنصر المشترك بين كل من الدين والتطرف. على ان هناك خلافا جوهريا بين وضعية الانسان فى كل منهما: فبينما الانسان بالنسبة للدين «موضوع»، فان الانسان بالنسبة للتطرف «ذات».

حقيقة الأمر ان الدين جاء لأجل الانسان وخيره وخير جماعته فهو يصنع الانسان الفاضل، بينما الانسان هو الذى يصنع التطرف بتحيزاته وأهدافه الخاصة.

لماذا يصنع الانسان التطرف؟ أو بعبارة أخرى: لماذا يتطرف الانسان؟

ان التطرف كظاهرة/ حقيقة يبدأ مع عجز الانسان عن التحاور مع الواقع الذى يعيش فيه ومع شركائه فى الوطن حيث يقيم حاجزا بينه وبين واقعه والأخرين. ونجد هذا الانسان: يبنى اليقين المطلق الخاص به، وتصير الحقيقة لديه ذات وجه واحد، ويقطع الحوار مع الواقع والآخرين، وينكفئ حول نسق فكرى مغلق، وقد يبدأ فى مواجهة الواقع فى ضوء ماسبق مهاجما، مصادما، نافيا، مستبعدا، مدمرا.

ولا مانع بالطبع أن يعاد «توظيف» الدين باعتباره قوة تعبوية نفسية ووجدانية لصالح الأنا والذات والمعتقد اليقينى الخاص- حتى يصير الإنسان المتطرف بالدين مطلقا والهيا. ان التطرف عندئذ ليس تدينا أو جرعة زائدة من التدين بل هو: موقف سياسى واجتماعى سلبى مصحوب: بحالة نفسية غير سوية، وحالة ذهنية جامدة، وحالة سلوكية عنيفة.

ان التطرف حسب ماسبق يعد حالة من العجز عن التعامل مع الواقع وخوض المعارك الواقعية والحقيقية.

اذن، التطرف والدين «نقيضان». فالدين يوجه ويجمع والتطرف يفرق ويقسم، الدين يعدل والتطرف يظلم، الدين يحث على المحبة والتعايش والتطرف يستفز نزعات التعصب والصراع الطائفى والمجتمعى، الدين يقبل الأخر من خلال المساحة المشتركة للقيم والصالح العام، التطرف يرفض الأخر.

هل التطرف «أصيل» أم «دخيل» على تراث الفكر الدينى فى مصر؟

اتفق كل من تناول هذا الموضوع بدرجة أو أخرى ان الدين فى مصر شكل دوما عامل بناء حضارى نأى بها عن التطرف والأمثلة عديدة:

* **مدرسة الاسكندرية اللاهوتية المصرية الارثوذكسية** استطاعت أن تزدهر وتقدم لاهوتا راقيا وعالميا وسط ثلاثة تيارات فكرية كانت تحاصرها فى القرون الأولى الميلادية: الفلسفة اليونانية، والفلسفة اليهودية، والفلسفة الوثنية. فلقد اعتمدت مبدأ الأنفتاح الفكرى فدرست هذه الفلسفات وهضمتها وتمثلتها لاهوتا مسيحيا مصريا جماهيريا رائدا، لم تتعال ولم تستبعد ولم تتصادم بل درست وفهمت واسهمت،

* **الاسلام فى مصر لم يعرف سوى التعايش بين المذاهب الأربعة الكبرى** بل اعتمدتها جميعا وجرت فى قضائها على الأخذ بأحكامها جميعا كل حسب مذهبه.

* تاريخيا رفضت مصر التطرف على صعيد المذاهب والفرق: مذهب الخوارج والشيعة اسلاميا؛ كما رفضت الارساليات التبشيرية المتنوعة والتى قدمت مع الاستعمار

الغربى إلى مصر مسيحيا.

* **مصر أيضا التعايش والانسجام بين النسك الروحى واللاهوت العقلى،** وبين التصوف الوجدانى والاجتهاد الفقهى بمنهج توازنى وتكاملى متميز اثر كثيرا فى تشكيل الانسان المصرى.

وبالطبع ليست صدفة ان يكون تراث الفكر الدينى فى مصر بعيدا عن التطرف وانما هو نتيجة طبيعية لظروف موضوعية مثل: عبقرية المكان المتمثلة فى المجتمع النهرى الذى يعيش فيه الجميع يعملون بنظام انتاجى واحد، والعرق الواحد الأصيل، والانفتاح على الثقافات والحضارات المحيطة.

ماالذى حدث اذن؟

هناك عوامل متشابكة تضافرت معا وأدت إلى تنامى التطرف فى ربع القرن الأخير. فهناك من يرجع ذلك إلى عام **١٩٦٧ باعتباره عام سقوط المشروع والحلم..** وهناك من يرجع تنامى التطرف **إلى الخلل الذى أصاب الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية** وأحدث أزمة شاملة؛ وهناك من يميل إلى **وفود قيم وأفكار غريبة عن تراث الفكر الدينى المصرى** حملت أفكارا من نوع«الجاهلية» و«الكفر» لأول مرة.

ان التطرف هو نتاج طبيعى لكل هذه الأسباب مجتمعة والتى جعلت من التطرف. كما قلت فى البداية«حقيقة» تنمو يوما بعد يوم ويمكن رصد المراحل التى مر بها التطرف فى المراحل الاربع التالية:

(١) مرحلة البداية والتوحد بالدين(١٩٦٧- ١٩٧٠).

(٢) مرحلة التواجد فى الساحة السياسية والفكرية والاجتماعية(١٩٧٠- ١٩٧٧).

(٣) مرحلة المواجهة مع باقى الاتجاهات السياسية والفكرية(١٩٧٧- ١٩٨١).

(٤) مرحلة اثبات الوجود ومحاولة اقامة المشروع المجتمعى الموازى حسب اليقين الخاص على كل المستويات بالصدام مع نظام الدولة من خلال الصدام مع مكونات المجتمع المدنى(١٩٨١...).

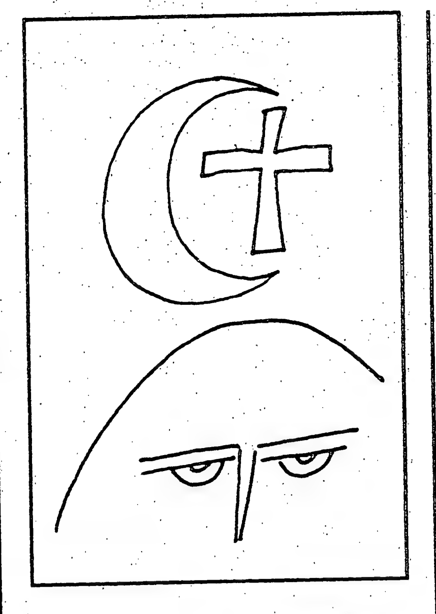
ما النتائج المترتبة على ذلك؟

يمكن أن نرصد ثلاث نتائج ترتبت على استقرار التطرف كحقيقة فى واقعنا المصرى المعاصر كما يلى:

(١) الطائفية.

(٢) تديين الحركة السياسية والاجتماعية.

(٣) الخصومة مع المجتمع المدنى.



أولا: الطائفية:

ان السلوك المتطرف يولد نوعا من الطائفية لدى صاحبه، والطائفية هنا تعنى:«أن يستيقظ فى الانسان«وعى استقلالى» بجنسه أو دينه أو عقيدته يجعله يسلك مسلكا سلبيا تجاه من لايشاركه فى جنسه أو دينه أو عقيدته، ثم تحت الحاح هذا الوعى الاستقلالى فانه اما ينطوى على نفسه معتزلا الحياة، واما ينطلق يهاجم ويصادم وينفى ويدمر.»

ان الطائفية بهذا المعنى تحمل تقسيما للبشر، وتمجيداً للذات، وتجاهلا لقيم الآخرين، كما تحمل بذور عدم المساواة والرغبة فى التميز والتعصب على الآخرين.. وهذا كله يتنافى مع الدين الحق ويؤثر سلبا على اللحمة الوطنية للجماعة. وحسب هذا السياق فان الطائفية تمر بمرحلتين هما:

مرحلة الطائفية النصوصية والفكرية:
وأقصد بها التعامل مع النصوص وتفسيرها بما يدعم المناخ الطائفى والتطرف ويحقق الأهداف الخاصة واليقين الخاص.

مرحلة الطائفية العملية:
والتى يستخدم فيها العنف عمليا مع الأغيار فى ضوء التفسير النصوصي المشوه لصورة الأخر والجماعة(الكفر، الجاهلية) ومن ثم اضفاء المشروعية على المساس المادى والمعنوى. ان الغير/ المختلف فى هذه الحالة يعد جانحاً عن الحقيقة، وتعلو بالتالى قيمة الانتصار للرأى الخاص على قيمة حياة المخالف.

ولا يخفى بالطبع مدى ماتزكيه الطائفية من مشاعر التشكيك والريبة بين أعضاء الجماعة الوطنية على حساب مشاعر الثقة والاطمئنان والمساس بالتالى بأحد الملامح الأصيلة لمنجزات الحركة الوطنية المصرية الا وهى وحدة أبناء الجماعة الوطنية. فمجرد شعور أحد أبناء الجماعة بأن هناك من يشعر بالتميز عليه وأنه فى وضع أقل فانما يعنى هذا انفصالا للاتفاق الضمنى لمبادئ المساواة والمشاركة والمواطنة التى أكتسبها الجميع معا من خلال النضال المشترك

ثانيا: تديين الحركة السياسية والاجتماعية:

ان الانسان المتطرف عندما يعجز عن مواجهة الواقع لأسباب التحجر والانغلاق والجمود فانه يبدأ فى مواجهة الواقع مستعينا بالمطلق أى بالدين، وهنا يحدث مايمكن تسميته **بتديين الحركة السياسية والاجتماعية** فيتحول العمل العام السياسى والاجتماعى إلى عمل دينى تصبح بموجبه حلبة الصراع السياسى والاجتماعى مجالا للمنافسة لا بين تيارات سياسية بل بين دين وآخر أو بين متدينين وغير متدينين أى صراع بين مطلقات أو صراع بين مطلق ونسبى

ثالثا: الخصومة مع المجتمع المدنى:

ان المجتمع المدنى بطبيعته يتضمن فى داخله التعددية والحركية والحرية. والتطرف يعنى الأحادية والسكونية والخضوع. لذا فليس غريبا أن تجد أنصار التطرف فى حالة خصومة دائمة مع تكوينات المجتمع المدنى فنراهم يحاولون السيطرة عليه اما بالانتشار المخطط أو بالعنف المادى أو بالتكوين الموازي، وبالطبع يزداد الأمر تعقيدا عندما يحدث كل ذلك بالدين.

وأخيرا ماالمطلوب؟.

إن الدعوة الملحة والتى أتصورها نقطة البدء هى« **فك الارتباط بين الدين والتطرف**»..بحيث يعود الدين قوة روحية دافعة للانسان نحو إعمار الوطن، واحترام الاخر، ووحدة الجماعة ويصبح التطرف بالتالى ظرفا استثنائيا وعارضا،يعود الدين قاعدة صلبة،كما كان دوما فى مصر، تقف عليها كل مكونات الجماعة وكل التكوينات المدنية لمواجهة المستعمر والظلم الاجتماعى والأزمات التى تواجهها الأمة فى إطار المشروعية الدستورية والقانونية التى ارتضاها الجميع.

مرة أخرى حول مشروع سوق الشرق الأوسط!

د. عبد العظيم أنيس

قرأت بإمعان مقال الصديق العزيز **محمد سيد أحمد** فى عـــــدد الأهرام يوم ١٩٩٣/٥/١٣ بعنوان « حول السوق الشرق أوسطية » والذى يرد فيه على مقالى بمجلة « اليسار » عدد أول مايو وعنوانه « **الإعداد لمؤامرة التسليم الأمريكية** ». وقد فهمت من مقال الصديق العزيز أنه لا يعارض قيام هذه السوق التى تضم الدول العربية واسرائيل إذا وقعت اتفاقية سلام بين اسرائيل ودول الطوق، وأن الخشية الحقيقية من إثارة فكرة السوق اليوم هى أن تكون سببا فى إجهاض القضية الفلسطينية، باعتبار أن السلام قد حل دون حلها. كما أنه يعترض على استخدام تعبير « المؤامرة » فى مقالى باعتبار أن المؤامرة تفترض السرية بينما الحديث عن هذه السوق وعن مستقبل السلام فى المنطقة يجرى علنا منذ مدريد.

وانطباعى الشخصى بعد قراءة مقال الصديق مرتين أنه أساء فهم بعض ما ورد فى مقالى بمجلة « اليسار » كما أننى بالتأكيد أختلف مع بعض ماجاء في مقاله، وسوف أركز رده فى النقاط التالية:

أولا: إن وصف « المؤامـــرة » الذي استخدمته فى مقالى لاينصرف أساسا إلى فكرة السوق، وإنما ينصرف إلى المؤامرة الأمريكية الاسرائيلية العربية لتصفية قضية الشعب الفسطينى بعيدا عن حق تقرير المصير وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض الضفة والقطاع. إنها مؤامرة « التسليم » . كما ورد فى عنوان مقالى، وماالدعوة إلى مشروع السوق إلا حلقة علنية فى هذه المؤامرة. لكن هذه الحلقة سبقتها حلقات ومنها ما سمى « مبادرة السلام فى الشرق الأوسط » والتي شكلت من أجلها منذ أكثر من عام لجنة قيادة من كبار السفراء ورجال المخابرات والمال الأمريكيين السابقين والتى أحيط الكثير من أعمالها بالسرية حتى اليوم. فنحن لانعلم حتى اليوم من هم أعضاء « العقل المركزى » الذى شكلته هذه القيادة من المصريين والاسرائيليين والفلسطينيين والسعوديين والأتراك.. الخ باستثناء **د. سعد الدين ابراهيم**، ومع أن قيادة هذ المبادرة قد ذكرت أن هناك مصريين كانوا أعضاء فى مفاوضات مدريد ضمن أعضاء العقل المركزى إلا أننا لانعلم من هم حتى اليوم. ولانعلم حتى اليوم من هم المصريون الذين حضروا اجتماعات روما التى تحدثت عنها **هيلينا كوبان** فى حديثها الشهير فى مجلة المصور. ألا يدل هذا التكتم وتلك السرية على شىء؟.



محمد سيد أحمد

ولولا ضيق المكان لذكرت للصديق هنا العديد من الشواهد والقرائن التى توضح أن الإعداد للمؤامرة - مؤامرة تصفية القضية الفلسطينية- قد جرى فى واشنطن منذ أمد طويل وبتعاون أطراف عربية وصلت إلى قناعة بأن مصالحها الاقتصادية ومصالح أنظمة حكمها تقتضى التعاون مع الأطراف الأجنبية، حتى ولو كان هذا ضد مصالح شعوبها وطموحات هذه الشعوب.

ثانيا: دعنى أوضح ، منعا لأى سوء فهم، أننى من ناحية المبدأ لست ضد التفاوض مع اسرائيل. فأنا أعرف أن الفيتناميين كانوا يتفاوضون مع الأمريكيين أعدائهم التقليديين. لكن الفيتناميين كانوا يحاربون بجيوشهم من ناحية ويتفاوضون من ناحية أخرى ، وكانت علاقات القوى الدولية والإقليمية ، وعلى النطاق المحلى على أرض فيتنام، فى صالحهم تماما. لذا كان من المعقول أن يتوقع المرء انتهاء المفاوضات إلى حل قائم على أساس المبادىء، وهو ماحدث فعلا .

ولكن فى حالتنا نحن اليوم فإنه لاعلاقات القوى الدولية ولا الإقليمية تجعل الوصول إلى حل قائم على حق تقرير المصير وإنشاء الدولة المستقلة أمرا ممكنا اليوم. وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن المفاوضات تجرى فى ظل انقسام حركة التحرر الفلسطينى ذاتها بين حماس ومنظمة التحرير من ناحية ومن أطراف منظمة التحرير ذاتها من ناحية أخرى فإنه يبدو لنا أن هذا كله يستبعد تماما قبول اسرائيل وأمريكا مشروع قيام الدولة الفلسطينية. لا اليوم ولا بعد خمس سنوات. والحديث عن إعادة التفاوض بعد خمس سنوات من الحكم الذاتى الشكلى مقصود به فى حقيقة الأمر تأجيل الأمور لحين خلق واقع شرق أوسطى جديد (ومن هذا الواقع مشروع السوق) يجعل قضية فلسطين فى خبر كان!

ولذا فإننى ضد قبول مشروع الحكم الذاتى المعروض كما أننى أعارض الدعوة التى تقول أنه ليس أمامنا من بديل غير قبول هذا المشروع واعتبرها دعوة خطرة وخضوعا للضغط الأمريكى.

ثالثا: والآن لنفرض جدلا أنه وقعت اتفاقيات سلام بين اسرائيل وسوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين (ورأيى الشخصى أن هذا أمر ضعيف الاحتمال) فلماذا يكون إنشاء سوق شرق أوسطية أمرا حتميا عندئذ. كما يقول الصديق سيد أحمد!.

أفهم أن يقال إن وجود علاقات دبلوماسية وتجارية مع اسرائيل سوف يكون جزءا لايتجزأ من اتفاقات السلام ، كما حدث مع مصر عام ١٩٧٩.

لكن موضوع سوق شرق أوسطى أمر آخر، لأن السوق يعنى فى نهاية الأمر إزالة الحواجز الجمركية، وإلغاء تأشيرات الدخول، والسماح بالانتقال الحر للعمالة، وتوحيد العملة ..الخ هذه الأمور المعروفة. وحتى لو سلمنا بهذا جدلا فيما يتعلق بدول الطوق فلماذا توافق على هذا دول عربية ليست بينها وبين إسرائيل اتفاقات سلام؟ ألا يعنى هذا نهاية الجامعة العربية؟.

إن الحقيقة كما ذكرت فى مكان آخر (انظر الهلال عدد أول أبريل) أن فكرة سوق الشرق الأوسط هى فى الأصل مشروع أمريكى لحماية المصالح الأمريكية بالمنطقة فى مواجهة التكتلات التجارية الأخرى (السوق الأوروبية الأخرى، والتكتل اليابانى الأسيوى) ، مع اعتماد اسرائيل كالوكيل الرئيسى للمصالح الأمريكية، وهو مشروع قوامه رأس المال الخليجى والتكنولوجيا الاسرائيلية والعمالة المصرية الفلسطينية كما ورد فى كتاب الصديق « بعد أن تسكت المدافع».

فلماذا يكون حتميا أن نؤيد مثل هذه المشاريع الاستعمارية؟ ولماذا تتورط أطراف عربية ذات ماض وطنى فى الدعوة لمؤتمرات حول هذه السوق، كما تتورط فى الدعوة إلى إنشاء جامعات شرق أوسطية تصب فى نفس الاتجاه؟.

وأخيرا فإننى لم أفهم من مقال الصديق **محمد سيد أحمد** قوله إنه معترض على ما قدمته أنا من نقد لمشروع السوق من منطلق يسارى. فهل أفهم من هذا الكلام أن «المنطلق اليسارى» قد أصبح شيئا معيبا فى رأى الصديق أم أننى مخطىء فى هذا الفهم؟.

مشروع السوق الشرق أوسطية وانشاء دولة اسرائيل الكبرى

د.فوزى منصور

فى الشهور الثلاثة الأخيرة، أزيح الستار بشكل شبه رسمى فى مصر عن مشروع لإنشاء ما سمى بالسوق الشرق أوسطية، التى تتكون فى الأساس من **مصر واسرائيل** ومن ينضم اليهما من الدول العربية . وتناول الحديث فى هذا الشأن **السعودية والمغرب** والاردن وغيرهما كدول تساهم بالفعل فى مناقشة المشروع أو ترشح للمشاركة فيه ، وكذلك بعض دول الجوار مثل **تركيا**. وشارك فى التهليل، وربما المناقشة، بعض المحسوبين على قيادة حركة التحرير الفلسطينية.

ولم تكن المفاجأة هى **سعى اسرائيل، بدعم قوى من أمريكا، لإخراج هذا** المشروع الى حيز الوجود، وانما كانت المفاجأة الحقيقية هى فى كيفية الاعلان عنه، وفى توقيت الاعلان؛ وفى جسامة ودأب وتنوع الجهود التى بذلت فى الخفاء وتحولت الآن إلى العلانية للإعداد للمشروع ؛ وفى استدراج اسماء وهيئات كان الظن انها تنأى بنفسها عن مثله، وفى أن تنفيذ المشروع قد بدأ بالفعل فى أشكال جنينية. حتى قبل أن يطرح للمناقشة أمام الرأى العام.

لم يكن سعى اسرائيل مفاجأة لان إقامة سوق مشتركة بينها وبين البلدان العربية لن يعني سوى شئ واحد هو نجاح اسرائيل فى بسط سلطتها الاقتصادية على هذه البلدان، واستثمار خيراتها وعمل شعوبها لخدمة مشروع اسرائيل الكبرى، أن الصهيونية لم تخف أبدا أن ذلك هو هدفها بعيد المدى ومقولة أن الاموال العربية المتراكمة لدى أصحاب النفط ، والموارد الطبيعية العربية الواسعة، والايدى العربية الوفيرة العاطلة عن العمل، تستطيع أن تتعاون مع الخبرة والتكنولوجيا والعقول الاسرائيلية لخير الجميع، **هذه المقولة الوقحة الكاذبة التى أطلقها مناحيم بيغن على أرض مصر، تعبر عن المحتوى الحقيقى للحلم الصهيونى .**

إن من لا يدير ماله كما قال أخونا الاستاذ« عبد الله يوسف الحمر» من الامارات العربية - **لا يملكه ومن يحتكر لنفسه الخبرة والتكنولوجيا والادارة والتسويق يصبح هو المسيطر على كل شئ، والمستغل لكل انسان. وذلك هو الدور الذى تراه اسرائيل لنفسها، والدور الذى سوف يخلص بالضرورة لها فى ظروف الوهن والهوان العربى الراهنة، وفى أية ظروف أخرى متصورة فى المستقبل المنظور لو نفذ هذا المشروع .**

لقد احتاجت السوق الأوروبية المشتركة، القائمة بين بلدان متكافئة السيادة، متحدة الهوية والهدف، و متقاربة فى مستوى المعيشة والثقافة والتطور التكنولوجى والتعليم وأنظمة الحكم، الى عشرات السنين ومئات المعاهدات والاتفاقات التفصيلية لكى تقوم على نحو يحقق المزيد من التقارب بين مستويات معيشة شعوبها، ويحاول حماية الجميع من الاثار السلبية لقانون التطور اللامتكافئ الملازم للنمو الرأسمالى. لكن ذلك القانون هو الذى تسعى النظم الحاكمة الان الى اطلاقه من كل قيد ؛ لاعطائه حق السيادة،فى مختلف بلادنا العربية. **والسوق المشتركة الشرق أوسطية لن تكون، من هذه الزاوية، سوي صورة مكبرة، لما يجرى الآن فى الاقتصاديات العربية**

أكثر من ذلك، ان عمليات **الخصخصة المريبة واطلاق قوة السوق**

التى تجرى الان بسرعة محمومة، وإتاحة الفرصة للأجانب بما فى ذلك الصهاينة الذين كثيرا ما يتسترون تحت واجهات اخرى قد تحمل اسماء عربية، لوضع اليد على مواردنا الاقتصادية، تبدو لى الان هى التمهيد الضرورى لاقامة السوق المشتركة الشرق أوسطية ؛ ان التوقيت واحد والجهات الاجنبية الضاغطة فى الاتجاهين واحدة. والنظم العربية الرائدة فى الوجهتين واحدة، وأساليب العمل المتراوحة بين الخفاء والعلانية المفاجئة واحدة.

من حوالى خمسين عاما، كان المصرى السائر فى شوارع وسط البلد فى القاهرة، شوارع قصر النيل وسليمان باشا فؤاد وغيرها، يشعر بالغربة لكثرة ما يرى من أسماء أجنبية، أغلبها يهودى، علي واجهات البنوك وشركات التأمين والمحلات التجارية الكبرى وإدارات الشركات الصناعية والمرافق. والسوق الشرق أوسطية. لونفذت لن تمنى أن تعود هذه الاسماء الى وسط القاهرة، أو قد تعود ولكن كفروع لشركات مقرها فى مكان آخر. ان شوارع قصر النيل وسليمان وفؤاد القاهرية، وشوارع قصر النيل وسليمان وفؤاد الرباطية والعمانية والدمشقية والرياضية وفى كل عواصم العرب الاخري سوف تتجمع كلها فى القدس العبرية، ستصبح اسرائيل هى العاصمة، والقدس وسط البلد فى العاصمة الكبرى، وبقية بلاد العرب هي الارياف الخاضعة المتخلفة. ذاك هو ما يعدون الان له، الان وليس غدا. أضغاث أحلام؟ كذلك كانت اسرائيل من خمسين عاما.

إن الامر بالنسبة إلى اسرائيل لم يعد تحقيق احلام قابلة للتأجيل. انه قد أصبح الان شرط بقاء والذين يساندونها عليه يعدون لها حبل النجاة. لننظر الى بعض الارقام : ان اسرائيل تسرق الان من الاراضى العربية المحتلة حوالى ١٣٠٠ مليون متر مكعب فى العام من المياه العربية. وبحلول عام ألفين سوف تحتاج الى ٨٠٠ مليون متر مكعب أخرى. واعتمادها على النفط المصرى كمصدر للطاقة أمر معروف، وسوف تحتاج في المستقبل الى المزيد الذى لن تستطيع مصر تزويدها به، وقد كان متوسط الدخل القومى فى عام ١٩٨٨، عام قبل الانتفاضة، يبلغ فى اسرائيل ٨٦٥٠ دولارا للفرد، بالمقارنة مع ٦٦٠ دولار فى مصر، أى حوالى ثلاثة عشر

فلسطين فى
مخيم
الامعرى
يسلم
بطاقته
لتلقى
المساعدة من
الاونروا

ضعف مصر، و ٦٢٠٠ دولار فى السعودية أكبر مخزن للنفط في العالم. هذا المستوى العالى المتميز لا تحصل عليه اسرائيل بفضل تفوقها التكنولوجى وتقدمها العلمى كما يشاع، فصادراتها الاساسية الى غير الاراضى المحتلة تكاد تنحصر فى الماس وبعض المنتجات الزراعية، وانما تحصل اسرائيل على هذا المستوى بفضل المعونات الخارجية المتعددة الانواع، والتى تبلغ حوالى ١٠ بليون سنويا، أى بمتوسط يزيد على ٢٥٠٠ دولار للفرد، ثم بفضل احتلالها للاراضى المحتلة العربية، وذلك، من ناحيتين : استخدامها هذه الاراضي كسوق مغلقة عليها تمتص من خلالها قدرا كبيرا من التحويلات المالية التى ترد الى أهل الاراضى المحتلة من الخارج، وفى سبيل ذلك تعمل اسرائيل ما فى وسعها لتعطيل نمو قوى الانتاج العربية وخاصة فى الصناعة فى هذه الاراضي، والامر الثانى استخدام أهل الاراضي المحتلة الذين يحرمون من إقامة مشروعاتهم الخاصة كعمال مأجورين(حوالى ١٢٠ ألف عامل، منهم ٥٠ ألف دون تصريحات رسمية، والمجموع ٥ر٦٪ من القوة العاملة فى اسرائيل) يقومون بالاعمال الشاقة التى أصبح الاسرائيليون الان يأنفون من القيام بها، وذلك مقابل نصف أو ثلث أجر المثل.

ومعروف ان المعونة الامريكية الى اسرائيل سوف تنخفض كثيرا، على الاغلب، ابتداء من العام القادم. كذلك من المعروف أن سيطرة الفلسطينيين على شئونهم الاقتصادية تدخل ضمن الحد الادنى الذى سوف يسمح به لهم لو تمت التسوية، الامر الذى سوف يحرم اسرائيل من متابعة الاراضى وسكانها بالمعدل العالى الذى تحقق حتى الان. من هنا مساعى اسرائيل المحمومة لإحلال الاستغلال الاكبر لمجمل ثروات الوطن العربى وسكانه من خلال ما يسمى بالسوق المشتركة محل استغلال ما تبقى من فلسطين. والمقايضة الحقيقية التى تسعى إليها اسرائيل. إذن ليست مقايضة الارض بالسلام، ولكن مقايضة الجزء بالكل. انها باختصار، لكى أعكس مقولة كلاوسفيتز، متابعة للحرب على العرب بوسائل أخرى. ومن هنا ايضا الاصرار على أن تسير المحادثات المتعددة الاطراف، والتى تناقش قضايا مثل المياه والطاقة والبيئة مع من يرضخ من العرب، وهم كثيرون، جنبا الى جنب مع المحادثات الثنائية.

ولم يكن غريبا أن تبحث الى جوار هذه المحادثات، وكجزء خفى منها، تلك المشروعات المشتركة التى لا يكاد يمر أسبوع الان دون أن نصدم بالجديد منها أو الجديد عنها، ودائما بتمويل يفترض أن يأتى من العرب، مثل مشروع مد المياة من تركيا الى السعودية عبر سوريا والاردن واسرائيل طبعا، ومشروع إقامة قناة اسرائيلية اردنية بين خليج العقبة والبحر الميت لتوليد الكهرباء، ومشروع الشبكة الكهربائية المشتركة بين البلدان العربية

واسرائيل ، ومشروع مد خطوط النفط عبر اسرائيل إلى حيفا، ومائة وخمسين مشروعا آخر أعدها المخطط الأقليمي الاسرائيلي أهارون زوهار، بالإضافة إلى مشروعات التعاون الصناعي والخدمي التي يحلم رجل الأعمال الفلسطيني نبيل شعث بتغطية الإقليم بها (نيوزويك عدد ١٠ مايو ١٩٩٣) ومشروعات التعاون الزراعي التي ينفذها بالفعل الدكتور يوسف والي وزير الزراعة المصري، ويعلن انضمام المغرب اليها ويبشر بانضمام دول أخرى في المنطقة في القريب العاجل، ويحيط بذلك جميعه ضغوط كلينتون لإنهاء المقاطعة العربية للشركات الأمريكية التي تتعامل مع اسرائيل وتركيزه على ضرورة التعاون الاقتصادي معها الآن، ودون انتظار حتى لإتمام التسويات الثنائية القميئة التي يروج لها الآن حول أشكال وشروط الجلاء من الأراضي العربية المحتلة وحول حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية.

ومن هنا أيضا كان تعدد المؤتمرات وحلقات النقاش في نيويورك وروما والقاهرة طوال الإثنى عشر شهرا الماضية حول مشروع الشوق، والسعي إلى إنشاء جامعة للشرق الأوسط تتبناه وتطوره بإشراف معلن وتمويل من بعض هيئات الأمم المتحدة مثل UNDP والبنك الدولي وهيئات البحوث والجامعات الأمريكية والألمانية، ومشاركة من بعض الجهات العربية شبه الرسمية مثل المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط في القاهرة وغيره من التجمعات العلمية والبحثية.

لقد كانت بداية الإعلان شبه الرسمي عن المشروع في حديث للدكتور يوسف والي وزير الزراعة المصري في حديث تم توضيبه مع الأهرام القاهرية في صفحة شبه إعلانية تشرف عليها وزارة الزراعة. وتتابعت أحاديث الوزير مع الصحيفة بعد ذلك، كل منها يكشف جانبا مما كان مستورا ويدع للآخرين مهمة استكشاف الباقي. **وكان أكبر المفاجآت هو عدد الأسماء المرموقة التي تحسب عادة للعمل الوطني والقومي التي تبين أنها شاركت في مناقشة المشروع مع أطراف أمريكية أو اسرائيلية كمشروع وارد قابل للبحث. فهل انتهى الأمر بهؤلاء إلى تصديق ما ألقى إليهم وأصبحوا يرددونه عن هذه القرية الكونية الصغيرة القائمة على الاعتماد المتبادل التي تحول إليها عالمنا الكبير، وغفلوا بذلك عن أن أسوأ أصناف القهر والاستغلال هو تحديدا ما تحتوى عليه القرية الصغيرة؟ أم هل أطفأ جذوتهم وثبط هممهم انهيار الاتحاد السوفياتي وبطش القطب السيد الأوحد الولايات المتحدة الأمريكية التي لم يبق للعرب إلا الركوع لها ولربيبتها اسرائيل؟.**

إن كانت هي الأخيرة فإنهم يخطئون قراءة الحاضر وقراءة التاريخ ، ويجهلون قدرة الشعوب على التجمع من جديد وتأمين مستقبلها. إن الولايات المتحدة لن تبقى دائما القوة الأوحد أو المسيطرة. ومن يراقبها عن قرب وعلم لن تخطىء عينه رؤية عوامل النخر الاقتصادي والاجتماعي التي تزعزع أساس قوتها. وإذا كان الاتحاد السوفياتي قد سقط فإن الصين، بالمقابل، تزداد قوة. لقد حققت معدل نمو قدره ٩٥٪ في السنة- في المتوسط- في السنوات الأربع عشرة الأخيرة، و١٢.٨٪ في السنتين الأخيرتين، ويتوقع أن تتحول إلى القوة الأعظم في العالم قبل أن ينتصف القرن القادم. والشعوب الحية التي تعتمد على قواها الذاتية، قادرة بأساليبها الخاصة- على أن تحقق ماحققته الصين، أيا كانت تقلبات الأحوال حولها.

إن مشروع السوق المشتركة الشرق أوسطية هو النصف الثاني المتبقي من الحلم الصهيوني: النصف الخاص بإنشاء دولة اسرائيل الكبرى، بعد أن تحقق النصف الأول بإنشاء دولة إسرائيل.

إن هذا المشروع هو نقيض المشروع التوحيدي القومي ونفي له. ذلك النفي هو الهدف الأول للمشروع. والهدف الثاني المتكامل معه هو تحقيق الهيمنة الإسرائيلية على الوطن العربي سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا، وتأمين وتكثيف الاستغلال الإسرائيلي الأمريكي لثروات الوطن العربي وأمواله وقوة عمل أبنائه. ولتأمين هذا الهدف يجري الآن في عدد من الأقطار العربية التصرف بأبخس الأثمان في الأصول الإنتاجية التي بنتها الشعوب بدمائها وعرقها عبر سنوات طويلة، وهدم القلعة والسياج اللذين يمثلهما القطاع العام، وإطلاق قوى السوق الداخلية والخارجية على نحو لن يجلب لمعظم المواطنين سوى المزيد من تدهور مستوى المعيشة والبطالة وتدني الخدمات. والهدف الثالث للمشروع هو القفز- تحت دعاوى الرخاء المشترك وأولوية الاقتصاد على السياسة التي يروج لها الصهاينة والأمريكان- فوق رءوس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحق الدول العربية في استرجاع كامل سيادتها على أراضيها المحتلة.

لكن هذا المشروع الذي يتوهم أصحابه أنه سوف يفرض السلام العبري على المنطقة،والحماية للنظم العربية العشائرية أو الكومبرادورية المتحالفة مع إسرائيل والخاضعة لهما ، لن يجلب لأي من هؤلاء سلاما ولا استقرارا. ذلك أمر واضح الآن لكل ذي عينين. وسيزداد وضوحا كلما تقدم تنفيذه وزادت نقاط صدامه مع المشاعر القومية والوطنية الدينية ومع المصالح الاقتصادية المباشرة لأوسع الطبقات الشعبية وللبورجوازيات الوطنية المنتجة.

ولكيلا يتحول هذا الصدام المحتوم المتصاعد إلى سلسلة لاتنتهي من الاضطرابات وأعمال العنف الجماعي والفردي العشوائية التي لم تجلب سوى المزيد من الشقاء وقد تنتهي إلى فوضى مدمرة، فإن لكل قوى الأمة السلمية بكل تياراتها وتوجهاتها: الوطنية والقومية، الإسلامية والاشتراكية مدعوة إلى التجمع دون إبطاء حول هدف واضح محدد هو بحث وتنفيذ وسائل التصدي لهذا المشروع ووأده في المهد.

كذلك فإن مثقفي ومناضلي الوطن العربي بوجه خاص مدعوون لأن يضعوا على رأس القائمة أولوياتهم:

١- فضح هذا المشروع وبيان نتائجه السياسية والاقتصادية والثقافية.

٢- مساعدة الشعوب العربية على ابتداع أساليب النضال الجديدة الفعالة الكفيلة بالتصدي له.

٣- الحذر من أن يستخدموا، من خلال المشروعات البحثية المشتركة وأنشطة المعاهد والمراكز والجمعيات العلمية والبحثية والبحوث المستقبلية وغير ذلك، كأدوات لاختراق جدار الرفض الهائل الذي تواجه به الأمة العربية ممارسات اسرائيل ومخططاتها، ومطية للتطبيع الذي تسعى إسرائيل إلى فرضه.

٤- تحذير قوى التحرير الوطني - دولا ومنظمات- من أن يكون ثمن تحرير الأرض الوطنية هنا أو هناك هو إخضاع مجمل الوطن العربي للهيمنة الأمريكية الإسرائيلية، من خلال المشروعات المشبوهة مثل مشروع السوق الشرق أوسطية أو المشروعات المشتركة التي تنتهج نهجه.



الفساد

يعشش فى مصر .. ويعصف بكل مؤسسات الدولة!

أمينه النقاش

النغمة التى أصبحت ذائعة هذه الأيام على ألسنة المسئولين وكبار رجال الدولة هى القول أن الفساد ظاهرة عالمية، موجودة فى جميع أنظمة الحكم، فى الدول الاشتراكية والدول الديمقراطية والدول الديكتاتورية ،وأن على الذين يطالبون بمقاومة الفساد أن يقاوموه أولا فى أنفسهم، وأن كل ماضبط من قضايا فساد فى مصر، ضبط بمبادرة من الحكومة، وبنشاط من أجهزتها!.

كشف الفساد

وواقع الحال أن هذه الحملة المضادة تريد أن تغلق ملف الفساد، وأن تتهم كل الذين يتكلمون عنه، بأن لديهم أغراضا سياسية للنيل من الحكم ، وأن عليهم جميعا أن يصمتوا لأن الحكومة تقوم بواجبها فى تعقب الفساد وضبطه وملاحقته!.

والمتابعة سريعة لأخبار الصحافة المصرية ،قومية ومعارضة، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، تمنح الدليل دون مشقة على أن الفساد منتشر فى كل مكان، وأن الذين يتسترون عليه أقوياء، و الذين يعرقلون مقاومته أكثر نفوذا ،وأن الزعم بأنه ظاهرة فردية باطل. فبدءا من فضيحة استغلال النفوذ من قبل كبار رجال الدولة فى قضية «لوسى أرتين» ورفض مجلس الشعب الاستجواب المقدم حولها، وصدور قرار بحظر النشر عن وقائعها ، مرورا بإغراق السوق بشحنات من اللحوم والأغذية الفاسدة المستوردة من الخارج وكشف تحقيقات المدعى الاشتراكى عن تورط كبار المسئولين فى الوزارات المعنية في تلك الصفقات وتحقيق النيابة فى واقعة تبديد ٣٠ مليون جنيه قدمها البنك الدولى لتنمية الزراعة وتطوير القرى فى محافظة المنوفية، وتحقيق المدعى الاشتراكى فى نهب ٢٨٠ مليون جنيه من بنك التنمية والائتمان الزراعى، وكشف جهاز المحاسبات لمخالفات مالية تقدر بسبعة ملايين جنيه، فى مستشفى السويس الذى يديره أمين الحزب الوطنى، و٨ من موظفى البنوك السابقين يقدمون لمحكمة الجنايات لتسهيلهم استيلاء توفيق عبد الحى على ١٢ مليون دولار، والقبض على مسئول كبير بهيئة التليفونات بتهمة الاختلاس، وإحالة ٨ من كبار موظفى محافظة الغربية للنيابة،



لتلاعبهم في المناقصات لحسابهم الخاص، واستيلاء رجل أعمال وزوجته على مليوني جنيه من بنك أجنبي ببطاقات اعتماد وهمية، **وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات الذي يعترف فيه بانتشار الفساد في ١٥٨٦ مجلسا هي معظم المجالس المحلية على مستوى الجمهورية، ويؤكد فيه تستر الحزب الوطني عليه**،وضبط وكيل وزارة وموظفين بحي شمال الجيزة يبيعون تراخيص بناء مزورة، ومهندسون بوزارة الري يزورون تراخيص ملكية أراضي الدولة، ومدير عام بالأوقاف يتاجر بالمخدرات، وإحالة رئيس بنك التنمية الزراعي بسوهاج و٣ مسئولين للنيابة لتسببهم في خسائر ٤٠ مليون جنيه وتلاعبهم في الحسابات ، ومنحهم قروضا لأسماء وهمية، وإحالة ١٦ مسئولا للمحكمة التأديبية، لتلاعبهم في ٣٢ مليون جنيه في الشركة العامة لتجارة السلع الغذائية .وتشييد شركات القطاع العام لقصور للوزراء في مدينة الاسماعيلية بأسعار رمزية، ووزير القوى العاملة السابق الذي سبق اتهامه بالإثراء غير المشروع ، يتقدم لشراء شركة الكوكاكولا بخمسين مليون جنيه، وانتهاء بالعمولات الكبيرة الممنوحة في الصفقات التجارية التي يجري اتمامها الآن لبيع لقطاع العام وإلغاء كل قرارات التأميم والتمصير.

خلاصة القول كما يقول الخبير الاقتصادي الدولي ووزير التخطيط الأسبق « **د. اسماعيل صبري عبد الله**» أن الفساد « معشش» في مصر، ويعصف بكل مؤسسات الدولة والحكم والإدارة ، ويشكل ملمحا أساسيا في حياتنا الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية

هناك فرق

وتطرح هذه الحملة الرسمية، التي تتذرع بفساد الدنيا كلها ، كمبرر للتهوين من خصوصية الفساد المستشري في مصر، والتقليل من شأن عجز- أو عزوف- مؤسسات الدولة عن ملاحقته، عدة أسئلة من بينها:

هل يمكن الاطمئنان إلي القول بأن الفساد موجود في كل أنحاء العالم وكل الأنظمة بلاتفرقة، ودون تباين في المستوى؟

د. اسماعيل صبري يقول:

- هناك فرق بالقطع ، وهناك تباين ،ولأن الناس ليسوا ملائكة ولاشياطين ،ولديهم نوازع للخير وللشر، وبالتالي لابد أن تحدث جرائم في كل مجتمع، لكن القضية تظل، هل الفساد قيمة اجتماعية مقبولة أم مرفوضة، وهل بالمجتمع آليات تسمح بكشفه ومقاومته أم لا؟. تلك هي المسألة

ففي اليابان على سبيل المثال يوجد فساد ،لكنه لم يعطل التقدم المذهل لليابان. وفي أمريكا آليات تعقب الفساد جادة وصارمة ، فمثلا الناس هناك لايتعاملون بالنقود مباشرة،بل بالشيكات وبطاقات الائتمان ، ومصلحة الضرائب تلزم البنوك، بإخطارها بأسماء أي شخص سحب أو أودع أكثر من عشرة آلاف نقدا لأن النقود تكون في هذه الحالة قد أتت في الغالب عن الطريق غير الشرعي، فيتم تتبع صاحبها وإقراره الضريبي السنوي، وجرائم الفساد في أمريكا لاتسقط بالتقادم، ويمكن أن يكون قد مضى عليها عشرات السنوات، ويتم الكشف عنها في أي لحظة، ولقد ظلت شرطة الضرائب الأمريكية تعمل ١٥ عاما، حتي حصلت على الأرقام السرية لحسابات بعض زعماء المافيا في البنوك السويسرية، ودفعت اتحاد البنوك السويسري لأن يعدل من قوانينه، ويتخذ قرارا بأن البنوك يمكن أن تعفى من الالتزام بسرية الحسابات،إذا ما تقدمت الحكومات بقرائن قوية تثبت عدم مشروعية تلك الحسابات السرية

وفي الدول الرأسمالية الكبيرة يحدث فساد، **وانتحار رئيس وزراء فرنسا مثل بسيط على الفروق بين الفساد الغربي، والفساد العربي،** لقد انتحر على موضوع شبهة الفساد به ضعيفة، حيث حصل على قرض من البنوك معفى من سعر الفائدة، وبرغم أنه سدد القرض بالفعل، إلا أن الصحافة الفرنسية حاسبته على أخذ القرض بدون فوائد، ولأنه رجل مشهود له بالنزاهة، فلم يتحمل المشكلة، عندما أثيرت علنا فانتحر . وهذا معناه أن الرأى العام الفرنسي يزدري الفساد، ويرفضه، ويقاومه، ويعتبر النزاهة التامة معيارا أساسيا ، في الحكم على رجال السياسة بشكل خاص.

وفي مصر، وفي بلدان العالم الثالث،فإن الفساد السياسي والإداري ،يترتب عليه خسائر فادحة للاقتصاد القومي ،لأنه في الواقع يقود لعمليات نهب منظم لثروات الوطن، من شأنه أن يحطم معنويات الشعب المصري، ويقضي على انتمائه، ويفقده الثقة في المستقبل ، وتلك هي المشكلة.

الفساد السياسي

د.محمد عصفور استاذ القانون الدستوري يتفق مع د.اسماعيل صبري عبدالله علي أن الفساد ظاهرة عالمية، لكن هناك فرقا بين الفساد الدولي والفساد المحلي وهو يضيف:

- أن القول بأن الفساد موجود في كل أنحاء العالم هو جزء من الحقيقة، ذلك أن درجات الفساد تختلف من دولة لأخرى ، ومن حالة لحالة، وهو مايدعونا إلى وجوب التفرقة بين الفساد الإداري والفساد السياسي .

ففي مصر وبلدان العالم الثالث، فإن **أخطر صور الفساد ، وأشدها استعصاء على المحاسبة هو الفساد السياسي،** ذلك أنه يشمل إنحرافات السلطة الحاكمة. فالفساد الإداري مهما عظم شره، فإنه محدود الأثر، لأنه يتم في نطاق مصلحة أو إدارة أو مؤسسة، وهو مايمكن من تحريك المسئولية ضد كبار العاملين بتلك الهيئات **.لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للفساد السياسي الذي يرتكبه أفراد السلطة الحاكمة، الذين يصعب ،بل يستحيل محاكمتهم.**

ومن خصائص الفساد السياسي المحلي أنه يعامل معاملة متميزة، ولا سيما إذا كان صادرا عن قمم السلطة، ولايقتصر أذى هذا الفساد السلطاني علي تمتعه بالحماية،وهو مايوصف بالتستر على الفساد ،**لكن الأذى الحقيقي، هو هذا التظاهر الزائف بمحاربة الفساد ، بينما تكون الحالات المكشوف عنها لاتشكل سوى جزء يسير فقط مما تريد السلطة الحاكمة التنكيل بمرتكبه لأنه تجاوز الحدود المسموح له فيها بالصمت،** وحتى إذا ما أفلتت واقعة من وقائع الفساد التي تمس نزاهة النظام، ووصلت إلى النيابة والقضاء ، فإن السلطة الحاكمة لاتتورع عن الضغط على النيابة بل على القضاء لتبرئة ساحة أعتى المفسدين.

والفارق بين انتشار الفساد عندنا وفي دول العالم الثالث وبين الديمقراطيات الليبرالية في الغرب الرأسمالي، أن الأخيرة، تقاوم الفساد عن طريق فضحه التزاما بالشرعية وسيادة القانون، ويكون الاستثناء هو الصمت عن الفساد لاعتبارات الأمن القومي، وهو الاستثناء الذي يصبح القاعدة في بلدان العالم الثالث. وفي الديكتاتوريات الفاشية أو



العسكرية أو الشخصية، حيث تصبح أخطر صور الفساد السياسى من رشوة ونهب المال العام هى النشاط الأساسى للحكام الذين يحيلون الحكم إلى تجارة، ويعدون **الإفلات من العقاب فهلوة وشطارة ، حيث تتكدس المليارات المنهوبة أو المهدرة فى صفقات السلاح المشبوهة**، أو التى تنفق بسفه فى المظاهر الزائفة، أو تلك التى تهرب كعمولات ورشاوى إلى المصارف الأجنبية ، وهى أموال لو أنفق جزء يسير منها على مقومات الحياة الأساسية فى مصر، لتحرر الشعب المصرى من كثير من معاناته.

ظاهرة طبقية

الفساد فى مصر ليس مجرد حالة فردية، كما يقول المحامى التقدمى البارز **أحمد نبيل الهلالى** بل هو **ظاهرة اجتماعية لها جذورها الطبقية**.فالفساد ظاهرة ملازمة لكل مجتمع طبقى، يمارس بداخله استغلال الإنسان للإنسان. والدافع الأساسى للفساد ، هو النهم غير المحدود للثروة، والسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن عبر أقصر طريق ممكن بأي وسيلة سواء كانت مباحة أو غير مباحة ، والفساد في مصر يتسع ليشمل سرقة مال الدولة ومال القطاع العام، واستغلال النفوذ والمناصب والصفة النيابية للتربح وقبول الرشوة والعمولات ، والتدخل فى سير القضايا ، والتأثير على القضاة، والتقليل من الأثمان الحقيقية لأصول شركات القطاع العام المعروضة للبيع ،والاستيلاء على الأموال العامة ،أو الخاصة المملوكة للدولة أو الشخصيات الاعتبارية.

ويرصد **«د. اسماعيل صبرى عبد الله»** جوانب الاقتصاد السياسى للفساد فى مصر وأثره على الاقتصاد القومى فيقول:

— فى المجتمعات الفقيرة، الفضيلة ليست قيمة أخلاقية فحسب، ولكنها قيمة اقتصادية أيضا ، لأن الأغنياء وحدهم هم الذين يملكون ترف الفساد ، فدافع الرشوة للموظف العام ليس صاحب حق، لكنه يدفعها لنيل امتياز ما علي حساب المصلحة العامة، وهنا تكون الخسارة المحققة على الاقتصاد القومى والتنمية.

ومن الظواهر الأخرى التى تترتب على الفساد ،أنه **قد استقر فى وجدان المواطنين العاديين،أن هذه الثروات التى تتراكم بشكل فجائى فى المجتمع المصرى قد تم تكوينها عن طريق النهب والسرقة والرشوة**.ولم تتم بطرق مشروعة. **وبالتالى فقد أصبح الثراء، لامشروعية له، ومن هنا فإنه هدمه أو حرقه أو الاعتداء عليه يصبح أمرا واردا**، لأنه شىء غير شرعى. هذا فضلا عن أن الأثرياء الجدد فى المجتمع المصرى ليس لديهم نشاط خيرى، بينما كان الباشوات يمولون فى العهود السابقة مشروعات هامة عن طريق العمل الخيرى، وحتي منتصف الستينات ، فإن أكبر المستشفيات فى مصر تم بناؤها عن طريق جمعيات خيرية كمستشفى المواساة، والعجوزة والقبطى، كما أن المدارس الأميرية في مصر كانت هى الاستثناء، أما القاعدة فهى المدارس الأهلية، التى أخرجت كوادر عالية من المتعلمين للثورة المصرية عند اندلاعها، والتى تم بناؤها بنشاط أهلى من الأغنياء .

أما اليوم ،فالأثرياء الجدد ينزحون ثروة البلاد إلى خارجها ، ويحولون أموالهم للخارج.

وفكرة خدمة وخدمة شعبها فهي غير واردة على أذهانهم بشكل مطلق ، مما يجعل للفساد أبعادا خطيرة.

اختلال القيم

في بداية الثمانينات، أعد مجلس الشورى تقريرا حول تنمية الإنسان المصري أوضح فيه ،أن من بين السلبيات التي أصابت الشخصية المصرية، اهتزاز هيبة السلطة لديها، وسعيها لتحقيق مصالحها الفردية في الخفاء ،وإظهار الولاء للمجموع، وإصابتها بالإحباط لإخفاء الدولة الحقائق عنها، وانعدام احساسها بالمشاركة، لكثرة النهب الذي تعرض له المال العام، وأشار التقرير إلى أن أهم السلبيات التي لحقت بالشخصية المصرية، هي اهتزاز القيم،كتخطي أصول اللياقة، والالتجاء إلى الوسائل غير السليمة لتحقيق الأهداف، الاختلاس والتزوير، والغش، ثم النظر إلى تلك التصرفات كأنها عادية أو باعتبارها تصرفات لابد منها للعيش، ذلك أن المرء بدونها معرض للضياع في الزحام.

*** والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، ما هو تأثير الفساد على الأخلاق العامة وعلى الاستقرار الاجتماعي؟.**

د.«عادل عازر» المستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية يقول:

– تأثير الفساد على الأخلاق مباشر بغير مواربة، فالفساد هو نوع من الخلل المجتمعي، فإذا إختلت موازين القيم لدى الفرد داخل الأسرة التي تتولى عملية التنشئة ،فمن الطبيعي أن تصاب تلك العملية بالخلل، وينشأ الطفل منذ البداية، على قيم مشوهة، وقدوة فاسدة ، وعلى سبيل المثال الفساد المنتشر في العملية التعليمية معروف، حيث يتعلم الأطفال منذ البداية أنهم لايستطيعون النجاح إلا بالدروس الخصوصية، ومعنى ذلك أن الأبناء يلقنون منذ البداية أن المدرسة، وهي المؤسسة الشرعية التي ينبغي أن يتعاملوا معها لتمنحهم حقا مشروعا ، هي غير كافية وعليهم بالاتفاق عليها للحصول على تلك الخدمة، لكن هذه المؤسسة لكي تكون قادرة على تأدية هذه الخدمة، فينبغي أن يكون المدرسون قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية في الحياة بأخذ مرتبات كافية ، ثم أعمال الرقابة عليهم لفحص نتائج عملهم وتقييمه ومتابعته. وتلك صورة مصغرة لأي مؤسسة أخرى في مصر.

ويرصد **د. اسماعيل صبري** جانبا آخر، من جوانب الخلل المجتمعي الذي يسفر عن انتشار الفساد فيقول أن حجم الفساد الموجود في مصر الآن تجاوز عن وقائع فردية لأشخاص ليشكل ظاهرة ذات أسباب عميقة، أخطر ما نتج عنها، أن الرأي العام المصري يصمت عنها ويتقبل جرائمها ، فالفساد « يمشي» في المجتمع المصري، وينمو ويزدهر ، دون أن يلقى أي رفض اجتماعي، **فأصبحت الرشوة قضية مسلما بها إجتماعيا ، ولم يعد مستهجنا أو عيبا نهب المال العام، وما كان يسمى بالمكانة الاجتماعية للأسرة أو العائلة أو العمل أو الاجتهاد، أصبحت تتراجع أمام قيمة الثروة أيا كان مصدرها.**

والشيء المقلق حقا، هو هذا التقبل العام للفساد كواقع من وقائع الحياة، وكجزء من حياة المجتمع المصري. فالسرقة تتم أمام أعيننا جميعا ولاأحد يستنكر وخطورة هذا الوضاع أنه يضعف من الوسائل القانونية والآليات التي تحد من الفساد .

ولقد تعلمنا في دراسة القانون، أن الأصل في انضباط الناس، هو الضبط الاجتماعي .

فالمجتمع يجرم الكذب بصفته عيبا ورذيلة ،.لكن القانون يعاقب على شهادة الزور فقط، فيكون القانون بذلك جزءا من الأخلاق تعاقب عليه الدولة حين يترتب عليه ضرر بالاخرين، لكن القانون ليس دفاعا عن الفضيلة، ذلك أن الفضيلة، هي قيمة اجتماعية عليا ، تظل مشكلتها هي هل تلقى احتراما من المجتمع أم لا، ومايفزعني حقا هو أن كثيرا من القيم المستقرة قد توارت واندثرت، أمام الشره المادي والطموحات غير المشروعة، والفساد الذي يسرح في خلايا المجتمع، دون أن يجد رأيا عاما يقاومه أو يحتج عليه.

ثقوب النظام

الفساد في مصر إذن ظاهرة سياسية واجتماعية واقتصادية، فماهي الثقوب الرئيسية في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي ينفذ منها وتؤدي لبروزه كظاهرة ؟

د.عادل عازر يقول أن الثقب الرئيسي للفساد في مصر ، هو **«أن المؤسسة الشرعية» لاتقوم بدورها ، وأن**

خلو الدستور من نصوص قاطعة تيسر مساءلة كبار المسئولين يقضي على قانون الكسب غير المشروع

الثقب الرئيسي الذي يتسرب منه الفساد هو المؤسسة الشرعية!

الرشوة أصبحت قيمة اجتماعية. ونهب المال العام لم يعد عيبا!

الفاسدون في مصر يعاملون معاملة مميزة.. إذا كانوا في قمة السلطة!

المواطن يحصل على الخدمة المقررة له وفقا للقانون والدستور خارج هذه المؤسسة، سواء كانت مدرسة أو وحدة صحية أو إدارة حكومية.

فإذا كانت الخدمات الحكومية الأساسية لاتؤدى، فإننا نفتح منافذ واسعة لتسرب الفساد. كذلك تطبيق سياسات الخصخصة وتطبيق سياسات نقدية معينة، يشكل خطرا بشهادة البنك الدولى على الفئات الصغيرة، وهذا ثقب آخر يمكن معالجته، لأنه ليس ملزما لنا وليس مفروضا علينا بالشكل الذى يجرى تنفيذه به. وهنا لابد من مراجعة نظمنا الأساسية وقوانيننا، لكى يمكن الأطمئنان إلى فاعليتها وإلى عدالتها وتأدية دورها الاجتماعى، والتوصل لحلول جذرية فاعلة لمعالجة المشاكل الأساسية كالتعليم والسكن العشوائي وغيرها، لكى لايتعرض الإنسان فى مصر لعمليات تعذيب يومى لكى يحصل على احتياجاته الأساسية.

أما أحمد نبيل الهلالى فيرى أن **غياب الديمقراطية هو الثغرة الأساسية التى يتسلل منها الفساد** ويعربد بغير حسيب أو رقيب. ففي ظل غياب الديمقراطية، تنعدم الرقابة الشعبية على القطاع العام، ولايمكن الاعتماد على الأجهزة البيروقراطية فى رصد وملاحقة الفساد، فهذه الأجهزة مفروض عليها خطوط حمراء لاتستطيع تجاوزها، وحين حاولت الرقابة **الإدارية أن تقوم بدورها أصدر السادات قرارا بحلها، ومصادرة ملفاتها.**

والمشكلة لاتكمن فى وجود، أوعدم وجود تشريعات تعاقب على الفساد فقد صدر القانون ٧٩ لعام ٥٨ بمحاكمة الوزراء، ومع ذلك لم نسمع أن وزيرا واحدا حوكم أو مسئولا كبيرا تمت إدانته. كما صدر قانون لمعاقبة الكسب غير المشروع وقانون ٣٤ لعام ٧١ الذي ينظم فرض الحراسة على من تضخمت أموالهم من جراء استغلال مناصبهم أو نفوذهم، ولم يعاقب أحد. حتى يوم انفجرت فضيحة شركات توظيف الأموال، لم يحاسب واحد من كبار المسئولين الذين وردت اسماؤهم فى كشوف البركة، كما لم يحقق مع مسئول واحد فى فضيحة «لوسى أرتين» وزيران فقط، أحيلا إلى المحكمة الجنائية، وقضى ببراءتهما وعندما فاحت روائح الفساد، قدم كبشا فداء إلى محكمة القيم، التى فرضت الحراسة لمدة عام على **عصمت السادات ورشاد عثمان**. لكن هذا الإجراء لم يقطع دابر الفساد، ولم يردع الفاسدين بل على العكس، فقد انقذهما فرض الحراسة على أموالهما، من صدور أحكام جنائية بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة، ومصادرة أموالهما، لو أنهما أحيلا إلى القضاء الجنائى، بدلا من محكمة القيم، فهذه القوانين تصدر لتستخدم من الظاهر ولاتطبق إلا على صغار الفاسدين، أما الحيتان الكبيرة، فغالبا ما تنجو من شباك القانون!

ويتفق «**د. محمد عصفور**» مع «**نبيل الهلالى**» على عدم جدوى قوانين الكسب غير المشروع ويقول أن هناك مسارب أخرى ينفذ منها الفساد تتمثل فى **خلو الدستور المصرى من نصوص قاطعة تيسر مساءلة رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو أي جهة أخرى تحوز بين يديها السلطة التنفيذية**، وبذلك لا يكون هناك جدوى على الإطلاق من وجود قوانين الكسب غير المشروع، لأنها فى هذه الحالة لن تطبق على الموظفين الإداريين فى نطاقهم المحدود للغاية، الذى لايشمل بداهة مجالات النهب والعمولات والرشاوى، التى تنصب على صفقات تبلع المليارات. يضاف إلي ذلك أن **الدستور قلص دور مجلس الشعب فى مراقبة ميزانية الدولة، ووضعه أمام خيارين إما قبول الميزانية بالكامل أو رفضها وهي اختيارات معروف نتائجها سلفا، فى برلمان يملك الحزب الحاكم أكثر من ثلثى أعضائه، وهى الأغلبية التى تملك توجيه الاتهام لرئيس الدولة، أو رفض تجديد مدته، وهى الأوضاع التى** تستغل فى إخراج الميزانية العسكرية وميزانية الرئاسة، من أى مجال للمناقشة مما يسبغ الحماية على جرائم كبرى ومخالفات جسيمة. وبدون تقيد سلطة الحكم بالقانون والتزامها بتطبيقه على جميع المخالفين بغض النظر عن تفاوت مواقفهم السياسية والاجتماعية، فيمكن القول أنه من المحال مقاومة الفساد.

آليات فاسده

ويرصد **د. اسماعيل صبرى عبد الله** منافذ أخرى لتسرب الفساد وسرحانه، فى مختلف جوانب المجتمع المصرى فيقول:

إن آليات التعامل مع الفساد فى مصر إما فاسدة هي نفسها، أو يعرقل إجراءاتها النفوذ السياسى، وهذا ينطبق أساسا على تقارير الرقابة الإدارية التي كان كثير منها يحتاج إلى التحويل للنيابة أو القضاء وحال دون ذلك، **أن القانون يلزم بعدم تقديم بلاغات للنيابة العامة، دون استئذان الوزير المختص، فتصبح القضية** حينئذ، مرهونة برغبة الوزير وموافقته، أوعدم موافقته. ومعنى هذا أن نظام مقاومة الفساد الذى كان موجودا تقليديا فى مصر، قد إنهار تحت وطأة استغلال النفوذ السياسى. وبداية



مخالفات قواعد البناء والتنظيم بدأت بنفوذ سياسى، وطالما عودت الأجهزة الرقابية على إمكانية التحايل بسبب النفوذ السياسى ، فمن الطبيعى أن يتحايل موظفوها بعد ذلك مقابل مصالح مادية مباشرة لأنفسهم،**والقانون إما أن يطبق على الجميع دون استثناء أو لايطبق، فإذا دخل الاستثناء** فلابد أن تنتشر الرشوة فى الجهاز الرقابى.

ويضيف د. اسماعيل أنه مما ساهم فى انتشار الفساد فى مصر ليصبح معلما أساسيا من معالم المجتمع المصرى، **ضعف مرتبات صغار الموظفين، الذين قد تفرض عليهم ظروف عملهم التعامل مع ملايين الجنيهات ، وهم أنفسهم محرومون من تلبية احتياجاتهم الأساسية فتصبح الرشوة « بقشيشا »**وأوضحت دراسة عن الفقر فى مصر، أعدها فريق من البنك الدولى،**أن القوى الشرائية لمتوسط مرتب الموظف المصرى فى الحكومة انخفضت فى الفترة من ٨٦ حتى ٩٠ بنسبة ٥٠٪**، وهذا يعنى أن هذا الموظف غير قادر على مواجهة حياته،وهو يشعر أن من فوقه سرقه فلماذا يحتفظ بنزاهته؟.

كما أن الأجهزة المنوط بها مقاومة الفساد هى نفسها فاسدة، **وجهاز المدعى الاشتراكى جهاز فاسد فسادا رسميا لأنه يأخذ عمولة على إدارة الأموال الموضوعة تحت حراسته ويوزعها على موظفيه بالقانون.** وفى تقرير رسمى قدمه الجهاز إلى مجلس الشعب،قال فيه أنه يدير أموالا تصل إلى مليار جنيه وأنه يأخذ ٥٪ منها كمصاريف إدارية هكذا علنا وبلا مواربة.

ومن ثقوب الفساد الأخرى، أنه لاينبغى أن نضع الموظفين العموميين موضع الريبة ،**لكن ظاهرة اشتغال القضاة فى أعمال تجارية- وهى ظاهرة مستجدة حديثا-** أصبحت مخيفة ،**فالقاضى لاينبغى أن يكون تاجرا وقاضيا فى نفس الوقت**،لأن اشتغاله بالتجارة يعني إختلاط مصالحه بواجبات وظيفته. ولكن الحاصل الآن أن المدعى العام يبيع ويشترى ، والنائب العام يبيع ويشترى ، والعاملين بتلك الأجهزة يديرون أعمالا خاصة هى فى صلب اختصاصات تلك الأجهزة مما أدخل أعدادا كبيرة من رجال القضاء، فى ميادين الفساد، والرشوة والتربح والتكسب، وهذا خطر شديد على أوضاع المجتمع.وازدواج في أداء الوظائف العامة، ووضع للموظفين العموميين فى مواضع الشبه والإغراء والتورط.

*** هل لعبت المعونة الأمريكية دورا فى انتشار الفساد فى مصر؟.**

د.**عادل عازر** يقول أنه إذا احكم السيطرة عليها وأمكن توجيهها للمشاريع ذات الصالح العام، يمكن الاستفادة منها . أما **د. اسماعيل صبرى عبد الله** فيؤكد **أن المعونة الأمريكية قد أفسدت حتى الأمريكيين أنفسهم، نعجة للفساد المحلى**،وعندما كان « **ماركوس** » ديكتاتور الفلبين الراحل يشترى بأموال المعونة الأمريكية عمارة له فى منهاتن، فهو بالقطع كان يفعل ذلك بمنح رشاوى، لمانحى المعونة الأمريكية أنفسهم. والحكومة المصرية لاتجيد استخدام المعونة الأمريكية، وهى فى موقف غير جدير بالاحترام في تعاملها مع هذه المعونة ، وكان السادات يقول لوزرائه أنا مفلس وليس لدى أموال،ومن يريد مالا فليأخذه من المعونة الأمريكية، فكان الوزراء يقفون طابورا على مكاتب المعونة الأمريكية.

ويضيف «**د. اسماعيل صبرى عبد الله**»

- من حيث الأصل أنا ضد الاعتماد على معونات وضد الاعتماد على موارد خارجية، لتحل محل مواردنا المحلية، التي كان يمكت تعبئتها والاستغناء عن المعونات.. والمؤسف أن كل شىء في مصر ينجز الأن بأموال أجنبية وهو مايعنى أنه ليس هناك تنمية، لأن مصر تعيش على أموال المعونات الخارجية، وهى أموال ليس هناك أى ضمان لاستمرارها.

فالجزء الأساسى من المعونة الأمريكية أخذته مصر تحت بند مستقل **هو مساندة اتفاقيات كامب ديفيد**، الذى تأخذ فيه اسرائيل سنويا ، مليار دولار، وتأخذ مصر أكثر من مليار دولار، وهذه معونة مؤقتة،وفى اليوم الذي ستتم فيه خطوة جدة نحو السلام، فستكون الأولوية آنذاك لمساعدة سوريا ولبنان والأردن وليس مساعدة مصر، هذا فضلا عن الاتجاه العام داخل أمريكا الذى يدعو لحل مشاكل الفقر فى أمريكا، قبل حله خارجها، وهو الأساس الذى تم بموجبه انتخاب الرئيس الأمريكى، «كلينتون» ، كما أن كل المؤشرات الدولية حاليا تشير إلى انخفاض ماتدفعه الدول الغربية كمعونات أمنية للدول النامية. والخطير الآن أن مصر عادت للاقتراض من جديد، وبالتالى فإن مشكلة المديونية سوف تتفاقم، لأن أساسها الموجود، هو عدم الاعتماد بشكل أساسى على الموارد المحلية. ولذلك سوف تستدين مصر خلال السنوات القادمة أكثر مما تم شطبه من ديونها ونعود مرة أخرى إلى ٥٥ مليار دولار ديون فنغرق فى الديون والفساد معا.

فساد النفط

سألت «د.اسماعيل صبرى عبد الله» عن الدور الذي لعبته الثروة النفطية ، فى بروز ظاهرة الفساد ، فقال:

لعبت دورا كبيرا ، لعل أهمه **تحييد عدد كبير من المثقفين العرب وبينهم المصريون ،وإبعادهم عن المشاركة الفعلية في قضايا أوطانهم** وأمتهم.والمثل الشعبى يقول «المفلس يغلب السلطان»،إذ عندما يكون للفرد مصالح مادية خاصة بالشراء يبدأ الحساب فى كلامه

**

انتحار رئيس وزراء فرنسا يكشف الفرق بين الفساد الأوروبى والفساد العربى

**

الفساد فى اليبان لم يعطل تقدمها.. وجرائم الفساد فى أمريكا لاتسقط بالتقادم

**

لست المسألة هى وجود الفساد فى العالم كله بل هى آليات كشف الفساد ومقاومته!

ومواقفه. الجانب الآخر لها أنها أفسدت الجماهير، بإيهامها بالقدرة على حل مشاكلها حلا فرديا فاختفى التفكير الجماعي، وخفت إلى حد كبير في الآونة الأخيرة، في مصر الضغط الجماهيري من أجل التغيير، بعد أن سعت الأغلبية عبر الثروة النفطية لحل مشاكلها حلا فرديا. والخشية الآن أنه مع تناقص عائدات النفط، وتراجع سوق العمل الخليجي ،أن يلجأ هؤلاء الذين استكانوا للحلول الفردية، إلى ارتكاب الجرائم للمحافظة على قدرتهم على حل مشاكلهم حلا فرديا، ومن الطبيعي أن يكون الفساد والرشوة والتربح والكسب غير المشروع هم في قائمة تلك الجرائم.

خلاصة القول أن الفساد في مصر، أصبح مرضا اجتماعيا خطيرا ، يهدد المجتمع كله بمخاطر فادحة، ويترتب عليه خسائر اقتصادية وأضرار اجتماعية، ومشاكل سياسية جسيمة، قد لايكون آخرها، منح الحجج السهلة للاتجاهات الإسلامية المتطرفة للتذرع بمحاربة الفساد.

وإذا كان الفساد بهذا الشكل عميق الجذور مستقر الأوضاع فهل بالإمكان سد الثقوب التي يتسرب منها؟.

«د. عادل عازر» يقول نعم بتحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين مع حفظ كرامتهم وإنسانيتهم. أما نبيل الهلالي فيرى أن إقرار أوضاع ديمقراطية حقيقية من شأنه أن يلعب دورا في إغلاق منافذ الفساد. في حين يطالب محمد عصفور بإقرار أوضاع ليبرالية حقة، تسمح بتعديل الدستور وإلغاء الطابع الشمولي للدولة ومساءلة كل من يخرج على القانون والدستور والشرعية وبالتحديد من يتولى سلطات تنفيذية أيا كان موقعه أو مركزه.

أما د. اسماعيل صبري عبد الله أن الفساد الذي يمرح في مصر طولا وعرضا، يتطلب يقظة أخلاقية من الضمير العام، واحتشادا من جميع فئات المجتمع لإدانة الفساد وعدم المساهمة فيه بالصمت عليه. وهذه اليقظة الأخلاقية من شأنها أن تضغط على الأجهزة التي ينيط بها القانون مقاومة الفساد، لكي تقوم بدورها بشكل أكثر فاعلية، خاصة في مراحل جمع الأدلة التي تقوم بها الشرطة أو الرقابة الإدارية، حتى لايبرأ متهمون، لأن الأدلة كانت مخالفة للإجراءات القانونية. كما أنه من المفيد في هذا السياق، أن يستخدم المواطنون قوة ضغطهم الجماعية، لحل مشاكلهم كجمع التوقيعات وإرسالها للجهات المعنية، والسعي للصحف للنشر عن وقائع فساد بعينها. وتلك هي مسئولية كافة مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات ومنظمات جماهيرية إذ عليها أن تقنع الجماهير بالثقة في نفسها وقدراتها، وبإمكانياتها في حل بعض مشاكلها دون اللجوء إلى الرشوة مثلا. **فثقة الجماهير في نفسها وتحولها إلى قوة ضغط حقيقية هما خطوتان هامتان لإحياء يقظة الضمير العام.** ويصبح في مقدمة المطالب الديمقراطية في هذا السياق ، حرية **تكوين الجمعيات**، ورفع يد وزارة الشئون الاجتماعية عنها، لأن الجمعيات هنا تصبح هي الوصلة بين النخبة والجماهير التي لاترغب في خوض معارك سياسية مباشرة بالارتباط بالأحزاب.

ويعتقد **د. اسماعيل صبري عبد الله** أن القدر المتاح حاليا من الديمقراطية يسمح بالنشر، عن وقائع معينة من الفساد، وهو مفيد ، لكنه غير كاف ، ويرى أن الديمقراطية لن تستقر إلا بحرية تكوين الجمعيات و تكوين الأحزاب وضبط العملية الانتخابية ونزاهتها . ويلفت النظر إلى أن **هذا القدر المتاح من الديمقراطية المسموح به في مصر، يقع في إطار التسامح، وعدم تطبيق القوانين القائمة، التي تسمح لأي فرد يحكم مصر، أن يكون ديكتاتورا دون حاجة لقوانين جديدة.** فمادة التجمهر التي أدخلها الإنجليز في قانون العقوبات مثلا لاتزال موجودة، برغم أن الدستور ينص على حق الاجتماع السلمي، والسلطة لاتزال تستخدم ترسانة القوانين المقيدة للحريات التي ما تزال قائمة، وبالتالي، فإن الخطوة الأولى للإصلاح ، هي تأصيل التسامح لكي يصبح حقا مشروعا ويصبح قانونا وليس تساهلا. **فإذا اتفقت مؤسسات المجتمع المدني على أن الأولوية المطلقة هي للعمل من أجل إطلاق حق تكوين الجمعيات والأحزاب ونزاهة الانتخابات والإقرار بمبدأ التعددية الحزبية، فعليها أن تبدأ بالعمل من أجل إلغاء كل نصوص القوانين المغايرة لذلك..**

آل الريان

وتاريخ فى ١٩٨٢ حتى ١٩٩٣

بدأ الأشقاء الثلاثة باعة أرصفة ثم تجار عملة ثم شركة تلعب فى مليارى جنيه والنهاية كانت زنزانة بحكم محكمة.

محمود الحضرى

بصدور حكم محكمة جنايات الجيزة آواخر شهر أبريل الماضى بالسجن ١٥ عاما ضد **أحمد الريان** وتغريمه مليون جنيه، يكون ملف **آل الريان** قد وصل إلى نهايته، ليختفى اسم الريان من تاريخ مصر الاقتصادى، بعد ٣٨ شهرا شغلت خلالها قضية الريان المجتمع المصرى، وينتهى الأمر إلى غرفة ضيقة يقضى فيها **أحمد الريان ١٥ عاما** قادمة ، وحوالى ٤٠ عاما أخرى، بعد « ارتكابه أكبر عملية نصب فى تاريخ مصر» حسب تعبير المستشار د. **محمد حسنى عبد اللطيف** رئيس المحكمة.

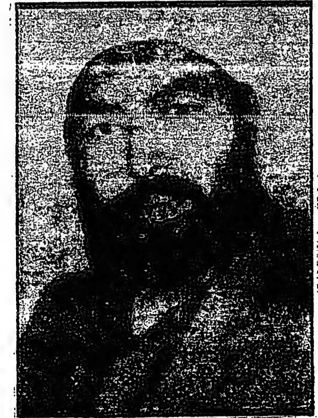
ولتبقى قضية رد أموال المودعين على مدى السنوات القادمة هى القضية الأساسية التى تشغل بال أكثر من **٢٠٠ ألف** مودع لايعرفون مصير أموالهم.

وقضية **آل الريان** دخلت تاريخ مصر رسميا عام ١٩٨٢ ، عندما قام الأشقاء الثلاثة « **فتحى، وأحمد ،ومحمد توفيق الريان**» بإنشاء شركة توصية بسيطة لتوظيف الأموال« الإسلامية»! وبدأت فى تلقى ودائع المواطنين لتوظيفها بشركتهم مقابل **عائد شهرى وصل فى بعض الأحيان إلى ٢٪ و٣٪**، أي ٢٤٪ و٣٦٪ سنويا بطريقة لم تشهدها أى قواعد اقتصادية.

وجاءت فكرة آل الريان بعد سنوات قضوها فى بيع العطور والأدوات المنزلية ومنتجات البلاستيك الخفيفة على الرصيف وبيع لحمة الرأس والكوارع. وبعد تأسيس الشركة حسبما تقول الأوراق الرسمية، **ظل آل الريان** يمارسون أنشطة ضارة بآليات الاقتصاد المصرى، خاصة **الاتجار فى العملات الأجنبية بصالات البنوك، والمضاربة فى النقد الأجنبى**. ومع زيادة هذا النشاط قامت إدارة مباحث الأموال العامة بإعداد تقرير عن نشاطهم، ورد فيه أسماء الأشقاء الثلاثة **مع سامى على حسن** تاجر العملة الشهير فى مصر، **وأشرف سعد** صاحب شركة السعد لتوظيف الأموال . ومع تفاقم الوضع تدخل وزير الاقتصاد عام ١٩٨٣ بإصدار **قرار بإغلاق حسابات أحمد ومحمد توفيق الريان بالبنوك**. بعد ثبوت تجارتهم غير المشروعة فى النقد.

* * *

امبراطورية الريان اعتمدت على المضاربات فكانت النهاية منذ البداية



فتحى الريان

وتقول أوراق ملف الريان أن الأشقاء تحايلوا على ذلك، واستعانوا بآخرين فى تلك التجارة، والتى توسعت إلى **المضاربة على الذهب**، وخرجت إلى أسواق المال الأجنبى خاصة لندن وسويسرا وبون وهولندا، والعديد من عواصم أوروبا الغربية.

وتوسع نشاط الشركة بشكل لافت للنظر، فى ظل إدارة غير علمية والعمل فى أنشطة هامشية، ولاتمت لعصب الانتاج بشىء، مثل **بيع المجوهرات ومزارع الماشية والجزارة والمخابز ومحلات الحلويات والمطاعم، والمطابع والتجارة فى العقارات من أراضى وبشكل محدود فى المساكن**. وظل نشاط الشركة الأساسى هو **المضاربة فى النقد الأجنبى والمعادن النفيسة لتغطية جانب من العوائد المنصوص عليها** فى عقود المشاركة فى الأرباح مع المودعين.

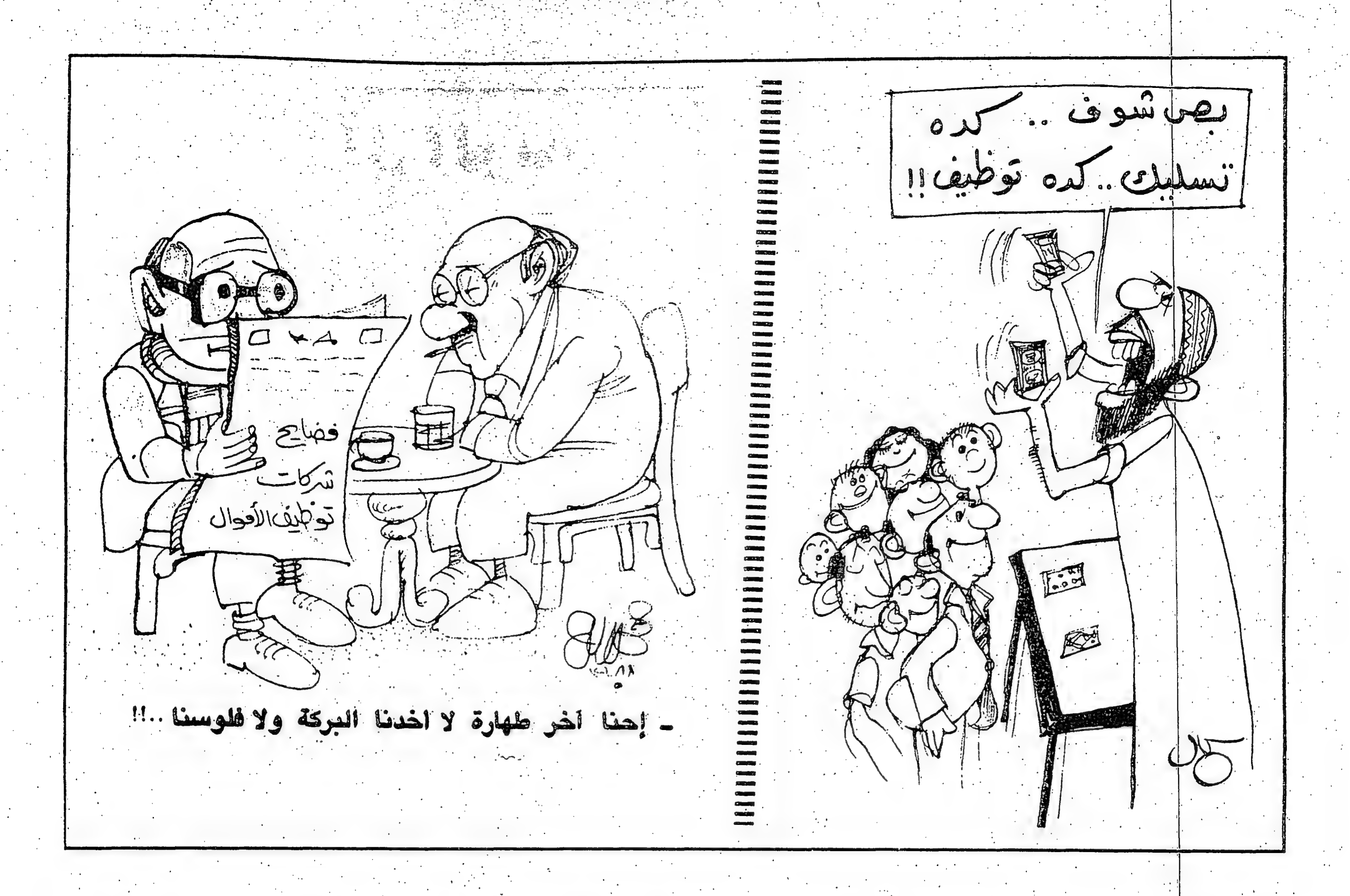
ولم يتوقف **آل الريان** عند هذا الحد بل امتد إلى الاستعانة- حسبما تقول الأوراق الرسمية- ببعض من ليست لديهم أية خبرة مالية أو اقتصادية، وأسند لبعضهم مهام بالشركة ليست من اختصاصهم مثل الإدارة المالية، بل منح آل الريان لهؤلاء حق المضاربة حتى مليون دولار فى أسواق المال الغربية.

أول التحذيرات

ومع زيادة وانتشار نشاط الشركة بدأ البنك المركزى ومحافظه السابق **على نجم** فى إصدار بيانات بالصحف تحذر المواطنين من التعامل مع الشركة والشركات المشابهة، وكثف البنك تحذيراته طوال عامى ١٩٨٥، و١٩٨٦.

ولكن **الشركة تجاهلت تلك التحذيرات وهو مافعله المودعون أيضا**، وواجهت الشركة تحذيرات البنك المركزى بحملة واسعة، بالصحف والتليفزيون وكافة وسائل الإعلام، واستخدمت في ذلك ما هو مشروع وغير مشروع لدرجة : **استخدام بعض الأسماء اللامعة من الشخصيات العامة والمسئولين السابقين أوالحاليين في هذا الوقت، وممن لهم علاقة بالشركة، سواء أصحاب ودائع أو تستعين بهم الشركة فى الاستشارات**.

وتوسعت الشركة في استخدام بعض المسئولين ورجال الدين بقصد أو بدون قصد لتغطية نشاطها، وإعطاء نفسها شكلا من



أشكال الشرعية.

ويأتى منتصف عام ١٩٨٦ لتواجه الشركة أول مأزق عندما خسرت نحو ٢٥٠ **مليون دولارفى عدة عمليات مضاربات مالية بأسواق المال الغربية، وعند إعلان الصحف عن ذلك، واجهت الشركة أول عملية سحب للودائع، ولكن الشركة نجحت فى الخروج من تلك الأزمة بحملة إعلانية منظمة.**

وفى نفس العام ١٩٨٦ صدر أول قانون لتنظيم شركات الأموال برقم ٩٨ لسنة ١٩٨٦. ويؤسس آل الريان شركة مساهمة للمعاملات المالية، ودمجوا الشركة القديمة « شركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال. ليصل حجم الإيداعات بالشركة المدمجة لنحو مليارى جنيه.

ومع هذا التوسع الكبير دون وجود إدارة علمية رشيدة وذات خبرة، فقدت الشركة القواعد المالية والمحاسبية اللازمة، وظل **نشاطها الأساسى هو المضاربة المالية،** حتى بلغ قيمة ما يتم المضاربة عليه **نصف مليار جنيه، باعتراف أحمد توفيق الريان نفسه** أي مايمثل ٢٥٪ من حجم الإيداعات.

وتكشف أوراق الشركة أنها لم تمسك دفاتر وتعمل بنظام رقابى ومحاسبى، وتداخلت الاختصاصات، واتسم نشاط الشركة بالفوضى في كل شيء. بل كانت المفاجأة أن أصحاب الشركة اعتمدوا على الذاكرة في حسابات أموال المودعين والشركة، وتم تسوية مبالغ المضاربات بالربح أو الخسارة تحت مسميات وهمية.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد- فباعترافات **توفيق عبد الفتاح الريان الأب**- أن أعمال وإدارة أبنائه للشركة اتسمت بالفوضى والإهمال، خاصة فى مجال شراء العقارات دون وجود لجان لتحديد الأسعار الحقيقية لها، بل كان يتم الشراء دون مستندات، بدون التأكد من ملكية تلك العقارات والمساكن.

ومع صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والخاص بتنظيم شركات تلقى الأموال، لم تتمكن الشركة مع وجود تلك الفوضى من إعداد ميزانية لها أو تقديمها للجهات المسئولة، بل فشلت الشركة فى تقديم مركز مالى، وفقا لشروط القانون الجديد، وكانت المفاجأة أيضا عدم كفاية كل الشركات لإعداد ميزانية تحقق التوازن بين الإيداعات والأصول، خاصة أن **الإيداعات بشركة المعاملات المالية بلغت مليار و٨٠٠ مليون جنيه.** الأمر الذى اعتبره المسئولون وصول الشركة لحجم غير متعارف عليه، ولايتفق والأصول الاقتصادية، ممايفقد السيطرة على حساباتها مع انعدام خبرة القائمين عليها، وكانت النتيجة أن الشركة لم تتمكن من إعداد أو استخراج حسابات وموازنات أسبوعية أو شهرية عن نشاطها. وهو ما اعترف به أحمد ومحمد الريان نفسهما أمام النيابة وفى المحكمة.

ورغم هذا كله لم تتوقف الشركة عن تلقى أموال وإيداعات جديدة، والاستمرار فى المضاربات، لدرجة أن أحمد الريان حسبما يقول أشقاؤه أنه كان يضارب على المعادن والأموال والحبوب وهو فى مكتبه وسيارته ومنزله مستخدما التليفون، بل وصفه شقيقه بأنه واحد من أفضل خبراء العالم فى المضاربات، مشيرا إلى وصف أحد بنوك ألمانيا له بأنه «دلير» مصر أي رجل مضاربات، بل يقول شقيقه أن **أحمد كان يتعاون وتعاونه المؤسسات اليهودية العريقة المتخصصة فى عمليات بيع وشراء الأسهم والقيم المالية.** وكان يتم ذلك **بمعاونة شخص يدعى منير جوده« موظف**

سابق بأحد البنوك» وكان انفراد أحمد توفيق الريان بعمليات المضاربة دون أسس علمية، الطامة الكبرى على الشركة فيما بعد- بل حسب وصف شقيقه فتحى أنه العبث الأكبر.

وتكشف الأوراق أن آل الريان لم يكن لديهم أى معرفة بالأصول والمصطلحات المالية والنقدية، بل ليست لديهم معلومات عن شركتهم، وتضاربت رسائل وتلكسات أحمد توفيق الريان لوزير الاقتصاد، حول حجم الودائع بالخارج، وبدا واضحا أن أموالهم بالخارج مجرد وهم ولا تزيد عن سوى مبالغ ضئيلة جدا.

وبعدما فشل أصحاب شركة الريان فى الالتزام بقانون تلقى الأموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وتقديم المركز المالى للشركة. أبلغت هيئة سوق المال النائب العام ضد الشركة عام ١٩٨٩، وصدر قرار النائب العام بالتحفظ على الشركة، والقبض على أصحابها الأشقاء الثلاثة **أحمد ومحمد وفتحى والأب توفيق**، وعشرة متهمين آخرين من العاملين بالشركة، وفى بداية التحقيق توفى الشقيق الأكبر فتحى نتيجة إفراطه فى تناول المهدئات الطبية.

وظلت النيابة طوال عام تحقق في قضية الشركة، واستمعت إلى نحو ١٢٠ شاهدا ومسئولا و١٥ متهما.

وخلال فترة التحقيق ظهرت محاولات فاشلة لشراء وإنقاذ المودعين، أشهرها **صفقة محمد رشاد نبيه** المحامي والتى تبين أنها صفقة وهمية وليس لها حقيقة فى الواقع، وانتهت بالقبض عليه، وتحويله للمحاكمة فى **قضية توقيع شيك بمليار جنيه**. وأغلق هذا العرض بعد شغل الرأى العام للمودعين نحو عام.

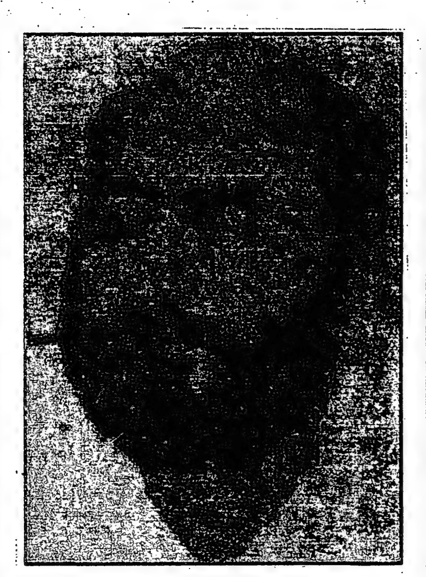
وظهر عرض آخر لشخص مجهول يدعى **خليل طيفور** مقيم فى لندن، وأعلن استعداده عبر أحد المحامين لشراء الشركة ،وظلت تلك العمليات مجرد ورق بالفاكس ورسائل التلكس، ولم يظهر طيفور أو غيره.

ثم ظهر عرض آخر لأحد المستثمرين العرب ،أغلق فى الأسبوع الأول لعدم جديته.

قرار البيع

وانتهى كل هذا الموضوع **بإحالة آل الريان إلى محكمة جنايات الجيزة**، والتى أصدرت حكمها أواخر شهر أبريل المنتهى.

وخلال عام ١٩٨٩و ١٩٩٠ نجح النائب العام فى توقيع اتفاق مع آل الريان بتفويضه فى بيع أصول الشركة لرد حقوق المودعين،



احمد الريان

وفقا لنظام حصرسابق، وعلى أساس إيداعات عام ١٩٨٨ ودون أرباح عن عامى ١٩٨٧ و١٩٨٨، وعلى أساس سعر الدولار لأصحاب الودائع بالنقد الأجنبى ٢٣٠ قرشا بأسعار عام ١٩٨٨. ووقع المودعون مصادقات بهذه الحسابات، على أساس أن يتولى النائب العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

ومع حلول عام ١٩٩٢ وضع النائب العام «إدارة التحفظ على الأموال العامة» برنامجا لرد نسبة ١٠٪ من حقوق المودعين بجدول تدريجي يبدأ بأقل الودائع ثم الأكبر فالأكبر، على أن يتم الصرف خلال عامين تقريبا.

وبالفعل انتهى الصرف لأربعة مراحل ويجرى الإعداد لصرف مرحلة أخرى، وتبقى

رشاد نبيه



مرحلة واحدة وهى الإيداعات من ٤٥ ألف حتي مليون جنيه سينتهى الصرف منها قبل نهاية عام ١٩٩٣.

المصير والمستقبل

ويبقى السؤال الذى سيظل يشغل المودعين ماهو مصير أموالهم بعد الحكم الأخير؟

مكتب النائب العام يقول ان صرف نسبة الـ١٠٪ للمودعين والجارى صرف المرحلة الرابعة منها، لن تتأثر بهذا الحكم، وأن المرحلة الخامسة سيتم البدء فيها خلال الشهر القادم فور الانتهاء من المرحلة الرابعة، وأن أموال تلك المرحلة سائلة ومتاحة حاليا.

لكن المشكلة تكمن فى الفترة القادمة ، وتحديد مصير كيفية التصرف فى الأصول. وسيتم تحديد الحل فى ضوء ما سيحدده حكم المحكمة وأسلوب القرض.

ويضيف أحد المسئولين بمكتب النائب العام المستشار **رجاء العربى** أن إدارة الأموال تدرس عدة عروض لبيع جانب من أصول الشركة وفي ضوء ذلك سيتم تحديد الثمن المناسب. وأن دراسة تلك العروض يأتى استعدادا لأى اجراء متوقع.

وأضاف أن رد أموال المودعين يحتاج لسنوات طويلة خصوصا أن هناك حالة كساد كبيرة تسود البلاد حاليا ، كما أن **رصد أصول شركة الريان للبيع، يأتى فى وقت تقوم به شركات أخرى بعرض أصولها للبيع علاوة على بيع أصول شركات القطاع العام**، مما أدى لصعوبة الموقف أكثر. ولهذا فالموضوع يحتاج لنفس طويل ، وإدارة جيدة لعملية البيع ،وتشغيل الأصول الحالية.

وقال أن المؤكد أننا لن نفرط فى بيع الأصول ،بل نسعى للحصول على أكبر عائد ممكن لرد أعلى قدر ممكن من حقوق المودعين.

وأشار إلى أن إدارة أصول شركات الريان تتم تحت إشراف مباشر من النائب العام لتخفيض أكبر قدر ممكن من النفقات، وللحفاظ على أموال المودعين، والتى أهدرها على مدى مايقرب من عشر سنوات مجموعة غير أمينة كان مصيرها السجن.

ويبقى سؤال هام..

من المجرم الحقيقى في هذه الكارثة كلها.. وماهى مسئولية الدولة.. والصحافة.. وأيضا ماهى مسئولية المودعين؟!.

القطاع العام من خطاب الرئيس إلى فيتو الأجانب

٢٦ شركة كبرى تخضع للفيتو الأجنبى فى تحديد المشترى

عقود تأجير الفنادق تعطى المستأجر حق الموافقة على المالك الجديد.

حسن بدوى

فى خطابه فى أول مايو الماضى بمناسبة عيد العمال هاجم الرئيس مبارك ما أسماه «بالدعاوى التى تنطلق الآن كى تصور لعمالنا أن الدولة سوف تبيع القطاع العام بأبخس الأثمان وأن مقاليد مصر سوف تؤول مرة أخرى للأجانب، وأننا لن نكترث بمصير العمال إن تغيرت ملكية بعض المؤسسات».

عند هذا الجزء من الخطاب بدأ الفتور والصمت يخيمان على حوالى ألف نقابى كانوا متواجدين بقاعة الاحتفالات بنادى السكة الحديد.

فالواقع الذي يعيشونه فى شركاتهم يؤيد تلك الدعاوى.

وتعليمات المكتب الفنى لوزارة قطاع الأعمال العام، والتى تصلهم عبر مجالس إدارات الشركات القابضة والتابعة وجمعياتها العمومية التى يشاركون فيها تؤيد تلك الدعاوى.

بل إن جمهور الاحتفال جزء من حوالى ٢٠ ألف يضمهم التنظيم النقابى للعمال كممثلين لحوالى ٤مليون عامل يشاركون مع غيرهم من فئات المجتمع وقياداته السياسية وخبرائه الاقتصاديين فى إطلاق التحذيرات من سيطرة الأجانب على مقاليد مصر، وبيع القطاع العام بأبخس الأثمان وعدم الاكتراث بمصير العمال.

هذه التحذيرات التى أسماها الرئيس بالدعاوى تنطلق من التنظيم النقابى للعمال، وأحزاب التجمع والناصرى والشيوعى والعمل، وبعض رجال الأعمال ومن بينهم «د. محمود وهبه »رئيس جمعية رجال الأعمال المصرين الأمريكيين ، وخبراء الاقتصاد والصناعة ومن بينهم «د. رمزى زكى» ،الخبير بمعهد التخطيط القومى، وعزيز صدقى مؤسس القطاع العام وأول وزير للصناعةفى عهد ثورة يوليو..وجاءت التحذيرات ليس فقط فى المؤتمرات والندوات والصحف الحزبية والنقابية، وإنما فى أجهزة الإعلام والصحف التابعة للحكومة.

وكان جمهور الحاضرين قد صفق وهتف بحماس لرئيس التنظيم النقابى «السيد راشد» عندما قال فى كلمته فى نفس الاحتفال « **إن الحركة النقابية وافقت على قانون قطاع الأعمال العام بهدف تطوير القطاع العام وحل مشكلاته، وليس بهدف تصفيته**، وأن التطبيق قد أسفر عن بعض الأمور التى تؤثر بالسلب فى تحقيق هذه الأهداف »فهل كان رئيس الاتحاد أحد مروجى هذه الدعاوى التى هاجمها الرئيس؟!

مقاطعة على الهواء

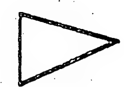
تساءل الرئيس مبارك فى خطابه :«**لماذا نبيع القطاع العام بأبخس الأثمان؟ ومن الذى يكرهنا على بيعه للأجانب؟. وهل يمكن أن ننتقص من** حقوق عمالنا؟ تلك إذن دعاوى كاذبة تنطوى على سوء قصد واضح، وهدفها تفكيك عرى الوطن وإثارة الشكوك وزرع التناحر بين قواه».

وهنا قاطعه بانفعال أحد النقابيين بشركة التوكيلات الملاحية رافعا لافتة على خشبة طويلة تحمل اسم شركته قائلا« **شركة التوكيلات الملاحية ياريس تدفع للدولة سنويا ٢١ مليون جنيه ضرائب فقط، ومع ذلك يريد د.عاطف صدقى تقسيمها إلى ٤ شركات وبيعها بالقطاعى وهذا سيؤثر على حقوق العاملين، ولماذا تباع وهى تحقق أرباحا ضخمة؟**.

فوجىء الرئيس بالمقاطعة فعلق باقتضاب« الحكومة حاتشوف الموضوع ده وتعمل اللى فيه صالح الوطن».

بعيدا عن الخطابات

لنترك قليلا خطاب الرئيس، ونبتعد عن التراشق بالاتهامات وكلام المناسبات. ونرى برنامج الحكم للتعامل مع القطاع العام كما



التزم به فى مذكرة الحكومة إلى البنك الدولى فى يونيه ١٩٨٩ عن القطاع العام الصناعى، ومذكرتها إلى صندوق النقد الدولى في نوفمبر ١٩٨٩ عن الإصلاح الهيكلى للاقتصاد، والتطورات اللاحقة..

تتلخص الإجراءات التى التزمت الحكومة قبل ٤ سنوات بتنفيذها فى الآتى:

* فصل إدارة مشروعات القطاع العام عن ملكيته، وإخضاع الإدارة لنفس المبادىء التى تحكم إدارة مشروعات القطاع الخاص.

* **طرح نصيب القطاع العام فى المشروعات المشتركة للبيع بواسطة شركات قابضة ابتداء من العام المالى ٩٠-١٩٩١.**

* **طرح المشروعات المملوكة لوحدات الحكم المحلى للبيع للقطاع الخاص ابتداء من نفس العام المالى.**

* **زيادة نصيب القطاع الخاص المساهم فى مشروعات القطاع العام**، عن طريق طرح جزء من نصيب القطاع العام للبيع وعرض الزيادة فى رأسمال هذه المشروعات على القطاع الخاص.

* **إعطاء مشروعات القطاع العام الحرية لتأجير أصولها للقطاع الخاص** لإدارتها على أسس تجارية.

* **منح الشركات القابضة حرية بيع أصولها لتعزيز مركزها المالى.**

مزيد من التنازلات

وجاءت التطورات التنظيمية والتشريعية والإجراءات التالية للالتزام بهذا البرنامج، لتقدم مزيدا من التنازلات والتفريط فى المال العام ومستقبل الاقتصادالوطنى أمام ضغوط قوية من الداخل والخارج.

فى الداخل تكتلت العناصر الرأسمالية الطفيلية التى كونت ثرواتها عن طريق المضاربة والفساد والإفساد خاصة منذ بدء الانفتاح عام ١٩٧٤ بهدف الاستيلاء على المال العام بثمن بخس وبالتقسيط المريح ليزيدوا من تراكم الثروة التى يقومون بتهريبها خارج البلاد والتى تتجاوز المائتي مليار دولارا.

وفي الخارج لم تكف المؤسسات المالية الدولية عن مواصلة ضغوطها، خاصة **البنك الدولى وصندوق النقد الدولى** وهيئة **المعونة الأمريكية**، مستغلة أزمة المديونية فى مصر - كما في كل بلاد العالم الثالث- بغرض الدمج الكامل للسوق المصرى في الأسواق الدولية وفرض هيمنة الرأسمالية الدولية كاملة على تلك البلدان.

فحررت الحكومة القيادات الإدارية العليا للقطاع العام وأعطتها سلطات مطلقة فى تحديد نوع الاستثمار وحجمه، **وحرية تحديد حجم العمالة** وفصلها لأسباب اقتصادية، ومنحتها امتيازات مالية ضخمة ، **وأعطتها حرية التصرف فى أصول شركاتها من خلال قانون الوظائف القيادية** الإدارية العليا ، وقانون قطاع الأعمال العام الصادرين فى فبراير ويوليو ١٩٩١.

* وتتجه الحكومة لإصدار **قانون موحد للاستثمار** يحل محل قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقانون هيئات القطاع العام ٩٧ لسنة ١٩٨٣ لتتم معاملة جميع قطاعات الاستثمار على أساس مبادئ القطاع الخاص وآليات السوق.

* كما تتجه لإصدار **قانون موحد للعاملين** يلغى قانون العاملين بالحكومة ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقانون العمل الفردى ١٣٧ لسنة ١٩٨١، وسبق الغاء قانون العاملين بالقطاع العام ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ضمن اصدار قانون قطاع الأعمال العام. **ليتم التحلل نهائيا من أية التزامات تجاه العمال سواء فيما يتعلق بحق العمل أو الأجور أو الخدمات الاجتماعية.**

ولعل هذه الاتجاه هو الذى منح بعض رجال الأعمال الجرأة لطرح أفكارهم بصراحة شديدة.. فوجدنا المالك السابق لمصنع هابى للنظارات قبل التأميم، يتقدم لشرائه بنفس السعر الذى تم تعويضه به فى الستينيات، وبالتقسيط المريح، متجاهلا أن هذا المصنع تطور من فائض عمل العاملين به خلال ٣٠ عاما ليصبح شركة كبرى للعبوات الدوائية تضم ثلاثة مصانع أخرى، كما أضيفت له أصول جديدة، وأصبح له سوق واسع لم يكونا موجودين عند تأميمه.

كما دفع ذلك **محمد رجب** رئيس جمعية رجال الأعمال بالأسكندرية لطرح تصوره لنجاح الخصخصة متضمنا أن يتم البيع بطريق المزايدة المفتوحة لجميع رجال الأعمال ووضع أكبر حوافز ممكنة لهم للشراء ، ولهذا **يجب أن يكون سعر البيع أقل من تكلفة**

حسنى مبارك



قضايا ضد البيع بأبخس الأثمان فى ساحات المحاكم ومذكرات احتجاج من النقابيين والإدارات.

رجال أعمال يطالبون البنوك بتمويل الشراء لحسابهم ثم الانسحاب!!

٦٥٪ من المتقدمين للشراء أجانب.

إنشاء مشروع جديد، مع إعفاء ضريبى للمشترى لمدة ٥ سنوات على الأقل من تاريخ الشراء لإمكان التطوير.. ودخول البنوك المصرية كشريك مع رجال الأعمال المصريين لتمويل شراء هذه الشركات ، مع الاتفاق مع البنوك على الخارج من نصيبها فى مدى زمنى محدد، بعد قيام رجال الأعمال المشترين بسداد حصة تلك البنوك بنفس ثمن الشراء».

جاء ذلك فى ندوة «للأهرام» أواخر أبريل الماضى..

الكلام لايكفى

ولذلك فإن الكلمات التى وردت فى خطاب الرئيس مبارك عن الإرادة الوطنية، لطمأنة العمال والنقابيين لم تكن لتسمن أو تغنى من جوع..

قال الرئيس« إننا نملك من الحس الوطنى والتجربة التاريخية ما يمكننا من أن نصون لهذا الوطن مقدراته، وليس فى وسع أحد أن يكرهنا على اختيار لانرضاه أو لا نجد فيه مصلحة وطنية».

وأضاف « ماتخلوش حد يضحك عليكوا ويفهمكوا إن خلاص كله بيتباع، ولاحد بيتباع ولا حاجة، كل حاجة في أيدينا ملكنا، واحنا حريصين جدا.. أسرع.. حتتباع والأجانب حيمسكونا من رقبتنا ،أنا أكثر واحد أخاف من أى حد يمسكنى من رقبتى».

إلا أن د. **محمود وهبه** كشف من خلال تجربته العملية- الادعاءات- عن خطرسيطرة الأجانب ، **على الأقل فى ٢٦ شركة مصرية عامة كبرى تملك شركات أجنبية حق الفيتو عند بيعها** لأنها تحمل اسمها التجارى. فقد حاول د. وهبه التقدم لشراء شركة « الكوكاكولا » ثم البيبسى كولا المصريتين لكنه كشف أن الشركتين الأم فى أمريكا تحولان دون تقدم أى مشتر، وأن شركة «الكوكاكولا » بأتلانتا » تقدمت لشراء ١٠٠٪ من أسهم الشركة المصرية لأن استهلاك الكوكاكولا فى أمريكا بدأ يتقلص أو يستقر، وأنها يمكن أن تبيع الشركة بعد شرائها من الحكومة المصرية لمن تشاء هى. وتضمنت كراسة الشروط التى وزعها البنك المصرى المسئول عن البيع، أن على المشترى أن يتفاوض مع الشركة العالمية.



السيد راشد

وكان المسئولون عن البيع فى مصر قد طرحوا المشروعات من خلال إعلانات فى عدد من الصحف الصادرة فى بريطانيا وأمريكا.

ويزيد من خطورة المشكلة، أن الشركات المصرية الناجحة - وهى المطروحة للبيع العاجل- غالبا ما تكون على علاقة بشركة أجنبية لها حق الفيتو، فقد حدث هذا- ومنذ الستينات- فى صناعة الأدوية والفنادق والمياه الغازية، وأخيرا فى النسيج.

وإذا استعرضنا حجم العطاءات الأجنبية لشراء بعض المشروعات المطروحة للبيع على سبيل المثال نكتشف أن **الحكومة تلقت ٨٥ عطاء- منها ٦٢ أجنبيا- لشراء فنادق شبرد وشيراتون القاهرة وأوبروى أسوان، و٢٠ عطاء لشراء شركة الكروم المصرية منها ١٧ أجنبيا، و١٥ عطاء لشراء فيليبس كلها أجنبية ، و٥عطاءات لشراء البيبسى كولا منها واحد فقط مصرى و٢٢ عطاء لشراء شركة مصر للأسواق الحرة منها ١٧ أجنبيا.**

كما أن العقود المبرمة بين الشركات المستأجرة للفنادق المصرية ووزارة السياحة ينص أغلبها على أنه فى حالة البيع لابد من موافقة المستأجر على المشترى الجديد.

البيع بثمن بخس

وتتعارض الوقائع الصارخة مع نفى الرئيس للاتجاه لبيع القطاع العام بأبخس الأثمان، وهذه بعض الأمثلة الثابتة فى ساحات المحاكم ومذكرات النقابيين وإدارات بعض الشركات.

* فى مواجهة إصرار بعض الإدارات على بيع أصول وفروع ووحدات فى شركاتها بأبخس الأثمان لجأ العمال والنقابيون أخيرا إلى المحاكم لإيقاف عمليات البيع.

هكذا فعل عمال شركة العبوات الدوائية لإيقاف بيع **مصنع هابى والأرض الفضاء المجاورة له** وعدد من المعارض التى تقرر بيعها بأقل كثيرا من قيمتها الحقيقية خاصة فرعا المنصورة وأحمد سعيد بالعباسية بالقاهرة.

وهكذا فعل العمال والنقابيون لإيقاف **بيع فرع شملا بشارع ٢٦ يوليو لشركة لافاييت الفرنسية بمليون جنيه وهو أقل من نصف الثمن الحقيقى** وفقا لأقل التقديرات لضخامة مساحته ومبناه وموقعه المتميز.

ومازالت القضيتان منظورتين أمام محكمتى عابدين وشمال القاهرة على التوالى.

وأرسل النقابيون والعمال **بالشركة المصرية للنشا والجلوكوز** برقيات إلى جميع الجهات المعنية بما فيها رئيس الجمهورية لإيقاف بيع قطعة أرض تملكها الشركة وكانت مخصصة لمشروع إسكان للعاملين ومساحتها ١٨ ألف متر مربع، والتى تم ترسيتها على أحد المتقدمين للشراء بأقل من قيمتها التى قدرتها لجنة مشكلة من إدارة الشركة بحوالى ٤٠٠ ألف جنيه.

وسبق أن رفضت الشركة القابضة للفنادق والسياحة طلب عدد من رؤساء الشركات التابعة وإدارات الفنادق لإعادة تقييم الوحدات المطروحة للبيع بعد أن جاء تقييم المكاتب الأجنبية وأمناء الاستثمار بأقل من قيمتها الحقيقية بأكثر من الربع.

كما سبق أن طلبت نقابة مصر للأسواق الحرة إعادة تقييمها، **بعد أن جاء التقييم الأولى بسعر ٧٥ مليون جنيه، بينما قيمتها الحقيقية تتجاوز ٢٠٠ مليون جنيه.**

كما تم طرح شركة أسمنت السويس التى تبلغ طاقتها الانتاجية ٥ ,٢ مليون طن سنويا، للبيع بأقل من تكلفة إنشاء المصنع الجديد فى بنى سويف والذى تبلغ طاقته مليون طن فقط!!

ماذا تبيع الحكومة؟.

قال الرئيس مبارك فى خطابه فى أول مايو«**لن نفرط فى مؤسسات الانتاج الضخمة التى تمثل قلاعا هامة للصناعة المصرية**».وأضاف أن الدولة ستستمر فى الاستثمار ولن تتحول إلى جابية للضرائب، وأن هدف الاستثمارات الحكومية سيكون أولا توفير فرص عمل وليس تحقيق الربح وأن « تحقيق الربح فى مشروع معين لايعنى بالضرورة الإبقاء عليه، فقد تكون الدولة فى حاجة إلى إعادة توجيه هذه الاستثمارات، زى الفنادق، بعت ... اتنين ثلاثة، بياخدوهم أخوتنا العرب، أما .. آخذ الفلوس أشغلها تانى، أفتح مناطق سياحية ثانية، بافتح بيوت، باعمل أرزاق للمواطنين ، هو ده الهدف منها ..»ويوضح كلام الرئيس..أن القطاع الخاص مطلوب منه أن يشترى وحدات جاهزة رابحة لاإضافة استثمارات جديدة كما قال فى بداية خطابه، وأن الحكومة عليها أن تأخذ عائد البيع لتقيم هى مشروعات جديدة بدلا من التى باعتها، ليس هدفها الربح ولكن توفير فرص العمل- وهى مهمة الحكومة لا القطاع الخاص.

وأن الحكومة ستستمر فى المجالات التى لا يقدرعلى الاستثمار فيها القطاع الخاص، أو بمعنى أصح لايرغب فى الاستثمار فيها لأنها لاتحقق أرباحا، أو أرباحا ضخمة بتكلفة أقل. وأعطى الرئيس مثلا بصناعتى الألومنيوم والحديد والصلب وشركة المحلة الكبرى وسينا كثيفتى العمالة.

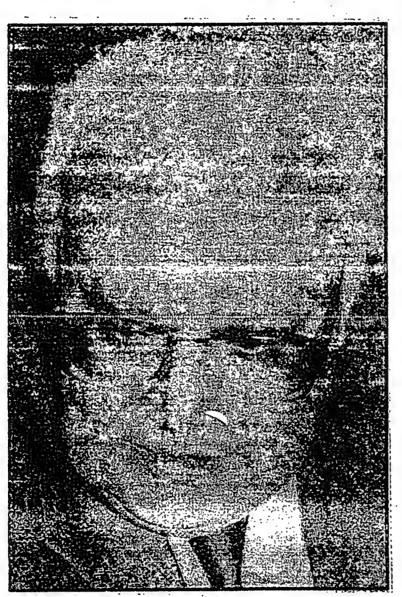
ولم يقل أحد، حكومى، أو معارض، أن **مشروعات القطاع العام التى تبلغ- حسب تقرير للسفارة الأمريكية صدر مؤخرا-٤٠٠ شركة تنتج حوالى ٧٠٪ من الناتج القومى المصرى، وتساهم- حسب تقرير للتجمع صدر فى مارس ١٩٩٠ - بنسبة ٩٤٪ من الصادرات و٢١٪ من الدخل القومى و١٤٪ من العمالة و٢٨٪ من الأجور و٨٢ ٪ من الاستثمار الثابت و٢ مليار جنيه سنويا فائض محول إلى الموازنة ويعمل بها مليون و٢٥٨ ألف عامل**..لم يقل أحد بأنه سيتم طرحها للبيع دفعة واحدة .

لقد أعلن المكتب الفنى لوزارة قطاع الأعمال فى العام الماضى أنه سيتم البدء **ببيع الوحدات الرابحة- قليلة العمالة- غير الملوثة للبيئة.**

وأصدر تعليماته للشركات القابضة فى سبتمبر الماضى **ببيع ٢٠ شركة حتى آخر ١٩٩٢ وترشيح ٢٥ وحدة للبيع حتى ٣٠ يونيه الجارى.**

وأمام معوقات البيع المتمثلة فى مشاكل التقييم والتناقضات التى برزت مع الشركات الأجنبية صاحبة الاسم التجارى أو المستأجرين لبعض الوحدات خاصة فى الفنادق، وحالة الكساد، وضغوط المتقدمين للشراء للحصول على مزيد من التسهيلات، وأخيرا- المقاومة- التى مازالت محدودة التأثير نسبيا للنقابات والأحزاب والقوى الوطنية الرافضة لتصفية لقطاع العام- وضغوط المؤسسات المالية الدولية من جهة أخرى للتقدم خطوات أكثر فاعلية فى هذه القضية لتوقيع اتفاق المرحلة الثانية لتخفيض ١٥٪ أخرى من الديون- **اضطرت الحكومة للإعلان عن بيع ٨٥ وحدة تابعة للقطاع العام،** من التى تتوافر فيها الشروط الخاصة بالربحية والعمالة والتلوث، على ثلاث مراحل تنتهى فى يونيه ١٩٩٤، تعقبها مراحل أخرى ومشروعات جديدة، ترددت أنباء أنها ستشمل بقية المشروعات العامة بما فيها المرافق الحيوية الكبرى كالسكة الحديد والكهرباء وغيرها.

د. عاطف صدقى



واندفاعا من الحكومة فى تقديم مزيد من التسهيلات للمشترين تضمنت تعليمات المكتب الفنى لوزارة قطاع الأعمال العام فيما أسماه دليل الإجراءات والإرشادات العامةلبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة ملكية وإعادة الهيكلة» أنه لايشترط على المشترى الالتزام بنفس النشاط الإنتاجى للوحدة المباعة، ولابحجم العمالة الموجودة بها.

وأخيرا..

فإن ما أعلنته الحكومة فى بداية التزامها بما أسمته سياسة التحرر الاقتصادى، بشأن القطاع العام، من أنها تستهدف تحرير الإدارة، وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة لجذب المدخرات العائلية للمصريين للاستثمار فى المشروعات العامة بهدف إصلاح وتطوير تلك المشروعات يتناقض تماما مع كل ما يجرى.

فالبيع يتم بالمزاد وبالأمر المباشر أحيانا، لا عن طريق طرح الأسهم- كما أدعت الحكومة من قبل- وتحت ضغوط قوية محلية وأجنبية- بما يعنى عمليا استبعاد العاملين الذين لايملكون قوت يومهم، ومعظم المستثمرين المصريين الذين لايمتلكون خبرات وألاعيب وقدرات المساومة التى تمتلكها الاحتكارات الأجنبية من الميدان...بل وستستخدم الحكومة عائد بيع هذه الشركات فى سد العجز فى الموازنة العامة والإنفاق الجارى وليس للاستثمار!.

فهل يتحرك أصحاب المصلحة فى الدفاع عن اقتصاد الوطن ومقدراته ومن ثم استقلاله قبل فوات الأوان، بما يتطلب وقتها تضحيات أكثر جسامة لاسترداد الوطن المباع؟!

كارثة الزراعة المصرية.. تهدد الوطن كله.

د.محمود خميس أبو زيد

يخطىء من يتصور أن تناول المسألة الزراعية يمس الجانب الاقتصادى فقط، لأنها تتعلق فى الأساس بدراسة العلاقات الزراعية والفلاحية السائدة فى فترة ما بأبعادها الثلاثة:

١- عدالة توزيع الملكية الزراعية.
٢- تنظيم العلاقة الإيجارية
٣- وضع العمالة الزراعية الأجيرة.

كما توضع أثر جذور المجتمع الفلاحى وعلاقاته الانتاجية والاجتماعية على مجتمع المدينة، بالإضافة إلى أن اتجاه السياسة الزراعية يحدد لمدى واسع المصالح المتشابكة والعديدة بداية من انتاج السلعة الزراعية وانتقالها عبر الصناعات التحويلية المختلفة التى تعتمد عليها، وأثر ذلك على سعر المنتج النهائي الذي يصل للمستهلك أيا كان موقعه.

وقد اتسمت العلاقات الزراعية فى الريف المصرى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بالتفاوت الشديد فى توزيع الملكية الزراعية حيث نجد أن ١٩٠ مالكا يستأثرون بحوالى ٨.٤٪ من مجمل الزمام الزراعى بينما نجد ١٧٨ ألف مالك لايملكون أكثر من ١٢.٤٪ فقط من مجمل الزمام، كما أن حجم الأراضى الخاضعة للإيجار النقدى أو بالمشاركة تجاوز ٣١٪ من جملة الزمام، بالإضافة إلي الأعداد الكبيرة والضخمة للفلاحين المعدمين(LAND LESS) الذين كانوا يتعرضون لأبشع أنواع الاستغلال المادى والمعنوى تحت ظل نظام **الالتزام والعقد.**

وعلى ذلك فإن أى طرح للمسألة الزراعية والعلاقات الاجتماعية السائدة دون معالجة الأبعاد الثلاثة المتمثلة **فى عدالة توزيع الأراضى الزراعية وتنظيم العلاقات الإيجارية، وخلق ظروف أكثر إنسانية للعمالة الزراعية الأجيرة.** تعنى أننا نبنى قصورا فوق أمواج البحر.

كما أننا لايمكن أن نناقش المشكلة الزراعية فى مصر بمعزل عن المتغيرات العالمية التى تحيط بنا خصوصا ما يتعلق **بالدعم الزراعى الحكومى لمستلزمات الإنتاج فنجد مثلا أن واشنطن تصر علي ضرورة أن يصل خفض الدعم الحكومى الأوربى للمزارعين إلى(٧٥٪)، نجد أن الجماعة الأوربية لم توافق إلا على خفض مقداره (٣٠٪) فقط وذلك عبر فترة زمنية طويلة.**

وإذا نظرنا إلى الحقبة الناصرية التى امتدت منذ عام ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٠ نجد أن أبرز سماتها إصدار قوانين الإصلاح الزراعى(٥٢-٦١-١٩٦٩)، والذى وضع حدا أقصى للملكية الزراعية وإعادة توزيعها على غالبية الفلاحين، بالإضافة إلى إنشاء نظام متكامل للتعاونيات الزراعية وبنوك التسليف فى مجال الإنتاج والتسويق، والإقراض، وزيادة **الاستثمارات الزراعية إلى ٢٧٪ من إجمالى الاستثمارات العامة** خاصة في مجال إنشاء المشاريع المائية الكبرى وأهمها إنشاء **السد العالى،** والتركيز على استصلاح الأراضى والاهتمام بالمحاصيل الاقتصادية الهامة مثل القطن والقصب والأرز والبصل، **مع زيادة الدعم الحكومى لمستلزمات الإنتاج الزراعى وتخفيض فوائد السلف الزراعى.**

ويؤخذ على النظام خلال هذه الحقبة افتقاده لقاعدة اجتماعية صلبة ووطنية تستطيع الحفاظ على مكاسبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كما لم يقض نظام الاصلاح الزراعى على وجود طبقة الفلاحين المعدمين، فتوزيع الأراضى استأثر به المستأجرون السابقون، بينما لم يتلق عمال اليومية المعدمون إلا مساحات قليلة من الأراضى.

كما أن النظام اعتمد على **أعيان القرى كوسطاء بين الحكومة والفلاحين** وهى استمرارية تاريخية هامة مع الحكومات السابقة للثورة، كما أن الثورة لم يكن لديها

لا التوجه الأيديولوجي ولا الموارد السياسية ولا الأصول الاجتماعية القادرة على إحداث التحولات والتوجهات الاشتراكية، ولم تمتلك رؤية سياسية زراعية شاملة أو استراتيجية عامة لتعبئة جموع الفلاحين وتطبيق التعاون الزراعي في مجال الإنتاج والتوزيع، واكتفت بسياسات إصلاحية أكثر منها جذرية.

كما أدي قانون الإصلاح الزراعي إلي قيام الباشوات المالكين للأراضي فور علمهم بصدور القانون ببيع الأراضي الزراعية - دفعة واحدة- بأبخس الأثمان مما أدى إلى هبوط حاد في قيمة الأراضي الزراعية المادية.

ورغم كل ما سبق فإن الوفورات التي تحققت في الحقبة الناصرية لم تظهر آثارها إلا بعد أن تولى السادات الحكم (١٩٧٠-١٩٨٠) حيث تكونت «**طبقة جديدة من صغار الملاك**» استطاعوا أن ينعموا بمزايا التطبيق الاشتراكي والتعاوني سواء من خلال الدعم لمستلزمات الإنتاج والتسليف بفوائد ميسرة وحاول السادات في منتصف السبعينات عبر سياسات الانفتاح وتوسيع هامش الديمقراطية أن يتجه لتطبيق اقتصاد وآليات السوق إلا أن انتفاضة يناير ١٩٧٧ أدت إلى إنتكاسة المشروع الخاص بالخصخصة وإعمال آليات السوق.

وقد تميزت الحقبة الساداتية باستغلال المزارعين وشراء الحاصلات الزراعية بأسعار تقل كثيرا عن أسعار السوق العالمية مستغلا نظام التوريد الإجباري للحاصلات الزراعية لدرجة أنه قد استقر في ذهن الفلاحين أن المحاصيل المنزرعة هي« **محاصيل الحكومة**» حيث أنها- أي الحكومة- تطرحها للبيع في السوق العالمي مستفيدة من فروق الأسعار أو تطرحها في السوق المحلي في المدن بأسعار مدعومة- من عرق الفلاحين في الأساس- مما أدى لتدهور الزراعة بسبب عزوف **المزارعين عن زراعة المحاصيل الاقتصادية الهامة** وإهمالها مما أدى لتدني أنتاجيتها في الثمانينات. أي أن الدولة في ظل النظام الساداتي اهتمت بالإبقاء على أسعار الطعام منخفضة في المدن لتجنب تضخم المرتبات وعدم الاستقرار وإمداد الفقراء بحد أدنى من الغذاء، وكان مصدر هذا الدعم- كما سبق ذكره- من قوت الفلاحين وعرقهم،;**كما أدت سياسة السادات الزراعية إلى إعادة تخصيص الأراضي للزراعةالتي تنتج حاصلات أكثر ربحية(مثل البرسيم والخضروات والفواكه) لصالح أثرياء** وأعيان الريفوعلى حساب صغار الزراع المطالبين بزراعة « محاصيل الحكومة» التي تقدم خسائر باستمرار لضآلة أثمان الحاصلات الزراعية الموردة.

كما شهدت هذه الفترة (٧٠-١٩٨٠) التآكل العظيم للأراضي الزراعية نتيجة البناء عليها مما أدى لطمس المنجزات السابقة في استصلاح وتنمية الأراضي الزراعية، كما انتشرت موجة **تجريف الأراضي الزراعية** والتي أدت إلى تدهور الخواص الطبيعية والكيميائية والحيوية للتربة المصرية. كما أقتصرت عمليات إستصلاح الأراضي على استكمال مشروعات الحقبة الناصرية، كما لم يكن لشعار الثورة الخضراء المرفوع خلال هذه الفترة أي مردود على الناتج الزراعي بالإضافة إلى إهمال نظام تجميع الحيازات الزراعية« في أحزمة» يخصص فيها لكل « حزام» محصول معين، مما أدى إلى أن أصبحت الحقول المصرية خليطا من سمك لبن تمر هندي.

كما انخفضت الاستثمارات الزراعية لأدنى حد لها(٧٪ عام ١٩٧٥) كما لم تزد استثمارات القطاع الخاص عن ٤٪ في نفس العام بالإضافة إلى ضعف تمويل البحوث الزراعية والهجرة الواسعة للعمالة الزراعية من الريف إلي المدن ودول الخليج مما أثر بالسلب على التنمية الزراعية والإنتاج الزراعي.

د. يوسف والي



وتعتبر الحقبة الحالية(١٩٨٠- ١٩٩٣) امتدادا للفكر الليبرالي للفترة السابقة، وإن تميزت. بإهدار المكاسب التعاونية لصالح ترسيخ نظام ليبرالي يهتم أساسا بعودة الإقطاعيات الكبيرة وتعديل قانون العلاقة الإيجارية للأراضي الزراعية لصالح الملاك الذين يعيشون في المدن الذين سمح لهم لأول مرة بحقهم في طرد المستأجر من الأرض **التي يفلحها، كما تم إلغاء التخطيط المركزي للزراعة المصرية- لأول مرة في تاريخ مصر**-بما يعني إلغاء التركيب المحصولي والدورة الزراعية، وإلغاء الدعم على مستلزمات الانتاج وإلغاء صندوق الموازنة الزراعية الذى يحدد أثمان الحاصلات الزراعية، والاتجاه إلي التعاون الزراعي الشرق أوسطي بديلا عن التعاون العربي.كما شهدت هذه الفترة البيع الواسع لحقول الشركات الزراعية، وفتح بورصة ميناء البصل.

كما استمر تدني وتدهور أسعار المحاصيل الزراعية بالمقارنة بأسعارها العالمية، كما ازدادت عمليات تجريف الأرض الزراعية، والبناء على الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تهيئة الظروف لخلق إقطاعيات كبيرة تستجمع قواها من سلب الأراضي من صغار المزارعين والمستأجرين، مما سيؤدي إلى تفاقم مشكلة من لاأرض لهم وازدياد أعداد المعدمين في الريف (**٣٠-٤٥٪ من سكان الريف لايملكون أرضا**)، كما استمر تقليص الاستثمارات الزراعية (٢.٨٪ عام١٩٨٧)، والاتجاه لتصدير اللحوم الحمراء رغم حاجة السوق المحلي لها، والارتفاع الكبير في أسعار مستلزمات الأنتاج - نتيجة إلغاء الدعم- حيث وصلت إلى ٦٧٠٪ **للأسمدة، ٧٠٠٪ للتقاوي**، وزاد سعر الفائدة على السلف الزراعية من ٧٪ **إلى ٢٢٪**.

لقد أوضح النظام الحاكم أن الدولة «تحكم ولاتملك، تنظم ولا تدير» والخوف- كل الخوف- أن نصل إلى دولة ذات نظام « لايحكم ولا يملك، لاينظم ولا يدير».

إن الزراعة المصرية مهددة بفترة طويلة من التخبط في ظل التبعية للدول الكبرى تهدف إلي جعل مصر سوقا كبرى للمنتجات الزراعية لهذه الدول عن طريق تمويل استيراد السلع الغذائية الزراعية ودون بذل أدنى جهد لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إطار الاعتماد علي النفس مما يهدد بفقدان استقلالنا الوطني.

تيارات

** إن العنف الإرهابى رغم أزعاجه لم يتعد الخطوط الحمراء، لأنه فى حالة تعدى الخطوط الحمراء فسوف تلجأ الدولة إلى أساليب وأدوات حاسمة لاقتلاع جذور ورموز الإرهاب، وعلى نحو يبدو أن بعض قادة الإرهاب ومروجيه لم يتخيلوه حتى الآن.

ابرهيم نافع
الأهرام- ٢١ مايو

** التمثيل الحالى للشعب الفلسطينى فى المفاوضات العربية الإسرائيلية،لايعترف بنا كشعب،بل كمجموعات سكانية على مائدة المفاوضات الثنائية والمتعددة بل أن ٦٠٪ من شعبنا مشطوب فى التمثيل الحالى ، لذلك نطالب بالانسحاب من المفاوضات بنمطها الجارى، وإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتصعيد الانتفاضة، حتى يمكن أن تعقد المفاوضات فى إطار الشرعية الدولية

نايف حواتمه
الأمين العام للجبهة
الديمقراطية لتحرير فلسطين
الوطن العربى- ١٤ مايو ١٩٩٣

** يعتقد بعض المصريين أن بيروقراطية بلاده خرافية إلا أنهم لو سمعوا عن بيروقراطية الدول المتقدمة، لعرفوا أنهم يظلمون بلادهم، فقد حظر بيروقراطى ينتمى للسوق الأوروبية المشتركة تصدير الخيار المعوج أو الملتوى بين دول السوق، بدعوى أنه يتسبب فى تضييع حيز من فراغ صناديق الشحن ،دون أن يحسب الفارق بين مايوفره فى الصناديق، ومايهدر بسبب بقاء الخيار الملتوى دون استهلاك حتى يتلف

جهاد الخازن
الحياة ٢٠ مايو

** رغم أن الدستور الكويتى يكفل حرية الصحافة والطباعة والنشر، إلا أن قانون المطبوعات

كامل زهيرى


ابراهيم نافع


أمير الكويت



توفيق عبده اسماعيل

شاهد من أهلها

** فى تقريرها انتقدت لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب، التى يرأسها وزير سابق وعضو بارز فى الحزب الوطنى، هو توفيق عبده اسماعيل، ظاهرة تزايد الديون المحلية التى وصلت إلى ١٠٥ مليار جنيه، تصل أعباء خدمتها إلى ١٠ مليارات، وحذرت من ارتفاع معدلات التضخم من جديد، ومن تدنى قيمة الجنيه، ومعدلات الانتاج، وأوصت بالتريث فى تطبيق المرحلة الثانية من ضريبة المبيعات، وبالعمل على تثبيت أسعار السلع..

افتتاحية «الوفد»
٩ مايو

يشترط موافقة وزير الإعلام على إصدار أي صحيفة، فأصبحت هذه الحرية حبيسة القرار الوزارى الذي لم يسمح بها إلا لعدد ضئيل ممن يتمتعون بالوفرة المالية..ولم يعد بمقدور المواطن العادى التعبير عن رأيه

د.اسماعيل الشطى
الوطن(الكويتية) -١٩ مايو

** انتهت الجولة التاسعة من المفاوضات العربية الإسرائيلية، بتجاوز الشريك الأمريكى الكامل،لسلبيته واتجه إلى تحذير العرب واتهامهم بعدم التعاون، وهو مايوكد أن التعاون فى المفهوم الأمريكى يعنى قبول العرب تقديم كل التنازلات المطلوبة دون ضجيج أو تشنج

جريدة الخليج- الشارقة
٢١ مايو

** ولا حل عندى إلا بحكومة قوية وبرلمان قوى ومعارضة قوية ومواطن قوى أيضا.وكل هذا يدعو إلى إعادة النظر إلى الدستور من جديد، بعيدا عن ترزية القوانين والدساتير، وأبواق الدعاية الطنانة، وبدلا من أن نتنافق أطراف الحديث عند الحديث عن الاستقرار والاستمرار أو الأمن والأمان!

كامل زهيرى
الجمهورية- ٢٢مايو

** لن تتوقف جريدة تمثل ضمير الوطن المجسد فيكم الآن. لن تتوقف السفير ولن تغير لغتها ونهجها وسنبقى صوت الذين لاصوت لهم ، وجريدة لبنان فى الوطن العربى، وجريدة الوطن العربى في لبنان، وجريدة المقاومة الوطنية من أجل تحرير كل أرض عربية

طلال سلمان
رئيس تحرير السفير
فى كلمته أمام الاجتماع المشترك لمجلسى نقابتى الصحافة والمحررين تضامنا مع السفير عقب قرار تعطيلها لنشرها المذكرة الاسرائيلية إلى الحكومية اللبنانية!

ندوة



كيف تخرج مصر من أزمتها الراهنة؟

أدار الندوة: عبد الغفار شكر

أعدها للنشر : عماد فؤاد

يمر المجتمع المصرى حاليا بوضع بالغ الحرج، لعل أوضح مظاهره أعمال العنف المسلح المتصاعد كما ، وكيفا ، خلال العام الماضى والتى بلغت أوجها فى الشهور الاولى لعام ١٩٩٣ ، وبالرغم من أن الحكم قد أعلن أكثر من مرة أنه قد سيطر على هذه الظاهرة ، وتمكن من تصفية القائمين عليها ، إلا أن ذلك لم يتحقق وما لبثت أن عادت موجات العنف من جديد لتؤكد أننا لسنا بصدد عدد محدود من الارهابيين بل أمام ظاهرة اجتماعية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية .

إن أخطر ما فى أعمال العنف الأخيرة أنها تأتى على أرضية أزمة اقتصادية خانقة يعانى من وطأتها ملايين المصريين بصفة عامة والشباب بصفة خاصة، وتوتر اجتماعى حاد ناجم عن الاثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية، وتوتر سياسى متصاعد تغذيه سياسات الحكم بالتضييق على مختلف القوى السياسية والديمقراطية والاصرار على احتكار الحكم وحرمان القوى الاخرى من حقها فى ممارسة نشاطها المشروع، كما تغذيه من وجهة نظر أخرى اوضاع الازمة الاقتصادية الاجتماعية .

ويكفينا فى هذا الصدد أن نستعرض بعض العناوين دون الدخول فى تفاصيل معروفة للجميع ..

اقتصاديا: هناك ظاهرة البطالة وظاهرة الغلاء وتحميل الكادحين أعباء الازمة من خلال تجميد المرتبات ، والغاء الدعم ، ورفع سعر

الخدمات الاساسية ، والتوسع فى الضرائب غير المباشرة. هذا بالاضافة الى استمرار اعتماد الاقتصاد المصرى على القروض والمساعدات الخارجية وتوفير الاحتياجات الضرورية كالقمح لسد احتياجات الاستهلاك فى قطاعات هامة، وعدم حدوث تطور واضح فى قدراتنا الانتاجية بما يساعد على توفير السلع والخدمات بوفرة وبأسعار مناسبة.

اجتماعيا ..هناك ظاهرة إغتراب الشباب المصرى وعجزه عن التكيف مع هذه الاوضاع التى تسد أمامه أبواب المستقبل وما ترتب على ذلك من تزايد الهجرة الى الخارج حتى لو لم تتوفر فرص عمل مضمونة، وتزايد استهلاك المخدرات للتعويض عن العجز عن مواجهة صعاب الحياة، واتساع نطاق ومظاهر التطرف الدينى واللجوء اليه كملاذ من هذه الصعاب، ومزيد من التطرف فى هذا الاتجاه كلما زاد عجزه عن المواجهة هذا بالاضافة الى تزايد العنف بشكل عام فى المجتمع المصرى .

سياسيا .. احتكار الحزب الحاكم للسلطة، وفرض قيود شديدة على النشاط الجماهيرى للأحزاب السياسية والمؤسسات الديمقراطية، وحرمان بعض القوى السياسية من إنشاء أحزابها ، وإصدار قوانين جديدة لفرض مزيد من القيود على حركة الأحزاب والنقابات، واستمرار نظم واجراءات الانتخابات التى تساعد على تزييف إرادة الناخبين، وتزايد ظاهرة تعذيب المعتقلين السياسيين، وفرض العقاب الجماعى على سكان المناطق التى تشهد أحداثا جماعية .

***

هذه الظواهر وغيرها تشكل فى مجملها ما نسميه بالوضع الحرج الذى يمر به المجتمع المصرى الان والذى يبدو إنه سيستمر لفترة طويلة نسبيا ، واقتناعا من مجلة اليسار بأهمية اجراء مناقشة جادة ومتعمقة لهذه القضية وأن هذه المناقشة يجب أن تتم بمشاركة أطراف متعددة تمثل اتجاهات الرأي الاساسية فى المجتمع ادراكا منا أنه لم يعد بامكان طرف واحد أو إتجاه معين أن ينقذ مصر من هذه الازمة، بل هناك حاجة ماسة الى تضافر الجهود فى عمل مشترك لتحقيق هذا الهدف، عقدت هذه الندوة حول « **كيف تخرج مصر من أزمتها الراهنة** ». وبالرغم من أن مجلة اليسار لها رؤيتها المحددة حول أسباب الازمة ومظاهرها وكيفية الخروج منها إلا أننا فضلنا عدم طرح رؤيتنا بداية حتى لا يتأثر الحوار وتركنا الباب مفتوحا لكل الاجتهادات .

و أقترحنا ثلاثة محاور للنقاش :

أولا: حول الازمة : أسبابها ومظاهرها :

١- ما هو التشخيص الصحيح للوضع الراهن فى مصر ؟

٢- ما هى الأسباب والعوامل التى ساهمت فى تبلور هذا الوضع ؟ وما هى مسئولية سياسات الحكم عنه بصفة عامة وسياسة الاصلاح الاقتصادى بصفة خاصة ؟

٣- وإلى أى حد يتأثر الوضع الراهن بالسياسات التى طبقت فى مصر قبل سياسة الانفتاح ؟

ثانيا : حول كيفية الخروج من الأزمة

٤- هل هناك إمكانية لخروج مصر من أزمتها الراهنة ؟

٥- ما هو برنامج العمل الكفيل بتجاوز الوضع الراهن فى مصر؟ وما هى القوى التى يمكن أن تشارك فيه؟

٦- هل هناك ضرورة لأن يتم ذلك فى اطار جبهوى أو فى إطار تحالف اجتماعى سياسى محدد ؟ أم أن مسئولية ذلك يمكن أن تنهض بها قوة اجتماعية وسياسية منفردة؟ وما هى ؟

ثالثا: حول الشروط الواجب توافرها للخروج من الأزمة :

٧- هل هناك إجراءات معينة يتعين اتخاذها منذ البداية لضمان المواجهة الفعالة للأزمة؟ مثل التعديلات التشريعية - اطار الممارسة السياسية- الاجراءات الاقتصادية العاجلة للتخفيف عن المواطنين. وماهى مسئولية الحكم فى ذلك ؟

وقد شارك فى أعمال هذه الندوة كل من :

إبراهيم البدراوى محام - عضو مجلس مستشارى اليسار (عن الشيوعيين).

إبراهيم دسوقى أباظة - أستاذ جامعى- نائب رئيس حزب الوفد

أحمد شرف- باحث - (عن الشيوعيين).

أحمد نبيل الهلالى - محام- (عن الشيوعيين).

أسامة الغزالى حرب - كاتب وصحفى- مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام- سكرتير جمعية النداء الجديد (عن الليبراليين).

حسين عبد الرازق - رئيس تحرير اليسار- أمين اللجنة السياسية بحزب التجمع.
حلمى مراد - نائب رئيس حزب العمل - محام .
رمزى زكى- أستاذ بمعهد التخطيط .
صلاح عيسى - كاتب وصحفى- عضو مجلس مستشارى اليسار .
عبد العظيم أنيس - كاتب وأستاذ جامعى - عضو مجلس مستشارى اليسار.
عبد الغفار شكر -كاتب - وعضو مجلس مستشارى اليسار - أمين اللجنة الثقافية بجزب التجمع .
فريدة النقاش - كاتبة وصحفية - أمينة الاتحاد النسائى التقدمى- حزب التجمع .
مأمون الهضيبى - محام (عن الاخوان المسلمين) .
محمد حبيب - أستاذ جامعى - رئيس نادى هيئة التدريس بجامعة أسيوط (عن الاخوان المسلمين) .
محمد محمود الإمام - أستاذ جامعى - عضو المكتب السياسى للحزب الناصرى .
يوسف كمال - استاذ جامعى (عن الاخوان المسلمين) .
وأدار الندوة - عبد الغفار شكر .وننشر فيما يلى نص الجلسة الاولى والتى انصبت على المحور الاول« الازمة أسبابها ومظاهرها» .

الانفتاح .. والديون .. والبطالة
د. رمزى ذكى

أحيى « مجلة اليسار» على هذه المبادرة الطيبة التى جمعت كوكبة من المفكرين والكتاب والمشتغلين بالحركة السياسية فى مصر، لمناقشة موضوع خطير وهام.

وأتمنى أن تكون هذه الندوة بداية حوار قومى واسع ليس فقط على مستوى هذه المجموعة من المفكرين وانما أيضا يتسع ليشمل كل الحياة الفكرية والسياسية فى مصر .

إذا بدأنا بالمحور الاول وهو الخاص بتشخيص الوضع الراهن فى مصر أعتقد ان ورقة العمل التى وزعت علينا قد لخصت بدقة الوضع الراهن فى مصر عندما وصفته بأنه «وضع بالغ الحرج» تحتل فيه الازمة الاقتصادية الخانقة مركز الثقل، مع ما واكب ذلك من توترات اجتماعية ناجمة عن طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى طبقت مؤخرا وهى السياسات التى تعهدت مصر لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى بتنفيذها تحت ما يعرف« ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلى» ابتداء من مايو ١٩٩١. ومع ذلك ينبغى الاشارة الى أن الازمة الاقتصادية فى مصر ترجع الى ما قبل هذه التاريخ بكثير، لكن احتدام الازمة وصورتها والاساليب التى عبرت بها عن نفسها قد أخذت أوضاعا خاصة مؤخرا نتيجة السياسات التى طبقت أخيرا ، واسمحوا لى أن أرجع إلى بداية السبعينات كبداية لخلفية هذه الازمة.

نحن نعلم أنه فى بداية السبعينات وتحديدا عقب نهاية حرب أكتوبر رفعت القيادة السياسية فى مصر شعار « **الانفتاح الاقتصادى**»وهو شعار استهدف فى الاساس **إعطاء وزن أكبر للقطاع الخاص وتحجيم دور الدولة والاستثمارات العامة وتشجيع الاستثمارات الاجنبية والاعتماد بشكل كبير على آليات السوق** .

وخلال الفترة ما بين ١٩٧٣و ١٩٧٦ تحديدا انهالت على مصر كميات هائلة من النقد الاجنبى وهى الاموال التى تولدت مما عرف آنذاك **بالاربعة الكبار** وهم أساسا :

- **رسوم المرور فى قناة السويس.**
- **حصيلة تصدير النفط بعد عودة الحقول فى سيناء .**
- **السياحة.**
- **تحويلات العاملين بالخارج.**

ويضاف الى هذا ايضا **المبالغ الكبيرة التى تلقتها مصر من الدعم العربى** ممثلة فى القروض والمساعدات من الحكومات العربية وصناديق التنمية العربية.

هذا القدر الكبير من النقد الاجنبى الذى تدفق الى مصر فى هذه الفترة مثل فرصة ذهبية تاريخية كان من الممكن أن تكون نقطة انطلاق لمصر .. ولكن الشئ المثير للدهشة أن **الفترة التى زادت فيها موارد مصر من النقد الاجنبى بهذا القدر الكبير، هى تحديدا نفس الفترة التى بدأ فيها انفجار ديون مصر الخارجية** .ويعود ذلك الى ان هذه الموارد الضخمة التى حصلت عليها مصر فى ذلك الوقت لم تستغل فى تنمية قوى الانتاج فى مختلف القطاعات، ولم تستغل فى سداد ديون مصر التى كانت فى ذلك الوقت فى حدود آمنة، (وأعتقد انها لم تتجاوز فى ذلك الوقت- سنة ١٩٧٤ أو ١٩٧٥ ٥ر٦ مليار دولار) .. فقد بدأت فى ذلك الوقت نمو الاستهلاك على نحو ضخم وهو الامر الذى تبلور فى عجز كبير جدا فى ميزان المدفوعات. وبدأنا نسد هذا العجز من خلال اللجوء الى القروض الخارجية. وكان العالم الخارجى فى هذا الوقت - أي سوق الاقتراض الدولية والسوق النقدية- تعوم فوق تخمة من السيولة الدولية نتيجة تدوير فوائد النفط ونتيجة النمو الفلكى الذى حدث فى السوق الاوربية للدولار . كان من السهل الاقتراض لوجود كساد عالمى، وسمحت البنوك لإقراض الدول النامية، خصوصا بعدما عومت أسعار الفائدة وخرجت البنوك واسواق النقد عن تقاليد الائتمان المصرفى التقليدية.

وكان من شأن هذا بداهة أن ينمو عبء الدين فى الوقت الذى تنمو فيه موارد مصر بالنقد الاجنبى بنفس المعدل. وكان التطور الطبيعى للأمور فى ظل هذا الميل الكبير للاستدانة أن تواجه مصر **أزمة مديونية فى بداية الثمانينات.**

وحينما تولى **الرئيس مبارك** تقاليد الحكم فى بداية الثمانينات وجدنا أن عبء الدين يزيد عن حجم ما يرد الى مصر من ديون جديدة بمعنى ان مصر أصبح يخرج منها أموال أكثر مما يأتى اليها وهى الظاهرة التى يطلق عليها الاقتصاديون اسم **(النقل العكسى للموارد)**.

وزاد الطين بلة أن مصادر الاقتراض الخارجى قد بدأت تجف، حينمااندلعت **ازمة الديون فى أمريكا اللاتينية عندما**

د. رمزي زكي

الأزمة الاقتصادية تحتل مركز الثقل



والبطالة ضرورية لتنفيذ برنامج الحكومة

امتنعت المكسيك والارجنتين وشيلى عن الدفع. وهنا أصبح المأزق الذى يواجهه الحكم فى مصر مع بداية الثمانينات هو وجود ديون ضخمة نريد دفعها وهناك عجز يتزايد فى ميزان المدفوعات مما يستدعى بالتالى مزيدا من الاستدانة، بينما مصادر الاقراض الخارجى قد بدأت تقل كثيرا .

من هنا وفى ظل فلسفة الانفتاح وفى ظل عدم الرغبة والقدرة على التصدى للمهام الحقيقية لمواجهة الازمة، عاودت مصر اتصالاتها مع صندوق النقد الدولى الذى كان يرى أن مصر لا تحتاج الى هذا القدر الكبير من الاموال العامة، وانما مصر تحتاج اساسا الى اموال خاصة فى شكل استثمارات أجنبية أو فى شكل جذب أموال المصريين بالخارج .

وكانت رؤيته انه لكى تجتذب مصر رأس المال الاجنبى عليها أن تمهد المناخ اللازم باعطاء مزايا للقطاع الخاص وللنشاط الخاص ولقوى السوق مع الاستبعاد التدريجى للدولة من التدخل فى الحياة الاقتصادية .

وكانت وجهة نظر الصندوق أيضا أن أزمة مصر الاقتصادية تتمثل فى وجود فائض طلب أكبر من الموارد المتاحة لمصر .

وفائض الطلب يعنى أن حجم الاستهلاك القومى الخاص والعام وحجم الاستثمار القومى الخاص والعام أكبر بكثير مما تملك مصر من موارد .

بمعنى أنه شخص الازمة على أساس أننا بلد نستورد ونستهلك ونستثمر بشكل أكبر مما ندخر وننتج ونصدر وبالتالى فهناك فجوة تجعل هناك إستدانة كبيرة. وسبب هذه الفجوة فى رأى الصندوق هو توسيع القطاع العام ووجود طموحات إنمائية كبيرة، ووجود عجز فى الموازنة العامة الى غير هذه الرؤية التى أصبحت معروفة .

الان وصلنا الى وضع دخلت فيه مصر عنق الزجاجة بعدما وقعت الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبدأت تنفيذ ما عرف ببرنامج التثبيت والتكيف الهيكلى .

وهذا البرنامج كما نعلم هو طبيعته برنامج انكماشى لانه يهدف الى تقليل فائض الطلب أو القضاء على فائض الطلب الموجود فى مصر .. وذلك عن طريق خفض استهلاك وخفض الاستثمار وهو ما يفسر الاجراءات التى بدأت الحكومة فى تطبيقها فى مجال زيادة الضرائب غير المباشرة والغاء الدعم وتقليل معدلات نمو الانفاق الموجه للتعليم والصحة وغيرهما، وأيضا فى مجال الاستثمار العام

والبرنامج لانه انكماشى فقد تمخض بالتالى عن نتائج حتمية.

وأول هذه النتائج هو البطالة التى تزايدت بشكل واضح، والانخفاض فى معدلات الاستثمار وفى معدلات النمو وتدهور حقيقى فى مستويات الاجور ويقال أن الاجور خلال العشر سنوات الاخيرة قد انخفضت فى مستواها الحقيقى الى ٦٠٪ عما كانت عليه فى السنوات العشر السابقة .

البرنامج بهذا الشكل كان شديد الوطأة على الفقراء ومحدودى الدخل، وبالتالى نجم عنه مجموعة من الاثار الاجتماعية التى نشهد لها الان بعض الصدى فى أعمال العنف المسلح والتطرف الذى نشهده فى الاونة الاخيرة .لكن بودى أن أتعرض الى ثلاث قضايا هامة فى هذا البرنامج فى تصورى انها تبلور الوضع العام للازمة التى يتواجد فيها الاقتصاد المصرى الان ..

- قضية الموقف من القطاع العام .
- قضية الموقف من القطاع الخاص .
- قضية الموقف من البطالة .

بيع مصر للاجانب

وفيما يتعلق بالموقف من القطاع العام لوحظ ان الخطاب الاعلامى لما يسمى ببرامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر. بدأ بالهجوم على القطاع العام بشكل غير موضوعى وحاول ان يلقى على كاهله كافة أنواع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر .

وفى مرحلة تالية قيل انه من المفروض ان تباع اجزاء من القطاع العام وخصوصا تلك الاجزاء الهامشية مثل المتاجر الصغيرة ومحلات بيع الاسماك ومتاجر التجزئة .. الى غير ذلك نظرا لأن القطاع الخاص أكثر كفاءة فى ادارتها، وقيل أن هذا لن يؤثر فى حجم القطاع العام لانه كبير جدا .

تم تبين فى مرحلة تالية أن القضية اتسعت لتشمل بيع الشركات الخاسرة حتى ولو كانت شركات كبيرة.

وفى مرحلة أخرى اتسع الامر ليشمل ليس فقط بيع الصغير وانما المتوسطة والكبيرة الناجحة والخاسرة.

والان يتعرض مستقبل مصر لخطر حقيقى وهو بيع القطاع العام وخاصة للاجانب واحتمال عودة سيطرة الاجانب على مقاليد الحكم. وبيع القطاع العام للاجانب ولو انه سيخفف قليلا من أزمة ميزان المدفوعات- فى الاجل القصير - اذا كان البيع سيكون بالنقد الاجنبى. الا انه فى الاجل المتوسط والطويل سيفاقم من أزمة ميزان المدفوعات، وسيكون هناك خروج عكسى ضخم جدا للارباح والدخول التى سيحققها المستثمرون الاجانب وهذه ستماثل فى عبئها تماما عبء الديون التى ندفع الان ثمنا غاليا جدا لها، وأريد أن اشير ايضا الى ان الهجوم على القطاع العام ومحاولة تصفيته كاملا فيه اضرار بالقطاع الخاص وأنا أتصور ان القطاع الخاص اذا شاء ان ينمو فى مصر ويجد الحماية والدعم فهو فى حاجة الى قطاع عام قوى - وأنا هنا أقصد القطاع الخاص المصرى - واذا صفى القطاع العام وصفيت قلاع الصناعة التى بنيت فى الاربعين عاما الماضية فسيكون مصير القطاع الخاص - المصرى - هو العمل كذيل لرأس المال الاجنبى وأقصى ما سيقتنع به هو أن يكون وكيلا

لرأس المال الاجنبى فى شكل شركات توكيل واستيراد للمنتجات الاجنبية .

ضرب القطاع الخاص

* القضية الثانية هى قضية الموقف من القطاع الخاص . لقد راهنت سياسة الانفتاح الاقتصادى على الدور الذى يمكن ان يلعبه القطاع الخاص كبديل للقطاع العام فى تنمية مصر وفى تحديثها و فى تصنيعها . وقدمت للقطاع الخاص الكثير من المزايا.

وفى بداية الانفتاح استطاعت بعض شرائح من الرأسمالية فى مصر أن تجمع المدخرات وتقيم بعض الصناعات والمشروعات التى نستطيع أن نقول بحق انها مشروعات جيدة وخصوصا فى مجال الملابس ومواد البناء والصناعات الخشبية .. الى غير ذلك مما تزخر به مدينة العاشر من رمضان ومدينة ٦ أكتوبر وغيرهما .. وبالتالى **كان هذا القطاع الخاص الصناعى أكثر المتحمسين للانفتاح الاقتصادى لان الطريق فتح أمامه ليراكم رأسماله.** ولكن المشكلة التى نواجهها اليوم هى انه بالقدر الذى شجعت فيه الدولة هذا القطاع الخاص فى بداية الانفتاح، بالقدر الذى تقضى عليه الان من خلال ما يسمى بسياسات الاصلاح الاقتصادى مؤخرا وسأذكر فى ذلك عاملين رئيسين

العامل الاول ، هو التضخم الهائل للتكاليف الذى فرض على القطاع الخاص، فى شكل ارتفاع فى أسعار الكهرباء وأسعار الفائدة وأسعار المواد الخام والخدمات العامة وفى ضريبة المبيعات .. الخ .

والقطاع الخاص يمكن أن يواجه هذه الزيادة فى التكاليف لو انه كان يستطيع أن يرفع انتاجيته بنفس المعدل الذى ارتفعت به التكاليف . ولكن فى الاجل القصير وفى ظل الظروف التى يعمل فيها القطاع الخاص فإن هذا الاحتمال يكون غير وارد ، وتكون الوسيلة التى يلجأ اليها القطاع الخاص لحل هذه المشكلة هى أن يرفع السعر النهائى على المستهلك. وهنا تواجهه مشكلة حقيقية وهى أن السوق المحلى.وفى ظل السياسات الانكماشية وفى ظل البطالة وفى ظل انخفاض الاستثمار يعيش حالة كساد رهيب والنتيجة ان القطاع الخاص الذى يفترض انه أحد الشرائح الاجتماعية المساندة للانفتاح قد بدأ يعانى الكثير وينتقد هذه السياسة .

العامل الثانى : هو قضية تحرير التجارة التى فرضت علينا بالقسر مؤخرا وبموجبها لا توجد أي قيود على استيراد أى شئ والقائمة السلبية التى حددها لنا البنك الدولى تتضاءل فترة بعد أخرى .

يقال أن المنافسة مطلوبة وان الانفتاح على الخارج مهم للتعرف على التكنولوجيا ولكسب الاسواق .. والخ وهذا سليم، ولكن المشكلة التى تواجهنا الان فى ظل محدودية عمر ونشوء القطاع الخاص بالذات فى فترة الانفتاح هو من ينافس من ؟ فقوى التنافس غير متكافئة وأنا أشبه الامر بمعضلة أن الفأر وهو الصناعات المحلية الوليدة مطلوب منه ان ينافس الفيل وهو الصناعات الاجنبية الضخمة التى عمرها الان حوالى اربعة قرون ومنافستها بهذا الشكل عبث ، ما بعده عبث والنتيجة ان القطاع الخاص المنتج سيفلس أو سيحول رأسماله الى مجال الاستيراد وربما يكون ذلك أفضل له فمعدل الربح كبير ومعدل دورات رأس المال أسرع، وبالتالى ستخسر مصر طاقات إنتاجية مهمة أنشئت فى الفترة الاخيرة . ويترتب على هذا خسائر للحكومة نفسها لان الضرائب التى تأخذها الدولة من هذا القطاع فى شكل ضرائب على الاجور وفى شكل ضرائب غير مباشرة على السلع والخدمات المنتجة ستقل كثيرا جدا ، فضلا عن البطالة التى ستضاف الى رصيد مصر الحالى من البطالة.

القطاع الخاص الذى نراهن عليه ليقود التنمية تجبره الدولة الان على التحول ليكون ذيلا للرأسمالية العالمية .

البطالة .. ضرورة لتنفيذ البرنامج.

فيما يتعلق بقضية البطالة فهذه كارثة الكوارث فى مصر. وأنا لا أستطيع ان احكم على نجاح البرنامج- أو أي برنامج يقال انه اصلاحى - فى الوقت الذى يؤدى فيه الى زيادة البطالة فى مصر ولا أتصور أو يتصور البعض ان هذه المسألة مجرد خطأ أو مصادفة، بل هى مسألة متعمدة، فمن يتابع تجارب الاصلاح الاقتصادى تنفيذا لوصفة الصندوق فى دول أمريكا اللاتينية أو فى أفريقيا أو فى آسيا ، يجد ان النتيجة الحتمية لهذه السياسات هى البطالة . والسبب فى هذا أنه مع نمو البطالة يمكن ان تنتعش بعض شرائح الرأسمالية من خلال عنصر العمل الرخيص، وتكون الدولة عنصر جذب للاستثمارات الاجنبية التى تنقل صناعاتها الى هذا البلد فى شكل صناعات تجميعية هامشية وتدفع أجورا بسيطة جدا. وأتصور ان مصر لو سارت فى هذا الطريق ستكون صورتنا تقريبا هى صورة بعض دول أمريكا اللاتينية حاليا ذات الوضع المأزوم لان دول أمريكا اللاتينية جربت هذه الوصفة نفسها منذ بداية السبعينات.

والسؤال الحاسم - الان - الذى نواجهه هو .. هل تحسنت صورة دول أمريكا اللاتينية خلال العشرين سنة الماضية حتى يقال فى مصر ان هذه مشاكل وآلام كلها فى الاجل القصير سوف نتحملها ، بينما فى الاجل الطويل فستكون الصورة وردية ؟

التحليل النظرى الذى لا مكان له فى هذه الندوة، وحصاد الواقع الفعلى فى دول أمريكا اللاتينية، تشير الى ان النتائج غير ذلك *

ومن هنا نحتاج فى الفترة القادمة لمشروع مصرى قومى يخرج مصر من هذه الازمة ويعبر عن أمانيها وطموحاتها وهذه مسائل لا يقدمها لا البنك الدولى ولا صندوق النقد الدولى و لا المستثمر الاجنبى ولا يساعدون فى صياغتها إن هذه هى أحد المهام الاساسية للقوى الوطنية والديمقراطية فى مصر فى الاونة القادمة .

كيف نصيغ ملامح هذا البرنامج هذا موضوع أتوقف عنده لحين مناقشة باقى المحاور .

د. حلمى مراد :

أريد ان اقول ان التشخيص قتل بحثا ونحن قرأنا الكثير من المقالات فى كافة الصحف سواء قومية أو معارضة واستمعنا الى كثير من الاراء ولا نستطيع القول بأن سببا أكثر أهمية من سبب أخر، انما هى مجموعة من الاسباب متداخلة وكلما استطعنا ان نقفز الى الحلول يكون هذا اجدى. صحيح اننا استفدنا مما قاله الدكتور رمزى زكى وأنا أقدر على إضافة الكثير اليه من الناحية الاقتصادية . وقبل أى حديث أسأل:

هل نعرف ما هى مطالب صندوق النقد الدولى منا ؟

وهل عرض علينا خطابات النوايا ؟

نحن كما الطرشان فى الزفة. وكلنا نستنتج ان الحكومة تفعل هذا بأوامر الصندوق وتأتى الحكومة وتقول ان الصندوق لم يعطنا امرا فى هذا الموضوع .





د. ابراهيم دسوقى أباظة

الديمقراطية هى الحل لأزمتنا الاقتصادية والاجتماعية..

أين خطاب النوايا ؟

المفروض أن يعرض هذا الخطاب على مجلس الشعب - أو ما يفترض ان يكون مجلسا للشعب - فهو بمثابة اتفاقية دولية تمس صميم الاقتصاد الوطنى وتلتزم بها الحكومة وتنفذها. هل عرضت على مجلس الشعب وهل أخذت صورتها الدستورية السليمة وهل أصبحنا على علم بماذا يطلب منا الصندوق ؟

أحيانا يبدو أننا نظلم الصندوق فقد يطلب مطالب معقولة ولكن الحكومة تنفذها بطريقة غير معقولة، فمثلا عندما يطلب تخفيض العجز الموجود فى الموازنة فيمكن تنفيذ ذلك بأحد أسلوبين .. إما زيادة الموارد وإما تخفيض النفقات أو بكلا الامرين معا . والحكومة والرئيس مبارك يقولون لا نستطيع خفض نفقات الحكومة والانفاق العام فى حده الادنى .اذن لابد من ضريبة المبيعات ولابد من رسوم جمركية .

ولازم أذل الناس وأجوعها . وهكذا .

د. عبد العظيم أنيس ..

فى هذه الندوة تلتقى تيارات سياسية وفكرية مختلفة، تجلس على مائدة واحدة وبالتالى من المفيد أن نعرف بدقة مواقف كل منا حتى فى موضوع تشخيص الازمة. قد نتفق على أسباب واعتبارات مختلفة تلعب دورها فى الازمة. ولكن قد نختلف حول ثقل كل اعتبار من هذه الاعتبارات وبالتالى حول بماذا نبدأ.

من الممكن آن نسرد خمسة أو عشرة أسباب ولن يقول أحد لا ليست هذه الاسباب ضمن تشخيص الازمة، لكن من الجائز أن يكون مهم جدا أن نركز على سبب باعتباره السبب رقم واحد وانه اذا ووجه قد يكون من الجائز ان يحل العديد من الاسباب وراءه ومن الجائز ايضا الا يكون كذلك.

من هنا فأعتقد انه من المفيد فى البداية معرفة هل تتفق أطراف الندوة فى تشخيص الازمة أم تختلف ؟

أزمة نظام .. اقتصادى وسياسى

د. ابراهيم الدسوقى أباظة :

اتصور أن الأزمة الحقيقية للمجتمع المصرى بدأت فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ وبوجه خاص عندما بدأت قوى اجتماعية تبحث فى أسباب الهزيمة . ثم ظهرت منها جماعات اتجهت الى الاتهام بالنقل ودعت للعودة الى الاصالة. كنا على مشارف عام ١٩٦٩ عندما بدأت حركة عامة فى مختلف انحاء العالم الاسلامى تطالب بالعودة للاجتهاد وإحياء الفقة .. الخ.

لقد اتجه جانب هام من بحث الاصالة الى الاسلام على اساس ان التيار الاسلامى قد استبعد من الساحة منذ يوليو ١٩٥٢، وحلت مكانه ، نظريات جديدة قيل انها غاية المنتهى فى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية والخروج بالمجتمع المصرى والمجتمع العربى من كبوته والانطلاق نحو القوة والمنعة ..

صدمة ٦٧ أنا أعتبرها بداية تحول فكرى فى المنطقة العربية والاسلامية ومنطلقا لاتجاهات جديدة. واكبها انتقال للمجتمع من وضع اقتصادى قائم على نظام يسمى بالنظام الاشتراكى الى نظام يتجه الى الاقتصاد الحر .

وقد بدأ الرئيس السادات هذه الدعوة بعبارة مبهمة تسمى الانفتاح، أراد أن يقول بها اننا نفتح الباب للاستثمارات من كافة الاتجاهات . ولكنه لم يتخذ الخطوات الضرورية للتمهيد والتهيئة للتحول الحقيقى من اقتصاد الخطة الى اقتصاد السوق، **بل ظل النظام الاقتصادى المصرى قائما على ما هو عليه وإلى يومنا هذا تقريبا مع فتح الابواب للقطاع الخاص ليجد هامشا ضئيلا الى جانب القطاع العام .**

أساس الازمة فى رأيى ان هناك توجهات فكرية جديدة لم تجد صداها الاقتصادى، لان النظام الاقتصادى الذى ظل قائما بعد الهزيمة والى يومنا هذا نظام اقتصادى فى حاجة الى تغيير شامل أى أننا فى أزمة نظام اقتصادى وعندما أقول ازمة نظام اقتصادى اقول أزمة نظام سياسى لان نظامنا السياسى مركب على النظام الاقتصادى الحالى**النظام السياسى الحالى من النوع الذى يركز السلطتين السياسية والاقتصادية فى يد واحدة** .فاذا فصلت عنه السلطة الاقتصادية ومكنت القطاع الخاص فكأنك ضربته فى مقتل ومن هنا فاننا نعيش أزمة خطيرة بين الخصخصة وعدم الخصخصة، بين الانتقال أو التحول الذى يدعو له الصندوق وغير الصندوق من خبراء التحول الاقتصادى الحر وبين نظام سياسى مركب ومؤسس على أساس القبض على مقاليد الاقتصاد فهذا النظام بطبيعته يرفض هذا الانتقال .

الان هو يرغم على هذا التوجه الاقتصادى بينما يرفض التخلى عن موقفه السياسى أو عن قبضته السياسية. أى أننا نعيش أزمة نظام سياسى اقتصادى وأن هذا النظام بتصرفاته السياسية والاقتصادية قد ولد حركات مضادة، ومناهضة له . وأن هذه الحركات التى سميت بالحركات المتطرفة اعتبرها طبيعية وانها لم تخرج الا من تحت عباءة هذه النظام الذى لم يستطع ان يمنح الانسان اقل القليل من ضرورات الحياة. ومن هنا فإن الحل عندى هو فى ضرورة**الانتقال السياسى الواعى الى الديمقراطية كمفتاح وكمدخل طبيعى لحل أزمتنا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها .**

أزمة نظام ... وأزمة معارضة

فريدة النقاش :

أتفق مع الاستاذ **ابراهيم الدسوقى أباظة** ان الازمة هى ازمة نظام ولكن ربما سوف نختلف فيما بعد فى تشخيص طبيعة هذا النظام.

واتفق مع ورقة العمل فى اننا امام وضع ليس مأزوما فقط وانما هو مأساوى من كل الزوايا وعلى كل الجبهات ، نتيجة لسياسات حكم

تسلطى استبدادى تابع يعبر عن أقلية طبقية ويرعى مصالحها التى تتناقض مع مصالح الاغلبية العظمى من الشعب .

ورغم استحواذه على الثروة والسلطة وجهاز الدولة الا انه فى مأزق اذ يطرح شعارات هو عاجز بحكم تركيبته وبحكم انه وليد ثورة مضادة عن تحويلها الى واقع. **فهو يدعو للديمقراطية بينما يتوسع فى ممارسة القمع بالقانون وبازدياد نفوذ الشرطة والتعذيب فى السجون يتباهى بالاستقلال فى خطابات الرئيس وفى الكلام الدعائى لسياسى الحزب الوطنى بينما تتعمق التبعية كل يوم، يتحدث عن اصلاح اقتصادى بينما يرهن إقتصاد مصر للاجانب بتنفيذ الشروط الرأسمالية العالمية وهيمنتها وانصياعا للولايات المتحدة الامريكية تحديدا.** ويتحدث عن عروبة مصر ودورها الرائد بينما الانهيار العربى على اشده وعلى كل الجبهات، وتنسلخ مصر عن مهمتها فى قيادة العرب لتحرير الاراضى المحتلة وتحقيق وحدتهم القومية وهزيمة المشروع الصهيونى، ويتحدث الحكم عن العدالة والسلام الاجتماعى بينما تتم عملية إفقار متزايدة للطبقة العاملة والفلاحين والكادحين عامة وصولا الى قطاعات متزايدة من الطبقة الوسطى التى تتعرض للافقار بدورها .

انه باختصار المأزق الذى بلغته الثورة المضادة ولن تستطيع الخروج منه ولذا يتزايد قمعها للشعب.

ولكنه ايضا هو مأزق البديل ، مأزق المعارضة.

فالمعارضة بدورها مأزومة، عاجزة عن تقديم برنامج بديل لما هو قائم ، برنامج يعتنقه شعب ساخط ضد كل السياسات الحالية ففى ظل الافقار المتزايد للشعب وفى ظل القمع يصبح من الصعب تعبئته من أجل التغيير وتحتاج هذه التعبئة الى خيال وكفاءة عالية. المعارضة منقسمة انقساما كبيرا على نفسها . جناح منها يكفر الاخر ويخوض المعركة ضده .

فالجماعات الدينية تضع اليسار والعلمانيين فى خندق الكفرة فى محاولة لعزلهم لتنفرد هى بالساحة . **والناصريون يستبعدون الشيوعيين من التحالف الاشتراكى** الذى تجمد. ولذا يواصل الحكم الحياة مستمدا قوته اساسا من القوات المسلحة حيث تنبع مشروعيته، ومن قمع الشعب، ومن عجز المعارضة.

وتأتى العمليات الارهابية التى تعطى للحكم مبررا قويا لزيادة قبضة الدولة القمعية وتساعده على تصريف الصراع الطبقى والاجتماعى المحتدم الى مسارات جانبية .

أما سمات الوضع المأزوم فتتضح أشد ما تكون فى الحياة الاجتماعية والثقافية كما شخصتها الورقة حيث التفسخ الاجتماعى ينشأ من زيادة البطالة والفقر والمدن والاحياء العشوائية وحالة الإحباط وحيث يزداد تعاطى المخدرات ومعدلات الجريمة وانتشار القيم الاستهلاكية .. الى أخر مظاهر التحلل التى نشهدها كل يوم ، حيث يمكن رصد حالة التراجع بصورة ملموسة . **ويكفى أن نتعرف على مدى تراجع وضع المرأة فى المجتمع وقضيتها والنظرة لها .**

قضية الهوية

أما على المستوى الثقافى فلعل الشعب المصرى لم يسأل سؤالا جماعيا عن هويته فى أى مرحلة من تاريخه القديم والحديث - فى حدود معلوماتى - كما يسأل الان .

فعملية الافقار الثقافى المتزايدة التى تقوم بها مؤسسات اعلامية فاسدة سطحية، جنبا الى جنب مؤسسات ثقافية اعتمدت اساسا على سياسة المهرجانات، بالاضافة الى الفقر المتزايد للكادحين - الفقر المادى الذى يقف حائلا بينهم وبين مصادر الوصول الى ثقافة جادة - ثم تعرفهم فى كل تفاصيل الحياة على هذا التناقض الواسع بين القول بعروبة مصر مثلا ثم **التخلى بهذه الصورة المزرية عن شعب فلسطين الذى تنفرد به الدولة الصهيونية أو المشاركة فى التحالف الدولى لتدمير العراق** بدلا من الوصول الى حل عربى إن سلما أو حربا تقوده مصر، أو المشاركة فى حصار ليبيا بدلا من الصراع ضد القرار الظالم .. الخ

فتبدو العروبة قولا فقط . أما الهوية الاسلامية فإن المسلمين الذين يشكلون خمس سكان العالم لم يكونوا أسوأ حالا فى أي وقت منهم الان .

وعندما حدد **جمال عبد الناصر** الدوائر الثلاث لانتماء مصر (عربيا وإسلاميا وأفريقيا) كان ينطلق أساسا من ضرورة أن يكون لمصر دور رائد فى إطار من التحرر والاستقلال والكرامة . وقد تراجع كل هذا الان فى ظل الثورة المضادة وكان طبيعيا **أن يبرز مشروع الشرق الاوسط الذى يعقد لواء القيادة فى المنطقة للدولة الصهيونية** فيزداد تمزق الوجدان الوطنى المصرى بسبب غياب الدور، وتصبح الهوية العربية الاسلامية العالم ثالثية الانسانية مهددة، وعندما تستغرق أمة لهذا الحد فى السؤال عن هويتها تكون أمة مأزومة أزمة عميقة.

ان الثقافة السائدة رغم تعدديتها الشكلية هى ثقافة أحادية الجانب سطحية ، استهلاكية، تجارية ، تصنع وجدانا فقيرا وتزيف الوعى وتعمل على تغييب العقل الناقد فتطمس الاسئلة الجوهرية مستبدلة لها بكل ما هو شكلى . ومع ذلك ففى أعمق أعماق

فريدة النقاش

الثورة المضادة دخلت فى مأزق لاتستطيع الخروج منه ولذا يتزايد قمعها للشعب

الوجدان الوطنى هناك عداء أصيل للهيمنة الامريكية والصهيونية وللاستغلال يمكن إستنهاضه فى حالة النهوض العام وسوف أتحدث عن هذه النقطة تفصيلا عندما ندخل فى سؤال الحلول .

إنقلاب القصر

ما هى الاسباب والعوامل التى ساهمت فى تبلور هذا الوضع ؟ وما هى مسئولية سياسات الحكم بصفة عامة ؟ وسياسة الاصلاح الاقتصادى بصفة خاصة ؟ طبعا لن أفصل فيما قال الاستاذ الدكتور رمزى زكى وانما سوف أواصل نقطة واحدة.

إن هذا الوضع جاء كنتيجة مباشرة لانقلاب القصر الذى قام به السادات ضد اليسار الناصرى فى مايو سنة ١٩٧١ والذى قنن فى اجراءات الاصلاح الاقتصادى سنة ١٩٧٤ وهو الانقلاب الذى جاء تتويجا لازمة عميقة كان يعيشها نظام ثورة يوليو الذى تلقى ضربة قاسمة بهزيمة ٦٧.

الهزيمة نفسها كانت حصادا مرا لسياسات عجزت عن حماية الاستقلال الوطنى، وأدت خططها وبرامجها الاقتصادية الى نشوء البيروقراطية وتسلطها، والتى لعب جناح منها فيما بعد دورا رئيسيا فى تخريب القطاع العام ومراكمة الثروات من نهبه. ولكن كانت الثورة دائما تحتفظ بقدرتها على أن تواصل الطريق لانها لم تكن قد فقدت البوصلة الوطنية بعد.

كانت هناك لحظات فى تاريخ مصر منذ ذلك الحين إنفتح فيها الباب لتصحيح أخطاء يوليو فى اتجاه حماية الطبقات الشعبية ومواصلة خط الاستقلال الوطنى وتمكين الطبقات الشعبية من تطوير حياتها مثلما حدث أثناء هبه يناير سنة ١٩٧٧ . أى انه كانت هناك إمكانية لخط رجعة . لكن الحكم بدلا من ذلك أختار أن يلقى بنفسه فى أحضان الامبريالية العالمية ويتصالح مع العدو الصهيونى صلحا منفردا غير عادل ويتخلى عن دوره القيادى فى حركة التحرر العربى

والازمة الشاملة التى نعيشها هى مسئولية سياسات الحكم وسياسة الاصلاح الاقتصادى تحديدا التى أملتها علينا الرأسمالية العالمية دون أى اعتبار للمصالح الوطنية أو القومية أو الشعبية ولكنها أيضا مسئولية اليسار والقوى الوطنية التى فشلت حتى الان فى تعبئة حركة وطنية قادرة موحدة تفشل هذه السياسات المفروضة علينا . ان الشعب المصرى يتلفت حوله فلا يجد قيادة يثق بها ترفع راية الكفاح ضد بيع البلاد للاجانب والتفريط المخزى فى مقدراتنا . هناك مثل يقول «يا فرعون مين فرعنك قال مالقيتش حد يردنى» ان هذه السياسات يمكن وقفها وما زال هناك وقت وامكانية شرط ان توحد القوى الوطنية القادرة على قيادة الشعب قواها فى هذا الاتجاه .

وتكون أية قوة واهمة اذا تصورت انها وحدها قادرة على انقاذ مصر مما سقطت فيه فإن ما نحن فيه هو نتيجة مرة لانفراد طبقة الحكم انتهت بخطر تسليم البلاد للاجانب وسياسات ثورة يوليو حتى وهى فى أوج إزدهارها أثرت بشكل حاسم على ما نحن فيه وخطت فيه خطا رئيسيا إهدار حقوق الجماهير فى التنظيم والتعبير عن نفسها ومصادرة منظماتها المستقلة وابعادها عن المساهمة فى اتخاذ القرار حتى لو كان هذا القرار فى صالحها ، وبالتحديد لو كان هذا القرار فى صالحها . فقد إتخذ بالنيابة عنها ، وكانت الجماهير منفية بصفة دائمة وطلب منها فقط أن تصفق .

وجزء كبير من ترسانة القوانين المقيدة للحريات التى تحكمنا الان موروث من العهد الناصرى، وقد كانت نتيجة ذلك كله أن أصبحت حركة الجماهير غير منتظمة للدفاع عن نفسها مشلولة ومحاصرة، مرة بالقوانين المقيدة للحريات ومرة أخرى بضعفها الذاتى الموروث من الفترة الناصرية. وقد صار نظام السادات ومبارك من بعده على هذا النهج رغم إدعائهما بأنهما مختلفان عن الشمولية الناصرية .

وحقيقة الأمر أن الاختلاف هو شكلى فقط فمازالت قبضة الحكم قائمة على النقابات بل إزدادت قوة بعد القوانين الأخيرة ، ومازالت قبضة الحكم على حق إصدار الصحف وتشكيل الأحزاب ومازال قانون الجمعيات الذى صدر فى ظل الحكم الناصرى يحكمنا حتى الآن وأصبحت الجماهير مطالبة بأن تقاتل بنفس القوة في ساحتين معا .

ساحة الحقوق والحريات النقابية وأنا هنا أتفق مع الأستاذ ابراهيم الدسوقى أباظة فى أن الحلقة الأساسية الآن هى الديمقراطية.

والساحة الأخرى هى ساحة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بعد أن كانت قد جرت مقايضة ضمنية غير معلنة حصلت الجماهير بمقتضاها على بعض الحقوق الاجتماعية فى مقابل حرمانها من بعض أهم الحقوق الديمقراطية.



د . اسامة الغزالى حرب

مانعانيه أزمة تحول من نموذج فاشل الى نموذج أفضل للمستقبل.. وتناقض بين مقتضيات الانطلاق السياسى والاقتصادى، والقوى المسيطرة على الدولة والمجتمعه فى مصر.

انهيار الاشتراكية والاتحاد السوفيتى

د.أسامة الغزالى حرب:
لاأحتاج لأن أكرر الشكر لمجلة اليسار على هذه الدعوة الكريمة لهذه النخبة المتميزة من الباحثين والمفكرين ورجال السياسة.

ولاشك أن أن هناك نوعا من الإتفاق ليس على تشخيص الأزمة وانما على مظاهر الأزمة، ويمكن هنا أن نستعير من عالم الطب التشبيه حتى تكون المسألة واضحة ، هناك مظاهر للمرض (مظاهر

للأزمة) وهناك تشخيص وهناك علاج.

وأنا أتصور أن المستوى الأول - مستوى المظاهر أو الأعراض لامحل للخلاف عليه وكلنا نعرف المشكلة فى مظاهرها الاقتصادية والسياسية والثقافية والخلاف على هذا المستوى سوف يكون قليلا جدا. إنما الخلاف الحقيقى يأتى بعد ذلك فى المرحلتين التاليتين أى التشخيص والعلاج قد يوجد شخص يشعر بمغص فيشخصه الطبيب على أنه التهاب فى القولون وآخر بأنه مصران أعور وبناء على ذلك يجرى علاجه وقد يكون العلاج فى الاتجاه الخاطئ تماما إذا كان التشخيص خاطئا ولذلك نحن مشكلتنا فى التشخيص وبالتالى في العلاج وهذه نقطة ثانية.

النقطة الثالثة أحب في البداية أن أوضح أننا في عام ١٩٩٣ أي في العقد الأخير من القرن العشرين. وربما بذلك نكون فى وضع يمكننا من تقييم ماحدث في مصر بشكل أفضل بكثير مما كان ممكنا منذ عقد أو عقدين ماضيين، وسوف أوضح هذه المسألة فى الطريقة التى سوف أعرض بها رأيى **وأعتقد منذ البداية أنه يختلف جذريا عما سمعته من الزملاء.**

أنا فى الواقع لن أقف كثيرا عند مظاهر الأزمة أوعند التشخيص الذى قيل أو بالتحديد عند مستوى التشخيص الذى ذكر.

أريد أ أقول **أننا يجب أن ننظر للأزمة أو للوضع الحالى فى مصر في ضوء مايحدث للعالم كله** وهنا أحب أن أركز على ظاهرة عالمية ثم على خصوصية للعالم الثالث ثم على خصوصية الوضع في مصر.

لانستطيع أن نفهم مايحدث فى مصر متجاهلين ماحدث على الصعيد العالمى من تطورات سياسية واقتصادية تصاعدت ووصلت إلى ذروتها منذ سنوات قليلة **وكانت أهم مظاهرها بلاشك هى انهيار الاتحاد السوفيتى وانهيار دول الكتلة الاشتراكية وكثيرا من التطورات التى حدثت فى العالم والتى لا أحتاج على الإطلاق أن أذكرها.**

مغزى هذه الظاهرة العالمية هو في الحقيقة أنها حسمت على الأقل بالنسبة لواحد مثلى أو لجيلى أو لقطاع معين من المثقفين بعض القضايا الأساسية المتعلقة بالمبادىء والأفكار قبل الحديث عن أى تطبيقات بمعنى أنها قد حسمت أو لنقل أنها قد وضعت **علامات استفهام أساسية حول مشروعية وحول قيمة نمط معين من الأيديولوجية والأفكار والتطبيقات** .وأى إنسان صادق مع نفسه لا يتساءل حول الحقيقة فى كل ماجرى.)

والدرس الذى وصلت إليه وربما وصل إليه الكثيرون هو أن قد ثبت خطأ أيديولوجية معينة وثبت خطأ فكر وسياسات بعينها.

نحن لسنا إزاء دين من الأديان بل نحن إزاء أفكار معينة اكتسبت مصداقية فى فترة محددة، ليس فقط فى مصر ولا العالم العربى وإنما لدي قطاع هائل من البشرية وهذ ليست مسألة غريبة وإنما تبدو منطقية في سياق التطور البشرى كله، ثم ثبت أنها تحمل ليس على مستوى التطبيق وإنما أساسا على مستوى الأفكار نقاط ضعف أساسية لايمكن تجاهلها.

المستوى الثانى من التفكير هنا خاص بخصوصية العالم الثالث أوبلاد العالم الثالث التى قدر لها أن تطبق التجارب الاشتراكية صحيح لم تطبقها بنفس الطريقة التى تمت بها فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى ، ولم تطبقها بنفس الشمولية ولابنفس الإتقان وإنما طبقتها بخصوصية معينة. فلم تكن هناك على المستوى السياسى تلك الأحزاب السياسية الصارمة التى مثلت بالفعل نظاما شموليا بالمعنى العلمى للكلمة، وإنما كانت **نظما سياسية سلطوية رخوة اختارت نموذجا لحكم غير ديمقراطى قائم على ما سمى بالنظم الشعبية أو الشعبوية أي التى رفضت أي نوع من التمايز السياسى أو الإجتماعى أو الثقافى بين القوى السياسية المختلفة.**

أيضا هذه النظم فى العالم الثالث كله وهذه ليست ظاهرة مقصورة على مصر- لم تطبق على الصعيد الاقتصادي التطبيق الماركسى الصارم الذى شهدنا فى روسيا وفى أوروبا الشرقية، وإنما كانت أيضا لها خصوصيتها، فلم تكن بالحسم الذى تم فى الاتحاد السوفيتى ولا بالكفاءة التى تمت هناك.

أيضا على الصعيد الثقافى كانت لها خصوصيتها. الدولة كانت تحاول أن تلعب دورا فى صياغة العقل والوجدان فى بلادنا ، ولكنها لم تكن تفعل بنفس الطريقة القهرية العنيفة التى كانت تحدث فى البلاد الماركسية المتقدمة.

آلام التحول إلى نموذج جديد

إذا انتقلنا إلى مصر نجد أنها إلى جانب عناصر التشابه مع التجربة العالمية ككل ومع العالم الثالث كان لها خصوصيتها أيضا التى يمكن أن نلخصها منذ بداية الخمسينات فى ثلاثة أشياء:

أولا- الأعباء الخاصة بالمواجهة مع العدو الخارجى.

وقد فرضت علي مصر أعباء إضافية لاشك فيها وأقصد هنا بالعدو الخارجى إسرائيل أولا ثم القوى الطامعة أو ذات المصالح الأساسية بالمنطقة والتى يهمها بالتأكيد تحجيم دورمصر.

ثانيا: خصوصية الثقافة المصرية وهى خصوصية جعلت قضية الصراع بين الأفكار التقليدية والأفكار الحديثة خطا مستمرا في ثقافة مصر وفى تفكير المصريين منذ بداية القرن الماضى حتى الآن.

ثالثا: نحن نصادف فى مصر خصوصية القيادة الناصرية التى أعطت جاذبية لاشك فيها لكثير من الأفكار وكثير من المفاهيم التى أعتقد الآن أن جزءا كبيرا منهاكان خاطئا.

مضمون هذا الكلام وهذه العناوين شديدة الإيجاز أن ماحدث من إخفاق في مصر ليس ظاهرة مصرية فريدة وليست ظاهرة عالم ثالث و إنما ظاهرة لها ملامحها علي الصعيد العالمى كله.

وإنما الإخفاق فى مصر له خصوصيته التى لاتجعله منفصلا تماما عن هذه الخصوصيات.

وأستطيع القول انطلاقا من كل هذه الظواهر فى العالم أن ماحدث فى مصر

- وهنا قضية التشخيص لا وصف الأزمة- وطبق كان فكرا وفلسفة سياسية وسياسات معينة .كانت هذه السياسات بحكم طبيعتها قادرة على الإنجاز في المدى القصير، قادرة على تحقيق نتائج تبدو للوهلة الأولى مبهرة وعظيمة ، ولكنها على المدى البعيد لها نقاط ضعف أساسية - أقول أن هذه التجربة أو هذا النموذج للتنمية الذ ى تم بناء على فكر وفلسفة معينة وطبق من خلال سياسات معينة كان خاطئا وكانت له نواحى قصوره التى لا يمكن الآن إنكارها.

ويترتب على ذلك أنه بسبب هذا الفشل وهذه النقاط الأساسية للضعف فى التجربة التي تمت وفى منطلقاتها الفكرية والفلسفية، كان لابد وأن يكون هناك بديل يتسق مع روح العصر ويتسق مع ماتثبته التجربة من مفاضلة بين كافة- النظم السياسية فى العالم

وكافة النظم الاقتصادية.واعتقد أن خبرة التاريخ البشرى كما نشاهدها الآن تقول أنه كلما أفلح النظام السياسى وكلما أفلح النظام الاقتصادى في توفير مزيد من الحرية على المستوى السياسى وعلى المستوى الاقتصادى وعلى المستوى الثقافى للفرد بكافة أبعادها كلما كان هذا النظام أكثر قدرة علي التطور وعلى النماء وعلي قراءة الواقع . وكلما فشل فى تحقيق هذا المطلب كلما كان عاجزا عن تحقيق أى تنمية بالمعنى الحقيقى.

إذن أستطيع أن أخلص من هذا أنه فى الوقت الذى فشلت فيه التجربة السابقة- وأنا هنا لاأتحدث عن تفاصيل علي الإطلاق- فإننا نلاحظ فى الفترة الراهنة تناقضا بين مقتضيات الإنطلاق السياسى والاقتصادى التى يحتمها العصر وبين طبيعة القوى والفئات المسيطرة الآن على الدولة وعلي المجتمع فى مصر.

هذه القوى وهذه الفئات مستفيدة من الوضع الراهن وعاجزة عن أن يكون لها رؤيتها وعن أن يكون لها تصورها المتكامل.

مامعنى الحرية سياسيا ؟ مامعنى الحرية اقتصاديا ؟ مامعنى الحرية ثقافيا ؟. هذه المسائل كلها غير موجودة هناك في الواقع مجموعة من الشعارات والأفكار المتناثرة ، تارة تطبق في السياسة وتارة تطبق فى الاقتصاد وتارة تطبق فى الثقافة، ولكنها فى الواقع لاتعبر أبدا عن رؤية واضحة متكاملة تعكس روح العصر.

وعلى سبيل المثال . هناك حديث عن التحرير الاقتصادى من الناحية النظرية أنا أتصورأن التحرير الاقتصادى هو الطريق الوحيد للتقدم الاقتصادى المصرى. ولكن هناك العديد والعديد من العوائق التى تجعل هذا الشعار غير قابل للتطبيق حتى الآن. هناك مقتضيات أساسية الحكومة الحالية تعجز عن تطبيقها لأسباب كثيرة.

هناك الحديث عن الحرية وعن الديمقراطية ولكن مع الأسف من الصعب على أى مراقب أن يصف النظام المصرى بالمعايير العلمية للديمقراطية بأنه نظام ديمقراطى .هناك بعض ملامح الديمقراطية،هناك حرية فى التعبير هنا أو هناك ولكن جوهر الديمقراطية وروح الديمقراطية قطعا غير موجودة

الديمقراطية تعنى تداولا فى السلطة وتعنى قدرة النظام على تصحيح نفسه من خلال قيادات جديدة ،سياسات جديدة وأفكار جديدة، هذه القدرة التصحيحية مفتقدة فى النظام وبالتالى فإن جوهر النظام الديمقراطى غير موجود.

وأتصور أيضا أن هناك نوعا من التشوه الثقافى العام وهذا يجعل مصر الان ليست مصرا واحدة، وإنما أكثر من مصر فهناك مصر محافظة جدا وهناك مصر متحررة جدا وأقصد هنا على المستوي الاجتماعي والثقافى- وهناك العديد من الأفكار والقيم التى تعجز عن أن تتبلور فى شكل توجه عام للمجتمع يتسق مع روح التحرير وروح التنوير التي يتصور أن تسمى إليها مصر فى الفترة الحالية.

لقد حاولت أن أقدم نوعا من التشخيص يتجاوز بكثير فكرة الحديث عن هذه المشكلة أو تلك، وإنما أردت أن أضعها في سياق فشل معين لفلسفة معينة وتجربة معينة تمت ليس فقط فى مصر وإنما فى العالم العربى وفى العالم الثانى بدرجات معينة من الإخفاق وبشكل مختلف. وإنما الظاهرة عامة و ما تعانى منه مصر الآن هو آلام التحول من هذا النموذج الفاشل إلى نموذج أكثر جدوى للمستقبل لأن الفئات المتحكمة فى مقدرات المجتمع الآن عاجزة عن بلورة هذا النموذج بشكله الصافى والنقى والقادر بالفعل على تحقيق التنوير.

ابراهيم بدراوى



قوى الارهاب الفكرى والمادى

جزء من نسيج الأزمة الراهنة.. فى المقومات والنتائج على السواء

الإرهاب الفكرى والمادى.. جوهر الأزمة

إبراهيم البدراوى

لدى عدة ملاحظات على ورقة العمل .فقد إنطلقت من أن مصر تعانى من وضع حرج وتعتبر أن أوضح مظاهر هذا الوضع الحرج هو أعمال العنف المسلح.. وأنا أرى أننا بصدد أزمة مجتمعية شاملة.

ولسنا بصدد وضع حرج.

ونحن بصدد إرهاب شامل فكرى وجسدى فى ذات الوقت ولسنا بصدد أعمال عنف مسلح فقط.

كذلك فالورقة حددت أننا أمام ظاهرة اجتماعية لها أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية ، فى حين أنها عندما استعرضت بعض العناوين لم تتطرق للبعد الثقافى أو الفكرى فى المجتمع.

والظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى جاءت بالورقة هى ظواهر تكاد تكون ثانوية خاصة بالنسبة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

هذ ملاحظاتى الأولية على ورقة الندوة وحتى لاأكرر فأنا متفق مع تشخيص الوضع الاقتصادى الذى عرضه الدكتور رمزى زكى بالكامل وأضيف إليه بشكل عابر وسريع ثلاث إضافات:

الأولي هى أن الدولة قد تنحت بالكامل عن دورها فى التنمية الاقتصادية والاكتفاء فى نشاطها الاقتصادى بإقامة مشروعات البنية الأساسية لجذب رأس المال الأجنبى فى مصر. ورأس المال الأجنبي لم يأت، وحتى إذا جاء لن ينشىء أصولا انتاجية جديدة ولن يوسع الطاقات الانتاجية وإنما يجيء لشراء الموجود بالفعل ويعيد هيكلة الاقتصاد المصرى بما يلبى احتياجات الرأسمالية العالمية والاحتكارات العالمية فى إعادة التقسيم الدورى للعمل وفي إعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية لتلبية مصالحها.

الثانية أن هناك ضيقا كبيرا فى القاعدة الإنتاجية فى الصناعة والزراعة والاتساع فيها ليس كبيرا وحتى الاتساع الذى يحدث فى المدن الجديدة وهناك تقلص وتخريب في قطاعات من الاقتصاد المصرى خاصة فى الصناعة ، وهدر فى الأراضى الزراعية لايساوى التوسع فى الأراضى المستصلحة .

ثالثا: شيوع الأنشطة الطفيلية فى الاقتصاد والتى لم تضف أى شىء للطاقات الإنتاجية .. يقدر الاقتصاد الخفى بأنه يمثل ٣٠٪ من الاقتصاد الكلى وهى من أعلى النسب فى العالم .

واعتبر أن شركات توظيف الأموال التى سلبت المليارات من مدخرات المصريين الغلابة فى أكبر عملية نصب في تاريخ مصر هى أحد تجليات شيوع الطفيلية فى الاقتصاد المصري.

وأضيف أيضا لظاهرة الأزمة الاجتماعية- وأنا موافق تماما على كلام فريدة النقاش ولكنى اختلف معها فى أن مسألة أزمة المعارضة ليست أزمة برامج. وأى حزب معارض له برنامج والأحزاب اليسارية الثلاثة فى مصر وكل القوى اليسارية فى مصر مثلا لديها برامج وافية. ولكنها **أزمة إرادة عمل موحد بين المعارضة.**

والنقطة الثانية التى أختلف معها فيها هى بصدد مقارنتها بين النظام الناصرى وبين الأوضاع ،الآن .فأنا أرى أن النظام الحالى يختلف عن الناصرية أيضا ، فالناصرية كان لديها نظام اقتصادى محدد والتعددية الاقتصادية أيام النظام الناصرى كانت محدودة جدا ، لكن النظام القائم أعطى تعددية اقتصادية وليبرالية اقتصادية لابد وأن تصاحبها ليبرالية سياسية مطلقة متوازية مع الليبرالية الاقتصادية المطلقة ، والتعددية الاقتصادية المطلقة، مع اقتناعى الكامل بأن الديمقراطية السياسية فى أى نظام اجتماعى هى مسألة ضرورية ولا مساومة عليها بشكل نهائي ،.

وأضيف أيضا بالنسبة لمظاهر الأزمة الاجتماعية أو فى إطار التشخيص أيضا- هو تخلى الدولة عن دورها الاجتماعى فى حماية مصالح الفقراء بشكل كامل وكافة الضمانات التى كانت ممنوحة لهم (الضمانات الاجتماعية) مع ولوج المرحلة الجديدة فى التحول الاقتصادى سقطت أو يجرى إلغاؤها.

بعد هذه الملاحظات اركز على القضية الأساسية وهى كيفية وصول مصر الى هذه الأزمة.

لقد سارت الامور طبقا لسيناريو معين حتى وصلنا الى هذه الأزمة. عندما تولى السادات الحكم بعد **انقلاب مايو ١٩٧١** قدم نفسه باعتباره الرئيس المؤمن وأطلقوا على الدولة دولة العلم والايمان بهدف أن يصور للناس أن الرئيس السابق كان كافرا وأن الدولة السابقة كانت دولة الجهل والكفر .

والرئيس السادات حتى يستطيع أن يزيح كافة القوى التى سوف تعترض على استراتيجيته الجديدة لجأ الى أوسع ارهاب فكرى ومادى لكافة القوى المناوئة لهذه السياسات ليضعف مقاومتها. وتحالف مع التيار الذى يرى السادات أنه قادر على مشاركته فى التصدى للقوى المناوئة للإنقلاب الشامل الذى قاده وهذا التيار هو تيار الاسلام السياسى.

هذا الارهاب الجسدى والفكرى والمادى أنهك وأضعف القوى الوطنية الديمقراطية التى هى قوى المقاومة للسياسات الجديدة.

وهذا مكن الحكم من تنفيذ منظومة كاملة من السياسات التى أوصلتنا الى الازمة الراهنة . **مستندا الى قوى البرجوازية الكبيرة الطفيلية التابعة والتى يعرج أحد أجنحتها على الحكم الآن متحالفا مع تيار الاسلام السياسى كأحد أجنحة هذه البرجوازية .**

وبالتالى فقوى الارهاب الفكرى والمادى وعملية الارهاب الفكرى والمادى المتصاعدة فى المجتمع هم جزء من نسيج الازمة الراهنة، فى مقدمتها وفى نتائجها على السواء.

أنا لست مع وجهة النظر الموجودة والتى تقول أن الإرهاب مجرد انعكاس ميكانيكى للازمة فهو ليس كذلك، لان الفكر - وهذه فى رأيى نقطة منهجية ليس انعكاسا للواقع فقط وانما هو من أجل أن يعكس الواقع فإنه لابد أن يكون له استقلال نسبى وهناك نظريات صيغت بشكل كامل فى هذا الشأن .

النقطة الاخرى : **أن اتخاذ قوى الارهاب خط مستقل عن الحكم منذ أول حكم السادات لا يعنى أكثر من شعورها بقدرتها على العمل المستقل لحسابها الخاص**(وهذه مسألة ثابتة تاريخيا منذ أربعينات هذا القرن) ،ولم يكن **هناك تناقض جذرى بالنسبة لجوهر السياسات القائمة** خاصة فى القضية الوطنية اذا اعتبرنا أن جوهرها هو التنمية المستقلة. ولا يوجد تناقض أيضا فى القضايا الاجتماعية والاقتصادية وانما إتفقوا على التوجه الرأسمالى، والفرق الوحيد هو التوجه الى الرأسمالية فى شكلها التابع ولكن هموها بفكر دينى.

أما بالنسبة لليبرالية السياسية لتيار الاسلام السياسى حسب كل ما ينشر وما يقال - **على عداء مطلق معها** وموقفهم لا يختلف عن موقف الحكم بل هو أكثر تشددا منه.

إن الارهاب الفكرى والمادى الذى تخلل كل حياتنا الان وكل الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية فى مصر، هذا الارهاب يؤدى الى حرف النضال الوطنى والصراع الطبقى والاجتماعى والفكرى والقومى عن طريقه وتحويله الى صراع دينى وفتنة طائفية تمزق الوطن وتخلق الذرائع أمام نظام الحكم لاستمرار حالة الطوارئ وتضييق الهامش الليبرالى.

كذلك فيجب ألاّ نغفل العوامل الخارجية التى أثرت فى الازمة فالوضع الداخلى رغم انه الاساس فهو ليس بمعزل عن الاوضاع الخارجية التى يمكن أن تلعب دورا كبيرا ومؤثرا فى الداخل.

لا ينبغى أن نغفل دور دول الخليج منذ السبعينات على الاقل فى إحتضان ودعم الارهاب الفكرى والمادى، كما لا يمكن أن نغفل دور الغرب والولايات المتحدة الامريكية أيضا فى إحتضانه ودعمه.ونشر فى احد المجلات الامريكية أن المخابرات الامريكية أعطت ثمانية مليارات من الدولارات للعرب الافغان لكى يلعبوا الدور الذى كان منوطا بهم فى أفغانستان، ثم يكملوه فى بلادهم.

مطلوب عقيدة ونظام جديد

د. يوسف كمال:

فى تصورى أن الازمة أساسها أننا نلعب فى ملاعب الانظمة الغربية بدون رجوع إطلاقا الى شخصيتنا والى تراثنا والى قيمنا والمقلد لا يصل الى نصف من يقلده .

وعملية الابداع هذه لابد وأن يتوفر لها الخروج من ملاعب هذه الانظمة.

ومظاهر الأزمة تنقسم الى قسمين :

الاول : يتصل بمناخ الاستثمار أو مناخ الحياة نفسها.

الثانى : يتصل بأدوات النظام نفسه والتى يتعامل بها مع القضايا التى يتولاها.

بالنسبة لمناخ الاستثمار نجد أننا فى السابق**:اسطورتنا الشمولية فكانت السلبية وكانت اللامبالاة. لقد حطمت كرامة الانسان وجعلته يحيا فى خوف وأصبح لا يتمتع بالانتماء. فكيف ننتظر من هذا الانسان أن يصنع نهضة. وكيف يقوم بعمل مشروع قومى يصبح جزءا من دمه وهو نفسه ضائع ومهدر.وفى**

د. يوسف كمال

استوردنا الشمولية.. فكانت السلبية



ومن قبل استوردنا الليبرالية التى تعنى ديمقراطية الطبقة الرأسمالية.. ولابد من البحث عن نظام جديد وفلسفة جديدة تخرجنا من التقليد وذل التبعية

اعتقادى أن الاتحاد السوفيتى إنهار لان الانسان نفسه كان قد إنهار. نظام أدى الى إنهيار الانسان فانهارت أمة بكاملها.

بنفس القدر لعبنا قبل ذلك فى ملعب الليبرالية. وهذا الملعب يقال عنه أنه يتمتع بالديمقراطية ولكنها فى الحقيقة ديمقراطية الطبقة الرأسمالية وديمقراطية الرجل الذى يملك.

فالرأسماليين هم الذين يأتون بالكونجرس ويأتون بالرئيس وكل اهتماماتهم تتجه الى طبقة كبار الملاك والصناعيين هذا مع إهدار مصالح الغالبية وهذا ما تؤكده أرقام توزيع الدخل فى العالم كله كم يذهب للطبقة الغنية وكم يذهب للطبقة الفقيرة .. وكيف تتسع الثغرة دائما.

لماذا نحن متيمين بالدخول مرة فى الليبرالية فى خمسينات هذا القرن ونظل خمسين عاما كمشروع قومى، ثم ندخل الاشتراكية فى الستينات ونظل ثلاثين عاما ونخرج بالدم ثم نعود ثانية للتفكير فى الرجوع لليبرالية ...؟!

المشروع القومى الذى نريده لابد اساسا ينبع من تراثنا من قيمنا من حاجاتنا من متطلباتنا. نريد مشروعا قوميا يختلط بدمنا وروحنا . نريد مشروعا قوميا يكون فيه الانسان ليس صانعا للجريمة بل مانعا لها ولا يوجد قانون فى الدنيا يعاقب الانسان لانه لم يمنع جريمة إلا فى حدود ضيقة جدا .

نريد مشروعا قوميا الانسان فيه يفتح مجالات الخير باستمرار بقوة داخلية فيه . معامل النمو عندنا ومعامل الادخار ومعامل نمو السكان عندما نحسبه مع التكوين الرأسمالى ونرى التقدم فى العالم الرأسمالى نشعر بالاحباط وممكن جدا بعقيدة وإيمان بقضية وجعلها كجزء من المشروع القومى أن تحدث المعجزات.

الجزء الثانى هو موضوع التشريع أو طبقا لمصطلحاتنا نسميه الادوات.

فالادوات التى نلعب بها فى الامور السياسية والامور الاجتماعية هى كلها أدوات مستوردة .ومثلما يقول كاتب أمريكى هى أدوات بطبيعتها قصيرة الاجل وليست أدوات طويلة الاجل تؤدى الى تغييرات جذرية.

ولهذا دائما باستعمال هذه الادوات قصيرة الاجل يرث المجتمع إختلالات هيكلية أخطر من عملية الاصلاحات التى يقوم بها.

لنأخذ مثلا السياسة المالية . نظام الضرائب المستورد من الغرب هو نظام أغلبه ضرائب على الدخل تؤخذ من محدود الدخل . غالبا من العامل أو الموظف عند شباك قبض المرتب، إنما التاجر تتوافر لديه الوسائل للهروب منها ، والضرائب غير المباشرة عبئها فى النهاية يقع على محدودى الدخل. والنتيجة النهائية أن نظام الضرائب يأخذ من الفقراء ويعطى للاغنياء .

اذن نحن مطالبون بأن نبحث عن أدوات جديدة خارج الادوات التى تعطيها لنا هذه النظم .

ولو نظرنا – مثلا– الى السياسة النقدية نجد أن الاداة الرئيسية هى سعر الفائدة.

لونظرنا الى شرائح البنوك فى مصر نجد البنوك التجارية تشكل الغالبية العظمى وتعطى قروضا قصيرة الاجل. وبنوك الاستثمار والاعمال التى قامت من أجل التنمية وأصبحت الغالبية العظمى الان– من تحليل الميزانيات الخاصة بها – تتجه الى الاقراض قصير الاجل مع أنها قامت من أجل عمليات الاستثمار. والمصيبة الكبرى أن البنوك المتخصصة كالبنك العقارى وبنك التنمية إتجه الى الاقراض قصير الاجل وترك التنمية طويلة الاجل .

بل أن البنوك الاسلامية أيضا بدأت تتجه تحت ضغط البنك المركزى ونسبة السيولة وغيرها الى التمويل قصير الاجل.

إذن البنوك هى المخزن الخاص بتمويل البلد فكيف تحدث تنمية والاقتصاد الخاص بك صاعدا لاقتصاد رمزى وليس اقتصادا حقيقيا.

وقضية سعر الفائدة مطروحة الان عالميا ومعروف أن سعر الفائدة يضع أمام الجميع مشكلة.

اذا شئت عمل استثمار فلابد من تخفيض سعر الفائدة واذا أردت تخفيض سعر الفائدة لابد أن يزيد عرض النقود وبزيادة عرض النقود لا من مفر التضخم .. وهكذا .. فإما أن يحارب التضخم فيرتفع سعر الفائدة، وإما أن ينخفض سعر الفائدة فيرتفع معامل التضخم. هذه ازمة موجودة بالفعل.

والاصلاح الاقتصادى الحالى نجد أن الدولة تقول من خلاله أنها تريد تشجيع القطاع الخاص . هذا كلا م طيب.

اذن ما هى التغييرات الهيكلية ؟ وما هى السياسات النقدية والمالية التى يمكن أن تطلق القطاع الخاص ؟

الحادث أن سياسة الاصلاح الاقتصادى تفرض ضريبة مبيعات. والضرائب تتضاعف على المنتج فهناك ضريبة تسمى ضريبة الدخل الزراعى، وهناك ضرائب أخرى لم تفرض الا عند حدوث العجز فى الموازنة العامة للدولة.

والسؤال هل تضاعف هذه الضرائب يشجع القطاع الخاص .. وهل تشجيع هذا القطاع عندما ترفع سعر الفائدة الى ٢٠٪ ونصدر إذون الخزانة ولتمتص السيولة من أمام القطاع الخاص بينما الارباح الخاصة

بالمشروعات الانتاجية عموما لا تزيد عن ١٤٪ .

والان يريدون تصفية القطاع العام وازاحة القطاع الخاص !!

ما هي المحصلة لكل هذا ؟

لابد من البحث عن نظام جديد وفلسفة جديدة تخرجنا من ذل التبعية وحماقة التقليد . نظام يستطيع إيقاظ الناس واشمارهم بواجبهم .

وعندما سألوا النبى (ص) فى بدر بعد انتصار المسلمين وقالوا له وزع علينا الانفال« يسألونك عن الانفال» الرسول (ص) لم يبين لهم حقهم إلا بعد قراءته عليهم لأربعين أية ليبين لهم الحقوق التى كانت عليهم .

اذا نحن فى حاجة الى رؤية مستقبلية بعيدة أساسها إيجاد عقيدة تنهض بهذه الامة ولا تهدأ حتى تحقق واقعا محددة المعالم ونحتاج الى أدوات مالية ونقدية جديدة خارج هذه النظم تستطيع أن تحقق لنا آمانينا.



نبيل الهلالى

الاحزاب المعترف بها قانونا ارتضت -للأسف- الواقع المفروض عليها. والدولة تمارس نوعا من المزايدة الايديولوجية والفكرية على التعصب الدينى

الاحزاب تعمل داخل دائرة الطباشر

نبيل الهلالى:

فى البداية أقرر أنه ليس لدى أى إضافة على الكلام الشيق الذى قاله د. رمزى زكى حول موضوع الازمة الاقتصادية والتى تعد بمثابة السبب الرئيسى للازمة التى نعانى منها فى البلاد.

أريد ايضا أن أسجل اتفاقى مع د. أباظة فى أننا نعيش بالفعل الان أزمة حكم مستحكمة، ولكنها أزمة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الاخلاقية.

وأريد أن أتفق أيضا مع التشخيص الذى قالته الاستاذة فريدة النقاش حول الوضع فى مصر ولا أريد أن أكرر ما قالته.

وأتوقف عند حديث الدكتور أسامة الغزالى حرب لان هذا الحديث يفتح الشهية للعديد من التعليقات والعديد من التساؤلات التى قد لا يتسع المقام فى هذه الجلسة لإثارتها. ولكنى أطرح تساؤلا وحيدا وهوهل حقا **نحن نعانى فى هذه المرحلة من آلام الانتقال من تجربة فاشلة الى بديل أفضل والى بديل أسلم ؟** وهل حقا وصفة صندوق النقد الدولى والاقتصاد الحر هو البديل الافضل والبديل الانجح؟

وهل الخصخصة هى البديل الانجح والبديل الافضل ؟

واذا كان الدكتور أسامة يتحدث عن العالمية وهذا ضرورى أن يربط بين واقعنا وبين ما يجرى فى العالم أو فى الوطن العربى، هل **التجارب المتعلقة بالانتقال الى الاقتصاد الحر والى آليات السوق فيما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكى وفى العالم الثالث والذى كان متأثرا أيضا بتجارب المعسكر** الاشتراكى .. تؤهلنا للقول بأن ما يحاول النظام الان عمله هو الانتقال الى وضع أفضل والى تجربة أنجح وأعدل.

أنا أطرح السؤال ولا أعقب وقد يأتى التعقيب فى جلسة مقبلة .

ومع ذلك أتوقف عند نقطة واحدة هناك . من يقول أن التشخيص لا خلاف عليه .

وأنا أقول: لا إن التشخيص عليه خلاف. فالمطروح الان فى الساحة وبصفة خاصة من الاعلام الرسمى والحزب الحاكم تصوير مختلف للازمة. وهناك محاولة لتصوير الامر بشكل مبتذل ومختزل كما لو كان ما تواجهه البلاد مجرد مشكلة أمنية نتيجة موجة العنف الدينى التى باتت تهدد كيان البلاد واستقرارها.

هل هذا صحيح ؟ هل هذا التشخيص صحيح ؟

لابد أن نتفق وأن نقرر هل هذا صحيح أم لا ؟

لانه عند الانتقال الى قضية الجبهة نجد أن العديد من القوى السياسية تتأثر بهذا الطرح وتتبناه ومن هنا وهناك تنطلق فكرة الجبهة الوطنية العريضة مع الحزب الحاكم ضد الارهاب .

وفى تقديرى إن القضية ليست قضية العنف الدينى ولا الارهاب الدينى . العنف السائد فى المجتمع له أشكال متعددة وهو إنعكاس ومظهر لأزمة أخطر وأشمل وأعمق. وحصر الحديث على مجرد الخطر الامنى الناجم عن العنف الدموى للارهاب الدينى هو تعام عن جذور الازمة، وهو محاولة لتبرئة ساحة النظام من مسئوليته المباشرة عن التردى الخطير المتواصل والمتصاعد فى الاوضاع وعن ظاهرة العنف الدموى الطاغية فى المجتمع.

لا أستطيع - ولا يستطيع أحد - أن يجادل فى أن **المواجهة الدموية بين الامن وشباب الجماعات الاسلامية قد وصلت الى منعطف حاد وخطير يهدد فعلا بأن يلقى ببلادنا الى هاوية بلا قرار .**

ومع ذلك فهذه الظاهرة الدامية ليست مشكلة أمنية ولا تكون معالجتها بمجرد المواجهة الامنية كما تحاول الدول أن تفعل وكما تؤيدها فى ذلك قوى سياسية عديدة.

القمع الأمنى يتزايد ويتصاعد منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ ومع ذلك وبعد ١٢ عاما من حكم الطوارئ والاجراءات الاستثنائية فشل القمع البوليسى فى الاجهاز على الارهاب الدينى، بل زادت أحداث العنف من حيث الكم واشتدت من حيث الكيف بعد صدور قانون مكافحة الارهاب الاخير.

وحتى لو إفترضنا جدلا أن القمع الامنى سينجح فى النهاية فى سحق العنف الدينى فذلك لن ينتشل مصر من أزمتها وستظل أسيرة

محنتها خاصة وأن العنف الدينى ليس العنف الوحيد الذي يمارس فى الساحة.

فنحن نعيش فى خضم دوامة من العنف والعنف المضاد متعدد الالوان .

فإلى جانب العنف الدينى يوجد العنف الامنى الذى تمارسه الدولة البوليسية. وهنا أختلف مع زميلنا الاستاذ إبراهيم البدراوى فى اعتراضه على فكرة أن إرهاب الدولة والارهاب الدينى وجها عملة واحدة هما ليسا وجهى عملة واحدة بل ويدخلان فى دوامة ثأرية هذا يكون رد فعل لذاك وذاك يكون رد فعل لهذا ولابد من كسر هذه الحلقة الشريرة.

والعنف الامنى ليس موجها فقط - ويجب أن تنتبه كل القوى السياسية لذلك - للمتعصبين الدينيين بل يمارس ضد كل القوى السياسية ولم تسلم منه قوة سياسية واحدة منذ عام ١٩٨١ حتى اليوم وحتى ضد المواطنين العاديين .. ولا يمكن أن ننسى النموذج الصارخ لذلك مثلا فى واقعة التصفية الجسدية للواء الشرطة محمد أحمد إمام وأبنه طارق الذى دك مسكنهم بال (أر- بى - جى).

وهما ليسا من الارهابيين ولم يكونا من دعاة التعصب الدينى ولا العنف الدينى .

هناك أيضا أيضا العنف الاجرامى الذى تقترفه العصابات والعناصر الاجرامية.

هناك العنف الجنسى الذى تتعدد حوادثه وتتكاثر بشكل مخيف .

وأخيرا وليس آخرا هناك العنف الشعبى العفوى الذى يقع خلال التفجرات الاحتجاجية الشعبية العفوية التى يسمونها فى البيانات الرسمية بالاحداث المؤسفة مثل أحداث إسكو وأبو عماد وقضية جنود الامن المركزى .. والخ.

ثورات الغضب الشعبية هذه هى تعبير عن تمرد اجتماعى جماهيرى رافض للاوضاع السائدة ورافض لاستمرار هذه الاوضاع، وهذا العنف الشعبى سلاح ذو حدين لانه لو إقترن بوعى سياسى صحيح فهو قادر على أن يتحول إلى طاقة وقوة تحقق التغيير . أما إذا إفتقد هذا العنف الشعبى التلقائى للوعى السياسى فإنه ينذر بالفوضى العارمة.

مجمل القول أن مصر تعانى من أزمة مستحكمة وأزمة حكم الظاهرة طبعا ليست نبتا شيطانيا ولا آفة واردة من الخارج وإنما هى تعبير عن الصراع الطبقى الدائر فى المجتمع، ونتاج لمجمل السياسات وممارسات السلطة.

ومن هنا انتقل الى مسئولية سياسات السلطة للأزمة التى نعيشها .

وقبل أن أتكلم عن السياسات هناك أيضا مجموعة عوامل أخرى تمثل خلفية الازمة.

هناك كما أشار أحد المتحدثين صدمة نكسة ١٩٦٧ ثم هناك تبديد ثمار حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومسلسل التفريط فى السيادة الوطنية والاستسلام المهين الذى تم بعد حرب ٧٣ للعدو الصهيونى ثم هناك الحملات الرسمية الشعواء على القومية العربية وعلى الاشقاء العرب الذى أدى الى نسف الانتماء القومى للشباب ولذلك فسياسات النظام هى الاب غير الشرعى لكل الاوضاع المتردية التى نعيشها وللعنف والارهاب الدموى معاداة الديمقراطية ومصادرة حق التنظيم الحزبى وانتهاك الاستقلالية النقابية، هو الذى منع قيام حركة جماهيرية ديمقراطية، هو الذى مسخ مؤسسات المجتمع المدنى القائمة من أحزاب ونقابات، وهو الذى حول هذه المؤسسات الى مجرد إمتدادات أو ذيول للنظام الحاكم مما أفقدها المصداقية فى نظر الجماهير وأدى الى انصراف الجماهير عن الاحزاب وعن النقابات.

الاستاذة فريدة قالت أنه توجد أزمة معارضة والاستاذ البدراوى قال ان هناك أزمة وحدة عمل وأنا أخشى أن تكون الازمة الحقيقية - ليست أزمة وحدة عمل - وإنما هى أزمة عمل ! لان الاحزاب المعترف بها قانونا للأسف إرتضت الواقع المفروض عليها .

فهذه الاحزاب بحكم القوانين والتشريعيات سيئة السمعة يفرض عليها أن تحدد إقامتها داخل مقراتها إنتهاكا لحقوقها الدستورية. وتقبل الاحزاب العمل فى إطار الدائرة الطباشيرية المرسومة حولها من النظام الحاكم رغم أنه من حقها الدستورى أن تتحدى هذه القيود وأن تنزل الى الشارع وأن تنزل الى الجماهير وأن ترتبط بها .

ويفاقم من الازمة أنه رغم الاثار الوخيمة التى ترتبت على كل هذه السياسات فهناك إصرار من الدولة على ممارسة هذه السياسات .

البطالة - مثلا- كلنا نقول فى التشخيصات أنها أحد الاسباب الجوهرية لانتشار العنف ومع ذلك فإن وصفة صندوق النقد تفرض المزيد من البطالة وحملات التسريح للعمال بحجة أنهم عمالة زائدة مستمرة.

وأيضا نهج الدولة فى مكافحة التعصب الدينى والارهاب الدينى لن يؤدى الا الى تصعيد هذا الارهاب لان الدولة من ناحية تمارس قمع الدولة البوليسية وهذا القمع سيكون له رد فعل شديد جدا ويضاعف من العنف الدينى، ومن ناحية أخرى تمارس الدولة نوعا من المزايدة الايديولوجية والفكرية على التعصب الدينى فى إعلامها وفى خطابها فى محاولة ساذجة لسحب البساط من تحت أقدام هذه الجماعات .

والنقطة الاخيرة التى سأتحدث عنها متعلقة بأثار ما قبل سياسة الانفتاح على الوضع الراهن فى مصر .

أنا موافق على كلام الاستاذة فريدة ولكن إحدى النقاط الهامة التى أثرت فعلا على الوضع الحالى هو الخلل فى الصيغة الديمقراطية فى ظل حكم عبد الناصر وطريقة فصل الديمقراطية الاجتماعية عن الديمقراطية السياسية وقضية مصادرة الحريات السياسية بحجة أن الحريات الاجتماعية أو الديمقراطية الاجتماعية هى الاهم.

والعنف الذى استخدمه عبد الناصر ضد الاخوان المسلمين فى فترات الخمسينات والستينات هو الذى ولد الجيل الجديد من الشباب الاسلامى الاشد عنفا والأشد تعصبا أو أشد ميلا لاستخدام العنف حتى كوسيلة للدفاع عن نفسه وعن معتقداته .

كذلك فسياسة تفريغ الجامعات والمعاهد من العمل السياسى والحزبى نحصد الان الحصاد المر لها ..

تغييب الحاضر واسترجاع الغائب

محمد محمود الامام

بداية فأنا موافق على كثير مما قيل ومعترض أيضا على كثير مما قيل .

ودعونى كأحد الذين عاشوا التجربة لمدة طويلة أن أتكلم عن الماضى قليلا وعلى المستقبل وأترك الحاضر لاننى أريد التمهيد للمستقبل بشكل أساسى.

أما بالنسبة للماضى فأنا أذكر إنه بعد يناير ١٩٥٢ سألنى أحد الاشخاص ضمن حوار داربينى وبينه هو إنت مش مصرى ؟ فقلت له

.. لا . فقال وماذا تكون ؟

فقلت له كرسى مجرد كرسى، يجلس عليه **ابراهيم عبد الهادى** شوية وينزل ويطلع **مصطفى النحاس**، وينزل .. **وأحمد ماهر** .. والكرسى لا وطن له .

فاذا ما قيل إنه قبل ٥٢، كان يوجد نظام ليبرالى أو تعددية حزبية فهذا وهم لانها تعددية فى ظل تسلط نظام معين .

ومنذ قليل كنت أقتبس من دراسة الدكتور **يوسف صايغ** وهو اقتصادى معروف كتب عن الـ ٢٠ دولة عربية وعن النمو فى الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، واختص مصر بأنها من بين الـ ٢٠ دولة تعتبر الدولة الوحيدة التى كانت سيطرة رأس مال الاجانب على اقتصادها قاهرة.

وقد راجع - كما فعل **شارل عيسوى**- أسماء أعضاء مجالس الشركات واستشف من أسمائهم من الذى كان يمسك بالاقتصاد المصرى

اذن الشباب- ويعذرنى د. **أسامة حرب** عن هذا- لابد وأن يعرف أن الوضع لم يكن مشرقا، وهذا ما جعل واحدا مثلى كان عضوا بلجنة الطلبة التنفيذية العليا فى الوفد يتركها ويكفر بما هو قائم، الى ان تأتى الثورة وتبدأ موضوعا لم أكن قد سمعت عنه وهو موضوع التنمية.

وأنا كرجل فنى توسمت فى هذه الثورة توجها كنت أتطلع اليه بحكم أننى أحد أبناء هذا الشعب .

وكنا ننظر دائما للوفد على أنه حزب الشعب . وقد حدث تقسيم عمل مباشر بينى وبين القيادة السياسية (قيادة الثورة).

القيادة السياسية ترعى إستقلال البلد وتأخذ القرارات وأنا كفنى - وكنت أعتبر نفسى فنيا جدا لانى تخصصت فى فرع شديد الخصوصية وهو (**الايكونوميتركس**) - كنت أسخر هذه الاداة لخدمة القضية التى أتت بها الثورة ولم أكن وحدى فى ذلك . فعندما وضعت خطة سنة ١٩٦٠ ثم حشد حجم هائل من العقول المصرية لدراسة صياغة الاقتصاد المصرى من خلال ٦٤ لجنة وفى ١٥ لجنة رئيسية، كلها تدرس إقتصاديات الاقتصاد وتضع الافكار عن التنمية من كل التوجهات. كان هناك فى الواقع شعور أن هذا الحشد لقضية محورية نفتقدها ألا وهى قضية التنمية.

وأيضا لا نريد أن نوقف عقارب الساعة عند هزيمة ١٩٦٧ ولا



د. محمد محمود الامام

فى السبعينات انهار النظام الرأسمالى وانهار العالم الثالث فى الثمانينات ثم انهار النظام الاشتراكى فى التسعينات

نسمح لها بالحركة إستطرادا بما كان يمكن أن يكون إنما أستطيع أن أقول أن الميثاق «ميثاق العمل الوطنى» عندما وضع عام ١٩٦١ أرسى فى النهاية قاعدة أن يعاد النظر فيه بعد وقت لمراجعة التجربة.

الشئ الاخر وهذا يقودنى الى نقطة اساسية وردت فيما قيل هنا أكثر من مرة وهى الخاصة بالجانب المجتمعى - وهى أن **الاتحاد الاشتراكى** كتنظيم سياسى كان عبارة عن الملتقى الذى تلتقى فيه كل الفئات العاملة فى المجتمع برغم إنتماءاتها الفئوية أو الطبقية .

وكان لابد من هذا التلاقى لانه قبل ذلك الاقطاع والرأسمالية سيطرا على الاحزاب، بينما كوادرها من الشعب - مثلى ومثل أى شخص أخر - نخرج لنهتف ونقلب الترام ونقول يحيا الاستقلال إلى أن أفلسنا، فقيل نلغى المعاهدة بعدها لم تعد هناك حاجة نقوم بها، وأصبحت قضية الاستقلال هى التى نلوح بها ويظل القصر والرأسمالية والاقطاع حاكمين .

ولعبة الاستقلال والحديث عنه - فى الواقع- لم تكن مقنعة بشكل كاف للشباب. وهنا الشباب الذى كان يتحرك هو شباب الجامعات وليست قضية التحرك السياسى هى قضية نخبوية وللاسف هناك من يفكرون فى نخبة تقود التغيير.

يقال لنا أن من يقود الفساد الان هم مجموعة بيروقراطية وغيرها . وتأتى مجموعة «غير بيروقراطية» لانها ليست من داخل الحكومة ولكن من خارجها وتصبح هذه النخبة ولكن مع استبدال كلمة إدارة بكلمة أعمال . وتدير المجتمع من الخارج ويظل الشعب مغيبا .

فنحن نعيش الازمة الحقيقية الخاصة بنا وهى **تغييب الحاضر واسترجاع الغائب** وهذه هى المشكلة التى نعيشها، فإما أن نقول أن زمان كان أحلى أو من فى الخارج أحلى أو السلفية أحلى لان الحاضر نحن غير قادرين على التفاعل معه نرجع الى أمور غائبة لعل فيها ما يفيد .

أقول أن الجانب المجتمعى مهم لانه فى دراسة أخيرة لى إكتشفت هذه الحقيقة عندما تكلمت عن التنمية البشرية فى المنظور الرأسمالى، ونظام الانتاج الحالى المادى هو نظام رأسمالى، سواء تم فى ظل مجتمع اشتراكى أو رأسمالى ليبرالى أو غير ليبرالى فهو نظام إنتاجى واحد أسمه نظام رأسمالى وفيه يلعب رأس المال دورا مهما، قد ننتقل تدريجيا الى ما يمكن أن أسميه النظام «التكنالى» وهو الذى تحل فيه التكنولوجيا محل رأس المال فى القيادة ولكن هذه المرحلة المتقدمة لم نصل اليها بعد.

إنما النظرة للجانب الرأسمالى والتحليل الاقتصادى تقودنا على أساس أن رأس المال هو الذى يقود هذه الحركة حتى الان .

هذا المنظور هو الذى جعل الكلام مع حلول سنة ١٩٧٣ يبدو وكأنه غريب . فماذا قيل ؟

اولا ورقة **أكتوبر** هى التى وضعت هذا الكلام وأتت بما يسمى **بالانفتاح** وقالت : أنا جدع !! بمعنى أنه كانت توجد لدينا حساسية قبل ذلك من رأس المال الاجنبى والان لم يعد لهذه الحساسية أى أثر واستطيع استدعاء راس المال الاجنبى .

وكأن القضية كانت أننا خائفين .وتم تجاهل أننا استدعينا رأس المال الاجنبى ولم يأت واستدعينا رأس المال الخاص ولم يأت . ثم تجاهل كل هذا وقيل أننا أنتصرنا فنحن قادرين على الاستدعاء دون خوف. وهذا غير حقيقى إنما القضية الاخطر من هذا إن ورقة أكتوبر كانت ورقة إستسلام لاسرائيل لانها ورقة تتكلم عن ٢٠ سنة مستقبلة ولا تضع عنصر الامن كأحد البنود فيها . لماذا ؟ لانه كان المقصود - وأظن **هنرى كيسنجر** شارك فى الصياغة - هو إعلان

تخلى مصر عن الحرب وعن الامن المصرى والعربى والقومى حتى يمكن أن يكون هذا إعلانا من طرف واحد بإنهاء الحرب .

ولذلك بعد ما بدأ السادات يغازل إسرائيل رفض ورقة أكتوبر لانها أنهت المهمة الخاصة بها .

هذا النظام كان نظاما إستسلاميا حرك قوة مجتمعية معينة. قال أنه لا يوجد رأس مال محلى وبالتالى علينا الحصول على رأس المال من الخارج، أى أنه قد حكم على شعب بأكمله بانه غير قادر على توليد تراكم رأسمالى ذاتى. وهذا ينافى كل التجارب فى العالم بما فى ذلك تجربة أوروبا بعد الحرب العالمية. والذين يتصورون أن مشروع مارشال أحيا أوروبا مخطئون ولكن الذى أحياها هو رأس المال البشرى الذى أعاد بناء أوروبا. ومشروع مارشال ما هو الا بضع واردات من أمريكا. وبالتالى عادوا خلال عامين لاستعادة مستواهم الذى كانوا عليه سنة ١٩٤٨.

أن نظامنا فى مصر قد حكم بعدم قدرتنا على توليد رأس المال ووقف ينتظر ما يأتى من الخارج، والاصح أنه ينتظر نشأة طبقة ذات مصلحة (جمعية المنتفعين من النظام الجديد) فلم يكن يستطيع فى يوم وليلة تكوين رأس مال نتيجة للتوزيع القائم حينئذ للثروة، وبالتالى كان لابد من تقديمه للخدمات وهو ما أدى الى نمو كبير على أساس التوسع فى قطاعات الخدمات والمضاربة وليس نتيجة للتنمية الحقيقية. توسع فى الخدمات خدمة لرأس المال الاجنبى .

النظام الرأسمالى إنهار فى السبعينات

القضية أن النظام وجد فى التوجه الذى كان يطلق عليه تقدميا توجها مناوئا لما يريد أن يحدثه من تغيير فى المجتمع، وبالتالى كان لابد أن يتحالف مع أخرين حتى يمكن أن ينفذ ما يريد من تغيير فى التركيبة والشرائح الاجتماعية الموجودة.

هذا التغيير فى الواقع صاحبه متغيرات عالمية أقدر أن الخصها فى أنه فى السبعينات **إنهار النظام الرأسمالى بدليل ما حدث من تضخم وما حدث من تعويم لأسعار الصرف ورمى النظام الرأسمالى جثته الثقيلة على بقية العالم، فإنهار العالم الثالث أولا فى الثمانينات - كما ذكرنا د. رمزى ذكى - وأكبر الانهيارات كانت فى الدول شديدة الانفتاح وعلى رأسها البرازيل وليست الدول المسماه بالدول المنغلقة، ثم انهار النظام الاشتراكى فى التسعينات .. والقضية التى نواجهها فى الواقع هى أن مجمل الانظمة قد أصبحت عاجزة عن أن تضرب نموذجا أمامنا كمفكرين وأصبحت عاجزة أن تضرب أمام الشعوب نموذجا قادرا على الاستقطاب**وهذا بالنسبة للدول المتقدمة بشكل مشكلة تصدرها لنا لان مشكلة الدول النامية والتى يذكرنا الرئيس مبارك دائما بها عندما يقول عندهم بطالة وعندهم تضخم - وهذا لا يعنى أننا قد أصبحنا دولة عظمى مثلهم لا لمجرد أننا عندنا بطالة وتضخم- وإنما يعنى أنهم عندما يحلون مشاكلهم فلا يحلونها إلا على حسابنا نحن.

ومن هنا أصبحت عملية الاستغمار داخل الدول النامية عملية تحل محل عملية التبادل التجارى .

القضية أننا نقوم بانفتاح خارجي وهم يقومون بعمل إنغلاق داخلى. بمعنى أن حرب «الجات» وعمليات الحرب التجارية تدل على إرتفاع درجة الحماية.

هذا التناقض تغذيه أموال البترول التى وضعت أمام شرائح كبيرة من الفئات العاملة امكانات هائلة فى التسعينات فارتحلوا الى دول البترول سعيا الى الرزق، وعادوا بتشوهات فكرية بحكم الانظمة القائمة فى هذه الدول، وعادوا أيضا بأموال لم يعرفوا ماذا يصنعون بها الى أن جاءت شركات توظيف الاموال وضحكت عليهم.

اذن نحن نواجه مشكلة حقيقية.. وأنا أقول هذا الكلام ليس تفسيرا للعنف وإنما تفسيرا للخروج بطريقة صحيحة لحل للمشكلة الاقتصادية. لاننا عندما نتكلم عن مشكلة البطالة فعادة يكون الحديث عن مشكلة الخريجين بينما يستطيع أى منا الذهاب الى القرية ليرى الواقع المرير، والمشاكل التى تختلف عما نتكلم عنه فى القاهرة ولكن لا أحد يسمع لهم أو يسأل فيهم لانهم لا يمارسون العنف بالنسبة لما قيل عن تصفية منجزات ثورة يوليو وقضية الديمقراطية، فهذا أمر وارد، ولكن كان ضروريا استمرار تجربة الثورة حتى، تنضج الفئات المجتمعية وتتبلور مصالحها ويطلع منها مفكرون ينطقون باسمائها!.

وأؤكد أنه توجد هنا قضية هى انه اذا كنا نريد تحركا الى المستقبل فما هو التنظيم المجتمعى الذى يرد الاعتبار للانهيار فى التنظيم المجتمعى الذى حدث ويمكن أن يقوم وهذا ما سنتكلم عنه فيما بعد.



مأمون الهضيبى

الأزمة هى تغييب الشعب.. والتغيير مستحيل دون استنهاض هذا الشعب.

أين دور الشعب

المستشارمأمون الهضيبى

تقريبا كل ما كنت أود قوله قد قيل والحمد لله من الكل من د. رمزى و د. الامام. إنما ما يجول بخاطرى هو أننا قلنا الاسباب كلها .. السياسات الاقتصادية سياسات الحكومة والسياسات الامنية .. ولكن أين الشعوب من كل هذا ؟ وما دورها فى هذه الحقبة من الزمن كلها ؟ وماذا قدمت ؟ وهل استنهض الشعب ليقدم طاقة انتاجية ولم يفعل ؟ وهل الشعب الان يقدم أقصى طاقة إنتاجية عنده أوحتى نصفها ؟ وهل يمكن أن يكون هذا سببا من أهم أسباب الازمة؟ وهل يعنى ذلك أن الشعب لا ينتج شيئا تقريبا ويستهلك ويأكل ويزيد فى النسل ويضيع كل شئ بل ويفسد .. كما يقولون .

إن أى نوع من أنواع الاقتصاد لا يمكن أن يتحمل هذا الوضع .

ولا يمكن أن نفكر فى أي حل له قيمة دون أن يستنهض هذا الشعب ويؤدى دوره كأساس.

إنجلترا إحتلتنا سنة ١٨٨٢ ولم يكد ينتهى القرن الـ ١٨ ونبدأ فى القرن الـ ١٩ إلا وكان عندنا مصطفى كامل ومحمد فريد وثورة ١٩ وسعد زغلول وطلعت حرب ..

وهل يا ترى أخرجنا نحن فى هذه الايام من يماثلهم أو يدانيهم؟قطعا ثورة ٢٣ يوليو ليست نتاجا لعمل الضباط الاحرار ولا اعتقد ان أحدا يمكن أن يقول هذا .

التهيئة الشعبية والذهنية والامكانيات لا يمكن أن تكون نتاج بضعة منشورات كانت تجهز سرا وتسرب هنا أو هناك وكان أغلب الشعب لا يدرى عنها شيئا .

ويمكن ٩٩٪ - وهى نسبة صادقة وليست نسبة إستفتاءات لم يسمع الناس عن منشورات الضباط الاحرار. إلا بعد الثورة ولكن الشعب كان مهيئا أن يسقط نظاما. كانت حركته متجهة نحو إسقاط نظام قائم لانه فاسد .

ومهما قيل فى الانظمة التى كانت موجودة قبل ١٩٥٢ فإن الشعب هو الذى فرض الجبهة القومية التى أثمرت معاهدة ١٩٣٦ وهو الذى أجبر حزب الوفد على هذه الجبهة على عكس سياسته الرافضة للاختلاط بالاحزاب الاخرى حيث كان يراها صنيعة للاستعمار وموالية للملك .ولكن الشعب الذى تحرك فى ذلك الوقت هو الذى أجبرهم على الاتحاد والقيام بالمفاوضات، ومن ثم توضع معاهدة ٣٦ التى خلصت مصر من الامتيازات الاجنبية وهى مسألة فاصلة فى تاريخ مصر . ويكفى أنه لم تكن توجد سلطة مصرية تقدر على فرض أى ضريبة على أجنبى واحد .. ولذلك كل قوانين الضرائب جاءت إبتداء من سنة ١٩٣٩ أما قبل ذلك فلم يكن هذا التخلف أو تغييب الشعب الحادث الان له وجهتان.

الاولى تظهر فيما نحن فيه وما وصلنا اليه. وهو مرتبط أيضا بما يمكن تصوره من حلول مستقبلية.

فليس هناك حل صحيح ويمكن أن يؤدى الى أى نتيجة ما لم يستنهض هذا الشعب، وما لم يؤمن الشعب به ويدفعه الى الحركة ويجعله قوة فعالة فى جميع المجالات.

لقد قد أستعدنا سيناء فهل أقيم بها أى مشروع حتى الان ؟ وهل تم إسكان مواطنين فيها ؟

ويقولون أنه يوجد أكثر من نصف مليون فدان فى سيناء قابلة للاستصلاح . ولكن كل المشروعات التى قامت فى سيناء مشروعات سياحية رمزية ، ومهما كانت قيمتها الاقتصادية وبالطبع لا أحد يرفض أو يعترض على المشروعات السياحية بل العكس هى باب لابد من الاهتمام به وتأكيده وتقويته- فهى ليست مشروعات إنتاجية حقيقية، تضيف الى الثروة المحلية، وتقوى اقتصادنا سواء لسد الحاجات أو بالتصدير وتحقيق ذلك مستحيل ما لم يستنهض هذا الشعب، وما لم تكن هناك قوة تستطيع أن تحرك معظم فئات هذا الشعب وتجعله يتحمل الكثير والكثير من المشاق ومن تغير المزاج وتغير السلوك .. و..الخ

وبدون ذلك، بدون مشاركة الشعب مشاركة حقيقية فلا مخرج من الازمة .

اسرائيل -ومشروعية النظام

د. عبد العظيم أنيس

فى موضوع تشخيص أسباب الازمة هناك بعد من المهم جدا أن ننتبه اليه غير البعد الاقتصادى الاجتماعى الذى تكلمنا عنه. وهو البعد الخاص بقضية الصلح مع اسرائيل والموقف من اسرائيل فهذا فى رأيى أحد الابعاد الهامة جدا للازمة التى يجب أن ننتبه إليها فى تحليل الموقف .

وقد بدأت القضية مع محاولات السادات فى أوائل عهده الصلح مع اسرائيل مما أفقد نظامه جزءا من مشروعيته الشعبية دون شك .

والان فإن جزء من احتداد الازمة مرتبط بالجهود بالغة العنف التى تبذلها الحكومات العربية وفى مقدمتها حكومة مبارك وحكومة السعودية وحكومات الخليج للضغط على الفلسطينيين من أجل قبول ما لم يقبلوه والتخلى عن حق تقرير المصير وقبول الحكم الذاتى فى ظل أسوأ شروط وظروف، ومما يقل عما كان معروضا فى أيام السادات.



د. عبد العظيم أنيس

الصلح مع إسرائيل أفقد النظام جزء من مشروعيته..

ويرتبط هذا أيضا بما يسمى بقضية سوق الشرق الاوسط التى تزداد الدعوة والالحاح عليها الان فى كثير من الاماكن مما يفقد النظام الحالى أيضا مشروعيته أما الجماهير .

حكم ديمقراطى .. وانتخابات حرة

د. حلمى مراد

الكثير مما قيل أوافق عليه ولكن بعضه لا أعتبر أن له أثرا مباشرا فيما حدث.

وأعتقد أنه ليس مطلوبا إقناع بعضنا البعض بالاسباب .قد نختلف وقد نتفق وهذا وارد وسيستمر .

وأنا متفق مع ما قاله السيد المستشار الهضيبى من أننا غير أوصياء على الشعب فلا رأيى سأفرضه ولا رأى أى واحد من حضراتكم سيفرض على متخذ القرار. نحن نقول ونكتب والمجتمع والاحزاب أصدرت بيانات وقدمت مطالب ومشروعات قوانين ومشروعات دساتير وديس على كل هذا بالحذاء .

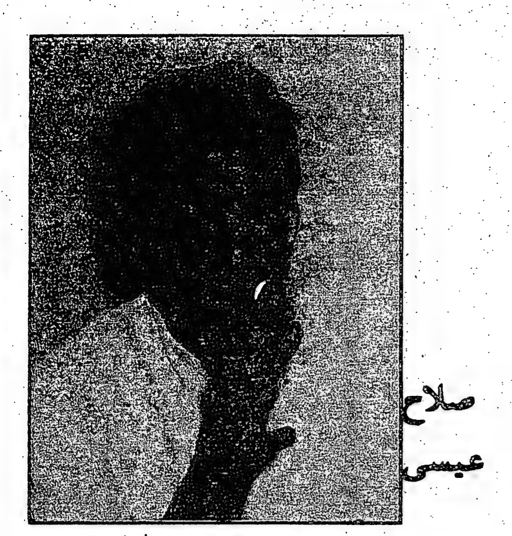
والسؤال .. كيف نجبر متخذ القرار على قبول رأى الشعب من خلال حكم ديمقراطى وانتخابات حرة ؟!

د. حلمي مراد



لسنا أوصياء على الشعب.. والسؤال

كيف نجبر متخذ القرار على قبول رأى الشعب.



صلاح عيسى

مطلوب عقد اجتماعى مصرى جديد.. لمواجهة الأزمة الروحية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مصريون .. أم عرب .. أم مسلمون ؟!

صلاح عيسى

أبدأ بالاجابة على السؤال الثانى والسؤال الثالث المتعلق بمسئولية النظام الحالى وخصوصا سياسات الاصلاح الاقتصادى والانظمة التى سبقته عن الازمة .

وأعتقد أنه اذا كان هناك أزمة أو إذا كنا نتفق على أن هناك أزمة فلابد أن هناك مسئولية عن هذه الازمة التى لا يمكن أن تكون قد نشأت بين يوم وليلة أو جاءتنا من خارج الحدود . ولابد أن هناك أطرافا كثيرة قد تسببت فى تهيئة العوامل التى أدت الى تفاقمها بالشكل الذى نكاد نتفق عليه. ومن هنا فإن هناك مسئولية. هذه المسئولية تتوزع نسبيا طبقا لثقل كل مؤسسة أو جهة فى إتخاذ القرار وطريقة تنفيذها له . بل أريد أن أؤكد أيضا وهذا مهم للغاية على نقطتين:

الاولى مسئولية أحزاب المعارضة وقراها عن الازمة سواء فى ظل النظام الحالى أو ما سبقه أو النظام الاسبق .

الثانى مسئولية الشعب عن الازمة .

فقد عشنا طويلا برؤى رومانتيكية عن الشعب تترقى أن تنقد سلبياته أو أن تدرس هذه السلبيات وآن لنا أن نفعل ذلك لان هذه مواجهة ضرورية مع النفس.

أضيف أننا متفقون فى رصد مظاهر الازمة وليس فى تشخيصها ، وربما حتى فى رصد مظاهر الأزمة لا نكاد نتفق على توصيف هذه المظاهر فى دوائر محددة .

فى هذا الاطار أفضل أن أعتمد التصنيف الذى يرى أن الازمةالتى تواجهها مصر هى أزمة مركبة ثلاثية الابعاد فهى أزمة روحية وهى أزمة سياسية وهى أزمة اقتصادية اجتماعية

أزمة روحية تتمثل مظاهرها فى تدنى درجة الاتفاق الاجتماعى العام على هوية المجتمع والوطن .

هل نحن مصريون كما كنا فى المرحلة بين ثورة ١٨٨٢ وبين ١٩٥٢ وخاصة بعد ثورة ١٩١٩ ؟ أم نحن عرب كما كنا بين ١٩٥٤ وإلى حد ما بين ١٩٧٩ ؟ أم أن الاسلام هو هويتنا القومية فضلا عن إنه دين الاغلبية منا ؟

هذه أسئلة تطرح نفسها وتؤثر - وهذه نقطة مهمة- لأن أسباب الازمة تؤثر فى مظاهرها ومظاهر الازمة كل دائرة منها تؤثر فى الاخرى، أزمة الهوية تتضح فى كثير من المظاهر .

مثلا نحن مجتمع يعانى فى قيمه الخلقية الفردية والاجتماعية من حالة شيزوفرينيا تتمثل فى وجود قطبين، بين الانحلال الخلقى الذى يصل إلى درجة الانفلات، والتزمت الخلقى الذى يصل الى درجة جلد النفس والانفصال عن المجتمع.

هذه الازمة موجودة وهى أحد مظاهر الازمة الروحية التى نعانيها. فى تشخيص مظاهر الازمة ستأتى أسئلة كثيرة

اذا افترضنا أننا مصريون أو إذا إتفقنا على أننا مصريون قد يظهر من بيننا من يقول ما شأننا بقضية فلسطين وهناك من بيننا من يقولون ذلك بالفعل. لو قلنا أننا عرب فقد يختلف الامر. لو قلنا أن هويتنا الاساسية أو القومية هى إنتمائنا للعالم الاسلامى فسوف يكون هناك إجابة تتفق مع الاجابة الثانية أو تختلف عنها.

أريد أن أنتقل إلى الأزمة السياسية وأهم مظاهرها الاتجاه الذى برز منذ نهاية حكم الرئيس الراحل **جمال عبد الناصر** وفى بداية حكم الرئيس **السادات** وبعد حرب أكتوبر بالذات الى تطبيق سياسة ألخصها فى التالى .. سياسة تتوهم أنه بالامكان الانفتاح فى الاقتصاد ومواصلة الانغلاق فى السياسة. هذا العرج هو الذى ما زال قائما حتى الان، مشكلتنا السياسية الاساسية هى بقاء الشمولية السياسية قائمة على النحو الذى يؤدى الى إضعاف ليس فقط كافة

مؤسسات المجتمع المدنى وإنما إفساد اخلاق الشعب والقضاء على قدرته على المبادرة والحركة وإفقاده أى أمل فى إمكانية التغيير بطرق سلمية وديمقراطية ودفعه دفعا لاشكال مختلفة من العنف غير الواعى كما أشار الاستاذ نبيل الهلالى.

هذه المعادلة تشكل أزمتنا الحقيقية فى تقديرى الان .

النقطة الثانية فيما أراه فى الازمة السياسية وهى ترتبط فى جانب منها بالازمة الروحية وهى العجز الشعبى العام عن العمل الجماعى بالازمة الروحية هى العجز الشعبى العام عن العمل الجماعى

لدينا تدن شديد فى الرغبة فى العمل التطوعى ولدينا فردية تحول دون أى عمل جماعى وبين النجاح، لدينا تدهور فى قيمة الانتماء، إنتقلت من إنتماء الى العالم، الى إنتماء الى الوطن . ومن إنتماء الى الوطن الى إنتماء الى الاسرة ، ومن إنتماء الى الاسرة إلى إنتماء الى الذات . ثم تدخل العوامل الاقتصادية مع غيرها فنسمع عن أب يطرد أولاده من أجل شقة أوابن يطرد أبوه من أجل شقة. هذه حوادث تنشر فى الصحف وتبدو شيئا عاديا مع إنها تعبير عن خلل إجتماعى حقيقى.

جانب أخر من هذه الازمة تتداخل فيه عوامل مختلفة ألا وهو أزمة المعارضة. **أزمة وثنية التشكيل. بمعنى أن التنظيم يتحول من وعاء لتحقيق هدف وبرنامج إلى هدف فى حد ذاته.**

تأتى الأوضاع الاجتماعية العامة فى المجتمع بشكل فتتأكد الفردية فى داخل التنظيم الحزبى ويكاد يتحول بعد فترة قصيرة بصرف النظر عن إرادة الذين صنعوه من تنظيم سياسى يهدف الى تحقيق أهداف الى عصابة صغيرة تريد أن تحافظ على مكتسباتها وبالتالى يتضاءل دورها ويتضاءل تأثيرها .

أنا لا أنفى مسئولية الحكم وسعيه لهذا ، والى تهميش الرأى الاخرو الى تهميش الرأى المخالف ومحاصره الاحزاب. ، ولكن المشكلة الاساسية أن هناك عوارا ما وسابقا على الوضع الحالي ومرتبطا بأسلوب نشأة الاحزاب المصرية على أسس عائلية وقبلية أكثر مما هو على أسس سياسية . وبالتالى هذا جزء من الازمة.

عقد اجتماعي جديد

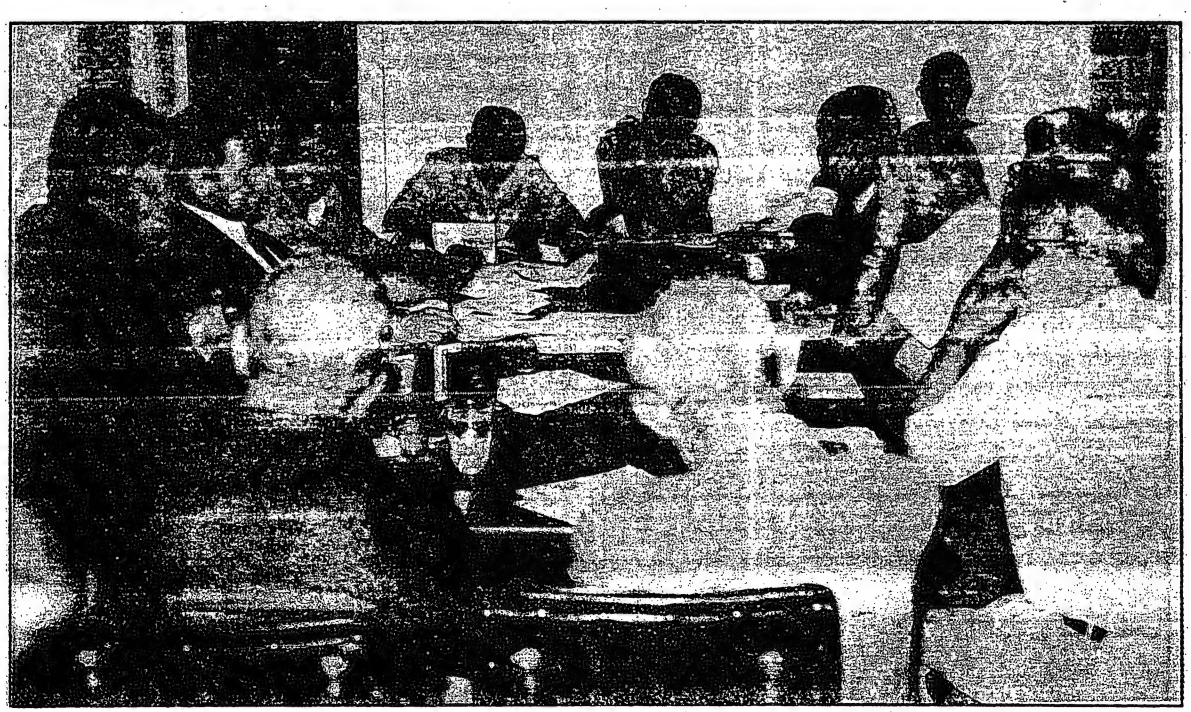
أنا أقول أننا نتحدث كثيرا عن مسئولية الحكومة وهى مسئولة بالطبع ولكن ليس فى يدنا - كما قال د. حلمى مراد - أن نمنعها فورا عن أن تكف عن إرتكاب ما ترتكبه، ولكن باستطاعتنا أن نمنع أنفسنا عن نكف عن إرتكاب ما نرتكبه، أى أن نسعى لتحديد مشترك لنهضة وطنية تخرج الوطن من الازمة ثم أفرضه على الحكومة بضغط شعبى عام . هذا يتطلب نهوضا شعبيا عاما وهو مسئولية النخبة المنظمة بصرف النظر عن مشاكلها وبصرف النظر عن خلافاتها الاخرى.

وتحقيق هذا النهوض الشعبى العام يتطلب فى رأيى الاتفاق **على عقد إجتماعى مصرى جديد نتفق على المشتركات** الوطنية والقومية التى يتفق عليها جميع المصريين بصرف النظر عن أديانهم وعن ألوانهم وعن أجناسهم وعن أفكارهم السياسية.

وهناك جانب أخر من تشخيص أزمتنا نحن كمعارضة. فكل منا يريد أن يحقق أهدافه التى ينبغى أن يحققها سنة ٢٥٠٠ الان، وأن يبدأ الطريق من أخره وليس من أوله .

الاشتراكيون يتحدثون عن انهم يريدون أن يحققوا الاشتراكية وهم لا يستطيعون أن يفتحوا فمهم أصلا، وليس لهم حق التواجد الشرعى الحقيقى الذى يسمح لهم بالتبشير بهذه الفكرة وتكوين جماهير تتبناها.

ونفس المسألة بالنسبة لكل التيارات الاخرى .هناك حلقة أساسية وخطوة أولى للخروج من الازمة لابد أن نتفق عليها ونحن مجبرون على ذلك اذا كنا مخلصين حقا لوطننا وأمتنا وشعبنا .





أحمد شرف

العنف السلفى... وفقدان الارادة الوطنية.. واختلال توزيع الدخل.. وغياب الجماهير.. وانعدام الكفاءة.. كلها أسباب للأزمة.

ظاهرة العنف السلفى

أحمد شرف:

كل ماطرح فى التشخيص يمس جوانب كثيرة والقضية ليست فى إضافة موضوعات جديدة ولكن التأكيد على موضوعات محددة.

قيل فى تشخيص المظاهر أنه توجد حالة عنف وإرهاب فى المجتمع رده البعض إلى ظواهر الفساد وعوامل أخرى كثيرة .لكن هناك أيضا عنفا موصلا تأصيلا نظريا وهوالعنف السلفى وهذا العنف الآن يتخذ آلية محددة نتيجة مراحل متتابعة فى ترتيب الفكر السلفى عبر سنوات طويلة منذ بداية القرن ابتداءا من مرحلة ما قبل التنظيم ثم مرحلة التنظيم ثم مرحلة ما يسمى بتأصيل هذا العنف تأصيلا معينا.

والأزمة الحقيقية فى مجال العنف السلفى أنه تضيع الحقيقة أو تضيع القضية بين ربط الدين بالمجتمع أو ربط الدين بالدولة، وهذا هو جوهر الفلسفة التى تعطى لهذه التيارات زخما حقيقيا وتحكمها قوانين تكاد تكون ثابتة الآن.

إنها فى التنظيم من الوحدة إلي التشتت . ثم أيضا قانون آخر أنه كلما كان التنظيم أصغر حجما وأقل سنا وأكثر تطرفا ، كان القاطرة لكافة التنظيمات الآخرى لأنه يدور أساسا فى إطار فكرة محددة وهى ربط الدين بالدولة وليس ربط الدين بالمجتمع كما يجب أن يكون وكما هو كائن فى تاريخ المجتمع المصرى منذ أيام الفراعنة وحتى قبل أن يكون له دين مسيحى أو دين إسلامى.

إذن هناك قضية محددة هنا تمثل خطورة حقيقية علي كافة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية أيضا في المجتمع هى **ظاهرة العنف السلفى** وارتباطها وتتابعها . هذه هى القضية الأولى.

القضية الثانية والتى اعتبر أنها من أهم جوانب الأزمة هى الجانب الوطنى للأزمة والتى تتمثل فعليا فى فقدان الإدراة الوطنية لدى النظام القائم فى ضوء خضوع محكم لدائرة التبعية بالمعنى الكامل للكلمة إلي حد أن القضايا المطروحة تبدو وكأنها مطروحة منذ أول القرن وإن القضية ليست قضية استعمار مقيم وإنما هى فقدان النظام للسيطرة، وبالتالى عندما يتخذ توجها معينا الآن نحو النظام الخاص لايتجه بآلية ذاتية فى المجتمع وقد يدعى بعد ذلك أن قوى البيروقراطية هى السبب ولكنها ليست هى السبب فقط، ولكن الأساس الطفيلى والأساسى الريعى لهذا النظام أيضا ،بالإضافة إلى الأساس البيروقراطى الذي يجعل منه تابعا ويجعل الإرادة الوطنية مفتقدة إلي حد كبير.

وافتقاد الإراد ة الوطنية يتجسد بصورة خاصة مع تصور الدور الخاص لمصر، مصر خاضت تجربتين فى التنمية- **تجربة محمد على وتجربة جمال عبد الناصر**- وكلنا نغض الطرف على أن إيقاف هذه التجارب كان قد تم أساسا بتدخل خارجي وليس لأسباب داخلية ولكن الخارج اعتمد على أسباب داخلية، مثل انعدام الديمقراطية وانعدام الدور الشعبى بالدرجة الرئيسية في كلا التجربتين.

وأنا أوجه سؤالا أحيانا إلى الليبراليين.

هل سيسمح لمصر أن تكون فرموزا أو حتى سنغافورة أو حتى شيلى؟ ..أشك كثيرا لأنه فعلا لايراد لمصر بصفتها قلعة كبيرة فى هذه المنطقة من العالم أن تلعب دورا كبيرا وبالتالى قضية فقدان الإرادة الوطنية خطيرة للغاية.

القضية الثالثة:وأشار إليها الدكتور رمزى زكى بالتفصيل وهى الأزمة الاقتصادية الاجتماعية وأنا أريد أن أذكر فى رؤوس أقلام بعض المظاهر الأساسية لها :

أولا: فكرة توزيع الدخل القومى واختلال توزيعه إلى حد أصبح معيبا اقتصاديا وليس من زاوية العدالة الاجتماعية وتشابك الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ابتداءا بالبطالة وانتهاءا بقلة المصروفات علي الخدمات الاجتماعية ووسائل الأمن الاجتماعى مثل الصحة والتعليم وأشياء كثيرة جدا وطغيان مايسمى بحصة الطغيان الطفيلى أو الأسود أو الريعى عموما، والذي قاله الدكتور رمزى بذكره للأشياء الأربعة المشهورة إلا أن ظاهرة كبيرة جدا فيما يسمى بالقضية الخاصة بالأزمة.

النقطة الرابعة التى أود الحديث عنها هي انحسار الظاهرة السياسية عموما نتيجة القهر وتزييف الوعى وفقدان القدرة من القوى السياسية على الإمساك بالقضايا المشتركة وبالذات من القوى الوطنية الديمقراطية والنقطة هذه تحمل شقين

الأول: قلة الظاهرة السياسية في المجتمع وانعزالها فى عمل نخبوى قليل للغاية وهناك نوع معين من إنحسار الظاهرة السياسية فى قوي محددة وغياب البعد الجماهيرى لها وهنا مظهر آخر وهو عدم وجود قدرة على إمساك القوى الوطنية بالمشترك بينهم.

القضية الخامسة وهى قد أشار إليها أيضا الدكتور الإمام وهى إنعدام الكفاءة وانحطاط الأداء العام وهذه أيضا لم تصبح مجرد قضية تكتيكية أو قضية إدارية محضة .هناك فعلا حالة من حالات إنعدام الكفاءة فى كافة الأشياء واليوم لكى تكون وزيرا يجب أن تكون أسوأ فرد فى مهنتك كى تصبح وزيرا أى أننا افتقدنا حتى ما يسمى بالقدرة المهنية لاعند الوزير فقط بل فى أى شىء ينعدم الأداء بطريقة أصبحت كما لو أن هذه الأمة تنتحر أو هناك من يدفع هذه للأمة إلى الانتحار لأن أسوأ مافيها هو الذى يبرز على سطحها وهو الذى يمسك بالمواقع بها.

الامن .. والخيارات الاربعة

محمد حبيب

أركز كلامي حول قضية العنف وليأذن لى الاخوة الكرام أن أقول بأن العنف كظاهرة لها أبعاد على المستوى الدولى والاقليمى والمحلى وأننا نغفل بعدا وندرس بعدا أخر وهذا يخل بالقضية إخلالا كبيرا جدا .العنف أصبح اليوم نظاما دوليا وما يقال عن الشرعية الدولية إنما يعنى شرعية القوة . فمن يملك القوة يستطيع أن يملك الشعوب ويملك أن يفرض عقيدته ومذهبه ومبدأه. فضلا عن أن القوة الان أصبحت فى ظل النظام الدولى الجديد هى الوسيلة الوحيدة لدفع الاذى ورد الاعتداء والحفاظ على الارض والعرض والمقدسات .

وحرب الخليج نموذج من ضمن النماذج.

وما يحدث اليوم فى البوسنة والهرسك نموذج آخر وتواطؤ المجتمع الدولى كله وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية والجماعة الاوربية. نموذج لذلك أيضا .

مايجرى على الساحة الفلسطينية الآن وفى جنوب لبنان من قمع وتصفية وإبادة وطرد وقصف وحشى مركز وتحويل بلاد منها إلى معسكرات اعتقال، هذا أيضا تكريس لمفهوم أن القوة هى الوسيلة الوحيدة لفرض الإرادة وفرض السيطرة.

على الجانب الآخر شعورى أنا كمواطن أن الحكومات العربية والحكام العرب عاجزون عجزا كاملا، بل ويقدمون بأيديهم وثائق الاستسلام..هذا فى حد ذاته يجعلنى أبحث عن وسيلة ترد لى ذاتى..وربما يكون من نتائج حرب الخليج تمحور الأمة العربية إلى محاور، وإعادة صياغة الصراع بين العرب والعدو الصهيونى إلى صراع عربى / عربى .وأيضا لاننسى عامل اليأس والإحباط والقنوط والدونية للمواطن على مستوى الشعوب الإسلامية والعربية.

هذا الإحساس بالدونية واليأس والإحباط والقنوط لابد وأن يدفع الإنسان إلى شيئين رد فعل ربما يمكن مساويا للفعل، ولكن فى الاتجاه المضاد ، فعلى المستوى المحلى، النظام يقول للكافة سأحكم شاء الشعب أم أبى بالحديد والنار. والانتخابات ستزور مؤسسات المجتمع

د. محمد حبيب

العنف أصبح

ظاهرة على المستوى الدولى

والاقليمى والمحلى.. فى ظل النظام الدولى الجديد



المدني من أحزاب ونقابات وجميعات سأسد أمامها باب الأمل واقطع باب الرجاء.

وإذا وصلت بجهدك وعرقك وتواجدك فى المجتمع إلى مجلس إدارة هذه النقابة أو تلك فهناك جمعية عمومية بديلة ، واستصدار قانون جديد بضرب النقابات كل ما يحدث اليوم من ممارسات يسد باب الأمل أمام المواطن ويقول له لاأمل فى الديمقراطية ، سواء بحريتها المرجاء أو بالتعددية السياسية الكسيحة التى لاتستطيع أن تمارس دورها بالشكل المطلوب والمأمول هذا الواقع يفقد المواطن الأمل فى إى إصلاح بالوسائل السلمية بصرف النظر على أن لدية القناعة أصلا بأن القوة هى الوسيلة التى ستصل به إلى مايريد . ما يجرى يكرس لديه هذا المفهوم وهذا الاعتقاد ، وتقدم له التربة الصالحة فيتحول الفرد إلى مائة أو ألف وهكذا.

ويستحيل نسيان نقطة مهمة وهى العنف الذى تمارسه الأجهزة الأمنية من قبض واعتقال وضرب وتعليق وصعق بالكهرباء فى أماكن حساسة والاعتداء الجنسى والتصفية الجسدية. فإذا مارس أفراد العنف أو مثل هذه الممارسات جدلا- فلا يصح أن تتحول الدولة إلى بلطجى يفرض قوته ويفرض هيمنته على الكل. هنا تفتقد الدولة المصداقية فضلا عن تحول الشباب الذى تعرض لهذا القمع إلى إنسان ناقم على المجتمع ويلاحق أيضا فى البيت . فى المسجد . فى الجامعة فى الشارع. وفى أمور الحياة كلها. لقد سد أمامه باب الأمل والرجاء.

أشار الأستاذ الهلالى إلى أن الدولة تجهل نظرية الأوانى المستطرقة . بمعنى أن كل الطلاب داخل الجامعة ممنوعون من ممارسة نشاطهم بشكل عادى بينما يفتح الباب على مصراعية أمام شباب الحزب الوطنى وتخضع الجامعة لقبضة الأجهزة الأمنية وأمام الحصار فى الجامعة حاول الشباب البحث عن مجالات للنشاط فى ظل غيبة التيار المستنير والتيار المعتدل وقع مانشكو منه الآن. مشكلة بسيطة بين مسلم وقبطى - وأنا هنا أتكلم كرجل يعيش فى أسيوط ويعايش الممارسات التى تجرى يوميا- تتطور إلى مشكلة بين الجماعات والأقباط ثم بين الأمن والجماعات ثم هى الآن بسبيلها أن تكون بين الأمن والأهالى أى أن الأمن ساهم بباع طويل من خلال ممارساته الأمنية فى الوصول إلى هذا الوضع .

عمليات التطبيق المختلفة والتصفية الجسدية وضعت الشباب هذا أمام اختيارات أربعة لا مناص أن يختار من بينهم-

- أما أن يتنازل عن قناعته بأن القوة هى الوسيلة الوحيدة وتنهار البنية الخاصة به.
- وإما أن يسلم سلاحه فيؤخذ أخذ عزيز مقتدر ويوضع فى السجون والمعتقلات .وتمارس ضده أبشع أنواع التعذيب النفسى والمادى.
- وإما أن يقاتل بالسلاح فى بيئة تعرف للثأر هيمنته وسيطرته الكبرى والمقصود هنا صعيد مصر وإذا قتل يتم اعتباره شهيداً وإذا قتل فإنه يكون قد ثأر لنفسه وهز هيبة النظام.
- وإما أن يبحث وظهره للحائط عن نقطة ضعف يوجه لها ضربته وقد كانت هذه المرة السياحة.

خلل سياسى ودستورى

حسين عبد الرازق.

واضح من أغلب ماقيل أن هناك اتفاقا على أننا نمر بأزمة

مجتمعية شاملة لها بعدها السياسى والاقتصادى والاجتماعى والخلقى والثقافى وأزمة الهوية وأزمة الاستقلال الوطنى ، وأزمة تفريط فى القضية القومية والقضية الفلسطينية هذه كلها ظواهر اعتقد أنها تكررت مع التركيز هنا أو هناك .

من وجهة نظرى أن أخطر مظاهر هذه الأزمة- وليس بالضرورة هو أهمها وهو الجانب السياسى من الأزمة:

منذ جد فى مصر الآن مايمكن تسميته - ولا أعرف إذا كان التعبير صحيحا أم لا -بحالة **إحباط جماعى** . مجتمع بكامله أفرادا وجماعات فى حالة أزمة نفسية وإحباط وفاقدين الأمل فى التغيير ، شاعرين بالعجز حتي عن الحلم بالتغيير، وفقدوا ثقتهم فى أنفسهم وفى النظام الذي يحكمهم وفى الأحزاب وفى الأيديولوجيات . وهى حالة من وجهة نظرى غاية فى الخطورة ومن هنا اركز على أهمية الجانب السياسى للأزمة وبدون تحرك قوى لتغيير هذا الإطار السياسى فإننا« نخبط رأسنا فى الحيط»

الأزمة السياسية ناتجة من وجود بناء دستورى وقانونى وسياسى فرض على هذا المجتمع هو فى جوهره بناء مناف ومعاد للديمقراطية ولحقوق الإنسان ، ويستحيل فى ظله أى تداول سلمى أو ديمقراطى للسلطة .

بالإضافة لهذا فهو بناء ينتهك الحريات والحقوق الأساسية.

دستور ١٩٧١ الذى نعيش فى ظله يجعل الحكم فى يد شخص واحد هو رئيس الجمهورية. له سلطات واسعة غير محدودة تجعله هو الوحيد الذى يصدر القرار وكل ماعداه مجرد أجهزة تنفيذية بينما السلطة سلطة الفرد الواحد .

يتساند مع هذه السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية فى الدستور والتى تزيد فى الممارسة وتصبح أوسع وأخطر ،سلسلة من القوانين والتي تسمى بالقوانين سيئة السمعة، موروثة من سنة ١٩١٠ و١٩١٤ ومستحدثة ومعمول بها حتى اليوم. هناك أكثر من ٢٠ أو ٣٠ قانونا يكونون منظومة متكاملة تنتهك حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية وتغلق الباب أمام أي حركة إحتجاج أو تغيير فردية أو جماعية .

يزيد عليها التدخل والتزوير المستمر فى الانتخابات العامة سوا عن طريق التقنين أو عن طريق التدخل المباشر لأجهزة الدولة ، خاصة الأمن والمحليات، وقد شهدت مصر فى الفترة الأخيرة ثلاثة انتخابات أهمها انتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٩٠ والتى توقع البعض أن تكون أقل الانتخابات تزويرا ،حيث لم يكن يواجه الحكومة بها إلا مجموعة من المستقلين وحزب واحد هو حزب التجمع رشح ٣٢ مرشحا فقط، ومع هذا فحوادث التزوير بلا نهاية وتحقيقات محكمة النقض فى الطعون أبطلت مايزيد عن مائة دائرة أو أكثر ولم يقبل منها إلا تقرير واحد وهو الخاص بالدكتور حمدى السيد لأسباب معروفة. أيضا انتخابات المحليات كانت أسوء وانتخابات الشورى كانت لاتقل سوءا . وأصبحت القضية هى كيف يمكن تداول السلطة إذا كان البرلمان يتم تزويره بشكل أو بآخر.

ولم تكتف السلطة بذلك إنما إنهالت القوانين وأشهرها التعديلات القانونية التى قيل أنها مخصصة لمكافحة الإرهاب، بينما ركزت أساسا على مواجهة أي تحرك احتجاجى ديمقراطى للطلاب أو للعمال أو للموظفين ولتجريم العمل السياسى . ثم تعديلات جديدة فى قانون الأحزاب لتفرض عليها مزيدا من القيود وتدخلات فى الأحزاب سواء حزب مصر الفتاة أو حزب العمل لمحاولة قسمته وشقه وإضعافه. يضاف إلى هذا التوسع فى استخدام الحق الموجود لرئيس



حسين عبد الرازق

الجانب السياسى هو أخطر مظاهر الأزمة. فالبناء الدستورى والقانونى والسياسى يمنع أى تداول سلمى أو ديمقراطى للسلطة.

الجمهورية فى إحالة المواطنين إلى محاكم عسكرية، وبعيدا عن دستوريته أو عدم دستوريته ، هي محاكم مدانة فى التاريخ السياسى للشعب المصرى ويكفى أنه لايوجد فيها حق التظلم أو الطعن.

وقضية التعذيب أصبحت فى مصر ظاهرة أخطر مايكون ومنذ سنة ١٩٨١ والتعذيب يتصاعد فى مصر أصبحت سياسة ثابتة تشارك فيها السلطة من القمة لأصغر ضابط مباحث أمن دولة أو ضابط سجون ولم يعد وجود التعذيب وشيوعه قضية اجتهادية ، فأحكام محاكم أمن الدولة قطعت بوجود التعذيب وأهدرت اعترافات المتهمين فى عديد من القضايا لوقوع تعذيب بشع عليهم. صحيح أنه حتى الآن لم يدن أى من رجال السلطة بجريمة التعذيب ، ولكن الجريمة ثابتة فى حق السلطة وتقارير المنظمات الدولية الأمريكية ومنظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى تقدم أدلة أخرى إضافية إلى هذه الظاهرة ظاهرة العقاب الجماعى. قرية تستباح للبحث عن سلاح أو للبحث عن فرد فتحول هذه القرية إلي ضحايا وإلي أعداء للسلطة وللمجتمع ككل .

قضية العدوان علي حرية التعبير وهذه ظاهرة تتصاعد فى مصر ورغم أنها تبدو كأشياء قليلة إلا أنها ملفتة. مصادرة الكتب بأشكالها المختلفة وهى كتب صادرة عن الحكومة مثل الأعمال الكاملة للدكتور فرج فوده ورواية إدوار الخراط وديوان شعر لحسن طلب . هذه كلها كتب تم مصادرتها أخيرا ثم تطبيق قانون الإرهاب ضد حرية الصحافة وقد طبق أول ما طبق عندما تمت مساءلة المهندس ابراهيم شكرى والاستاذ عادل حسين فى إحدى قضايا النشر طبقا لقانون الإرهاب وأخيرا قانون النقابات الموحد وهناك الكثير من القوانين التى تصاغ لحالات بعينها .

إن الأزمة رغم تعدد أشكالها وأسبابها - إلا أن هناك نقطة أساسية لابد من الحرص على مواجهتها وهى هذا الخلل الموجود فى البناء السياسى القانونى الذى يحكم البلاد.

على ضوء نتائج الجولة التاسعة:

سياسة تقديم التنازلات

مقابل الوعود

وصلت إلى طريق مسدود

حنا عميره

نجحت الولايات المتحدة خلال الجولة التاسعة من مفاوضات السلام التى انتهت فى واشنطن وبالتحديد على المسار **الفلسطينى- الإسرائيلى- فى فتح** مسلك جديد في التفاوض - هو فى الحقيقة قديم- عندما استطاعت تقسيم الموضوع الفلسطينى إلى مجموعة لجان قبل الاتفاق على مرجعية العملية التفاوضية وأهدافها ومبادئها العامة.

وعنما أصبحت هذه اللجان تشكل الطابع المميز لعملية التفاوض ودخلت فى صميم العملية التفاوضية استدرك الجانب الفلسطينى أنه وضع نفسه فى بداية منحدر. رفض السير فيه طيلة ثمانى جولات سابقة، فحاول ولو متأخرا وقف العمل باللجان وقلص عدد اعضاء الوفد إلى ثلاثة ، بعد أن تبين **أن الهدف هو استدراجه من خلال اللجان إلى تقديم تنازلات رئيسية على حساب المبادىء والأهداف.**

وبناء عليه ، فقد تمكن **الجانب الإسرائيلى، -وفيما بعد الراعى الامريكى - أن يناوروا بشكل ناجح ، لاستثمار ما اعتقدنا أنه تنازل فلسطينى جوهرى،** باتجاه طرح إعلانى مبادىء الأول :اسرائيلى والثانى أمريكى بهدف تطويق الوفد الفلسطينى، ضمن إطار الخطة التفاوضية الإسرائيلية القائمة على الفصل بين المرحلتين الانتقالية والنهائية والتى تستثنى الأرض والمستوطنات والقدس من أي ترتيبات تتعلق بالمرحلة الأولى.

ويقال هنا أن الجانب الفلسطينى قد **فوجىء بطرح إعلان المبادىء الاسرائيلية بهذا الشكل، كما يقال أيضا أنه توقع طرح إعلان مبادىء من نوع آخر جرى الحديث حوله عبر** طرف ثالث ويبدو أن هذا الطرف قد أخل **بوعوده، وإن هذه الوعود كانت ضمن تكتيك** الاستدراج لإعادة الطرف الفلسطني إلى طاولة المفاوضات.

ولكن هل يمكن الاكتفاء بهذا التعليل لتبرير الخطأ؟ وهل يمكن الدفاع عنه بالهروب إلى الأمام، أو كما فعل بعض المتحدثين الفلسطينين بتعداد بعض الإنجازات المزعومة ومنه من ذهب إلى تعداد أكثر من ٤٠ إنجازا؟! أو كما فعل آخرون عندما تحدثوا عن أهمية اختبار مواقف الطرف الآخر وكأنها بحاجة لاختبار!.

وحتى عندما يجرى اهتمام البعض بتعداد الإيجابيات للجانب الفلسطيني فإننا نتساءل ألم يحصل الجانب الإسرائيلى على إيجابيات هامة مثل استمرار الاستيطان وعمليات القمع الواسعة وفرض الحصار والطوق والاحتفاظ بسلاح الإبعاد وغيرها!.

لهذا وعندما يجرى الحديث عن الأخطاء التى سبقت الجولة التاسعة ورافقتها فإن الموضوع لايتعلق بأخطاء على الصعيد التكتيكى فقط! ففى البداية كان **قرار المشاركة فى هذه الجولة قرارا عربيا اضطر الجانب الفلسطينى للإستجابة إليه** تحت وطأة الضغوط ولاعتبارات لا تمت بصلة للمواقف والمطالب الفلسطينية المعلنة قبل انعقاد الجولة المذكورة. وهذه السياسة بالتحديد، أى سياسة تقديم التنازلات مقابل الوعود هى التى أدت فيما بعد إلى القبول بتشكيل اللجان الثلاث وبعدها صدور إعلانى المبادىء اللذين أصابا الجانب الفلسطينى بالصدمة.

وبالنسبة لمسألة اللجان على سبيل المثال فقد جرى الفصل بشكل تعسفى بين موضوع الولاية الجغرافية من ناحية، وبين موضوع الأرض والمياه من ناحية ثانية وتحويله إلى لجنة أخرى، وهذا يعنى الفصل ومنذ البداية بين موضوع الأرض وبين المرحلة الانتقالية وهو ما تريده إسرائيل؟ إضافة إلى أن **الكلمة العبرية المستخدمة هنا تعنى العقار وليس الأرض** وبالتالى كيف يمكن القبول بمثل هذا الفصل بين الأرض والولاية الجغرافية بكل ما يوحيه ذلك من تجاوب مع المطلب الإسرائيلى بتأجيل بحث موضوع الأرض إلى المرحلة النهائية! وفصله عن النقاش الجارى حول الولاية الجغرافية خلال المرحلة الانتقالية « أما بالنسبة للجنة حقوق الإنسان فإن مجرد القبول بها كلجنة رسمية يعنى الموافقة على **وضع حقوق الإنسان الفلسطينى الأساسية والأولية والتى تكفلها جميع القوانين والمواثيق الدولية على طاولة المساومات.** وهذا ما لايمكن القبول به وجرى رفضه باستمرار طيلة الجولات التفاوضية السابقة. لذلك فقد جاء إعلان المبادىء الإسرائيلى امتدادا لنفس المواقف الإسرائيلية السابقة وليعزز نفس الخطة القديمة الرامية إلى تفتيت الموضوع الفلسطينى وتوزيعه على لجان وتقسيمه إلى قضايا مجتزأة وهذا ما جاءت لتكريسه أيضا الوثيقة الأمريكية.

لقد وصلت الأمور خلال الجولة التاسعة ،إلى درجة التقدم حتى باقتراحات اسرائيلية مهينة وهذا ماحدث ، على سبيل المثال ، فى لجنة حقوق الإنسان. فعندما اشتكى الوفد الفلسطينى من الطوق وما يسببه من أضرار اقتصادية على الفلسطينيين فى المناطق المحتلة سارع الوفد الاسرائيلى بتقديم اقتراح

يقضى بإشراك الوفد الفلسطينى فى الإشراف على صرف مايسمى بميزانية التطوير التى خصصتها الإدارة المدنية للضفة والقطاع، أي وضع الوفد فى خدمة الإدارة المدنية وتوظيفه فى دوائرها!

إن مثل هذا الاقتراح يعبر عن التصور الاسرائيلى لطبيعة الدور الفلسطينى والذى لا يتجاوز ماكان معروضا فى يوم ما على روابط القرى. وبالمناسبة فهذه ليست المرة الأولى التى يلجأ فيها الإسرائيليون إلى حصر دور الوفد، كوسيط فى أحسن الأحوال، بين الجمهور الفلسطينى والإدارة المدنية، فخلال الجولة السابعة طرح الوفد الإسرائيلى موضوع التسهيلات، وطلب طرح تخفيض رسوم التصاريح على الجسور كمادة للنقاش، وبعد أن رفض الوفد الفلسطينى الدخول فى مثل هذا المنزلق وأكد أنه لن يتحول إلى مكتب مراجعات وشكاوى، قامت اسرائيل بتخفيض هذه الرسوم من جانب واحد ! وهذا يعنى أن المطلوب من وجهة النظر الإسرئيلية هو قيام الوفد الفلسطينى بتنفيذ قرارات الإدارة المدنية!.

وإذا كانت هذه هى طبيعة العروض الإسرائيلية ،فإن قصة الوفد الفلسطينى مع الوعود والنصائح الأمريكية ليست أحسن فالدور الأمريكى تجاه القضية الفلسطينية انطلق دائما من تكريس الأمر الواقع الذى تحاول فرضه السياسة الإسرائيلية بغض النظر عن اختلاف الإدارات الأمريكية.

ويقدم وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق جورج شولتز فى مذكراته التى نشرت مؤخرا، شرحا لطبيعة الدور الأمريكى تجاه القضية الفلسطينية وذلك خلال حديثه عن الحرب الإسرائيلية فى لبنان. ومما يقوله بهذا الصدد : أن مهمة المبعوث الأمريكى فى حينه فيليب حبيب قد اختلفت وأخذت أكثر من مسار قبل الحرب وبعدها فقبل العدوان الاسرائيلى ضد منظمة التحرير فى لبنان ، قام حبيب بجولات فى المنطقة اسفرت عن ترتيب وقف إطلاق النار بين المنظمة واسرائيل في جنوب لبنان استمر حوالى ٩ أشهر وبعدها وبعد قيام اسرائيل بغزو جنوب لبنان ، اختلف دور فيليب حبيب وسار باتجاه إعداد الترتيبات لترحيل قوات منظمة التحرير من لبنان، أى أن الدور الأمريكى تطور حسب تطور الموقف الإسرائيلى ووفق متطلبات واحتياجات هذا الموقف حتى وصل الأمر بالإدارة الأمريكية إلى طرح مابات يعرف بمشروع ريغان الذي رفضته منظمة التحرير.

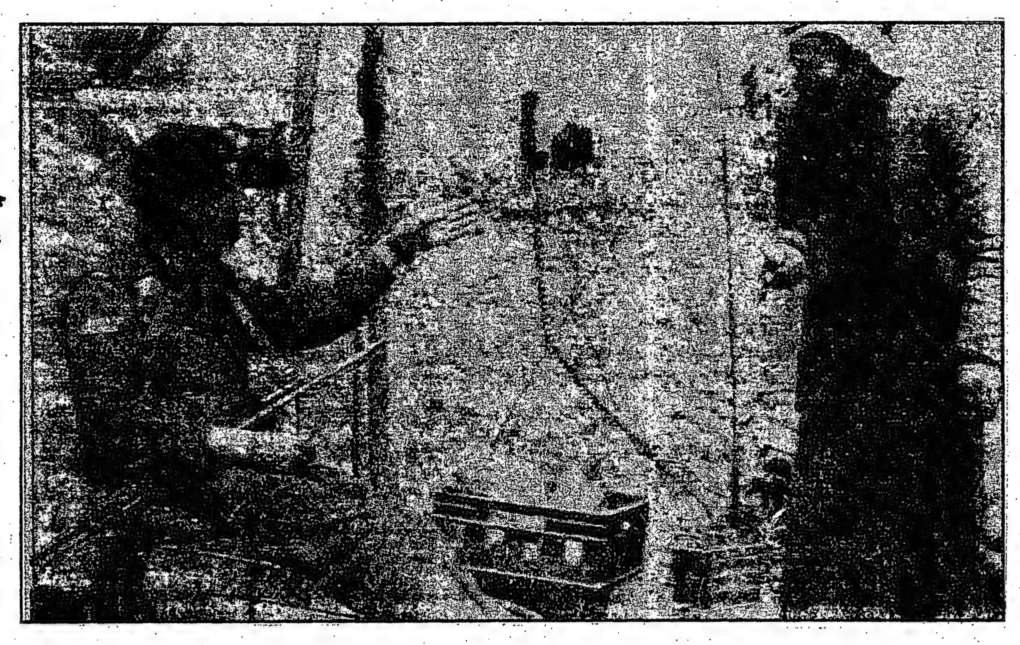
ولعل الدور الأمريكى ،أو دور الشريك الكامل فى الوصول إلي اتفاقات كامب ديفيد، يقدم مثالا آخر عن طبيعة هذا الدور وعما أسفر عنه القبول بتجزئة القرار ٢٤٢ ،إلى جزء مصرى يتعلق بسيناء وإهمال الأجزاء الأخرى التى تتعلق باحتلال اسرائيل لباقى الأراضى العربية المحتلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين، التى نص عليها هذا القرار.

وخلال العملية التفاوضية نفسها ، قدمت واشنطن للفلسطينيين النصيحة تلو النصيحة عن أهمية الدخول فى التفاصيل والقبول باللجان الفرعية، وعن أهمية الاشتباك التفاوضى باعتباره يخلق دينامية ذاتية للمفاوضات، وعن **أهمية التخلى عما وصفته بالشروط الفلسطينية المسبقة مثل وقف الاستيطان** وعن أهمية السعى لتحقيق مكاسب جزئية وفورية لكسب التأييد الشعبى! وعن أهمية فتح قنوات مباشرة مع الإسرائيليين وغيرها وماذا كانت النتيجة؟؟ لقد كانت النتيجة تراجعا أمريكيا جديدا تمثل فى ورقة المبادىء الأمريكية التى تخلت عن أهم العناصر المرجعية للعملية التفاوضية التى تضمنتها رسالة الدعوة وكتاب التأكيدات لمؤتمر مدريد، ألا وهو مبدأ الأرض مقابل السلام.

وعلى هذا الأساس فإن الحوار القادم مع الولايات المتحدة يجب ألا يتناول فقط إفرازات الدور الأمريكى، كما تمثلت بورقة المقترحات، وإنما يجب أن يتناول أيضا طبيعة هذا الدور ومدى انسجامه مع المرجعية التفاوضية وطبيعة فهم الإدارة الأمريكية لهدف المفاوضات، وهنا يجب مطالبة هذه الإدارة بتوضيح مواقفها إزاء هذه القضايا الهامة والأساسية بما فى ذلك فهمها لتنفيذ القرارات الدولية وطبيعة موقفها من الضفة الغربية وقطاع غزة وهل هي مناطق محتلة أم متنازع عليها. وعلى أن يكون الهدف أخذ ضمانات مكتوبة وواضحة بشأن ذلك.

وفى هذا المجال بالتحديد، فإن الخطوات الفلسطينية القادمة تعتبر بالغة الأهمية ولا تحتمل الوقوع فى المزيد من الأخطاء، لهذا يتوجب الانتباه جيدا قبل الإقدام على أى تصرف أو خطوة غير محسوبة قد تؤدى إلى تكريس المداخل الخاطئة التى حصلت فى الجولة التاسعة من المفاوضات. بما فى ذلك إطلاق التصريحات بأن الوفد الفلسطينى سيستمر فى اتصالاته مع وزارة الخارجية الأمريكية من أجل تصحيح المقترحات الأمريكية التى عرضت في تلك الجولة. **وكأن مثل هذه المقترحات قابلة للتصحيح**





جندى صهيونى يمنع فلسطينيا عجوزا من دخول القدس الشرقية

وأن الاختلاف معها يقتصر على نقطة هنا وعبارة هناك.

لقد حان الوقت لإجراء مراجعة شاملة لمجمل العملية التفاوضية بهدف وضعها فى المسار الصحيح والوصول إلى موقف فلسطينى موحد إزاءها. وهنا أيضا يجب التحلى فلسطينيا بمسؤولية عالية والابتعاد عن الاعتبارات الفئوية لصالح الاعتبار الوطنى العام وعدم اعتبار الإطار الذى يجب أن تجرى فيه المراجعة مجالا للاختلاف.فالدعوات لإجراء حوار **وطنى شامل يجب ألا توضع فى تعارض مع الدعوة لانعقاد المجلس المركزى**، وكأن الثانية بديلا عن الأولى أول العكس، وإنما يجب فعل ذلك بتكامل يعزز وحدة هذا الشعب ويساعد فى رص صفوفه وبلورة مواقفه فى خطة تفاوضية وطنية شاملة.

وعلى الصعيد العربى ومن أجل عدم تكرار ماحصل قبيل انعقاد الجولة التاسعة من ضغوط وغيرها، يصبح مطلب الوصول إلي اتفاق استراتيجى شامل بين الأطراف المشاركة فى المفاوضات أكثر إلحاحا.**وبدون الاتفاق مع العرب على خطوط حمراء تلزم الجميع على مختلف المسارات التفاوضية وتسد الثغرات القائمة بينها تتحول المشاركة الفلسطينية إلى رهان على المجهول وإلى غطاء لعقد تسويات منفردة على حساب القضية الفلسطينية.**

إن التحرك الفلسطينى فى المجالات المذكورة من شأنه أن يتجاوز المداخل الخاطئة التى نشأت في الجولة التاسعة كما أن من شأنه أن يحول دون نجاح المحاولات المبذولة لتكريسها والبناء عليها وتحويلها إلى أمر واقع مستمر.

ويبدو من التصريحات التى ابتدأت تصدر عن الجانب الإسرائيلى ومن بعض التحركات والوساطات العربية وغير العربية أن **هناك من بدأ يعمل من أجل اعتماد ورقة المقترحات الأمريكية كأساس لمفاوضات الجولة المقبلة فى واشنطن** وفى هذا السياق دعا رئيس الوفد الاسرائيلى **الياكيم** روبنشتاين لمواصلة الاتصالات حولها. كما دعا أيضا إلى مواصلة اجتماعات اللجان الفرعية الثلاث التى تشكلت خلال الجولة التاسعة وهذه المرة داخل اسرائيل. بهدف كسب الوقت وعدم إضاعة الفرصة على حد تعبيره، ولدعم هذه التوجهات أعلن **اسحق رابين** من ناحيته بأن اسرائيل لن تقوم بعد الآن بأية مبادرة تجاه الفلسطينيين بدون مقابل، **والمقابل المطلوب وفق الورقتين الأمريكية والاسرائيلية هو تخلى الجانب الفلسطينى عن المرجعية التفاوضية ممثلة بالقرارين ٢٤٢و ٣٣٨ وعن مبدأ الأرض مقابل السلام وعن الربط الموضوعى بين المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية واستبعاد موضوعات السيادة على الأرض والقدس والمستوطنات من نطاق البحث وهكذا** ! أى أن المطلوب اسرائيليا وامريكيا ،وماحاولت تكريسه الجولة التاسعة، هو تحديد أهداف جديدة للعملية التفاوضية تتمثل بالالتفاف على القرارين ٢٤٢و ٣٣٨ وليس تنفيذهما ومثل هذه الأهداف والمواصفات لن يكون الشعب الفلسطينى طرفا فيها.

لهذا فقد حان وقت المراجعة الشاملة، من أجل وضع جميع القضايا في سياقها الصحيح، وصياغة موقف وطنى متكامل يوحد المواقف والأهداف، ويضع حدا للآمال الأمريكية والإسرائيلية التى ولدتها الجولة التاسعة ويغلق جميع المداخل الخاطئة والمدمرة التى نشأت عنها ويضع حدا نهائيا لسياسية تقديم التنازلات مقابل الوعود!.

..بركات الشريك الكامل!

إلى أن تبدأ الجولة العاشرة من المفاوضات العربية- الاسرائيلية، فى «واشنطن»، لأحد يستطيع التخمين إذا ما كان العرب قد اصبحوا على تفكير آخر، بعد الذى انتهوا عليه فى «جولة الحسم»/التاسعة..من « مفاوضات» هى أكثر شبها بلعبة « عض الأصابع»- لعبة،إلى الآن، لاتزال الأصابع العربية بمقتضاها بين فكى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

لأحد يستطيع التخمين.. حتى أولئك الأكثر فراسة فى تحليل المواقف السياسية.فالعرب الصابرون على مفاوضات لم تتجاوز، بعد عشرين شهرا على بدئها، المتراس الإسرائيلى، يزخر تراثهم «بمواويل الصبر» الذى لايعرف حدودا يتوقف عليها. وهم، بهذه الصفة « الحميدة» التى ورثوها حاكما عن حاكم، قادرون على تحمل مفاوضات على الطريقة الإسرائيلية- قادرون على التحمل حتى آخر اختراع اسرائيلى فى ميدان المجابهة مع الفلسطينيين على جلودهم وعلى أولادهم فى سبيل قضية أكبر من أن تحتملها أشكال «التضامن العربى» ..بما فى «التضامن» من اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية واجتاعات على مستوى «القمة» ،حتى وإن كانت طارئة، بشأن الوضع الصعب والمأساوى لأكثر من مليونى فلسطينى يتقاسمون نصيبهم من القتل والاعتقال ونسف البيوت والحصار والتجويع واحتقار حقوق الإنسان!

لأحد.. لا الخبراء فى شؤون الحرب، ولا الخبراء فى شؤون السلام، يستطيعون التخمين إذا ما كان العرب استخلصوا نتائج محددة من «جولة الحسم» التى كانت محاطة ببركات « الشريك الكامل»، ذلك أن الخبراء فى المجالين ستتلبسهم الحيرة وهم يحاولون الإمساك بالخيوط المعقدة والمتشابكة فى تكتيك « الكر والفر» الذى ورثه العرب غابرا عن غابر، وأضافوا عليه جذوة أفكار الصفوة الذين يقودون البلاد والعباد فى شؤون الحرب ..وفى شؤون السلام.

لا أحد ..بما فى ذلك العرب أنفسهم ، لأن المفاوضات شاقة وصعبة وتتطلب حكمة وتدبرا وبصيرة نافذة، وهى صفات باتت، منذ زمن الانقلابات الديمقراطية وغير الديمقراطية. باتت وقفا على أصحاب الألقاب الرفيعة الذين يجيدون « التشدد » و.. يجيدون التنازل، بما تقتضيه مصالح الأمة المعفرة بالهزائم وحروب القبائل والكبو على مسافة بعيدة عن العالم الذى يشق طريقه بمثابرة نحو التقدم والرفاه!

لا أحد يستطيع التخمين..!!

لا أحد ..فالعرب لديهم من « طقوس العبادة» ماليس لدى الآخرين على الأرض، لديهم فى القضايا السياسية « كعبة رجاء» يعلقون عليها مطامحهم الكبيرة ويتعلقون بها إلى حد« الدروشة» لعلها تريحهم من مقارعة طويلة ومنهكة لم يكونوا مؤهلين لها..ذلك أن « السلف» الذين « تفاوضوا » فيما سبق لم يورثوا « الخلف» ما يعينه على أن يكون ندا فى مفاوضات مع دولة خاضت الحروب وانتصرت و..خاضت السلام وانتصرت أيضا.. دولة تتفاوض على طريقة التجار بالقطعة مع عالم عربى كبير وكسول، يريد أن يتمغط ويريح أعصابه مرة واحدة وإلى الأبد، من «مشكلة عتيقة» لاتزال تعيق التقدم والديمقراطية والالتفات إلى حقوق الإنسان.. العربى!

لا أحد يستطيع التخمين بعد « جولة الحسم»/ التاسعة!

..ولا أحد يمكنه معرفة الذى سيقرره العرب قبل الجولة العاشرة. وهى جولة ستحاط، بالتأكيد ،ببركات « الشريك الكامل» التى سيعطيها، هى الأخرى ،إسما مغريا يجعل العرب، « فى حيص بيص» من أمرهم .. ذلك أن وزير خارجية أمريكا «وارن كريستوفر» ، سيعطى تعريفات جديدة لمفهوم « الشريك الكامل» تبعث الحماس فى المترددين..وتضغط أعصاب الفلسطينيين بمزيد من الأطواق العربية ،كى لايهربوا من المجابهة السياسية مع « العدو الإسرائيلى»!

لا أحد يستطيع التخمين!

بالطبع ، وعلى عادتهم سيجتمع العرب.سيتبادلون الرأى، وسيقدح السياسيون المتأنقون زناد أفكارهم فى البحث عن الكلمات المناسبة التى سيقولونها لوسائل الإعلام عن « الموقف العربى الموحد» و « دواعى المشاركة فى الجولة العاشرة»، يشاهد العرب المنهزمون نشرات الأخبار، وقبل أن ينصرفوا عن مذيعى ومذيعات التليفزيون الجميلين والمبتسمين على الدوام، إلى قصة مسلسل تغبطهم بانتصارات الخير التى لا تتحقق فى واقعهم البائس. قبل ذلك « سيهرشون» رؤوسهم فى البحث عن معنى « الموقف العربى الموحد».

المتفائلون ستذهب أفكارهم إلى « تعهدات مكتوبة» قطعها العرب على أنفسهم على أن يكونوا موحدين فى مفاوضات مع حكومة تحظى « بشريك كامل» و« تعرف من أين تؤكل الكتف».أما السوداويون فسيخمنون أنها « بركات الشريك الكامل»،فلا تستهينوا برؤية السوداويين!

فالح العطاونة

الجماهير تتمسك بالديمقراطية والاشتراكى تحقق الرقم الصعب

عز الدين سعيد احمد

رسالة اليمن

فى يوم الثلاثاء ٢٢ مايو ١٩٩٠ رفع علم الجمهورية اليمنية وأعلن عن قيام دولة الوحدة بين شطرى اليمن وفى يوم الثلاثاء ٢٧ أبريل ١٩٩٣ جرت أول انتخابات برلمانية فى اليمن بشكل ديمقراطى . وبين التاريخين ثلاث سنوات من الانتظار والقلق والترقب!

وتنفس الجميع الصعداء بما فيهم مراقبون «عديدون» مع انتهاء الانتخابات بدون انفجار كما كان يتوقع البعض ،وأعلن يوم الانتخاب كيوم حقيقى لقيام دولة الوحدة الجديدة.

الانتخابات.. والانفراج!

فى صبيحة الثلاثاء ٢٧ إبريل ١٩٩٣. توجه قرابة مليونين وستمائة الف ناخب إلى صناديق الاقتراع فى الف ومائتين وخمسين مركزا انتخابيا لاختيار مرشحيهم الى مجلس النواب الجديد فى ٣٠١ دائرة.. تقدم اليها ثلاثة آلاف وسبعة وعشرون مرشحا بعد انسحاب الف ومائة وسبعة وثمانين مرشحا آخرين..

وجرت الانتخابات فى جو يسوده الهدوء الى حد بعيد، ولم يتعطل العمل الانتخابى فى غير دوائرة واحدة،و الدوائر ١٦٩ بمنطقة الزهراء بمحافظة الحديدة، والتى علقت فيها الانتخابات نظرا للخلاف ، ماجرى بين مرشحين هناك قبل أيام من العملية الانتخابية. وشهدت الانتخابات اقبالا كبيرا من الناخبين.

حيث وصلت نسبة المشاركين من المسجلين فى قيود الناخبين الى ٨٥٪.

ومع انتهاء عملية الفرز تضاربت فى البداية تصريحات الاعلام الحزبى عن النتيجة النهائية نظرا لمحاولة الاستباق فى توجيه الرأى العام أو أعلان نسبة من النجاح المبالغ فيه عبر وسائل الاحزاب والاعلام الرسمى، وفوجئ الرأى العام بأن المؤتمر الصحفى الذى أعلن فيه السيد **صادق أبوراس** (وهو عضو فى اللجنة العليا للانتخابات) ومعه أعضاء اخرون من حزبى المؤتمر الشعبى وتجمع الاصلاح النتائج صباح السبت أول مايو لم تكن دقيقة الى حد بعيد. وكذبتها الوسائل الأخرى بعد أيام.

عقب ذلك أعلنت النتائج النهائية، وتم حجب النتيجة لثلاثة وثلاثين دائرة لوجود طعون فيها... وتقلص هذا العدد ليصل الى ثلاث عشر دائرة فى ١٩ مايو الماضى عندما عقد مجلس النواب الجديد أول جلساته فى العاصمة صنعاء.

وقد حصل «المؤتمر الشعبى العام» على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية.. حيث فاز باسمه ١٢٣ مرشحا بالاضافة الى ٢٢ مستقلا إنضموا إلى كتلته البرلمانية وفاز الحزب الاشتراكى اليمنى بواحد وسبعين مقعدا بالاضافة الى ثلاثة عشرة مقعدا من المستقلين الذين دعمهم الحزب وجاء حزب التجمع اليمني للاصلاح وهو حزب يضم تحالف الأخوان المسلمين والقبائل باثنين وستين مقعدا، و البعثيين بسبعة مقاعد وحزب الحق مقعدان، وكل من الحزب الناصرى الوحدوى ، والناصرى الديمقراطى والتصحيح الشعبى الناصرى مقعد واحد، والمستقلون (٢٣) مقعدا.

وبدت مسألة الحصول على أكبر كمية من المقاعد البرلمانية لاتمثل حقيقة ثقل التنظيمات السياسية فى الساحة، ولايعد مؤشرا أساسيا على الحضور الجماهيرى.

ففى احصاء للأصوات ، مثلا تم فى محافظة **تعز** على نطاق ثلاث وأربعين دائرة انتخابية هى كل دوائر تعز وجد من حيث ترتيب الأصوات الاتى:

١- الحزب الاشتراكى ٧ر٣٦٪
٢- الاصلاح ٦ر٢٤٪
٣- المؤتمر الشعبى ١ر٢٤٪
٤- الوحدوى الناصرى ٥ر١٠٪
٥- البعث ٤٪

بينما الترتيب من حيث الحصول على المقاعد نتيجة للنظام الفردى اختلف تماما، فلقد حصل الاصلاح على أعلى عدد من المقاعد (١٦ مقعدا) ، والاشتراكى على ١٣ مقعدا) والمؤتمر الشعبى على ستة مقاعد، والناصرى الوحدوى على مقعد واحد والناصرى الديمقراطى مقعد واحد والبعثيين على مقعد واحد.

ونفس الأمر انعكس على مستوى اليمن بشكل عام. ففى احصاء غير رسمى وزع فى صنعاء أظهر تفاوت الاصوات للاحزاب الرئيسية كالتالى:

١- المؤتمر الشعبى ٢٨٪
٢- الرشتراكى ٦ر٢٥٪
٣- الاصلاح ١٧٪
٤- المستقلون ١١٪

وأظهر نفس الاحصاء أن المستقلين يتوزعون من حيث اقترابهم وعلاقاتهم بالاحزاب على النحو التالى:

الاشتراكى يليه المؤتمر، ثم الإصلاح!

ولقد أظهرت الانتخابات فى اليمن غيابا حقيقيا لمظم الأحزاب والتنظيمات السياسية أو بالأصح لم يظهر من حيث الثقل الجماهيرى والحضور الشعبى من الأحزاب التى وصل

عـددها الى أربعين حـزبـا تقـريبـا قـبـل الانتخابات غير ثلاثةأحزاب رئيسية هي:

١- **المؤتمر الشعبى العام**.. الذى يرأسه رئيس الجمهورية الفريق/ **على عبد الله صالح**

٢- **الحزب الاشتراكى اليمنى**.. الذى يرأسه نائب الرئيس السيد /**على سالم البيض**

٣- **التجمع اليمنى للاصلاح**.. الذى يرأسه الشيخ/ **عبدالله بن حسين الأحمر**

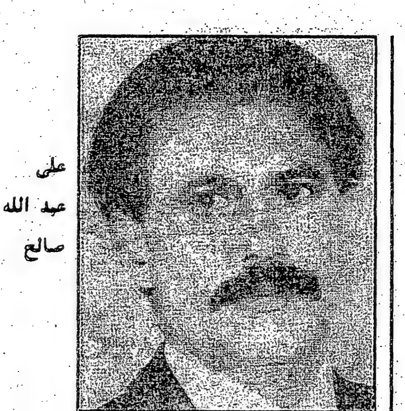
وان كـان هناك وجـود مـحـدود لأحـزاب البعث وللأحزاب الناصرية الثلاثة ولحزب الحق.

التنسيق والخلاف

ومنذ اعلان النتيجة فى أول مايو وحتى انعقاد أول جلسة لمجلس النواب فى صنعاء يوم ١٥ مايو، عقدت عدة اجتماعات رسمية معلنة وأخرى غير معلنة لمجلس الرئاسة اليمنى ومع بعض الشخصيات السياسية الرئيسية فى البلاد. وكان أهم الاجتماعات الذى عقد ظهر الاثنين ١٩٩٣/٥/١٠ بين اللجنة العامة للمؤتمر الشعبى العام برئاسة الفريق / **على عبدالله صالح** من جهة والمكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى برئاسة **على سالم البيض** من جهة ثانية. وهو الاجتماع الذى تم فيه التوقيع على ماأسمى **بوثيقة التنسيق والتحالف على طريق التوحيد بين المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى**.

ونشرت الصحف الرسمية والحزبية نص الوثيقة التى اتفق فيها على ضرورة تشكيل كتلة برلمانية موحدة، واجراء تعديلات دستورية مختلفة أهمها تشكيل مجلس الشورى الى جوار مجلس النواب تمثل فيه المحافظات بعدد مماثل ومتساو من الاعضاء، وتشكيل جمعية وطنية تضم المجلسين النواب والشورى. ويرأسها نائب الرئيس.

وثار لغط واسع حول هذه الوثيقة، حيث إعتبرها بعض السياسيين المعارضين نوعا من الالتفاف على الديمقراطية والغاء دور المعارضة بحكم أن الثقل فى البرلمان سيصبح للسلطة وحدها. ونشرت بعض الصحف أن الوثيقة تسببت بخلاف واسع داخل صفوف الحزب الاشتراكى.. حيث غاب أثناء الاجتماع للمكتب السياسى مع اللجنة العامة أبرز الوجوه المعروفة فى المكتب السياسى، ونشر



على عبد الله صالح



عبد الله حسين الاحمر



د. ياسين سعيد النعمان



حيدر أبوبكر العطاس

البعض أن هؤلاء يشكلون التيار المتشدد والرافض داخل الحزب للاندماج مع المؤتمر الشعبى.

وكان حزب المؤتمر الشعبى العام، قد طالب أكثر من مرة خاصة من خلال أمينه العام الرئيس **على عبد الله صالح** بضرورة دمج الحزب الاشتراكى مع المؤتمر الشعبى.. لكن مصدرا مسؤلا فى الحزب الاشتراكى نفى وجود خلاف حاد داخل قيادة الحزب، وأكد أن هناك تباينافى الرآى وليس خلافا وأن مثل هذا التباين يعتبر شكلا من أشكال ممارسة الديمقراطية فى الحياة الداخلية للحزب.

وقد امتد التنسيق بعد ذلك من الحزبين الى الحزب الثالث الكبير التجمع اليمنى للاصلاح وبقية الأحزاب ففى أول جلسات مجلس النواب أنتخب الشيخ **عبد الله بن حسين الأحمر** رئيس تجمع الاصلاح رئيسا للمجلس وحصل على ٢٢٣ صوتا من أصل ٢٨٧ صوتا هم جميع من حضر أعمال جلسة مجلس النواب حيث غاب أربعة عشر عضوا ثلاثة عشر منهم لأن قضايا الطعون فى دوائرهم الانتخابية لم تبت فيها المحكمة العليا ودائرةلم تجر فيها الانتخابات بعد. كما انتخب الوكلاء الثلاثة على النحو التالى:

١- المؤتمر الشعبى «محمد الخادم الوجيه»

٢- الحزب الاشتراكى «على صالح عباد»

٣- حزب البعث «عبد الوهاب محمود»

وهو مايؤكد تصريحات المسئولين فى اليمن من المؤتمر والاشتراكى اللذين قالا أنه لابد من إشراك كل القوى السياسية الفاعلة فى الساحةوأنه لايمكن الانفراد فى حكم اليمن من قبل أية قوى سياسية أو حزبية.

وتؤكد مصادر يمنية مختلفة أن توزيع المناصب الرئيسية فى الدولة سيتم على النحو التالى.

رئاسة الحكومة ..للحزب الاشتراكى اليمنى

رئاسة الجمهورية للمؤتمر الشعبى

وقد حصل تجمع الاصلاح على رئاسة مجلس النواب

والمرشح لتولى رئاسة الوزارة هو المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء الحالى بعد أن اعتذر د. ياسين سعيد نعمان/ وكلاهما عضو فى المكتب السياسى للحزب الاشتراكى

وأوردت صحيفة **صوت العمال** القريبة من الحزب الاشتراكى فى عددها الخميس ١٩٩٣/٥/١٣. خبر رفض **الدكتور ياسين سعيد نعمان** لرئاسة الحكومة وهو

الذى شغل منصب رئيس مجلس النواب خلال الثلاث سنوات الماضية- ويتمتع بقبول جماهيرى واسع ويكاد يكون الشخصية السياسية التى يجمع عليها الرأى العام فى اليمن.

وطبقا لما أعلنه رئيس مجلس النواب الجديد ، فإن أول اجراءات المجلس ستنصب على اجراء تعديلات دستورية مقترحة أهمها الغاء مجلس الرئاسة الذي يتكون الآن من رئيس ونائب وثلاثة أعضاء، والاكتفاء برئيس ونائب للرئيس.

بالاضافة الى قضية الحكم المحلى على مستوى المحافظات وانتخاب المحافظين بدلا من تعيينهم وتكوين مجلس للشورى كرديف لمجلس النواب.

ويتوقع أن تأخذ هذه التعديلات الجزء الأعظم من أعمال الفصل الأول لمجلس النواب.

وتؤكد مصادر قريبة أن الحكومة التى ستتشكل ستكون حكومة وفاق وطنى ، وستوزع الحقائب بين الأحزاب الثلاثة: المؤتمر، الاشتراكى، الاصلاح» حيث من المقرر أن تؤول حقائب«التربية + الأوقاف= التموين» الى تجمع الاصلاح ، ويتقاسم المؤتمر والاشتراكى بقية الوزارات.

هل سقط الاشتراكى؟

الجانب المثير للانتباه أن أعلان نتائج الانتخابات صاحبه حملة اعلامية مكثفة تبرز سقوط الحزب الاشتراكى-سقوطا ذريعا- بحجة أن ٥٦ مقعدا فقط هى كل حصيلة الحزب الرسمية متجاهلين نجاح ١٥ نائبا آخرين من أعضاء الحزب خاضوا الانتخابات كمستقلين ودعم ١٣ نائبا له من القوى الديمقراطية الذين نجحوا كمستقلين

والتقييم الصحيح لنتائج الانتخابات بالنسبة للحزب الاشتراكى، لابد أن يأخذ فى الاعتبار بالاضافة لعدد المقاعد هذه الحقائق:

-**نجح الحزب الاشتراكى فى كافة المقاعد المخصصة للمحافظات الجنوبية والشرقية. والتى كانت تسمى بالشطر الجنوبى. ماعدا مقعدين فقط.** وبذلك أثبت التفاف الجماهير حوله رغم الحملات الشرسة التى تعرض لها هناك بحجة أنه حكم هذا الشطر وأذاقه العذاب. وأنه يلقى تذمرا واسعا من الجماهير لتثبت هذه الجماهير التفافها للحزب وحده. وعجزمنافسوه..سواء شريكه فى الحكم المؤتمر الشعبى أو تجمع الاصلاح أن يصبح لهم وجود مؤثر فى هذه المحافظات بينما نجح الحزب فى المحافظات الأخرى بشكل واضح فقد حصل على ثلاثة مقاعد ، تحت اسم مستقل فى **محافظة صنعاء نفسها ونجح اعضاء له فى حجة** وقارب والجوف، وإب، والحديده، وفى **تعز استطاع أن يحصل على أربعة عشر مقعدا من أصل ثلاثة وأربعين مقعدا.** فلقد راهن على ثمانية من أنصاره وأعضائه بصفة مستقل ، ونجحوا بالاضافة الى ستة مقاعد من الحزبيين القياديين وبدت منطقة واسعة بمحافظة تعز هى الحجرية معقلا للحزب الاشتراكى.. الحاد فقد غابت المنافسة من الاحزاب الأخرى فيها.

-المعيار الثانى لنجاح الاشتراكيين هو.. أن الحزب بقى دوما المنافس العنيد لبقية الدوائر سواء فى المناطق الشمالية أو الغربية أو الوسطى بل وخسر عدة دوائر كما حدث فى تعز والحديدة ، وإب، وأمانة العاصمة بفوارق بسيطة لاتتعدى المئات بل العشرات من الأصوات.. ليظهر بأنه قوة موجودة فى الساحة لايمكن تجاهلها.

- المعيار الثالث الذى يحتج به أنصار الاشتراكى على نجاحهم الفعلى هو أن مرشحى الأحزاب الأخرى بالذات المؤتمر، أعتمدت على الواجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فخاض الانتخابات فى الحديدة ثلاثة من التجار المعروفين ذوى الامكانات الاقتصادية الضخمة باسم المؤتمر ونجاح هؤلاء يعود الى أشخاصهم وليس لمستوى وجود التنظيم فى الساحة السياسية وبين أوساط الأنصار.

على العكس بالنسبة للحزب الاشتراكى فقد دفع شخصيات سياسية لاتملك امكانيات الهيمنة السياسية والاقتصادية وحققوا النجاح الأمر الذى يعدمؤشرا قويا لمدى ثقل الحزب وكسبه للأنصار والأتباع.

والأن بعد أن انتهت الانتخابات.. ماهو مستقبل اليمن؟

يؤكد أكثر من مراقب سياسى بالاضافة الى الرئيس اليمنى **على عبد الله صالح، ونائبه على سالم البيض أن أهم نتائج** هذه التجربة وأهم نجاح هو استمرارها والتفاف الناس حول الديمقراطية كخيار حقيقى مؤكدين أن مسألة السلطتفى اليمن تخضع الى توازنات لابد من احترامها وأنه لايمكن لأحد أن ينفردبالسلطة أويعمل على الغاء

* سجلت اللجنة الأمنية التابعة للجنة العليا للانتخابات أهم الحوادث الأمنية كالتالى:
- ٥ شهداء من رجال الشرطة والمواطنين
- ٤ جرحى من جراء مشادات بالسلاح الأبيض
- ٩ جرحى من جراءمشادات بالسلاح النارى
-٦ جرحى بحوادث صدام سيارات
- تم خطف ٦سيارات وتم اعادتها فورا
- اختطاف لجنة واحدة
-١٤ حالة اعتداء على اللجان
- ٣ حالات احتجاز

* لم تصعد المرأة الى مجلس النواب إلا فى دائرتين الأولى فى عدن للسيدة/ خولة شرف.

والثانية فى حضرموت للسيدة/ منى باشر حبل وكلتاهما من الحزب الاشتراكى اليمنى.

وهو الحزب الوحيد الذى الحج النساء فى دوائره الانتخابية.

* د/ياسين سعيد نعمان يفضل الذهاب الى العمل الأكاديمى عن ترأسه للحكومة.. رغم عرض رئاسة الوزراء عليه.

* هيئة رئاسة مجلس النواب الحالية تتشابه الى حد كبير مع الهيئة السابقة من حيث مسقط الرأس لكل عضو.

«مناطق شمالية، جنوبية، تعز، الحديدة».

مزيد من الدولية.. وقليل من الديمقراطية

حلمى شعراوى

مزيد من الدولية.. وقليل من الديمقراطية لم يكن المؤتمر العربى لحقوق الإنسان بالقاهرة. هو اللقاء الأول للمعنيين بحقوق الإنسان فى الوطن العربى، منظمات أو أفرادا، فقد سبق أن التقوا فى الخرطوم (١٩٨٧) فى أول مؤتمر عام للمنظمة العربية بعد أن منعتهم حكومة مصر من الاجتماع بالقاهرة مقر المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ثم التقوا فى تونس ١٩٩٠ في جو « الإنفراجة السياسية التونسية للعهد الجديد، » وهاهم يجتمعون فى القاهرة في أبريل ١٩٩٣، ضمن سلسلة المؤتمرات الإقليمية التى يجرى التحضير خلالها للمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى فيينا - يونيو ١٩٩٣. ولا شك أن القاهرة قد سعدت بذلك رغم عدم موافقتها على الاعتراف بالمنظمة العربية أو المنظمة المصرية رسميا حتى الآن كما سعدت الجامعة العربية رغم عدم صياغتها لأي ميثاق إقليمى بشكل نهائى أو ترقية اللجنة «الإدارية» بها إلى لجنة «مراقبة»أو حتى متابعة لأوضاع حقوق الإنسان فى الوطن العربى.

رتبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتنسيق مع اتحاد المحامين العرب والمعهد العربى لحقوق الإنسان فى تونس لهذا الاجتماع ، ورغم أنه من المفروض أن يحضره ممثلو حكومات ومنظمات غير حكومية وفق الشروط الدولية لهذه الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر فيينا، فقد بدا حضور التمثيل الحكومى محدودا للغاية (منعا للإحراج!) وبدا معظم الحاضرين الأكثر من مائة مندوب ممثلين لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بالإضافة إلي بعض المراقبين الدوليين.

وقد التزم المنظمون بمفهوم « حقوقى » محدود فلم نشهد تمثيلا عريضا متوقعا لأصحاب الحقوق النسائية والشبابية والنقابية والأكاديمية .باستثناءات قليلة من مصر وتونس.

وقد نجح منظمو المؤتمر قبل انعقاده في صياغة قضايا الحركة ، فيما لم ينجح المجتمعون أنفسهم فيه إلى حد كبير، إذ جاء « التقرير العام» المقدم للمؤتمر وورقة « إطار التنسيق والتعاون» بين أطراف الحركة العربية لحقوق الإنسان شاملة للقائمة الطويلة من هموم الإنسان العربى وحركة حقوق الإنسان فى الوطن العربى، وذلك بعملية رصد مكثفة ومدققة تستحق التقدير بحق، كما تستحق أن تنتشر كوثيقة هامة من وثائق التعريف بأوضاع حقوق الإنسان فى البلدان العربية، واتخذت الورقتان عدة محاور لهما من نظرة فيما تم ومالم يتم إنجازه على صعيد حقوق الإنسان فى الوطن العربى ثم، وحدة مبادىء حقوق الإنسان فى إطار تلازم التنمية بالديمقراطية، ثم التحديات الجديدة والعقبات القائمة أمام الحركة، فإطار التنسيق بين أطراف حقوق الإنسان من تحديد للأسبقيات إلى التقسيم الوظيفى والتضامن..الخ..

الأوضاع والمعوقات

ولأهمية الوثائق المقدمة للمؤتمر بالنسبة للتثقيف حول حركة حقوق الإنسان العربية وهمومها ، ورغم ضيق الحيز المتاح لتقديمها هنا فإننا يمكن أن نلتقط بعض أهم النقاط الجديرة بالاهتمام ، وكلها والحق جديرة به:.

١-**حق تقرير المصير:** مازال هنا الحق يترنح على أرض فلسطين تحت عبء الاستعمار الاستيطانى الصهيونى، ومع ذلك فليس الشعب الفلسطينى وحده الذي يعيش إنكار هذا المبدأ، فمازالت مشكلة حقوق الأقليات وأثر النزاعات الثنائية الحادة والوجود العسكرى الأجنبى هنا وهناك تعتبر انتهاكا صارخا لهذا الحق.

٢- **الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية:** مازالت تنكرها مناطق بأكملها مثل علاقة دول الخليج بالحقوق السياسية والمدنية والدول التى تفرض ضدها القوانين الاستثنائية، وثالثة تتذرع بالحقوق الاجتماعية لفرض شمولية سياسية مركزية تجعل حركة الإصلاح الدستورى صورية إزاء افتقاد حيوية عناصر المجتمع المدنى.

٣- **الهيئات الدستورية والرقابية:** تبدأ بعض الدول العربية برفض التوقيع على مواثيق حقوق الإنسان الدولية بحجة الخصوصية الحضارية، أو رفض التدخل فى الشئون الداخلية، وتصل لحد شل التمثيل البرلمانى، أو تقييد الاعلام وإساءة استغلاله أومنع قيام منظمات حقوق الإنسان أو التنظيم النقابى. .ومع ذلك يتحدثون جميعا فى المحافل الدولية عن رعايتهم لحقوق الإنسان.

٤- **مفاهيم حقوق الإنسان:** تفسرها كل دولة - وأحيانا كل جماعة- تفسيرها الخاص، فتنكر الديمقراطية فى دولة، أو تصبح التعددية وفق هوى النظام، أو تثار مشادة مأساوية حول حقوق الإنسان فى الإسلام والمواثيق الدولية، أو تتبادل الأطراف الحكومية وغير الحكومية تهمة الاستغلال السياسى لمفهوم حقوق الإنسان والتدخل الخارجى من دول عربية ضد أخرى بادعاء مساندة من يستغلونها فى المعارضة السياسية. .أو ينكر الجميع حقوق المرأة فينتقد دورها فى تنمية المجتمع.

٥- **التنمية والديمقراطية:** لايخفى أن بعض النظم قد بالغت فى ادعاء تغليب شروط التنمية والحقوق الاجتماعية لتكريس شموليتها وإطلاق يد السلطة فى مجتمعاتها بدون رقيب، وقد أدى ذلك لفشل هذه التجارب من جهة واستفحال الدعوة للنقيض الليبرالى مرتبطا بتبديد المكاسب الاجتماعية من جهة أخرى فى ضوء استمرار مشكلات التخلف والخضوع للشروط التى تفرضها صناديق ومصادر الإقراض الدولية وادعاء ربط

ذلك بالتعددية والديمقراطية. وقد أدى هذا الموقف الانتقائي فيما بين الحقوق الاجتماعية والسياسية إلى خلط في مفاهيم التنمية وتعويق لمفاهيم الديمقراطية على السواء رغم أن كل الاتجاهات الواعية تحذر من عدم تجزئتها.

٦- **الجماعات المتطرفة ذات الشعارات الإسلامية:** يلاحظ التقرير أنها ليست ظاهرة جديدة في التاريخ العربي الحديث، لكن الجديد هو ممارستها لأعمال العنف وحدة الطرح الذي يقوض استقرار المجتمعات العربية، ويرجع التقرير ذلك إلى غياب الديمقراطية واحتكار السلطة وتغييب الرأي الآخر وعدم الاهتمام بالحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأزمة التي تعانيها الشعوب العربية تحت ضغط شروط صناديق الإقراض الدولية ولجوء السلطات العربية إلى العنف المضاد والقوانين الاستثنائية والقمع بما يؤثر على الاستقرار والتنمية.

٧- **اضطراد مظاهر العنصرية الجديدة في أوروبا ضد المواطن العربي:** حيث رصد التقرير مظاهر تصاعد الاشكال الاجتماعية والممارسات السياسية المضادة للمواطن العربي في أوروبا واستفحال نفوذ الجماعات العنصرية هناك إلى حد دخول البرلمانات وبث ثقافة اجتماعية وسياسية في هذا الإطار ضد المواطن العربي وبادعاء مواجهة الإسلام.

٨- **عرض إطار للتنسيق بين أطراف الحركة العربية لحقوق الإنسان،** سواء بالنسبة لتحديد اسبقيات عمل الحركة أو تقسيم العمل مع المنظمات الحقوقية الشعبية الأخرى أو بتوفير المعلومات وتبادلها أو تأكيد مظاهر التضامن والتساند فيما بينها إزاء أزمات أى منها.

٩- أكدت الوثيقة الختامية على ترابط **مبادىء حقوق الإنسان وأهمية احترام حقوق الأقليات والمرأة ،والعاملين الوافدين،،** كما أكدت علي دفع آلية دولية لدعم حقوق الإنسان ممثلة في محكمة جنائية يمكن الرجوع إليها، وإنشاء آلية دولية لمتابعة انتهاكات الجماعات غير الحكومية، لمبادىء حقوق الإنسان...

١٠- مشاركة التيار العام في حركات حقوق الإنسان الدولية بشأن المطالبة بتعيين مفوض سام لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة مثل مفوض اللاجئين يكون له حرية أكبر في الحركة والاستجابة لحالات انتهاك حقوق الإنسان.

بين «الدولي» و«الديمقراطي»

شغل المؤتمرون كثيرا بكيفية حضورهم في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في فيينا وكيف سيتقدمون لهذا المحفل بقضاياهم المختلفة، واعتقد أن المؤتمر هنا كان أسير الشكل الاحتفالي في فيينا بأكثر مما عني بمناقشة كيفية مواجهة الصعوبات هناك خاصة وأن الحكومات العربية وخبراء دول الغرب قد أعدت في اجتماعاتها المسبقة كمائن كان لابد من مواجهتها بموقف واضح منذ اجتماع القاهرة إذا أردنا تحركا « دوليا » قويا يعوض ضعف التحركات الداخلية، من ذلك مثلا: قرار المجموعات الحكومية العربية ولجنة الجامعة العربية حول مبدأ « **عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول أو المساس بسيادتها بحجة حماية حقوق الإنسان** » ..وهو قرار تنفرد به المجموعة العربية الحكومية لمنع أى حديث عنها في هذا الشأن وفي نفس الوقت رفضت المجموعات الغربية أن تشمل المناقشات الدولية قضايا: **حق تقرير المصير- الحق في التنمية- الإشارة إلى المعايير المزدوجة أو الاحتلال الأجنبي..فماذا بقى!**

واعتقد أن انشغال معظم نشطاء حقوق الإنسان العرب بمجرد الوجود في المحافل الدولية وتصميمهم المزعج على عدم الاشتغال بالسياسة في هذه المحافل، بل وميل بعض القوى المعارضة العربية للتقارب مع الدوائر الغربية ضد حكوماتها رغم ثقتها بأن الغرب لن يسلم الحكم لقوى ديموقراطية حقيقية لو كانوا كذلك، كل ذلك جعل صوت المجتمعين خافتا بالنسبة لمواجهة هذه المواقف «الغربية» الشرسة في سياستها« السياسية » البحتة!

ولو أن الاهتمام بالأوضاع الديمقراطية في بلادنا كان بحجم المطالبة بتعيين «مفوض سام» لحقوق الإنسان أو صياغة مواثيق جديدة وكلها مسائل شكلية على الصعيد الدولي كما نعلم كان صوت المؤتمرين أكثر جدوى لكن عليك أن تتأمل معنى **تصميم الوفد المصري الغريب على خلق آلية دولية ضد الجماعات غير الحكومية التي تنتهك حقوق الإنسان،** ورغم رفضنا لعنفها إلا أن وضع أمور داخلية بهذا الشكل وذات أسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية معروفة فضلا عن علاقتها بالأوضاع السياسية الخاصة، **يعتبر توهما مبالغا فيه حول «الإطار الدولي»** دون رغبة في تفهم أو العمل على المستوى الوطني بالشكل المناسب حيث **نعلم جميعا متى يتدخل « المجتمع الدولي» ومتى يرفض ذلك!.**

وهذا مايدعونا للقول أن المفاهيم الديموقراطية لحركة حقوق الإنسان لم تنضج بالقدر الكافي لتصبح مشغولة بالحقائق الاجتماعية والثقافية السياسية الوطنية بالأساس.كنت **أتصور أن تنسق الحملات لكشف الأوضاع السيئة لحقوق الإنسان بالخليج** ونفى أى أثر لحرب الخليج نفسها على الأوضاع السياسية في كل المنطقة بما فيها العراق وإيران بسبب السياسات الامبريالية فعلا(ومعذرة للعازفين عن التسييس!) وأتصور أن تدرس **الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للنظم القائمة في الشمال الأفريقي بما فيها مصر للتعرف على موقعها من أسباب تصاعد العنف والعنف المضاد.** أو أتصور أن تلح المجموعة العربية من أجل وضع **بروتوكول تنفيذي للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى تتاح** الفرصة لمنظمات حقوق الإنسان لكشف السياسات الاستغلالية في بلادها والأوضاع الطبقية المجحفة كعنصر رئيسي لتعويق التنمية البشرية أوالديمقراطية السياسية(وليس صدفة أن تصدى أحد الحكوميين في المؤتمر لرفض هذه الدعوة بقوة عندما ذكرها الكاتب، حتى سقطت من البيان الختامي!).

كان تمترس منظمات الإنسان بتأكيد شكلها المهني، والإلحاح على أهمية وضعها «الدولي» وما يوفره لها من اتصالات، وانشغالها بالإعداد «للمؤتمر العالمي» الذي يعرفون حدود نفوذهم فيه مقدما، شاغلا للمؤتمرين عن معالجة مسائل التنسيق « القومي » فيما بينهم بشأن حركة التثقيف أو تنسيق المعلومات أو التساند لحماية أوضاعهم.. وهو ماجاء بشكل جيد في الورقة المعدة للمؤتمر نفسه أو في تراث حركة المحامين العرب. لكن انزعاج البعض من الحديث عن مقرطة حركة حقوق الإنسان أو بحث دورها الديمقراطي مع « الأطراف الأخرى » الحقوقية في نفس مجتمعاتها ،بل وترحب بعض شخصيات حقوق الإنسان بفكرة الهيئات الاستشارية المشتركة مع الحكومات، رغم فشل التجربة في المغرب مثلا، مما لا يبشر إلا بقليل من المكتسبات من مثل هذا المؤتمر، حتى يستقر نشطاء حقوق الإنسان علي ما هو « دولي » وما هو« ديمقراطي »..بحق



بعد ٤٠ عاما...

أول مؤتمر علني للحزب الشيوعي الأردني

علي الرنتيس

رسالة عمان

تحت شعاره «من أجل أوسع تحالف وطني لتعزيز الديمقراطية والدفاع عن مصالح الكادحين» و«من أجل تضامن عربي كفاحي في مواجهة الامبريالية والصهيونية» عقد الحزب الشيوعي الأردني مؤتمره الوطني العلني الأول في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أبريل الماضي.

أقيم حفل الافتتاح في قاعة المركز الثقافي الملكي وقدر عدد الحضور بأكثر من ألف شخص وحضره وزراء ونواب وأمناء عامون لأحزاب أردنية ورؤساء نقابات عمالية ومهنية ومندوبات عن الحركة النسوية وضيوف جاءوا من ١٢ بلدا عربيا وأجنبيا ليشاركوا الحزب الشيوعي الأردني هذا الحدث التاريخي الهام في مسيرته النضالية التي استمرت أكثر من أربعين عاما.

استهل الحفل بكلمة السيدة إملي نفاع التي كادت أن تبكي الحضور حين قالت «هاهم الشيوعيون يحنون هاماتهم للوطن، ويقبضون على مبادئهم واسمهم وحزبهم وتراثهم، ويعقدون مؤتمرهم في زمن الزلزال الأكبر الذي غاب فيه الاتحاد السوفيتي وها هو الأردن يفتح ذراعه للشيوعيين، ويعلن مؤتمرهم وساما على جبين الديمقراطية».

وحيت نفاع كل من انتصر للديمقراطية والحقوق الدستورية، وحق الإنسان في الاعتقاد والتفكير والتعبير، وأيد حق الحزب الشيوعي في النشاط العلني، وحقه في المشاركة في الحياة السياسية الأردنية.

ثم ألقى يعقوب زيادين الأمين العام للحزب تقريره السياسي الذي أكد فيه أن الحزب الشيوعي ظل طوال تاريخه حزبا وطنيا أردنيا مستقلا، يتمسك بمصالح الشعب والوطن والأمة.

كما أكد تأييد الحزب للتحول الديمقراطي بكل قوة وقال أنه يناضل من أجل أن تصبح الديمقراطية نهجا راسخا في الحياة السياسية وفي الممارسة الاجتماعية.

وأكد زيادين أن الشيوعيين الأردنيين يحترمون المعتقدات الدينية للمواطنين ويقرون بالتعددية الفكرية والسياسية.

ودعا إلى بناء أوسع تحالف وطنى لحماية الديمقراطية وتعميقها واعتمادها كنهج ثابت لارجعة عنه.

وواصل المؤتمر عقد جلساته فى قاعة فندق «حمون» على مدى يومين متتاليين ،ناقش المؤتمرون خلالها مشروع البرنامج السياسى والميثاق وأبدى المؤتمرون ملاحظاتهم على الوثيقتين ، وأجروا تعديلات على نص الفقرات، وقدمت المناطق تسع مداخلات هامة، أثارت بعضها نقاشا حادا فى بعض الأحيان، وأرجأوا مناقشة النظام الأساسى إلى المؤتمر الاستثنائى عقده فى وقت قريب.

وانتخب المؤتمر لجنة مركزية من ٢٥ عضوا بينهم ٥ نساء كما انتخب ٦ مرشحين لها و٩ أعضاء للجنة المراقبة الحزبية بينهم امرأة ودخل اللجنة المركزية لأول مرة حوالى ٥٠٪ من اعضائها.

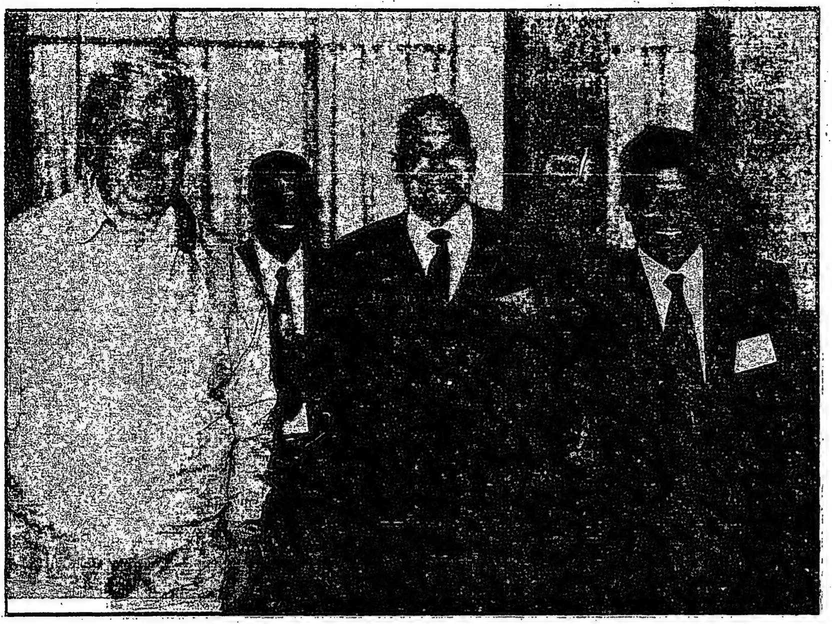
الطريقة التى تم بها الترشيح للجنة المركزية ولجنة المراقبة أثارت بعض ردود الفعل لدى بعض أعضاء المؤتمر حيث قام زيادين بطرح قائمة تضمنت اسماء المرشحين اللجنة المركزية وقائمة باسماء أعضا لجنة المراقبة وأعطى الحق لمن يرغب بترشيح نفسه لأى من اللجنتين.

وكانت رغبة بعض أعضاء المؤتمر أن لايكون هناك قائمة معدة وأن يجرى الترشيح فرديا .ومع هذا فإن **عدد الذين تقدموا بالترشيح بأنفسهم للجنة المركزية لم يتجاوز ٨ أعضاء فاز إثنان منهم كمرشحين.**

أما الذين ترشحوا لعضوية لجنة المراقبة سواء من القائمة أو من الترشيح الفردى فقد بلغ عددهم (١٥) مرشحا ،وفاز بعضويتها اثنان من خارج القائمة المقترحة.

وفى ختام المؤتمر صدر بيان أخذ شكل وصف الواقع أكثر من التحليل ولم يستطع أن يقدم دراسة معمقة عن واقع الأردن.

ومهما كانت الملاحظات فإن مؤتمر الحزب الشيوعى الأردنى يبقى أول مؤتمر بعد الترخيص بقيام الأحزاب ، وهو حدث هام فى حياة الأردن السياسية من حيث تثبيته للتعددية السياسية وعقده فى المركز الملكى وهو مكان انعقاد مؤتمر القمة العربى.والأهم من كل هذا أنه ثبت وجود حزب ذى هوية محددة .كما أن توقيته كان مناسبا لأنه جاء



د.يعقوب زيادين يتوسط جورج حادى(يمينا) وابراهيم بن بدراوى (يسارا)

قبل الانتخابات النيابية التى ستكون حدثا بارزا فى حياة الأردن ومستقبله.

وفى لقاء سريع مع **د.يعقوب زيادين** الذى اعيد انتخابه أمينا عاما للحزب الشيوعى مرة أخرى وحصل فى انتخابات اللجنة المركزية على أعلى الأصوات حيث حصل على **١٥٣ صوتا من أصل ١٦٥** هم الذين أدلوا بأصواتهم قال زيادين: أخيرا نجحنا فى عقد مؤتمرنا الوطنى العلنى الأول منذ مايزيد عن **أربعين عاما من العمل السرى**، وتخطينا صعوبات جمة بعد الزلزال الضخم الذى أودى بالمنظومة الاشتراكية سابقا، وبعد أزمة الخليج ومارافقها من مآسى وجرائم، بالإضافة إلى أعمال التمرد الداخلية والانتكاسات الفكرية، ورغم كل ذلك فقد حافظنا على حزبنا بتراثه النضالى الكبير،وباسمه، .وبمنطلقاته الفكرية مما أكسبنا المصداقية واحترام الجميع».

وأضاف ورغم كل ذلك فإن الانتقال إلى العمل العلنى بعد أعوام طويلة من العمل السرى يحمل معه الكثير من الاشكاليات علينا مواجهتها بحذر ويقظة ووعى فهناك متطلبات عديدة تقدم بها أعضاء المؤتمر وهى تفوق مقدرة الحزب على تنفيذها .**وهناك اهتزاز الثقة بالقيادات بسبب الأخطاء الفاحشة والانهيارات المتعددة والتى يمكن فهمها تماما.**

وقال لقد كشف المؤتمر الذى انعقد على عجل الكثير من السلبيات فى العمل مثل **ضعف المستوى السياسى والنظرى لعدد من أعضاء الحزب** مما يستدعى إعطاء الأولوية لرفع مستواهم.

وأشار إلى أن المؤتمر جدد عضوية لجانه القيادية **وانضم ١٣ عضوا جديدا للجنة المركزية من ٢٥ عضوا كما انضم ٦ أعضاء جدد للمكتب السياسى** من أصل ٩ أعضاء كما أشار إلى تشكيل لجنة رقابية حزبية لأول مرة.

وكشف النقاب عن خطوة جرئية اتخذتها القيادة بإبقاء عضوية المؤتمر قائمة بكاملها لعقد اجتماعات استثنائية سنوية أو كل سنتين للإشراف على نشاطات اللجان القيادية.

وعن الصعاب التى واجهت قيادة الحزب قال زيادين: لقد برزت لنا مشكلة كيفية التعامل فى العهد العلنى مع قوى سياسية قائمة بعد أن تخاصمنا معها سنوات طويلة..

إن تعاملنا الجديد غير مفهوم من بعض الكوادر الشبابية داخل الحزب وخصوصا مع وجود جيوب معادية للديمقراطية مازالت تمارس نشاطها بعدة أشكال فى البلاد . كل هذا بحاجة إلى دراسة متأنية ووضوح فكرى وعمل جاد لتخطى كل هذه الصعاب، ومع ذلك فإن آمالنا كبيرة لتحقيق أهداف حزبنا الوطنية المنسجمة مع أهداف شعبنا مستندين بذلك إلى الاحترام والثقة التى يتمتع بها حزبنا فى أوساط جماهيرية واسعة الأمر الذى لمسناه من خلال مؤتمرنا العلنى الأول حيث شهد إقبالا جماهيريا واسعا.



فاطمة ابراهيم
رئيسة المؤتمر
وتكريم متبادل

نساء أفريقيا يطالبن بالمساواة والمشاركة فى مركز إتخاذ القرار وتغيير القوانين المتحيزة ضد المرأة

حين تطل فى عيون المغربيات لأول مرة تتفرج أساريرهن وتبرق عيونهن ويبتسمن لك .. كان هذا هو الانطباع الاول .. وفورا وبدون مقدمات يبدأن فى طرح قضاياهن ويحاصرنك بسيل من الأسئلة حول وضع المرأة فى مصر .

مصر فى قلوب المغاربة رجالا ونساء وتجربة الحركة النضالية المصرية الرائدة هى شاغلهم الشاغل .. يقرأن بشغف كل ما يكتب حول مصر ويحملون دائما معهم جريدة الاهالى ومجلة اليسار وأدب ونقد ..

وقد فوجئت فور وصولى بسؤال حول قضية «لوسى أرتين» والفساد داخل أجهزة الدولة .. أما تكفير «الدكتور نصر حامد أبو زيد» فى الجامعة المصرية فقد أثار كثيرا من الاستياء بين أوساط المثقفين .

مصر بالنسبة للمغرب هى القلب وعندما يتحول الانسان إلى رمز للوطن يصبح الدور الذى يلعبه صعبا جدا . فقد تحولت ممثلة «اتحاد النساء التقدمى» - عنايات فريد» أمينة الجيزة - فى «المؤتمر الافريقى للمنظمات النسائية غير الحكومية» والذى عقد بالرباط فى الفترة من ٩-١١ أبريل الى رمز لكل نساء مصر ..

عقد المؤتمر فى قاعة الرياض للمؤتمرات بالرباط وحضره وفود من شمال وغرب أفريقيا ممثلين لبلادهم مثل السنغال - موريتانيا - مالى - بوركينافاسو - تونس - الجزائر - المغرب - السودان - مصر ..

بالإضافة إلى أكثر من جمعية واتحاد للنساء داخل المغرب منهم اتحاد العمل النسائى المنظم للمؤتمر والذى قام بدور رائد وفعال لانجاح المؤتمر بقيادة لطيفة الجبابدى رئيسة الاتحاد وزهور العلوى العقل المنظم ومنسق المؤتمر وفاطمة الزهراء دينامو العمل النسائى الحركى .. وغيرهن كثيرات من جريدة ٨ مارس التى قامت بدور رائد فى طرح كثير من القضايا النسائية قبل انعقاد المؤتمر .. منها ضرورة تغيير «قانون الاحوال الشخصية» وعدم التمييز بين النساء والرجال وقضية الفساد داخل السلطة فى المجتمع المغربى وعلى رأسها قضية العميد ثابت الذى قام بالاعتداء واغتصاب حوالى ١٥٠ سيدة !!

كما حضرت جمعيات واتحادات نسائية مغربية للمشاركة فى المؤتمر مثل الجمعية الديمقراطية لنساء العرب - منظمة المرأة الاستقلالية - جمعية النساء التقدميات - جمعية الابداع النسائى «فاس» - لجنة الصحفيات المحترفات - الجمعية المغربية لحقوق النساء - جمعية التضامن النسوى - القطاع النسائى للاتحاد الاشتراكى - القطاع النسائى للحركة الشعبية - القطاع النسائى لحزب الطليعة وعدد كبير من الاتحادات والجمعيات النسائية المغربية .

فى الجلسة الافتتاحية تم انتخاب فاطمة ابراهيم رئيسة الاتحاد النسائى الديمقراطى العالمى رئيسة للمؤتمر وقد تم انتخابها بالاجماع تكريما لنضالها وتكريما للمؤتمر بحضور فاطمة ابراهيم فكان التكريم متبادلا . أعقب ذلك كلمات الافتتاح للسيدة حليمة الورزازى رئيسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى لحقوق الإنسان والتى أكدت على ضرورة إدراج حقوق النساء فى أجندة منظمة حقوق الانسان وعلى ضرورة مشاركة المرأة بفاعلية أكثر حيث أنها تمثل نصف المجتمع ..

قدمت بعد ذلك **أريان بروتيه** عن المركز الدولى لحقوق الشخص والتنمية الديمقراطية كلمة أكدت فيها أعتبار هذا المؤتمر الذى يمثل شمال وغرب أفريقيا **مؤتمرا تحضيريا لمؤتمر حقوق الانسان الذى سيعقد فى فيينا فى شهر يونيو القادم** وأهمية طرح قضية حقوق المرأة بأعتبارها حقوقا للإنسان، كما أكدت على أن جميع حقوق الانسان السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت أدوات حماية تطبق على النساء والرجال على حد سواء.

كما أشارت إلى الاغتصاب الذى تعرض له النساء فى الحرب الدائرة فى يوغوسلافيا والعنف الذى يمارس ضد النساء ابتداء من العنف الزوجى الى عدم المساواة.

بعد ذلك قدمت فاطمة ابراهيم تقرير السودان حول أوضاع النساء.. وقد أكدت من خلاله على الاضطهاد و الحرمان الذى تتعرض له المرأة فى البلدان الإسلامية حيث كثرة **الدعاوى بعودة المرأة الى المنزل وحرمانها من حقوقها المدنية وأكدت على أن الاسلام أعطى المرأة كافة الحقوق و أنصفها وكرمها فى الوقت الذى كانت فيه المرأة الأوربية مضطهدة فى ظلام القرون الوسطى** .. وقد أكدت كذلك على ضرورة توفير الديمقراطية وحماية حقوق الانسان فى العيش والتعليم والعلاج نساء ورجالا وضرورة محو أمية النساء حيث لا يمكن أن نطالب بتطوير وسط انتشار الجهل.. كذلك مساواة المرأة بالرجل فى اتخاذ القرارات والمشاركة فى وضع القوانين.

تلى ذلك عرض التقارير من الوفود المشاركة فقدم وفد **تونس** تقريرا وافيا حول ضرورة تطوير التشريعات الخاصة بحقوق النساء، وإعادة النظر فى القوانين مع تحسين اوضاع النساء، بما يسمح لهن بممارسة حقوقهن دون أى تمييز ثم جاء تقرير **الجزائر والمغرب** الذى أكد على أن **غياب النساء من الساحة السياسية وتهميشهن ليس مرتبطا فقط بخصوصية اوضاعهن الاجتماعية** وسيادة **العقلية الأبوية** بل **كذلك بالاختيارات السياسية والاقتصادية والثقافية التى تنعكس على دورها فى التعليم والصحة والعمل** .. كذلك أكد التقرير على أن وضعية النساء المغاربيات مهدد ببروز التيارات الظلامية والأفكار الرجعية.

ثم عرضت تقارير **السنغال** وموريتانيا وبوركينافاسو ومالى لتؤكد على ما جاء قبلا.

وعرضت **عنايات فريد** تقرير مصر الذى تناول أربع قضايا..

* كانت القضية الأولى **هى التعليم وانتشار الأمية بين النساء التى وصلت** إلى حوالى ٦٢.٥٪ وازدياد هذه النسبة عاما بعد آخر فى ظل غياب سياسة تعليمية صحيحة، والالغاء الواقعى لمجانية التعليم، وسقوط النساء نهبا للخرافات والجهل، وتلك الردة السلفية التى تنادى بتغييب المرأة عن المشاركة الفعلية بتجهيلها.

* القضية الثانية تخص **اشتراك المرأة فى النشاط الاقتصادى** حيث إن الحركة الوطنية لا يمكن أن تحقق إنجازا فى مجالات العمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى والحضارى دون مشاركة حقيقية لقوى المرأة المصرية، ورغم ذلك فان **حجم البطالة بين النساء يصل الى ٩٠٪** وبذلك يحرم المجتمع المصرى من قواه الحقيقية ومن المشاركة الفعلية للمرأة التى تشكل نصف المجتمع. ورغم ذلك فإن نسبة العمالة الفعالة بين النساء لا تتساوى بالرجل فى الترقى إلى الوظائف العليا أو فى الأجور رغم ضآلتها

* أما القضية الثالثة فكانت **قوانين الاحوال الشخصية** التى شهدت انتكاسة شديدة بعد إحداث بعض التغييرات عليها

عنايات فريد (مصر)

تترسط مندوبتى تونس والجزائر



عام ١٩٧٩ ولا زالت المرأة المصرية تعانى من القوانين المجحفة مثل قانون الطاعة وتعدد الزوجات والختان واستمرار نظام العسنين فى ظل غياب قوانين تحمى النساء.

*القضية الرابعة والاخيرة كانت المشاركة السياسية حيث تقلص دور التمثيل البرلمانى للنساء نتيجة للمناخ الثقافى المعادى لمشاركة المرأة فى صنع القرار السياسى والذى يلعب فيه رجال الدين المحافظون دورا بارزا للتشكيك فى أهليتها واعتبارها «عورة» مما أدى الى تراجع مشاركة المرأة السياسية نسبة وعددا فى الأحزاب الكبيرة والصغيرة.

ثم عرضت مندوبة اتحاد النساء التقدمى الدور الذى يلعبه الاتحاد فى توعية المرأة المصرية بحقوقها والمطالبة بضرورة منح الجنسية لأبناء الأم المصرية أسوة بالرجال وألا تكال القوانين بمكيالين كما أكدت على ضرورة مواجهة الفساد والارهاب وقضية بيع القطاع العام، كذلك طالبت برفع الحصار عن العراق وليبيا وضرورة إيقاف اغتصاب وتشريد النساء فى البوسنة والهرسك وضرورة عودة المبعدين الفلسطينيين إلى بلادهم .. وأكدت عنايات فريد فى المؤتمر على ضرورة خلق منظمة نسائية ديمقراطية مصرية تجمع كل الاتجاهات تحت برنامج عمل واحد لمواجهة تلك الردة السلفية وضرورة مشاركة النساء فى كافة المجالات.

وقد قوبل تقرير مصر بالتقدير الكامل وتم اختيار ممثلة الاتحاد النسائى التقدمى نائبة لرئيسة المؤتمر وكذلك الاخت دوزة محفوظ نائبة من تونس.

انقسم المؤتمر بعد كلمات الوفود الى ثلاث لجان

* لجنة لمناقشة أوضاع النساء فى أفريقيا.
* لجنة الاولويات.
* لجنة الاستراتيجيات.

وبعد مناقشة تقارير اللجان أصدر التقرير النهائى والتوصيات والتى ركزت على القضايا التالية:

أولا: فى نطاق الاسرة

يخضع قانون الاسرة فى العديد من البلدان الافريقية لقوانين مجحفة بالنسبة للمرأة وفى صالح الرجل ولهذا يقتضى مراجعة هذه القوانين على أساس تغيير القوانين المتسمة بالتحيز ضد المرأة وكذا اعتبار الاسرة وظيفة اجتماعية يتحمل أعباءها الرجل والمرأة فى المجتمع.

ثانيا: فى نطاق المجتمع

تحتل المرأة الافريقية موقع الضحية الاولى لكل أوضاع الهيمنة وأشكال الاستعمار الجديد وما ينتج عنه من التخلف وانتشار الفقر والابادة والمجاعات ونزيف الحروب والنزاعات الاهلية وهذا ينعكس على وضع المرأة حيث لا تتمتع بنفس فرص العمل أو بالاجر المتساوى وتنخرط القوى النسائية فى العمل الزراعى غير المأجور .. كذلك لا يتم اشراكها فى وضع السياسات والقوانين وفى مراكز اتخاذ القرار الذى تتحمل تبعاته السلبية تجاهها فى شروط انعدام الديمقراطية وما لذلك من انعكاسات على استمرار ارتفاع الامية وافتقاد الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية .. كذلك الارهاب الفكرى باسم الدين وتكريس هذه الاوضاع من خلال الثقافات والتقاليد ووسائل الاعلام التى تكرس التمييز النمطى بين الجنسين .

ثالثا: الاولويات

أجمعت المؤتمرات على أن تحقيق الديمقراطية هو المدخل الصحيح لحصول النساء على حقوقهن ونبذ كل اشكال التمييز الموجه ضدهن عملا بمبدأ شمولية حقوق الانسان وتماسكها غير القابل للتجزئة.

رابعا: الامية

يعتبر محو الامية وفق خطة تدريجية وبناء على استراتيجية محددة، التحدى الأول الذى يواجه شعوب أفريقيا.

كما أكد المؤتمر على ضرورة مشاركة المرأة فى مراكز اتخاذ القرار سواء داخل الأسرة أو على مستوى الأجهزة الحكومية أو المنظمات غير الحكومية سياسية أو ثقافية أو اجتماعية.

وأخيرا إقرار التنمية بمفهومها الشامل كضرورة لتحقيق تنمية حقيقية فى أفريقيا والقضاء على جميع أشكال الهيمنة الاستعمارية والسيطرة على اقتصاد البلدان الأفريقية فى كافة أشكاله ومواجهة خطر الإبادة والموت الجماعى.

ثم تليت التوصيات ومن بينها توصية تعطى للأمم المتحدة الحق فى اتخاذ قرارات حاسمة ضد أى حكومة يثبت انتهاكها لحقوق الإنسان رجالا ونساءا تصل إلى حد المقاطعة التجارية والحصار الاقتصادى وقد اعترضت «مندوبة اتحاد النساء التقدمى» على إعطاء الأمم المتحدة هذا الحق فى الوقت الذى نطالب فيه برفع الحصار الاقتصادى عن الشعب العراقى والليبى..« فكيف نعطى الأمم المتحدة حق التدخل فى شئوننا الأفريقية فى وقت تكال فيه القوانين بمكيالين حيث يرى العالم كله ما يجرى فى البوسنة والهرسك من إبادة واغتصاب وإراقة لدم المسلمين تحت سمع وبصر الأمم المتحدة ودون تدخل منها..»

كما يجرى يوميا قتل شباب الانتفاضة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة دون تدخل أيضا منها » وأيد العديد من الوفود المشاركة هذا الرأى وعرضت مندوبة الاتحاد اقتراحا بديلا بتكوين منظمة أفريقية من النساء والرجال لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بحماية حقوق الإنسان فى بلادها.

كما شملت التوصيات أيضا إقناع الحكومات بإضافة برامج تعليمية حول حقوق الإنسان ومساواة المرأة ومناهضة كافة أشكال العنف والإرهاب والتطرف باسم الدين وعدم اعتراف الأمم المتحدة بأية دولة دينية أو عسكرية.

واختتم المؤتمر الأفريقى للمنظمات النسائية غير الحكومية أعماله تمهيدا لحضور مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان.

فاطمة ابراهيم: الاسلام أنصف المرأة وكرمها وأعطاها كافة الحقوق

● ●

عنايات فريد: المرأة المصرية تتصدى للارهاب والفساد وبيع القطاع العام

العالم

التحدي «لحزب المارلبورو»

أحمد الخميسي

رسالة موسكو

لم تكن معرفتي بذلك الرجل تتجاوز الحدود السطحية منذ أن كان يعمل مترجما في «دار التقدم» السوفيتية، ومع التحولات الأخيرة لم أره ولم أسمع به، حتى اتصل بي ذات مرة فذكرني بنفسه طالبا مني أن أجد له عملا، أي عمل لأنه في ضائقة شديدة بعد تسريحه، ثم تسريح ابنه الأكبر في موجات التقليص الوظيفي، ثم الغلاء الشديد، ووعدته أن أحاول، فاتصل ثانية، وثالثة حتى فوجئت به- وهو رجل تجاوز الستين- يبكي في سماعة التليفون قائلا بعربيته المكسرة: يا أستاذ أحمد أفهمني.. أي عمل.. المسألة لاتحتمل التأجيل!.

وأعاد لذاكرتي مأساة المستعربين الذين ارتبطوا تاريخيا باللغة العربية إما فكريا، أو بدافع عملهم، أو للاعتبارين معا، وقد وجدوا أنفسهم جميعا دون مصدر للدخل بعد إغلاق دور النشر التي كانت تطبع المجلات والكتب بالعربية مثل « رادوجا » و« المرأة السوفيتية» و« المجلة العسكرية» وغيرها من أقسام اللغة العربية في نوفستي ووكالات أنباء أخرى، ولايوجد في أي بلد أوروبي مثل هذا العدد من المستعربين الذين يبحثون عن عمل أي عمل بأتفه الأجور. وقررت أن أجد للرجل أي شيء، يمكنه أن يتعيش منه، فاتصلت بكافة من أعرف من الأصدقاء القدامى الذين اتجهوا للنشاط التجاري، عارضا عليهم كفاءة مترجم يتقن تسع لغات صالحة للتبادل التجاري مع تسع بلدان على الأقل. ووافق أحد الأصدقاء على تشغيله، ودعاني بالمرة لزيارة مقر شركته اللبنانية- الروسية المشتركة. ولم أجد صعوبة في العثور على العنوان، وهناك وجدت نفسي أمام بيت من بيوت الثقافة التي كان النظام السوفيتي يقيمها في كل حي بكل مدينة كمجمعات ثقافية ضخمة ترتفع عدة طوابق على مساحة واسعة من الأرض، وتضم قاعات للموسيقى ومسرحا وقاعات عروض سينمائية ومكتبات، وغير ذلك. وكانت مداخل تلك البيوت وقاعاتها تبنى على أعمدة ضخمة مستديرة من النمط الروماني، وتتدلى من أسقف تلك القاعات الثريات الفاخرة التي لم يكن للحكام أن يحلموا بها لقصورهم. وعند المدخل قابلني حرس خاص يحملون مسدسات وهراوات، وعندما تأكدوا من أوراقي سمحوا لي بالمرور، وأنا مذهول مما أراه من حراسة لاينقصها إلا الدبابات والمدافع. وعندما صعدت إلى صديقي- وكان شابا مثقفا رقيقا آخر مرة رأيته فيها- وجدته يلف حول خصره حزاما جلديا يتدلى منه جراب بمسدس، وعلى مكتبه كمية من الدولارات وكمية أخرى من الروبلات، ورحب بي وأنا أكتم دهشتي. وعندما سألته عن سر كل ذلك قال لي أنها «المافيا» التي تطارد الآن كل شركة تنشأ، وأنه اضطر للاتصال بالشرطة التي عرفته بالمافيا الشرعية التي تدخل هذه المنطقة في حمايتها، وأن قادة المافيا جعلت له حراسة، ونصحته بألا يتحرك دون مسدس، هو وأعوانه في الشركة. وعندما قررت أن أنصرف، وسط المكالمات وأجواء الصفقات والعملات المالية، اصطحبني صديقي ليريني المستودعات التابعة لشركته التي استأجرها في بيت الثقافة، ورأيت قاعة المسرح وقد أزيحت صفوف الكراسي فيها إلى ركن وازدحمت بصناديق كرتون معبأة بالأحذية الواردة من تركيا والهند، وأخذ يشرح لي مشاريعه منتقلا بي إلى قاعة الموسيقى، فرأيت صور كبار الموسيقيين مثل تشايكوفسكي وقد مالت على الجدار، وعلق بها التراب، وصور الآخرين وقد أنزلت إلى الأرض، بينما انسدلت ملاءة قذرة على البيانو، وامتلأت القاعة بدلا من الأطفال الذين كانوا يترددون للاستماع للموسيقى بأثاث غرف النوم، والصالون، والمطابخ، وفي قاعة المكتبة تراكمت على جنب تماثيل كبار المفكرين الروس متربة، وكانت أكتافهم ورؤوسهم تستخدم

مطفأة لسجائر الواقفين منشغلين بحوار سريع فى شئون البيزنس، بينما يواصل صديقى شرح فكرته عن مشروعه إقامة معرض لبنانى في هذه القاعة للأدوات المنزلية. أما عن بقية قاعات بيت الثقافة فاستأجرتها شركات أخرى من بلدان أخرى، وخرجت إلى الشارع، ووقفت لحظة فى الهـواء لأفيق من دوامة صـور متلاحقة من المسدسات والدولارات والروبلات وحراس العصابات. وأحسست بالشفقة على المترجم العجوز الذى قد يتعين عليه أن يحيط خصره بحزام ومسدس فى هذا العمر دفاعا عن راتبه الذى لن يتجاوز عشرين ألف روبل شهريا، أى عشرين دولارا بعد أن وصل الدولار الواحد إلى ألف روبل!

ولكن رائحة المسدسات، والأموال، **لا تملأ الأجواء فى روسيا وحدها، ولاتقتل هيدروجين وثانى أكسيد كربون الهواء الروسى فقط، فقد ملأت فضيحة «فيلكس كولوف» نائب «عسكر أكايف» رئيس قرغيزيا الأجواء فى بشكيك عاصمة قرغيزيا، بعد أن قام بصفقات مشبوهة باع فيها الأسلحة للحكومة الطاجيكية سرا**، ثم تبددت الاتهامات البسيطة فى دخان الاتهامات الأعنف، التى وجهها إليه البرلمان حين اتهمه هو والرئيس **أكايف ببيع «الموارد الاستراتيجية(!) لقرغيزستان بمبلغ ٢٩ مليار روبل لأميركا، وتدعيم القدرة الدفاعية لأميركا بتلك الصفقة المذهلة»**، على حد ما جاء فى بيان النواب فى بشكيك. وقد أراح عسكر أكايف رأسه من صداع البيع والشراء، فباع كل ثروات بلده مرة واحدة.

أما فى جمهورية الشاشان الواقعة فى شمال القفقاز الروسى، فقد بدأت القصة بالعثور على جثتى مواطنين من الشاشان فى لندن، وهما الأخوين «روسلان أوستعيف»، و«نزار بيك أوستعيف»، وأفادت تحقيقات «سكوتلاند يارد» أن مجهولين قاما بعملية اغتيال للأخوين، أما التحقيقات التى قامت بها لجنة خاصة **فى جروزنى عاصمة الشاشان**، فكشفت عن أن الأخوين كانا فى مهمة خاصة فى لندن بتكليف من الرئيس جوهر دودايف وكان معروفا أن «**روسلان بيك أوستعيف**» كان حتى قبل اغتياله مستشارا اقتصاديا رسميا للرئيس دودايف، وأن الأخوين كانا يقومان بشراء المنازل والقصور فى لندن لحساب الرئيس، **منها منزل واحد بلغ سعره مليون جنيه استرلينى..**



الآف الشيوعيين يرفعون الاعلام الحمراء فى مسيرة «يوم النصر» بموسكو

وتأكدت تلك القصة على ضوء واقعة أخرى، عندما اتهم البرلمان الشاشانى نائب رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية المدعو «مامادايف» بأنه المسئول عن **أكبر عملية اختلاس لعائدات النفط القومى الشاشانى، إذ خرجت بأمر منه شخصيا** عشرات الملايين من أطنان النفط خارج البلاد، وتم بيعها بأسعار أقل من الأسعار العالمية بـ ٢٥ دولارا للطن الواحد. وطرحت المعارضة فى جروزنى تساؤلا عن «العلاقة بين المبالغ التى حصل عليها مامادايف، وبين ما تم شراؤه فى لندن من قصور للرئيس دودايف».

وأججت تلك الفضيحة الصراع السياسى فى جمهورية الشاشان، كما أججت فضيحة بيع «الموارد الاستراتيجية» الصراع فى قرغيزيا، وكان المتصارعان دائما هما: الرئيس، والبرلمان، ويعكس سيناريو الصراع السياسى الروسى، بل أن دخول فضائح الاختلاسات والصفقات المشبوهة كعنصر سياسى فى الصراع هو أيضا مأخوذ عن روسيا التى دوت الفضيحة فيها - أو آخر الفضائح- مؤخرا عندما فجر ألكسندر روتسكوى الطيار السابق ونائب يلتسين قضية فساد النظام فى البرلمان، قائلا أن لديه من الأدلة بشأنها ماتضمه أحدى عشرة حقيبة كاملة، **يستشف منها كلها أن جو المسدسات العامرة، والأموال القذرة، ينبعث أساسا من غرف الحكم الروسى، وأشار روتسكوى** بداية إلى أن موجة الإجرام قد علت حتى لتكاد أن تغمر روسيا كلها، وأن هدم أعمدة الحكم القائم، فقد بلغ عدد الجرائم رسميا العام الماضى وحده **مليونى وثمانمائة ألف جريمة**، ثم زادت هذه المعدلات هذا العام مرتين، ووفقا لحسابات الخبراء- **ولاحظ أن روتسكوى هو رئيس لجنة رسمية لمكافحة الجريمة والفساد- فإن الدخول الناجمة عن النشاط غير الشرعى فى روسيا تصل إلى ثلاث تريليونات ونصف التريليون روبل**، أى نصف حصة الاستهلاك السكانى من الدخل القومى!. أما حجم ماتسرب من روسيا من خامات قيمة العام الماضى بسبب تشابك العصابات مع السلطة، **فيصل فى أقل تقدير إلى ١٧ مليار دولار، وفى أكثر تقدير إلى أربعين مليار دولارا!.** وأن الهياكل التجارية المشبوهة صارت تسيطر على أربعين بالمئة من مصادر الدخل القومى. وقد نجم ذلك عن التلاحم الوثيق بين كبار رجال الحكم، مثل أندريه كوظيريف وزير الخارجية وبين زعماء المافيا. وضرب روتسكوى مثلا بالمساعدات الإنسانية المجانية التى توجه إلى

روسيا في شكل مواد طبية وأغذية والمسئول عن توزيعها الكسندر شوخين نائب رئيس الوزراء، فقال أن لجنة توزيع المساعدات قد باعتها للأكشاك التجارية دون أن يصل شيء منها للمحتاجين، وأنه ليس لدى شوخين أو لجنته أية وثائق تثبت كيفية تصرفهم في تلك المساعدات التي تصل قيمتها للمليارات الروبلات. ونتيجة للتراخيص والأذونات التي وقعها جايدار لصالح شركات مشبوهة، كف القطاع التجاري عن أن يعود على الدولة بأية أرباح تذكر، وقد تضمنت تلك التراخيص تسهيلات ضريبية خيالية لامبرر لها، بلغ حجمها ثلاثة مليارات دولار. وضرب مثلا بزيارة رسمية للهند في أكتوبر ١٩٩٢، فقال أن شيبابيف نائب وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية، ضم للوفد الزائر شخصين لاعلاقة لهما بالوفد، وانحصر دورهما الوحيد بتكليف من شيبابيف في تنزيل سعر النفط الروسي عن السعر العالمي لصالح المشتري الهندي- مما كبد روسيا خسارة وصلت لثلاثين مليون دولار، أما الشخصان اللذان كانا ينطقان برغبات شيبابيف فقد نال كل منهما عن كل برميل نفط خمسة دولارات، لقاء الوساطة!.

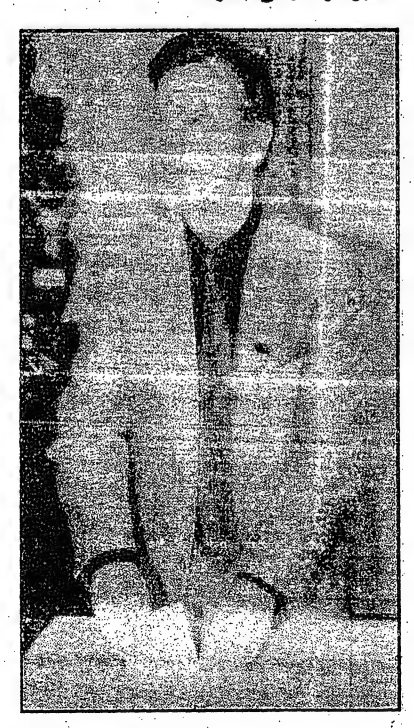
وتطرق روتسكوي إلي الفساد في الجيش قائلا إن كبار الجنرالات يبيعون الأسلحة والسيارات، والذخيرة، وبيوت استرخاء الضباط، لحسابهم الشخصي. لكن أوقح أمثلة الفساد تلك التي ضربتها قيادات القوات الروسية في ألمانيا التي راحت على هواها تؤجر المباني ومستودعات الجيش للألمان بمبالغ خيالية دون أن تورد كوبيكا للدولة. بينما دار صراع حاد بين كل من كوظهريف وزير الخارجية، وميخائيل بولترانين وزير الاعلام السابق، والكسندر شوخين نائب رئيس الوزراء وتشوبايس المسئول عن قطاع التخصيص على عمولة ضخمة كان المفروض أن تكون من نصيب بولترانين لقاء بيعه المركز الثقافي الروسي في برلين لشركة خاصة ألمانية.

أما صحيفة برافدا فأعلنت عما أسمته « يلتسين- جيت» وهي الفضيحة الخاصة بتورط يلتسين نفسه في بيع « الزئبق الأحمر» بمرسوم رئاسي، سرعان ما سحبه بعد سنة من بيع تلك المادة التي تستخدم في الصناعات النووية بمبالغ خيالية.

وقد أدى الفساد في الدولة أولا، والأزمة الاقتصادية ثانيا، إلى أن نصيب روسيا في الإنتاج العالمي هذا العام لم يتجاوز خمسة بالمئة أي ربع نصيب أمريكا، بعد أن كان الاتحاد السوفيتي، حتى عام ٨٩ ينتج ليس خمسة بالمئة بل خمس الإنتاج الصناعي العالمي بأكمله!. أما التضخم المالي فوصل حد أن فبراير وحده من هذا العام شهد إصدار كتلة نقدية من الروبلات تفوق ما أصدرته الدولة خلال السنوات الثلاثين الماضية مجتمعة منذ الإصلاح النقدي عام ١٩٦١.

ولم يكن توقيت إثارة تلك الفضيحة من قبل نائب الرئيس صدفة، فقد سبقها صراع طويل بين يلتسين والبرلمان انتهى بإعلان يلتسين في خطاب مفاجيء له في عشرين مارس عن عزمه على التحول بنظام الحكم إلي نظام رئاسي فردي يطلق يده في مواجهة المعارضة، وأن أولى الخطوات نحو الجمهورية الرئاسية ستكون حل مؤتمر النواب، ووضع دستور جديد، تقره هيئة منتخبة لذلك الغرض خصيصا.

وبعد الخطاب انعقد مؤتمران طارئان للنواب، طالبوا فيهما بإقالة يلتسين، أو تقليص صلاحياته على الأقل. وتواصل عمل



حسبولاتوف يدلي بصوته

البرلمان حتى أواخر مارس تقريبا.

وفي ٣-٤ أبريل انعقدت قمة يلتسين- كلينتون التي وصفها يلتسين عدة مرات بحماس أنها كانت: « لقاء عمل اقتصادي أساسا »، بينما لاحظ مراقب سياسي كبير الوزن والقيمة هو كوندراشوف في مقاله بالأزفستيا أن ذلك اللقاء:«ولم يكن لقاء اقتصاديا على الإطلاق، بل أنه كان لقاء سياسيا بحتا، وإذا أردتم الدقة فإنه كان لقاء سياسيا روسيا داخليا..».

والواضح أن أميركا والغرب قد حسما في ذلك اللقاء الرهان على ربط الإصلاحات في روسيا بشخص يلتسين، وليس بأية شخصيات أخرى، كما أن تلك القمة التي انعقدت في فانكوفير بكندا قد حسمت الرهان الأميركي السابق الذي عبر عنه السيناتور أوريين هيتش حين قال:« إن حياد أميركا وعدم تدخلها في الشئون الروسية سيكون لا أقل من خطأ قاتل».وقد استمد يلتسين ثقة كبيرة معنوية من قمة أبريل تلك، وكان بحاجة لذلك الدعم بعد صراعه المنهك مع البرلمان خلال العشرة أيام الأخيرة من شهر مارس، وكان بحاجة لذلك الدعم قبل خوض استفتاء ٢٥ أبريل الذي كان مازال في انتظاره.وقد حصل يلتسين على تأييد من كلينتون بإقامة نموذج الحكم الذي يجمع بين « الديمقراطية الاقتصادية» و«المركزية السياسية» التي تعرف تماما مساحات الحريات الممكنة، ومساحاتها الممنوعة وأيدت واشنطن دعمها السياسي ليلتسين ببرنامج اقتصادي لدعم نظامه في حدود مليار وستمائة مليون دولار، قال عنها أحد المعلقين الروس أنها أقل مما خصصته أمريكا ذات يوم للتغلب على الاضطرابات التي وقعت بمدينة لوس أنجلوس منذ فترة غير بعيدة. وفي المؤتمر الصحفي الختامي لقمة فانكوفير أشار يلتسين بوضوح إلى أنه إذا لم يحصل على الدعم المنشود من الشعب الروسي خلال استفتاء ٢٥ أبريل فإن ذلك سينعكس على الأمن الأمريكي والأوروبي بعودة الشيوعية في روسيا!. وبذلك جعل يلتسين قضية صراعاته الداخلية قضية رئيسية بالنسبة لأمريكا تستدعي التدخل العالمي، وطرح الصراع الداخلي للتحكيم الدولي.وأدرك المراقبون الروس أن واشنطن قد وضعت كل أوراقها في سلة واحدة مؤقتا، حتى أن معلقا كتب أن الغرب

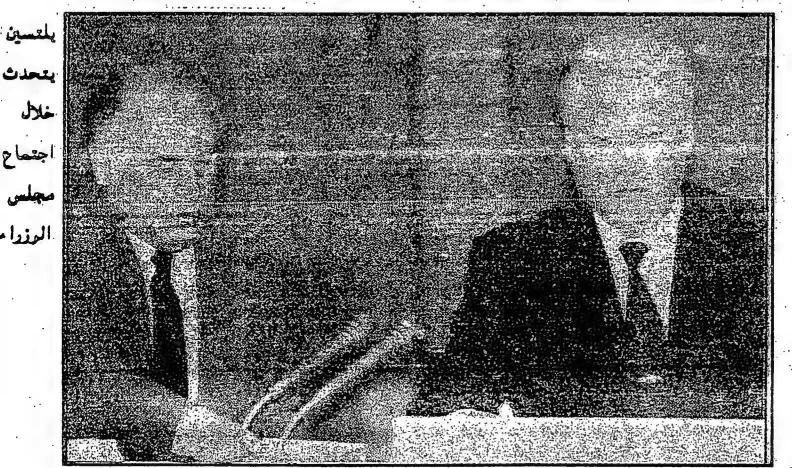


روتسكوى يدلى بصوته

بكامله أكد ليلتسين أنه يقف معه، وأن مسئولا أمريكيا كبيرا صرح بقوله: «**إذا قام يلتسين بتحديد عمل البرلمان فإن هذه الخطوة لن تعد بالضرورة خطوة معادية للديمقراطية، أما إذا قام بعد ذلك بالزج بأعداد كبيرة فى السجون، وجرت عمليات سفك دماء، فإن تلك ستكون حالة مغايرة تماما**»، ولابأس هنا من مقارنة الموقف الأمريكى المؤيد ليلتسين بموقف أمريكى آخر فى حالة مشابهة تماما حينما قام فوخيمورى رئيس بيرو بحل البرلمان العام الماضى، فلم تكتف أمريكا باستنكار ذلك، بل وفرضت حصارا اقتصاديا على بيرو!. ولم تمر أيام بعد قمة فانكوفير حتى انعقد مؤتمر وزراء خارجيات وماليات الدول الصناعية السبع فى طوكيو ليقرر هو الآخر تقديم دعم لروسيا فى حدود أربعين مليار دولار، وللمرة الأولى كفت اليابان عن ربط المساعدات بمسألة حقها فى جزر الكوريل.

وبذلك استعد يلتسين لاستفتاء ٢٥ أبريل بدعم أوروبى واسع، كما أنه كان قد ضم لنفسه ولاء أهم الوزارات وهى وزارة الدفاع (**الجنرال جراتشوف**) والأمن (**بارانيكوف**)، **والداخلية** (**تيرين**)، وقد كشف الوزراء عن تأييدهم ليلتسين من خلال كلماتهم فى البرلمان. وفى انتظار الاستفتاء فجر روتسكوى تلك الفضيحة، قبل الاستفتاء بأيام، على أمل أخير أن يتمكن من هز وضع **يلتسين** خاصة أن روتسكوى كان مرشح المعارضة لاستلام الحكم باعتباره نائب الرئيس دستوريا، وقد أشار الكثيرون لذلك بهدوء حين قالوا: فليرحل الرئيس وسيتولى نائبه السيد روتسكوى القيام بمهام الرئيس لحين اجراء انتخابات. لكن زيارة يلتسين لأمريكا مثلت ضربة واضحة لم تستطع المعارضة أن تتفادى آثارها **لأن المعارضة التى مضت مع الرئيس على طريق الإصلاحات الرأسمالية تعرف أن التراجع لم يعد ممكنا، كما أن التقدم للأمام بدون رضاء واشنطن مستحيل**، خاصة بعد التدهور الاقتصادى والسياسى والتحالف العسكرى بين البلدين، الذى ينتقل مؤخرا للتنسيق فى عمليات مشتركة بمشاركة روسية مباشرة، تتضح فى البلقان، ودعمتها الزيارات المتبادلة لوزيرى دفاع البلدين مؤخرا.

وإذا تطرقنا للاستفتاء نفسه، سنجد أنه حافل بأشياء مضحكة كثيرة، أقلها أنه استفتاء لاتترتب عليه أية قوة قانونية أو دستورية، وأن صيغة الأسئلة الأربع المطروحة فيه لابد أن تؤدى إلى النتائج الناجمة عنه. فالسؤالان الأول والثانى: هل تثق فى الرئيس يلتسين؟- هل تؤيد سياسته الاقتصادية؟ يحتملان الإجابة : بـ «نعم»، أو «لا» وإذا افترضنا أن هناك نسبة معينة أى نسبة لايهم ، ستقول نعم- خاصة أن ليلتسين حزبا من ملاك الأكشاك التجارية الصغيرة- فإننا سنجد أن السؤالين يحملان إمكانية إيجابية ما، عند الرد عليهما، أما السؤال المتعلق بالبرلمان: هل أنت مع إعادة انتخاب النواب؟. فإن الإجابة المثلى عليه فى أفضل الأحوال هى «لا» وهو رد لايضيف شيئا ايجابيا بالنسبة للنواب . لقد صيغت الأسئلة الخاصة بيلتسين بحيث تتضمن الإجابة عنها ب «نعم» فى أسوأ الأحوال، بينما صيغت الأسئلة المتعلقة بالنواب بحيث تتضمن « لا » فى أفضل الأحوال. وإذا تركنا هذه الألعاب التى يتخصص فيها بعض كبار المسئولين، سنجد أن المحكمة الدستورية قد خاضت لعبة أسخف بكثير عندما قررت احتساب الأصوات بالنسبة لأسئلة الرئيس ليس على أساس مجموع المقيدين فى قوائم الانتخابات، ولكن على أساس مجموع المشاركين الفعليين فى الاستفتاء يوم الاستفتاء، وبالتالى فإذا شارك فقط خمسة مواطنين، وقال أربعة منهم نعم ليلتسين، لحسب له أنه فاز بتسعين بالمئة من الأصوات! أما الأسئلة بإعادة انتخاب الرئيس والنواب، فقررت المحكمة أن تحسب الأصوات فيها على أساس مجموع المقيدين! لأن **الجميع كانوا واثقين من أن الناس لن**



يلتسين يتحدث خلال اجتماع مجلس الوزراء



مظاهرات ومواجهات في شوارع موسكو

يشاركوا أصلا بعد أن أنهكتهم الصراعات السياسية العقيمة، وأن أحدا لن يتمكن في هذه الحالة من تشكيل أغلبية يمكنها المطالبة بإعادة انتخاب الرئيس الروسي والنواب، وعلى هذا النحو حسمت المحكمة الدستورية نتيجة الاستفتاء قبل وقوعه وهي : **بقاء يلتسين مكانه معززا بدعم معنوي، وبقاء المؤتمر مكانه معززا بفشل معنوي، دون أن يكتسب أيهما قوة القانون**. وعلي أية حال فإن الاستفتاء لم يكن انتصارا من أي نوع ليلتسين- **لقد قاطعت الاستفتاء أربعين مقاطعة من ثمانية وثمانين مقاطعة روسية إدارية**، كما كانت معظم الأصوات التي حصل عليها في المدن الكبرى حيث تنتعش الحركات السياسية، وأكشاك التجارة، وعصابات المافيا ، كما تعرض الاستفتاء لأنواع من الخرق والانتهاك الدستوري وفقا لشهادة أعضاء اللجنة الدولية لمراقبة مجرى التصويت، ولم يدحض رئيس لجنة الاستفتاء كازاكوف ذلك، لكنه قال إن الاستفتاء بشكل عام لم يشهد عمليات انتهاك فظة للقواعد المعمول بها ! الأكثر من ذلك أن الاستفتاء جرى بعد عامين تقريبا من وصول يلتسين للحكم، كان المفروض أن تزيد خلالهما شعبيته، **ولكن يلتسين الذي حصل عند انتخابه رئيسا عام ٩١ على أكثر من ٤٥ مليون صوت**، **عاد بعد عامين فحصل فقط على ٣٥مليون صوت** بخسارة عشرة ملايين .

ولكن **يلتسين على حد تصريح لسيرجي ستانكيفتش مستشار الرئيس حقق** «فوزا معنويا يمكنه من التصرف بثقة كحاكم لروسيا »، وفي كل الأحوال كان الاستفتاء إشارة لفشل الطرفين في التوصل لاتفاق ما.. حول ماذا؟ وإشارة إلى أن الخصمين ينتقلان بالصراع من داخل البرلمان إلى قوة أخرى لكي تقوم بالتحكيم فيما بينهما..

فما الذي جر الطرفين لهذه الخصومة المستحكمة؟

ولماذا أجري البرلمانيون استفتاء آخر بمظاهرات الأول من مايو عندما قرروا **الخروج من البرلمان إلى الشارع**، واستبدال حبر الأقلام الصحفية الذي سال وحده في الاشتباكات السابقة بدماء المتظاهرين الحية؟

ولماذا ألقى الطرفان جانبا بالمبارزات الكلامية وامتشقا العصى وتقاتلا بالأحجار وإحراق السيارات للمرة الأولى منذ الإعلان عن البيروسترويكا عام ٨٥؟

لقد ظلت البيروسترويكا انقلابا سلميا أبيض دخل الكرملين(انقلابا بمعنى الوصول بالاتجاهات القائمة المتراكمة لذروتها) ، وكانت أشد مراحل الانقلاب عنفا هو تمثيلية ١٩ أغسطس منذ عامين، ومع ذلك فإن هذه اللحظة **لم تكبد روسيا من الخسائر إلا ثلاثة أفراد سقطوا صدفة-بينما أجرى أشعياك الأول من مايو دماء ستمائة متظاهر ومائتي من رجال الشرطة توفى أحدهما.**

ثم لماذا قامت المعارضة بعد ذلك بعدة أيام فقط باستعراض آخر للقوة في ٩ مايو، **حاشدة من ورائها لاأقل من مائة ألف متظاهر؟** وهو التقدير المتوسط لعدد المتظاهرين - فالحكومة تدعى أنهم عشرون ألف، وهم يدعون أنهم ثلاثمائة ألف.**هل تعملقت المعارضة وعلى أي أساس؟.**

إن البرلمان الذي يقف الآن في مواجهة يلتسين، هو نفس البرلمان الذي منح يلتسين الصلاحيات الاستثنائية من قبل، وهو نفس البرلمان الذي وافق بكامل إرادته وبحماس على **خطة جايدار للإصلاح الاقتصادي، أما زعيمه حسبوالاتوف، فهو نفس حسبوالاتوف الذي مازال الديمقراطيون يذكرون له موقفه وهو يتصدى «لانقلاب اغسطس الشيوعي» على ظهر الدبابات كتفا إلي كتف مع يلتسين.**

وللحكم على هذه المعارضة لابد من الانتباه أولا إلى أنها خرجت كلها من معطف النظام السياسي الراهن، وأن الحركات السياسية كلها قد نشأت من أعلى وأن دورها الأساسي في المرحلة الأولى كان فتح النيران على النظام الشيوعي السابق، الأمر الذي استلزم- حينذاك- فتح كافة نوافذ« العلنية» ضد الاشتراكية. وقد انتهت هذه المرحلة، وأصبح من اللازم الآن الانتقال إلى مرحلة « ديمقراطية» أخرى. من ناحية أخرى فإن تبديل شكل الحكم السياسي السابق الذي تسلط عبر مؤسسات محددة كالمكتب السياسي واللجنة المركزية وجهاز المخابرات والشرطة، إلى شكل آخر يوائم « الاقتصاد الحر» ويساعده على فرد عضلاته بحرية، أدى إلى ضرورة الأخذ بشكل الحكم السياسي الغربي وتقسيم السلطات لتشريعية وقضائية وتنفيذية. وكان لابد للمركز الشيوعي الحاكم- المبادر إلي البيروسترويكا- أن يتوزع، وأن يتقسم، وأن يفت من طابعه المركزي، وأن يملأ الأكشاك الجديدة للحكم. وخلال السنة الأولى من مايو ١٩٩٠، حتى انقلاب اغسطس ١٩٩١ولدت الدولة الروسية المستقلة خلال هذا العام من باطن الاتحاد السوفيتي بمرسوم يعلن استقلال وسيادة جمهورية روسيا الاتحادية في مؤتمر النواب الروسي الأول، الذي انتخب يلتسين رئسا له ، ولم تمر شهور حتى أصبح يلتسين رئيسا

للدولة المنسلخة في يونية ٩١، مع ظهور استقلال مماثل للجمهوريات الأخرى، ومع ظهور مؤسسة الرئاسة، والمؤسسة التشريعية (البرلمان) ،ارتضت أقسام المركز الحاكم السابق باقتسام السلطة، وعمليا ارتضت باقتسام الجزء الأكبر من الثروات والأرباح، ولم يكن الحزب الشيوعى هو المبادر للهجوم على يلتسين، ولم يكن البرلمان، ولكن يلتسين هو الذى انقض بعد شهر واحد من حكمه فى ٢٠ يونيه على الحزب بمرسوم بحل ووقف نشاط الحزب مما أدى- إلى حد كبير- بالقيادات السابقة لاعتبار أن تلك محاولة لانتقاص حقوقها، ومن ثم انزلقت إلى مصيدة« انقلاب اغسطس» كمحاولة لإعادة التوازن السابق إلي حالته الأولى، كانت موازين القوى تميل بالتدريج في ظل القسمة لصالح يلتسين، ومؤسسة الرئاسة، بينما فقد الآخرون« الحزب» الذى أيد البيروسترويكا، ثم فقدوا المركز السوفيتى بسقوط الاتحاد. وبعد أغسطس علت أصوات كثيرة تحذر يلتسين من الاستغراق في مطاردة الأشباح، وملاحقة كل شيوعى أيا كان. حفاظا على الوفاق والسلام الاجتماعى.وكان وراء سكوت يلتسين عقد غير معلن بين الطرفين- فى صراعهما على السلطة على الطريق نحو نفس الإصلاحات- عقد بأن تقر الكوادر القديمة الشيوعية الوسيطة والإدارية بالتخلى عن الشيوعية وأن تدعم يلتسين، مقابل ألا يمس هو الاخر المكاسب والامتيازات التى نعمت بها تلك الفئات فى عملية الإصلاحات، بحيث يمكن لهم أن يستفيدوا فى نفس الوقت من ملكيات الدولة، ومن عمليات الاستثمار الفردى الجديدة.

وخلال تلك السنة سيطرت الكوادر الإدارية الشيوعية القديمة عمليا على تأسيس الشركات الاستثمارية- على حساب ثروات وأبنية وتراخيص الدولة- وقادت عملية الرسملة لصالحها. وكانت المؤسسة التشريعية(البرلمان) نصيب تلك الفئات من الحكم، نصيبها الذى تراقب وتمرر عبره مصالحها. ولذلك فإن فضيحة روتسكوى التى تمس المسئولين المشار إليهم، تنطبق بدرجات متفاوتة على كافة النواب تقريبا ، الذين مرروا وأقاموا الشركات عبر علاقاتهم البرلمانية وتوافقت عملية تقسيم السلطة لمؤسسة رئاسة، وبرلمان مع وجود قوتين تاريخيتين مختلفتين وكان تقسيم السلطة أشبه بفك اشتباك يرضي الجانبين اللذين لم تظهر بينهما في البداية أية خلافات أو تناقضات تقريبا .واحتفظ الإصلاحيون بمؤسسة الرئاسة، والمؤسسات الحكومية ، والتنفيذية بينما تملك المحافظون المؤسسة التشريعية وجناح المديرين الصناعيين . وفى تلك الفترة تحديدا اتخذ قرار بتجديد« إعادة انتخاب النواب » أي أنهم حصلوا على ضمانة بعدم المساس بنصيبهم. وكان **أساس التعاقد غير المكتوب بين النخبة القديمة، والجديدة ، هو إجراء الإصلاحات دون الهدم الكامل لأسس المجتمع القائم.** وعلى الرغم من الجانب الشكلى القانونى كان يجعل من مؤسسة الرئاسة ومؤتمر النواب طرفين متساوين، إلا أن الكلمة الحاسمة كانت لدى الإصلاحيين والرئاسة التى حملت على عاتقها مهمة التصدى للإصلاح الاقتصادى وإقامة السوق.

لكن شيئا غريبا لم يكن يتوقعه أحد الطرفين طرأ بعد عام تقريبا: **إذ اتضح فشل الإصلاحيين الذريع والتراجع الراضع لشعبيتهم ووزنهم فى الحركات السياسية والرأي العام، وكلما كان الإصلاحيون يزدادون ضعفا، كان المحافظون يحسون بقوتهم ،وبأنه من الواجب إعادة النظرفى بنود الوئام الاجتماعي، ولابد من إعادة توزيع جديدة للمصالح والتعبير السياسي عنها. وبدلا من** اقتسام السلطة برزت ازدواجية السلطة من ربيع ١٩٩٢ حتى مارس ٩٢، وشهدت هذه السنة بالذات بروزالخلافات بين **حسبولاتوف ورفيق دربه القديم يلتسين، وأخذت نبرة حسبو للاتوف تعلو بحدة أشد، دون أن يعلن بوضوح أبدا أنه ضد الإصلاح، لكنه يعلن أنه ضد الإصلاح بهذه الوسائل..وكأن للمضي نحو الرأسمالية وسائل أخرى عادلة،أو أن للجريمة أدواتها النظيفة.!.**

ويمكن القول إن ازدواجية السلطة قد استمرت عمليا من ٨٥ حتى ٩٣، وأنها قد وصلت لطريق مسدود، أدي لتمزيق عقد الاتفاق الضمنى ، بعد أن أحس المحافظون بمزيد من القوة دفعتهم - ليس للعمل ضد الإصلاح ولكن لتسخير الإصلاح بالكامل لمصلحتهم هم. ولذلك خرج الطرفان من قاعة المحاورات، وقد قرر كل منهما أن يعمل بمفرده، فلجأ يلتسين- كأنما للشعب- بخطاب ٢٠ مارس، ثم الاستفتاء ، ولجأت البرلمانية **بمظاهرات وصدام الأول من مايو، ثم التاسع من مايو، لفرد عضلاتها هى الأخرى،ولم تكسب برلمانية اقتسام الحكم الشارع معها، لكن الشوارع هى التى اندفعت وراء المعارضة، أية معارضة، مادامت تعادى حكم النهب والسلب، الذى لاتحترم فيه كبار القيادات إلا جيوبها الخاصة وحساباتها فى البنوك الخارجية.**

ويحدث أحيانا أن تندفع الشوارع وراء أية معارضة، مادامت هذه المعارضة ترفع مطلب إقالة الحكم الفاسد، ويحدث كثيرا أن يريق الناس دماءهم لحساب الآخرين، لأن هناك شيئا ما مشتركا بين ما يريدونه هم، وما تريده المعارضة من مصالحها هى الخاصة، وقد أصطدم الناس بأجسادهم لأول مرة مع شرطة النظام، لأول مرة واحتشد الناس فى ٩ مايو بهذه الأعداد لأول مرة، ولأول مرة **يرصد المراقبون أن تلك الفورة الغاضبة كانت عامرة ليس بالشيوخ، وكبار السن الذين عاشوا بصدق على فكرة العدل، ولكن بالشباب أيضا ،لأول مرة، حتى أن الشرطة التى وقفت مدججة بالسلاح فى ٩ مايو تبخرت فجأة دون أن يدرى أحد فى أى اتجاه جرى التبخر..**

ملاحظة أخيرة أن ماجاء عن المعارضة لايمثل كل المعارضة ، وإن كان يمثل لبها ، فقد تداخلت مع البرلمانية الروسية ممثلة البيروقراطية السابقة **أصوات أخرى كثيرة صادقة، واشتبكت بها أحلام كثيرة صادقة، ومعارضة واسعة صادقة** وللمرة الأولى يجهر الناس ليس بعدائهم للنظام، ولكن بعدائهم الذى بلغ حد الاستعداد للصدام.

ولعل أهم ماكشف عنه الأول من مايو، ثم التاسع ، هو أن شيئا ما جديدا ينمو الآن ببطء فى الصراع بين البيروقراطية وسماسرة الإصلاح، شيء تساقطت عليه القطرات الأولي من دماء الناس فى عيد العمال، الناس **الكثيرون الذين يتعين عليهم مثل المترجم العجوز أن يدافعوا بيأس مستميت عن وجودهم فى ظل القبضات والمسدسات ونهب الأموال ودخان الاختلاسات وعقلية أصحاب الأكشاك الصغيرة** من حزب يلتسين السياسي، الذى **يطلق عليه البسطاء فى الشوارع« حزب «المارلبورو»..**

آثار انتهاء الحرب الباردة تصل إلى إيطاليا

لويس جرجس

تشير التطورات المثيرة التي تشهدها إيطاليا منذ عدة شهور- وتشمل كشف فضائح رشوة وفساد سياسي- إلى امتداد انعكاسات انتهاء الحرب الباردة وتوازن القوى بين معسكرين عالميين إلى الدول الغربية بعد أن تأثرت بها دول الكتلة الشرقية.

هذا الامتداد يوحي بكشف الكثير من أسرار الساسة والسياسة في الدول الغربية، وكشف حقيقة علاقات تلك الدول بواشنطن ومدى التدخل الأمريكي في سياساتها.. وكما حدث في بعض الدول الشرقية فإن عددا من الدول الغربية مهددة ببروز حركات انفصالية بها مثل كندا..وايطاليا.

ولأن ايطاليا هي البلد الأوروبي الغربي الأكثر تعرضا للتدخل الأمريكي في شئونها الداخلية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد كانت أول بلد تظهر فيه هذه الخفايا والأسرار، وقد توالى منذ عام مضى كشف عدد كبير من الفضائح، وحالات الفساد السياسي والتي أدت إلى التحقيق مع مايزيد عن ألفي شخص.

وكانت «**فضيحة الفضائح**» هي حالة **جوليو اندريوتي** رئيس الوزراء لسبع مرات بعد الحرب العالمية، وفي أثناء الحرب الباردة، وممثل السياسة الأمريكية في أوروبا الغربية. وتتلخص حالة أندريوتي في الكشف عن حقيقة علاقته بعصابات المافيا التي نشطت عقب الحرب بتشجيع من الأمريكيين في نفس الوقت الذي شجع فيه الأمريكان أيضا- ماديا وسياسيا- ظهور **الحزب الديمقراطي المسيحي** الذي حكم ايطاليا منذ نهاية الحرب.

هذه الفضائح وهذا الفساد السياسي جعلا التغيير مطلبا جماهيريا ملحا ،ولكن هل يتم التغيير بسهولة أم يتحول إلى صراع بين القوى الجديدة التي تساند التغيير، والقوى التقليدية الحاكمة التي تتمسك بمواقعها؟.

نتتبع في البداية مسلسل الفضائح التي تكشفت في إيطاليا حتى الآن والذي **بدأ في فبراير ١٩٩٢ بالقبض على مسئول الحزب الاشتراكي في ميلانو بتهمة الفساد**. حيث كان وسيطا للرشوة بين الإدارات الحكومية والمقاولين الساعين للحصول على المشروعات الكبرى، وتم ضبطه وهو يتسلم ٧ ملايين ليرة ..بعدها توالت الفضائح حتى **تعدى عدد المتهمين رقم الألفين بينهم سياسيون ونواب في البرلمان وإداريون ورجال أعمال**...

لقد شكلت عمليات الفساد والرشوة اقتصادا موازيا داخل الاقتصاد الايطالي، وهي تعمل على اقتطاع نسب مئوية من قيمة المشروعات للسياسيين والإداريين في مقابل منح المناقصات والصفقات الرسمية لعدد محدود من رجال الأعمال والشركات الكبرى.

واستمرت التحقيقات حتى وصلت إلى **جوليو أندريوتي** وكشفت جانبا من علاقته بعصابات المافيا والتي لعب من خلالها دورا كبيرا في عدد كبير من الجرائم والفضائح التي هزت إيطاليا في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات بدءا **بجريمة الدو مورو** الزعيم السابق للحزب الديمقراطي المسيحي وقتله عام ١٩٧٨ ثم اغتيال أحد الصحفيين عام ١٩٧٩ بعد توصله إلى معلومات هامة عن اغتيال المورو ثم الجنرال **كارلو البرتو** عام ١٩٨٢ الذي أرسلته الحكومة إلى صقلية للتصدي لعصابات المافيا.

اتهام الحكومة

ووصلت الفضائح إلى الوزراء في الحكومة الاشتراكية برئاسة **جوليانو اماتو** التي تسلمت الحكم في يونيو الماضي، وترنحت الوزارة في منتصف فبراير باستقالة ٣ وزراء وجهت إليهم خمس تهم بالرشوة والفساد..ونقل القاضي **انطونيو دي بترو**- كاشف الفضائح- القضية إلى قلب البرلمان، وحمل الحكومة مسئولية التأخير في الملاحقات القضائية للمتهمين رغم تضخم الملفات.

ثم طرح حزب **اليسار الديمقراطي(الشيوعي السابق)** وزعيمه **أكيلواوكتو** مسألة سحب الثقة عن الحكومة ، وبدا شبح دخول ايطاليا أزمة وزارية جديدة، وهي التي عاشت أزمات وزارية متتالة منذ نهاية الحرب العالمية حيث تشكلت فيها ٥٢ وزارة لم يعمر بعضها سوى أيام قليلة.

وسط هذه الأزمة ومع مطالبة الجماهير بالتغيير تحركت الطبقة الحاكمة بأحزابها التقليدية والتي تمسك بزمام الحكم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتضم الحزب **الديمقراطي المسيحي والاشتراكي والليبرالي**. تحركت لامتصاص الغضب الجماهيري والعمل على إدخال بعض الإصلاحات على النظام القائم فأعدت لاستفتاء شعبي أيدته منذ البداية بعض

من ينتصر في معركة التغيير الإيطالية؟...

واشنطن شجعت عصابات المافيا، وأنشأت الحزب الديمقراطي المسيحي

كيف أجهضت الإصلاحات الانتخابية الاتجاه الجماهيري نحو التغيير؟.

الأحزاب القديمة بما فيها اليسار الديمقراطي.

أما القوى الجديدة- وتضم أحزاب «إعادة التأسيس الشيوعي» و«الخضر» و«الحركة الاجتماعية» (فاش) «وحركة الشبكة» المنشقة عن الديمقراطي المسيحي- فقد عارضت الاستفتاء وطالبت بحل البرلمان فورا والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة رأت أنها كفيلة باسقاط معاقل الطبقة الحاكمة التي تكشفت فضائحها أمام الشعب. وترى هذه القوى أن النقاش حول النظام الانتخابي هو محاولة للتهرب من الانتخابات التي ستكون قاضية للقوى الحاكمة التقليدية.

ماذا في الاستفتاء؟

أجرى الاستفتاء في ١٨ ابريل، وأعلنت نتيجته في اليوم الثاني، فماذا فيه من جديد؟ تتعلق أهم بنوده بطريقة انتخابات مجلس الشيوخ (دون مجلس النواب) كخطوة أولى حيث تم إقرار نظام الأغلبية بدل النسبية المطلقة وذلك فيما يتعلق بثلاثة أرباع الأعضاء، واستمرار انتخاب الربع الباقي وفق النظام القديم، ويرى المعارضون أن هذا التغيير لن يكون مؤثرا على الحياة السياسية مالم يصل إلى مجلس النواب.

ويتعلق البند الآخر بإلغاء التمويل الحكومي للأحزاب والاكتفاء بتمويل المصاريف الانتخابية. ويرى المعارضون أن الفساد لم يكن بسبب التمويل الحكومي بل التمويل الخاص غير الشرعي القائم على فرض عمولات.. وهذا التمويل سيستمر بعد قطع الدعم الحكومي.

ويتعلق بند آخر بإلغاء المشاريع الاستثنائية في الجنوب وهو يشير إلى روح انفصالية تهدد إيطاليا بالتقسيم بين شمال وجنوب، وقد تجسدت هذه الروح في تكوين «رابطة الشمال» المنشقة عن الحزب الديمقراطي المسيحي.

وتتعلق بقية بنود الاستفتاء بإلغاء وزارات السياحة والزراعة وإلغاء صلاحيات وزارة المال في تعيين مديري البنوك التي تملك الدولة قسما كبيرا من أسهمها.

وهكذا تمكنت القوى التقليدية الحاكمة من الالتفاف حول الغضب الجماهيري والرغبة في التغيير، واتخذت خطوات إصلاحية ذات تأثير طفيف على الحياة السياسية في الوقت الذي استمرت فيه مقاومة العصابات المستفيدة من الفساد لكي لاتترك مواقعها، وتجسد ذلك في الانفجارات شبه اليومية والتي تستهدف حياة القضاة ورجال الإعلام الذين يكشفون الفساد.

ازدواجية إصلاحية

ويلاحظ أن الاصلاحي ماريوسايني - المتمرد على الحزب الديمقراطي المسيحي وصاحب فكرة الاستفتاء- اظهر أزدواجية تتمشى مع المنطق الإصلاحي الذي اتبعه فبينما رفض المشاركة في الوزارة الجديدة التي تشكلت عقب الاستفتاء بحجة أنها لاتجسد روح الاستفتاء الذي صوتت الأغلبية فيه ضد الأحزاب التقليدية في حين احتفظت تلك لأحزاب (المسيحي والاشتراكي) بوزارات مهمة مثل الداخلية والخارجية- في نفس الوقت نجده يمنح الوزارة ثقته بعد ذلك عند التصويت في البرلمان.

وقد شهد تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة **كارلو ازيليو تشامبي- محافظ بنك** ايطاليا- دخول وانسحاب وزراء شيوعيين(من حزب اليسار الديمقراطي) لأول مرة منذ ١٩٤٨ حيث اختار تشامبي ٣ وزراء في الحزب لوزارات المال والجامعات والموازنة.

وانسحب الوزراء الثلاثة من الوزارة بعد ساعات من تأدية اليمين بسبب رفض البرلمان رفع الحصانة عن الزعيم الاشتراكي **تيبقو كراكسي** لمحاكمته في قضية فساد كبرى في ميلانو، بينما وافق البرلمان على التحقيق معه لخرقه قانون تمويل الأحزاب.

ورغم انسحاب الوزراء الثلاثة- الذي شكل ضربة قوية للوزارة الجديدة- فقد أعلن **حزب اليسار الديمقراطي** دعمه للحكومة بشرط إقرارها تعديل النظام الانتخابي والتحضير لانتخابات برلمانية في وقت قريب.

في البرلمان حصلت الحكومة على تأييد القوى التقليدية وبينما شكل امتناع نواب اليسار الديمقراطي ورابطة الشمال عن التصويت دعما غير مباشر لها. وصوت ضدها ٦٠ نائبا من حزب إعادة التأسيس الشيوعي والحركة الاجتماعية.

كشف الفساد يهدد بفضح أسرار السياسة الأمريكية في أوروبا بعد الحرب

أزمة الأحزاب

انعكس الصراع الدائر في ايطاليا على الأحزاب القائمة حيث أدى تدهور شعبية الأحزاب التقليدية بسبب الفضائح إلى أزدياد حركات الانسحاب والانشقاق.

بالنسبة للحزب الديمقراطي المسيحي فإنه يخشى العودة إلى صناديق الاقتراع في وقت قريب في ظل الفضائح التي طالت قياداته، وبرزت تيارات مجددة داخله يهدد بعضها بالانفصال وتشكيل أحزاب مناطقية (انفصالية) على غرار «**رابطة الشمال**».

وبالنسبة للحزب الاشتراكي فقد انفجر الصراع داخله بعد رفض طلب رفع الحصانة عن زعيمه السابق كراكسي.. وقدم عدد كبير من قيادته استقالاتهم ووصلت الأزمة إلى قواعد الحزب التي بدأت الانسحاب منه أو احتلال مقراته والمطالبة بترحيل جميع القياديين المتورطين في الفساد، وأظهر استطلاع رأى **أن الحزب لن يحصل على أكثر من ٥٪ من الأصوات إذا أجريت الانتخابات في وقت قريب.**

وقد دعا الزعيم الجديد للحزب **جيورجيو بينفينوتو** إلى تغيير اسم الحزب إلى «**الاشتراكيون الأوربيون**» كما دعا إلى حل الحزب ليذوب في تحالف يساري جديد مع الشيوعيين السابقين (اليسار الديمقراطي).

حزب اليسار الديمقراطي بدوره يواجه مصاعب داخلية تفجرت عقب امتناع نوابه عن التصويت ضد منح الثقة للحكومة في البرلمان في منتصف مايو الماضي حيث انسحب منه **فاوسطوبرتينوتي** أمين عام مساعد النقابة الشيوعية التي تضم ملايين الأعضاء، وأعلن أن موقف الحزب في البرلمان هو الأسوأ بالنسبة إلى اليسار الإيطالي. واتهم **اكيللي أوكتو** بأنه يعمل إلى نقل الحزب والمعارضة إلى موقع المساومة مع القطاعات الاقتصادية والماليةوأرباب العمل. **وقد انسحب من الحزب أيضا ٣٠ نقابيا يمثلون عددا كبيرا من القطاعات العمالية المنتجة.**

وهكذا يدور الصراع عنيفا في ايطاليا داخل وخارج الأحزاب بين القوى التقليدية التي تحاول الحفاظ على مكاسبها وقوى التجديد التي تحاول الخروج بالبلاد من أزمتها الاقتصادية والأخلاقية فأيهما ينتصر؟

خليل عبد الكريم

التابعون

ويستحيل أن يجئ «السابق» بل هو على الدوام «التالى» و«اللاحق» حتى فى الاعراب يتبع ماقبله، أى ليست له كينونة خاصة أو استقلال ذاتى. هذا النعت بهذه الايحاءات النفاذة بل الدلالات الواضحة أثر بشدة على «الفكر الدينى» فى الإسلام، فبهذه الصورة المجسمة ليس مسموحا لـ «التابعى» أن يكون صاحب رأى مستقل أو فكر خاص!!!

وكلما توغل فى الإتباع صار محمودا وأمينا وموضع ثقة وقوبل كلامه بالتجلة وعظيم الإحترام.

إما إذا حاول- مجرد محاولة- مجاوزة هذا النطاق فهو «مبتدع» ولو لم يخرج عن حدود الدين وموجباته:

(فإن إبتدع شئ لايخالف الشريعة... فقد كان جمهور السلف يكرهونه.. وكانوا ينفرون من كل مُبتَدَع وإن كان جائزا.. **حفظا للأصل وهو الإتباع**)

هذا مانقله إلينا إبن الجوزى فى «تلبيس إبليس». ولقد أدرك أبو حنيفة خطورة الوصف «التابعى» وتداعياته فأطلق صيحته المشهورة (أما إذا جئنا للحسن البصرى وابراهيم النخعى وأضرابهما من التابعين

فنحن رجال وهم رجال). ولكنها ذهبت أدراج الرياح فمن أتوابعده صموا آذانهم عن ندائه الجرئ الباهر، ويشرح لنا الشوكانى فى «القول المفيد» الموقف بجلاء بعد رحيل الإمام الأعظم (= أبى حنيفة) فيقول (أما الإمام أحمد بن حنبل فهو أشد الائمة تنفيراعن الرأى وأبعدهم عنه.. وقد نقل عنه إبن القيم فى مؤلفاته كـ «أعلام الموقعين» مافيه التصريح بأنه: **لاعمل على الرأى أصلا**).

وأكمل تلامذة أحمد بن حنبل مسيرة الإتباع تارة بالإئتمارو أخرى بالارتسام- كما أوضح لنا الراغب فى المفردات- والانقياد والولاء- والخادمية.. الخ وجعلوه **أصل الأصول!!!**

حتى تجمد «الفكر الدينى» بل تحفظ وغدا من محفوظات المتاحف ولو أن أفراد الجيل الثانى أطلق عليهم بدلا من «التابعين»: المبتكرين أو المجددين أو المبدعين.. لغدا ذلك أحد العوامل الفاعلة فى تثوير «الفكر الدينى» ونقله من الإستاتيكية إلى الديناميكية.

هم أفراد الجيل التالى للصحابة- رضوان الله تعالى عليهم- فالتابعى هو من لقى الصحابة موقنا برسالة النبى محمد صلى الله عليه وآله وسلم- ومات على الاسلام واللفظ مشتق من الفعل «تبع».

وتبعه: مشى خلفه وسار فى إثره، وتلاه وحذا حذوه ووافقه على رأيه.

وفى القاموس المحيط:

تبع المرأة: عاشقها وتابعها، والتُبّع:الظل، وشاة وبقرة وجارية مُتبِع: يتبعها ولدها أينما ذهبت، والتباع: الولاء. وفى المعجم الوسيط:

التابع هو التالى والخادم، وفى إصطلاح النحاة هو اللفظ الذى يتبع ماقبله فى إعرابه.

ويرى الراغب الأصفهانى فى «المفردات» أن الإتباع يتحقق تارة بالإرتسام وأخرى بالإئتمار

نخلص من ذلك إلى أن كلمة «التابعى» تعنى من يتصف بالانقياد والتسليم والموافقة على رأى المتبوع والمشى وراءه كالظل، والفصيل للشاة والبقرة، والطفل للجارية (= المرأة)، ويقسم بالولاء والخادمية

أرشيف اليسار



عبد صالح مبروك

شاهد على مذبحة كفر الدوار

شاهد على جريمة أبو زعبل

د. رفعت السعيد

عندما غادرنا «عيد» إجتاحنى ندم شديد لأننى لم أجمع عنه مادة كافية لتسجيل قدر ولو محدود من تاريخه ونضاله وخبراته، وفيما أجهد النفس مفتشا فى أوراقى القديمة عن محاضر نقاش أجريتها معه، زارنى الزميل والصديق **عبد الفتاح ابو عيسى** وسلمنى تسعه شرائط كاسيت كان «الرفيق عيد» قد سجل عليها رحلة حياته وأودعها عنده مؤتمنا إياه عليها، طالباً منه ان يسلمها لى عندما يرحل صاحبها عن عالمنا.

وجلست أياما طويلة أستمع وأعيد الاستماع فى إنبهار واجلال لسيرة مناضل بسيط وشجاع.. واصل مسيرته حتى آخر لحظات حياته.

الاسم: عبد صالح مبروك
تاريخ الميلاد: ١٩٣٠
المهنه: صبى بائع خضار - مدرب تنس- عامل نسيج- محترف ثورى
الاسم الحركى: سيد
تاريخ الوفاة: ١٩٩٢

الاسرة ذات الأصل البدوى، استقرت فى حى الحدره واشتغلت بزراعة الارض على أطراف الاسكندرية، ثم تكاثر الأولاد، ولم تعد الارض تكفى الجميع فانتقلت البعض منهم من الحقل ليمتهن مهنة غريبة: **تدريب أعضاء نادى اسبورتنج** [تنس- اسكواتش - جولف] وتخصص الاعمام فى هذه المهنة، وعاشواعيشة ميسورة. الاب كان يدير كانتين نادى اسبورتنج ايضا وعدة مقاه ومطعم، لكنه بدد ذلك كله، واستقر به الحال [بوساطة من بعض الارستقراطيين رواد ملعب التنس] ليعمل بإدارة النقل العام بمرتب ثلاثة جنيهات.

الابن «عيد» تنقل مع الأب من حال إلى آخر، فى البداية كان مدللا فالأب ميسور الحال ويسدد للمدرسة مبلغا اكثر بكثير مايدفعه الآخرون [خمسة قروش فى الشهر]، كان ناظر المدرسة يدلله ويتعامل معه كارستقراطى، ولكن تدهور أحوال الاب إجتاح ذلك كله.. وترك عيد المدرسة وكان مطلوبا منه ان يعمل ليسهم فى سد أفواه الاخوة الصغار. هو أيضا كان صغيرا، فى السابعه عندما عمل كصبى لبائع خضار يحمل الخضار للزبائن، يطلع عشرات السلالم كل يوم حاملا على كاهله الطفل خضار الزبائن، كان يحن للمدرسة، يريد ان يتعلم. بكى يوما لأحد أعمامه، فتكفل به وأدخله مدرسة أميرية. لكن الفقر عندما يتمكن من فريسة لايتركها، فلم يلبث سوى عدة اشهر وتشاور الاب والاعمام من جديد، فالتعليم ترف لايحتمله مرتب الثلاثة جنيهات التى يحصل عليها الاب.. وذات يوم دخل أحد أعمامه الى الفصل وانتزعه من هناك واقتاده الى نادى سبورتنج ليعمل «صبى مدرب تنس»

وتأتى الحرب العالمية الثانية. الاسكندرية تتعرض للقصف، أوامر البوليس أن يرحل الجميع، وتعى الذاكرة الطفله منظر الاب والأم والاخوة وما امكن نقله من ضروريات. الجميع متراكمون فوق عربة كارو لتصل بهم الى أحد القرى. الاب يأتى ويذهب لعمله حتى سئم من ذلك وتسللت الاسرة من جديد إلى الاسكندرية فوق عربه كارو اخرى.

فى عام ١٩٤٢ أصبح مدرباً وكان فى الثانية عشرة، كان طفلا يترك الملعب ليلعب مع ابناء الاعضاء، الأباء يعاقبون أطفالهم فكيف ينحدرون الى اللعب مع طفل فقير، وإدارة النادى تعاقبه فكيف يتجاسر ويلعب مع أبناء الباشوات.

كان رياضيا، وكان يغتاظ إذ يجد أن أغلب أعضاء نادى سبورتنج من الخواجات، فلماذا لايكون للمصريين هم ايضا ناديهم. وتجمع الطفل مدرب التنس مع عدد من اطفال حى الحدره ليحتلوا «خرابة» ويمهدوا أرضها ويحولوها الى نادى اسموه «النادى المصرى» [بعد جلاء الانجليز عن الاسكندرية أسموه نادى الشعله] كان حلمه وحلم زملائه ان يمتلكوا قروشا يشترون بها قوائم خشبيه [أجوان] ليلعبوا كرة قدم، جاءت الفرصه.. أضرب البوليس وأصبح كل شئ تحت رحمة الناس، وإجتاحت المدينة موجة من الهجوم على المحلات، فلا أحد يحمى أحد، وفعلوها هم أيضا.. سرقوا من مغلق خشب مايكفى ويزيد لعمل عوارض. لكن ضميره يستيقظ ويفرض على الجميع ان يعيدوا الاخشاب لصاحبها، الغريب انهم أوشكوا ان يقبض عليهم وهم يعيدونها.

من نادى الشعلة الى نادى **مصر الفتاه**. الرياضه قادته للسياسة، واصبح عضوا نشطا ومتحمسا فى **مصر الفتاة**، وفى مقر مصر الفتاه أصبح مرموقا، وهناك سمع لأول مرة كلمه «**شيوعى**»، عضوان من

مصر الفتاه، نقاش اسمه هم حافظ، وعامل اسمه على الجوهرى يتعرضان لهجوم شديد لانهما «شيوعيان» وتجرى محاولات لطردهما من الحزب، هو لايدرى لماذا وقف هو وزملاؤه من نادى الشعله معهما، وقاوموا محاولة طردهما، وهددوا بترك الحزب جميعا اذا طرد هذان «الشيوعيان».

والغريب انه لم يحاول ان يتعرف عليهما أو على افكارهما، فقط دافع عنهما.

كان لم يزل فى النادى مدربا للتنس، وخاض وهو فى الثامنة عشرة من عمره معركه تأسيس نقابة للنادى ورفعوا دعاوى قضائية مطالبة بزيادة فى الاجر، كسبوا القضية وحكم لهم بزيادة فى الاجر بأثر رجعى.. تسلموا الزيادة ومعها قرار فصل.

كان لم يزل عضوا نشطا فى الحزب الاشتراكى [مصر الفتاه] وأسهم فى الايام المجيدة التى تلت الغاء معاهدة ١٩٣٦، وتفجرت مشاعره الوطنية فى المظاهرات الصاخبة، وفى هذه الاثناء وجد عملا فى **شركة الغزل بكفر الدوار.** كانت الشركة تبحث عن لاعبى تنس ليشكلوا فريقا بالشركه وكان ذلك جواز مروره الى كفر الدوار.

.. الهول الاعظم رآه هناك، رغم انه مطلوب، وثمه قرار بتعيينه لكن مراسم الامتهان ضرورية حتى يدخل العامل الجديد وقد ترك كرامته خلف بوابة المصنع.

الشركة تضم ١٢,٠٠٠ عامل. ويتم كل يوم خميس تعيين ٥٠٠ عامل جديد، بمعنى انه يتم فصل خمسمائه عامل كل اسبوع ليعين بدلا منهم، كى يبقى الجميع فى رعب من الفصل، وكى يقبل الجميع ماهو اكثر من المذلة.

على البوابة يتجمع الجدد كل خميس عند الشركة يضربون الجميع بلا تمييز وبلا سبب فقط ليلقنوا الجميع درسا فى الخضوع. العامل يجب ان يختم قبل دخوله، وامعانا في الاذلال يختم على قفاه بعد ان يصفع عليه عشرات المرات.

منذ اليوم الأول شعر بضرورة أن يفعل شيئا. وجد العمال فى حاله من الخوف الممتزج بالحقد، وسمع ان هناك جمعية سرية تقتل المديرين الاكثر ظلما..

كانت القيادات السرية للعمال تتجمع، وكان هناك شيوعيون يعملون سرا، وكانوا يستعدون لترشيد السخط الغاضب الذى يجتاح العمال.



عيد صالح وزوجته وابنه سمير فى اليمن ١٩٨٦

وكانت يوليو..

واستطاعت ثورة يوليو أن تفجر في نفوس العمال أملا بالقدرة على مواجهة طاغوت الرأسماليين، واضرب عمال شركه صباغى البيضا فى كفر الدوار وتحددت مطالبهم [نقابه مستقله- زيادة الاجور- مكافأة سنوية- علاوة سنوية- اجازة سنوية] حضر محمود باشا شكرى، رئيس مجلس الادارة.. بعد مفاوضات معينة وافق على مطالب العمال، فقط لامهم بشده لأنهم وجهوا رسالتهم الى «السيد المدير» وقال صراحه: «الألقاب ألغيت فى القاهرة من هنا، ولازم الطلبات تقدم باسم حضرة صاحب العزة المدير».

عمال صباغى البيضا أضربوا ونالوا مطالبهم، فلم لايفعلها عمال شركه الغزل الرفيع؟

وبدأت القيادات السرية تطل برأسها، وعقدت عدة اجتماعات بعضها فى النادى الرياضى والأخر فى المقاهى.. تشكلت قيادة من **محمد متولى الشعراوى. احمد البابانى- حلمى الجوهرى- محمود عطا الله- عيد صالح..** اتفقوا على الاضراب. ورتبوا له بحيث تبقى وردية مكانها ثم تدخل ورديه أخرى فيجتمع فى المصنعورديتان.

.. البعض سرب الخبر للاداره. فاستعدت، نقلت اوراقها المهمة، وبدأت فى استفزاز العمال، ودبرت لهم كمينا. بدأ الاضراب، وسرعان ماقام **بعض الخفراء عملاء الاداره باشعال حرائق فى الشركه،** العمال تجمعوا يحمون العنابر وحاول البعض منهم اطفاء الحريق المشتعل فى المكاتب لكن رجال الامن اطلقوا عليهم النار، مطافئ الشركه لم تتحرك وتركوا النار التى اشعلوها عمدا للمزيد من الاشتعال. بسرعه تشكلت لجان من العمال لحمايه الآلات. و حتى آخر لحظة ظلت الآلات سليمة تماما..

وفى الصباح أتى الجيش..

المدرعات حاصرت المصنع، سدت البوابات.. رسموا بالجير خطوطا حظروا على أى من العمال ان يتخطاها.

سرت شائعة ان **محمد نجيب** سيحضر ليستمع الى العمال، تحركت مظاهرة من العمال المحصورين داخل المصانع نحو البدايه بأمل ان يستقبلوا نجيب ويشرحوا له مطالبهم.. فوق الاعناق اثنان يتبادلان الهتاف **مصطفى خميس** وعيد صالح. الهتافات عادية ترحب بنجيب وتطالب الثورة بحماية العمال.. وصلت المظاهرة الى قرب الخط الابيض.. وخلفه كوردون من جنود الجيش ومعهم ضابط طويل القامه عريض الكتفين عرفوا اسمه فيما بعد «الضابط وفاء حجازى». المظاهرة ترددت، كان الدور على **مصطفى خميس** ان يتولى الهتاف ببساطه تخطى الخط الابيض أعطى ظهره للجنود واشار الى المتظاهرين «تعالوا.. تعالوا». وتخطت المظاهرة الخط الابيض المرسوم بالجير.. فقط تخطته فامتدت أيدى العسكر لتخطف



أم عهد روس/ أم خالد/ عيد صالح/ محمد مجذوب/ الدودحيه محمد

مصطفى خميس ليضرب ضربا مبرحا ويقبض عليه.. واطلقت البنادق رصاصها على العمال. فزع العمال فزعا ممزوجا بالدهشه، جروا، تفرقوا فى شوارع المصنع لكن السيارات المدرعة وسيارات الجيب لاحقتهم وهى تطلق الرصاص فى المليان، المدافع الرشاشة فتحت فوهاتها الشريرة لتغتال مئات العمال.. تطاردهم فى اصرار مشين وتغتالهم عشوائيا.. كم قتل فى ذلك اليوم؟ يسأل **عيد صالح** بصوته المليئ بالمرارة والأسى ويجيب **مابين اربعمائه وخمسمائه عامل** [صدرت الاوامر بعدها باعدام سجلات مستشفى كفر الدوار لأخفاء معالم المذبحه]، ويروى عيد فى مرارة كيف ان الضابط وفاء **حجازى** كان بعد ان انتهت المذبحة يبدى تعاطفا مع العمال، ويرر الامر بالضرب فى المليان على كل عامل يجده الجنود ان الرصاص قد أطلق على اثنين من جنوده، وتنساب المراره فى الصوت المعبئ فى شريط الكاسيت ويقول عيد: «ثبت بعد ذلك ان الرصاص اطلق من خارج المصنع ومن ناحية سكن خفراء الشركه، وحتى ولو قتل جنديان أليس الأجدر البحث عن القاتل بدلا من قتل خمسمائه برئ، اثنين مقابل خمسمائه اى عدل هذا؟»

لكن المراره لاتنتهى، فقد صدر ان يحظر التجول ثلاثه أيام ومنع الدخول من ابواب الشركه، اغلب العمال قفزوا من اسوار المصنع، بقى عده مئات من اكثر العمال وعياً كانوا يقفون بجوار آلاتهم ليحموها.. هؤلاء جمعوا، امروا ان ينبطحوا أرضا على بطونهم طوال ٤٨ ساعة، صاح الضابط كل من يرفع رأسه اضربوه بالرصاص..

.. والمحكمة كانت مهرجانا لارهاب العمال، أتى العسكر محاولين أن يلعبوا دور القضاة بعد ان لوثوا ايديهم بدماء خمسمائه عامل، وكان واضحا ان الهدف هو ارهاب عمال مصر، كل عمال مصر.. الحكم تلاه ضابط واقف على ظهر دبابه [أى رمز هذا] وآلاف العمال جمعوا رغم انفهم، احضروا من الاسكندريه ومن كفر الدوار، امروا ان يجلسوا على الارض ليستمعوا الى الحكم باعدام عاملين **مصطفى خميس والبقرى**. والسجن لثمانيه وعشرين عاملا.

خميس دافع عن نفسه دفاعا متماسكا وظل شامخاً عندما سمع حكم الاعدام..

وتنساب المرارة مريرة فى صوت «عم عيد» وهو يتذكر: كانوا يكرهون العمال ويريدون إرهابهم وتصبح المرارة مريرة اكثر فاكثر وهو يقارن: «فى الصعيد شاب اقطاعى [بعد احداث كفر الدوار بقليل] هاجم بحصانه قسم الشرطة واطلق الرصاص وقتل سيدة، لم يعدم.. فقط حكموا عليه بالسجن المؤبد» ويصمم «عم عيد» على المقارنة المحزنة «الاقطاعى لم يكمل مدة السجن ترفقوا به بعد عده سنوات وأفرجوا عنه، اما عمال كفر الدوار الثمانيه والعشرون فقد اكملوا مدة السجن حتى آخر يوم».

والغريب ان العمال لم يتراجعوا رغم كل هذه الوحشيه، قدموا عريضة بمطالبهم، وتشكلت لجنة تستهدف تهدئة العمال بعد الوحشيه التى عوملوا بها، **وحصلوا على مكافأة شهرين كل سنه، وزيادة العلاوة وحق العمال فى تشكيل نقابه لهم.**

ومنذ الانتخابات الاولى سيطرت العناصر التقدميه على النقابه. ثم اشتهرت فى اوساط الحكم والحركه العماليه انها نقابه شيوعية. نظمت النقابه بعد ذلك ٤٤ إضرابا.

وأتوقف وأنا استمع الى هذا الصوت الهادئ وهو يروى ببساطه قصه اربعه واربعين إضرابا جسوراً خاضوها وقادوها رغم انف الوحشيه المتوحشه التى عاملتهم بها السلطات... وبفضل الاضرابات ارتفعت الاجور بنسبه ١٥٠٪

وفى احد الإضرابات حضر **حسين الشافعى** [عضو مجلس قياده الثوره] ليتفاوض مع النقابه. كان **محمود عطا الله** [عضو حدتو] رئيساً للنقابه وسأله حسين الشافعى: انتم كام عامل؟ فاجاب: ١٢ر٠٠٠. ورد **حسين الشافعى** بغضب: سأعمل منكم ١٢ر٠٠٠ خميس والبقرى. وببساطه متحديه قال **محمود عطا الله**: ماشى. وتركه وعاد ليواصل العمال الاضراب.

عمال كفر الدوار ينتقمون من جلاديهم، يطاردونهم بوحدتهم واضراباتهم حتى ينتزعوا منهم كل مطالبهم. ومره اخرى ينتقمون من جلاديهم.. كانت احداث مارس ١٩٥٤ تلتهب. واستدعى **الطحاوى وطعيمه، متولى الشعراوى** وطلبا منه ان يضرب عمال كفر الدوار مع عمال النقل معلنين رفضهم للديمقراطية. متولى الشعراوى عاد ليتشاور مع مجلس النقابة، ويتخذ المجلس قراراً غريباً وهو: ابلاغ النيابه ضد طعيمه والطحاوى لانهما يحرضان على الاضراب [اليس الاضراب ممنوعا، وقد قتل خمسمائه من العمال لانهم اضربوا؟].. وكان موقفا مثيرا للدهشه.. نقابه تبلغ النيابه ضد الحكومة، لان الحكومة تحرضها على الاضراب ضد الديمقراطية: وهكذا واصل عمال كفر الدوار انتقامهم من قاتليهم

كيف أصبح شيوعيا؟

كان يجلس كثيرا مع عبد الفتاح ابو عيسى امام محله، وكان هناك حلوانى اجنبى يتحدث كثيرا عن الشيوعية، واستمع عيد وعبد الفتاح فى نهم لمحاضرات مستفيضة من الحلوانى ومن صديق له يونانى، وعندما تألق كمناضل عمالى اتصلت به منظمه حدتو، قبل على الفور، نشط على الفور، ولأنه كان عنصرا قياديا فى المصنع فقد استطاع ان يجند ايضا افضل القياديين من العمال.. بدأ بتجنيد نائب رئيس النقابة [ورئيسها فيما بعد] **محمود عطا الله**. ووكيل النقابه **واحمد اليابانى**

وسيطر الشيوعيون تماما على النقابة، وقادوا إضراباتها الناجحة، واسهموا فى تأسيس **اتحاد عمال الغزل والنسيج** واصبح اليابانى وكيلا له.. وبدأت الأنظار تلتفت الى هذا الشيوعى المشاغب فى هدوء، المناضل فى بساطة ودون صراخ أو ضجيج. لكن الطرق لاتلبث أن تتلاقى والذين اسالوا دماء العمال بوحشيه أصبحوا حلفاء.. ويأتى العدوان الثلاثى، وتكون نقابه **كفر الدوار** هى اول نقابه ترفع شعار «**نصف العمال للمعركه ونصف العمال يقومون بكل الانتاج وأزيد**» وفعلا تطوع العديد من العمال، وزاد الانتاج بنسبه ١٠٠٪

.. الطرق تتلاقى لكن لكل طريق أخلاقياته فى التعامل فى الانتخابات التى تلت معركه العدوان الثلاثى رشح **شوقى عبد الناصر** نفسه فى دائره الجدره، وكلف الحزب عيد صالح ان يتصل **بشوقى عبد الناصر** وان يعرض عليه مساعدة الشيوعيين. رحب **شوقى عبد الناصر** بحماس واحاله الى احد معاونيه، وتمت دعوته الى اجتماع فوجئ فيه بأن الحاضرين هما اثنان من المباحث العامه.. وامتنع عن الالتقاء معهم.

.. لكل طريق اخلاقياته كما قلنا لقد تقدم لهم عيد ليساونهم، اعلن لهم انه شيوعى. قبلوا منه العون ولكن لم ينسوا له انه شيوعى وبعدها بفترة صدر قرار بفصله من شركه كفر الدوار والسبب؟ شيوعى.

لكل طريق اخلاقياته.. فى يناير ١٩٥٩ قبض عليه ضمن مئات من الشيوعيين.

مره أخرى.. الوحشيه

ويروى عيد فى شرائطه الممتعه تفاصيل كثيرة ومريرة عن محاكمة عسكرية مشينة قام بها الفريق **هلال عبد الله هلال** انتهت باحكام متشددة، ناله هو منها ثمانية سنوات أشغال شاقة.

ويروى تفاصيل بشعة عن وحشية الوحوش التى حولت ليمان ابى زعبل إلى معسكر تعذيب تتوارى امامه معسكرات النازى. التفاصيل مروعه لكنه يحكيها ببساطه مدهشه.. فعلى بوابه ابو زعبل كان الوحوش ينتظرون. عشرات الجنود يضربونهم فرداً فرداً: اخلع ملابسك، آه من هذه الزراير، الاصابع تتعثر وهى تفك زراير القميص فينال مئات العصى حتى يتخلص من القميص وحده... وبذات البساطة المحشوة بحزن لاينقطع يروى تفاصيل التعذيب الوحشى والمنظم والمرتب والمستمر **همت باشا** وزبانيته، لف للتفتيش حيث يلف المسجون منحنيا لتدور العصى على كل جسده، زفه العروسه حيث تنهال العصى المتوحشه عليهم كل صباح، الجبل وتكسير البازلت، أوامر من أعلى بأن يهتفوا **عاش جمال عبد الناصر**، والذى لايهتف يضرب ضربا بشعا، والاغلب يرفض الهتاف.. واخيرا كيف كان السجانة يتوجعون من فرط إرهاقهم بضرب السجناء «كانوا يضربوننا وهم يقولون: الله يخرب بيوتكم حنموت من كثر ضربنا فيكم» الى هذا الحد كان الضرب متواصلا، ومرهقا للذي يقوم بالضرب فماذا عن المضروب؟ يقول عيد بصوت هادئ «لوعشت آلاف السنين فلن انسى جريمة هؤلاء الوحوش، وحتى الوحوش افضل منهم، وتأنف مما فعلوه.

وتمتلئ الكاسيتات بذكريات البطوله والصمود، وشجاعه الرجال فى مواجهة الزبانية المتوحشين..

لكن المساحه لاتتسع.

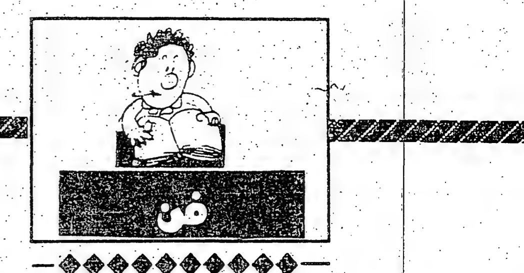
مابعد الحل.

كل ماكان كوم، وحل الحزب كوم آخر، حلوا الحزب وتركوا عيد يتيما، اخذوا منه آباه وامه وحلمه ومستقبله، وقرر هو ان يواصل. تلاقى مع بعض رفاقه القدامى. بعد فترة اكتشف أنه لم يكن وحده، وانتهى به المطاف الى المشاركة الفاعله فى اعادة تأسيس الحزب الشيوعى المصرى.. وتحكى المذكرات كيف اصبح عضوا فى المكتب السياسى، وتحكى بعض تفاصيل عن نضال مستمر، وعمل لم ينقطع فى سبيل العقيده والمبدأ.

ومهما اطلنا فإن حياه كاملة لمناضل كعيد صالح لايمكن تسجيلها في بضع صفحات ولهذا فإن ذكراه الحقه، وخبراته الممتلئة بالحكمة البسيطة، وبالثبات الهادئ الذى يمتلك صلابه لاتنثنى.. ولكن فى هدوء وبلا صخب ولا ادعاء.. هذه الذكرى وتلك الخبرات ستظل وديعة فى قلوب رفاقه.. وتلاميذه.

عيد صالح والدكتور الشهارى فى اليمن ١٩٨٦





حول المهرجان القومى الثالث للأفلام الروائية

ياوزارة الثقافة

شكر الله سعيك!

أحمد يوسف

ولأننا فى زمن لايرى فيه البعض غضاضة من أن يقيموا« فرحا » بينما المأتم منصوب على مرمى ذراع، ولأننا فى عصر المهرجانات التى تقام بمناسبة ودون مناسبة، لعل أضواءها وضجيجها يخفيان دبيب الكارثة الزاحفة المحدقة على الأبواب،ولأننا فى أيام كتب علينا فيها أن نختار بين أن نتعامى ونصم الآذان عن الحقيقة، أو أن نؤذن فى مالطة فلا نجد من يقيم الصلاة...لهذه الأسباب جميعا لم تتوان وزارة الثقافة، وهى التى تمثل الدولة، أن تدخل بدورها إلي ساحة المهرجانات السينمائية، فتقيم مهرجانها القومى- والوحيد - للأفلام المصرية الروائية للعام الثالث على التوالى، تحتل وجوه الموظفين الرسميين خلال أيامه ولياليه صفحات الجرائد والمجلات، أسوة بأقرانهم من أصحاب المهرجانات السينمائية(قطاع خاص!) ،لكن أصحاب المهرجان « القومى » يعمدون إلى إعادة القول وتأكيده أن هدفهم الذى يتفردون به هو «دعم» السينما المصرية، بما يخصصونه من جوائز مالية مما وهبته لهم وزارة الثقافة من ميزانية خاصة، لكى تنفع الفائزين بعضا من الهبات والمطايا.

ولأصحاب الحساسية الخاصة تجاه كلمة « الدعم» بما توحى لهم من عودة العصر الشمولى(!!) ،فإننا نؤكد لهم أن وزارة الثقافة قد قامت بعد الرجوع إلي لجنة التحكيم التى قامت بتشكيلها، بتوزيع هذا الدعم على من لا يستحقونه، بينما تركت أصحاب المصلحة الحقيقية فى دعم الدولة والحكومة والمهرجان «القومى» وهم يضربون أخماسا فى أسداس ،لكنها- وهذا هو الأهم- تغاضت تماما عن توصية لجنة التحكيم- علي لسان رئيسها **لطفى الخولى**- التى أشارت فيها إلى أنها «**تدق ناقوس الخطر للمستوى الذى وصل إليه حال السينما المصرية.. وتطالب وزارة الثقافة بضرورة استمرارها فى تقديم الخدمات الثقافية والسينمائية لحماية الجمهور والارتقاء بفن السينما**»

أدرات وزارة الثقافة ظهرها لتلك الملاحظة الموجهة إليها مباشرة، وأعلنت بكل هدوء وثقة ورزانة علي لسان مسئولها **سمير غريب** أنها « **سوف تقيم حلقة بحث علمية حول خصخصة السينما المصرية.. وعلاقتها بقانون ٢٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال.. وسيحضر رئيس الوزراء بصفته وزير قطاع الأعمال لمناقشة القضية مناقشة ديموقراطية**»، لكنها بالطبع المناقشة الديموقراطية التى حددت هدفها سلفا، وهو خصخصة السنما المصرية!.

خصخصة من المهد إلى اللحد!

هكذا ترى فلسفة وزارة الثقافة - إن جاز لنا أن نسمى مانراه اليوم بأن له علاقة بأية فلسفة من أى نوع- أن وسيلتها لتحقيق الهدف المنشود لإصلاح حال السينما المصرية المتردى هى أن تقوم بتوزيع بعض الهبات المالية هنا وهناك، تحت اسم جوائز للمنتجين الكبار الذين لابد أنهم يرون أن تلك الجوائز المالية بالنسبة لهم ليست إلا مجرد قروش قليلة تضيع عادة من أجل الترويح عن النفس، وإن كان مغزاها الحقيقى هو أن وزارة الثقافة تقوم بدعم هذا النوع من السينما التى يقدمونها ، وهذا النمط من الإنتاج الذى يصنعونه، ومن ناحية أخرى فإن الوزارة تشعر براحة الضمير، عندما تقدم جوائزها كأنها نوع من الصدقة التى تغسل الذنوب، وتلقى عن كاهلها أية مسئولية، مع أن **الذنب الأكبر يبقى وهو التفكير فى تعميد «خصخصة» السينما المصرية، بمعناها القومى وليس الحكومى**، وهى الخصخصة التى تريد وزارة الثقافة أن تفتح المناقشات « الديموقراطية» من أجلها.

تجاهلت وزارة الثقافة- أو جهلت- أن السينما المصرية كانت ومازال وسوف تظل- إن ظلت الظروف علي حالها-فى حالة فريدة من «الخصخصة»، **وأنها لم تكن ملكا للمصريين إلا فى النذر اليسير**،و ولسنا نقصد تجربة القطاع العام التى تثير لديهم الذعر فيصطنعون لها الأخطاء، ويتناسون أنها التجربة التى قدمت أفضل أفلام تاريخ السينما المصرية على الإطلاق،وإنما نقصد أنها لم تحقق طوال تاريخها الحد الأدنى من الاستقلال الذي يجعلها- صناعة وتجارة وفنا- سينما مصرية بالمعنى الكامل للكلمة، لكنها ظلت دائما ، وفي الجانب الأكبر منها، **تابعة لرءوس الأموال الأجنبية العابرة، التي تملي عليها شروطها وذوقها**.



«الغرقانة» نبيلة عبيد : لمحمد خان

وإن البحث المدقق لتاريخ السينما المصرية يؤكد أننا تجنينا عليها كثيرا فاتهمناها بالقصور والبلادة والتفاهة، بينما كانت تلك هي المواصفات التي أملتها دائما شروط «الموزعين»، الذين أصبحوا- مع سوق الفيديو بتأثيره القوى على وسائل العرض السينمائي- يمارسون شروطا أقسي وأكثر تكبيلا لأى قدرات إبداعية حقيقية قد تفتح طريقا أمام سينما مصرية جديدة.

وليس نظام النجوم والنجمات الذين يعدون على أصابع اليد الواحدة، والذى يعوق مسيرة السينما المصرية بهيكلها الهش عن أن تتطور، وليس التراجع الفنى والتنازلات التى نراها تطرأ على أعمال فنانين سينمائيين، اضطروا لحشر الرقصات والأغنيات و«الخناقات» فى أفلامهم، وليست سينما المقاولات التى يشكو السينمائيون أنفسهم من خطر انتشارها واستفحالها، ليس ذلك كله إلا بعض مظاهر حالة « التردى » التى وصلت إليها السينما المصرية وأشارت إليها توصية رئيس لجنة التحكيم، وهو التردى الناتج عن« الخصخصة» الخاصة التى تعيشها السينما المصرية فى معظمها، لكن كل ما سوف تفعله وزارة الثقافة إزاء هذا الحال هو أن تبحث للسينما عن مزيد من « الخصخصة»!.

رءوس أموال بلا رءوس أو رأسمالية!

ومن الغريب أن تمضى وزارة الثقافة فى استعمال تعبير الخصخصة وكأنها توحى بأن فن السينما يعانى- كصناعة وتجارة- من سيطرة الدولة، وأنها تمشيا مع السياسات الاقتصادية «الصندوقية» سوف تسعى إلى تحرير هذا الفن، بينما هو اليوم بالفعل في قطاعه الأكبر أسير فى أيدى المنتجين والموزعين الذين دخلوا سوق السينما بحثا عن الربح الفاحش والوجاهة الإعلانية.. ومن المؤكد أن هناك بعض الجادين من المنتجين المصريين سوف يطالبون الدولة بأن تقوم بدورها الحقيقى فى دعم السينما المصرية وحمايتها من اللصوص وقطاع الطرق الذين سوف يطالبون بدورهم بمزيد من الحرية والخصخصة. وإننا نتوقع أن تنتهى المؤتمرات الديموقراطية إلي طريق سوف يؤدى إلى استهلاك البقية الباقية من مقومات صناعة السينما، حتى لو أدى ذلك إلى ذبح الدجاجة التى تبيض ذهبا، فلن يفكر أحدهم يوما فى إقامة استوديو بمقوماته الإنتاجية الكاملة، لأنهم لايسعون حقا حتى لإقامة نظام اقتصادى ورأسمالى بالمعنى الكامل للكلمة.

ولننظر إلى الجانب الآخر من الصورة لتلك الخصخصة والحرية كما تراها وزارة الثقافة، التى تمثل الحكومة، فهى فى الوقت الذى تسلم فيه ماتبقى من صناعة السينما إلى أيدى « التجار»، فإنها لاتتوانى عن أن تفرض سيطرتها الكاملة علي «الفن» من خلال جهاز الرقابة بقوانينه العتيقة الصارمة، التى يقوم على تنفيذها فى أغلب

الأحوال موظفون قد لايكون لهم علاقة واهية بأي فن،ولا يهمهم إلا بتنفيذ التعليمات،حيث يصبح المنع أكثر سهولة من المنح، تفاديا لأية مساءلة أو عقوبات وظيفية ضيقة الأفق، هذا إذا ما تغاضينا عن بعض حالات المنع التى ترد بها تعليمات تخرج عن نطاق الفن، عندما يلقى الرقيب الكرة فى ملعب بعض الجهات الأمنية، أو إلى رحاب رجال الأزهر!.

إن تلك النظرة الحكومية الحولاء إلي السينما، وتلك السياسة العرجاء فى تحرير الفلوس- ولانقول الاقتصاد- فى الوقت الذى يتم فيه تكبيل الفكر والإبداع، ليسا فى الحقيقة إلا تعبيرا عن تسليم عقل الجماهير لكى يتلاعب به هؤلاء المستفيدون من تلك الديموقراطية التي حددت الخصخصة هدفا مسبقا جاهزا تنتهى إليه كل المناقشات والمؤتمرات.

قاطع طريق يفلت بعض الضحايا

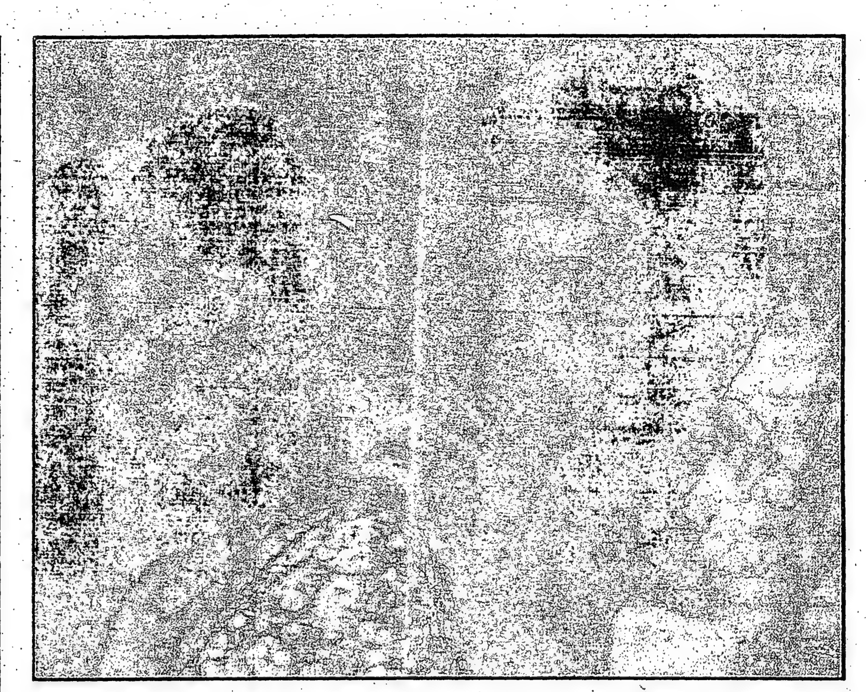
وفى الحقيقة إن حصاد مسابقة المهرجان هذا العام- وبعيدا عن أى تجريح في لجنة الاختيار أو لجنة التحكيم- قد عكست تلك النظرة الحولاء إلى حد بعيد، التى تبدأ بلائحة المهرجان التى تتغير بنودها كل عام، وبما قد يؤدي دوما إلي نوع من المساومة والاحتجاج من جانب بعض أصحب الأفلام في كل مراحل المهرجان، فإذا كان المهرجان يفتح ذراعيه لكل الأفلام التى أنتجت عبر عام كام ،فإن عددا قليلا منها هو الذى يتقدم للمسابقة، لم يتجاوز هذا العام خمسة وعشرين فيلما، كان الأجدر أن تعرض جميعا فى أيام المهرجان ولياليه، لولا أن البيروقراطية ضيقة الأفق تحتم ألا يزيد المهرجان عن أسبوع واحد. وهكذا تم استخدام «سرير بروكريتيس» ،قاطع الطريق الذى كان يضع فوقه ضحاياه، فيقطع مازاد من أوصالهم عن مقاس سريره،أو يشد الأطراف حتى تتمزق لكى يصبح الضحية ملائما للسرير!.

لذلك تم استبعاد بعض الأفلام من خلال لجنة الاختيار، وهى بالفعل أفلام رديئة، غير أن استبعادها جعل أصحابها يثيرون زوبعة عاصفة، وهم يحتمون ويتسترون وراء ما يتمتعون به من أسماء لامعة في عالم صناعة السينما المصرية، وإن كانت الحقيقة أن تاريخ **عاطف سالم** لايشفع له غياب اللغة السينمائية المتماسكة مع سيناريو متواضع تمت كتابته لكى يظهر منتجه وبطله .**سمير صبرى** في كل مشاهد « **دموع صاحبة الجلالة** »، وخبرة **أشرف فهمى** لاتجدى فتيلا إذا ماحاول دون حماس حقيقى أن يقدم فيلما مثل « **فخ الجواسيس** » فسيسقط فى فخ الدفاع عن الجواسيس لكى يجد فرصته للهجوم على التوجهات المصرية خلال الستينات، واتقان سمير سيف لأفلام الحركة،وحصوله على الماجستير فيها ليس مبررا لأن نتغاضى عن برودة «**لهيب الانتقام**»الذى لم يفهم من التشويق إلا افتعال المعارك وإطلاق الرصاص، وكل الألقاب العلمية التى يحملها« الدكاترة» وأساتذة معهد السينما الذين قدموا « **الضحية**» وأخرجها **الدكتور فاروق الرشيدى** لاتخفى سذاجة الفيلم الذى ينتمى إلي سينما الثلاثينات، ويكشف عن بعض أسباب تواضع مستوى الأغلب الأعم من خريجى المعهد العالى للسينما، التابع بدوره لوزارة الثقافة، التى تبحث عن حل للسينما فى الخصخصة.

لكن المشكلة الحقيقية هى « **أن سرير بروكريتيس**» قد أتاح لأفلام متواضعة أخرى، لاتختلف في مستواها المتدنى عن الأفلام المرفوضة، أن تفلت من بين أيدى لجنة الاختيار، لتعرض خلال المهرجان دون أن تترك أثرا، مثل« **فرسان آخر زمن**» **لمدحت السباعى** الذى تم توليفه من العديد من الخيوط المليودرامية غير المنطقية، تدور في فلك المصادفات التى تحدث لثلاثة أصدقاء يتقابلون بعد أن فرقتهم الأيام،أو« **ديك البرابر**» **لحسين كمال** الذى خرج من جعبة كاتبه **محمود أبو زيد** مليئا بالتلفيق والاصطناع، من أجل تقديم وجبة ساخنة من تمثيل بطلته « **نبيله عبيد**»التى ترتبط بالبطل « **فاروق الفيشاوى**»الذي يعانى من البلاهة والتخلف العقلى، ومثل الفيلم الساذج «**الحجر الداير**» **لمحمد راضى** ،الذي يبدو أقرب إلي التمثيليات الإذاعية التى تقدم النصائح بشكل فج، عن البطل الذى يحقق تطلعاته من خلال علاقاته النسائية المشبوهة،وإن كانت لجنة التحكيم قد انحازت لدور الزوجة -**ليلى علوى**-

يحيى الفخرانى ولوسى فى «الثلاجة»





ليه يابنفسج (زغرف عبد الباقى وشهنه رشوان

فمنحتها أحسن ممثلة، فى فيلم لم يكن يستحق حتى مجرد العرض فى المهرجان.

ضد السينما الجديدة

وربما إذا تأملت هذه الجائزة، وغيرها من الجوائز، فإنك قد تشعر أن لجنة التحكيم قد عانت معاناة حقيقية لتصل إلي هذه النتيجة، التى تعكس نوعا من المعايير شديدة التناقض والاضطراب التى حكمت اختياراتها. وربما كانت هذه المعايير ذاتها تعبيرا عن عدم التجانس الذى سيطر على رؤية أعضاء اللجنة، فلعلها قد فكرت فى أن تمنح جوائزها إلى الذين لم يحصلوا عليها فى أية مهرجانات أخرى،وقد تكون قد ترددت فى أن تحجب بعض الجوائز أو كلها ثم عادت فمنحتها كيفما اتفق،وربما وضع بعض أفرادها سلفا نصب عينيه أن يستبعد أسماء بعينها من أية جوائز، خاصة، من بين أصحاب السينما الجديدة، الذين سبق أن تحدث عنهم أحد أعضاء لجنة التحكيم بقسوة وحقد شديدين، متهما إياهم بأنهم يفرضون أنفسهم فرضا على كل المهرجانات.

لاتستغرب إذن ألا تذهب جائزة واحدة إلي فيلم **محمد خان** «**الغرقانة**»، أوفيلم **خيرى بشارة** «**آيس كريم فى جليم**»،وكلاهما يتمتع- على الأقل- بقدر هائل من براعة التصوير أوفيلم «**ضد الحكومة**»**لعاطف الطيب** الذى يتمتع بأفضل أداء تمثيلى فى دور البطولة الذى قام به **أحمد زكى**، وأن تتحكم اعتبارات التعاطف والعطف على فيلم «**الحب فى الثلاجة**» لسعيد حامد فيحصل بمستواه الفنى الركيك المتلعثم في كل عناصره الفنية على جائزتى أحسن سيناريو وأحسن إخراج للعمل الأول، بالإضافة إلي الجائزة الثالثة لأحسن فيلم، بينما حصل الفيلم المنافس«**ليه يابنفسج**» **لرضوان الكاشف**- ذرا للعيون- **علي جائزة لجنة التحكيم الخاصة**.

لقد لعب «**الحب فى الثلاجة**» بجوائزه العديدة غير المتوقعة دوا كبيرا فى الكشف عن المفهوم الذى انتصر داخل مناقشات لجنة التحكيم، فقد تم تجاهل السينما الجديدة الأصيلة، لحساب سينما جديدة تغرق فى الإدعاء الزائف بالجدية على مستوى الشكل والمضمون، وإن كانت فى الحقيقة تهذى ببعض أفكار تجمع فى تناقض مكشوف بين التمرد على القهر والنظرة الساخرة المتعالية- أو حتى الكلبية بالمعنى الفلسفى- تجاه الجماهير، أما الجوائز الكبرى فقد منحت إلى «**مهمة فى تل أبيب**» **لنادر جلال**، وبطولة **نادية الجندى**، ليحصل منتجه محمد مختار على الجائزة الثانية، بينما حصل **عصام إمام** على الجائزة الأولى عن فيلم **عادل إمام** «**الإرهاب والكباب**» **لشريف عرفه**.

وفى الحقيقة إن حصول «**الأرهاب والكباب**» على هذه الجائزة، بالإضافة إلي جائزة أحسن مخرج وأحسن مونتاج، كان الوسيلة الوحيدة أمام مهرجان الأفلام الروائية القومى الثالث، لكي يجد لوجوده مبررا أمام الجماهير، من خلال محاولة تحقيق الاقتراب الرسمى من أفلام عادل إمام الجماهيرية. لكن للحقيقة وجها آخر، فأن يكون «**الإرهاب والكباب**» **هو أفضل أفلام عام ١٩٩٢**،وكما سبق أن أشرنا في «اليسار» فى عددها الصادر فى يناير ١٩٩٣ فإنه «**أمر يثير الإعجاب يعادل إمام، بنفس القدر الذي يثير العجب من الحال الذي وصلت إليه السينما المصرية**».

***

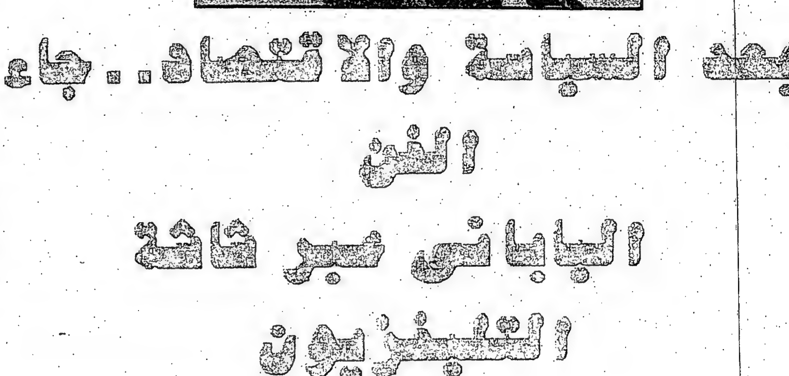
قامت إذن وزارة الثقافة بما تراه واجبها، بأن وزعت جوائزها المالية على الأفلام ، خاصة تلك التى حصدت بتوابلها الجماهيرية الإيرادات الهائلة، بينما تناست وزارة الثقافة دورها الحقيقى، وإذا كان المهرجان قد بدأ لياليه بعرض فيلم رائد السينما المصرية **محمد بيومى** «**الخطيب رقم ١٣**»، فإن الدرس الذى فات إدراك معانيه هو أن فناننا موهوبا مثله قد ضاع فى زحام الفن والحياة، لأنه لم يجد الدعم داخل غابة صناعة السينما المصرية، التى كانت تتمتع بذلك النوع الخاص من الخصخصة!.

على كل حال، سوف تمضى وزارة الثقافة كعادتها بعد المهرجان إلي حال سبيلها، تاركة السينما المصرية على حالها ، الذى لايمكن أن ترضاه النظرة العادلة العاقلة. وسوف تبحث الوزارة والحكومة من خلال المؤتمرات عن الخصخصة، التى هى حالة قائمة بالفعل منذ زمن طويل، وأوصلت صناعة السينما فى مصر إلى هذا الوضع المتردى، حيث لايحصل الفنان الحقيقى علي فرصة عمل إلا بعد أن يتجاوز الأربعين، وحين يجدها يكتشف أن عليه أن يستخدم وسائل صناعية بدائية، وأن يعطي روحه لأساطين الإنتاج وشياطين التوزيع، وأن يسلم رأسه وعقله إلى عسس الرقابة **فماذا يبقى من صناعة وفن السينما المصرية**«**القومية**» **لكى تقيم لها المهرجانات؟**.

وإن كانت توصية رئيس لجنة التحكيم قد لفتت انتباهنا إلي أنه لم يكن فى الحقيقة مهرجانا، بل كان سرادق عزاء!.



فى المرحلة المتقدمة «أوشين» الجدة مع حفيدها فى رحلة الذكريات



ماجدة موريس

بعد ٣٣عـامـا من إنشائه عـرض التليفزيون المصرى مسلسلا يابانيا لأول مرة.

وليس غياب الانتاج اليابانى مقصودا في حد ذاته.. ولكن غياب كل الانتاج العالمى فيما يعرض علينا من الانتاج المستورد ..**بعد أن تربع الانتاج الأمريكى على شاشتنا الصغيرة وقتا يساوى عمرها كله.**

ولكن.. كانت هناك بعض الاستثناءات ..ففى فترة قصيرة من ١٩٦٣-١٩٦٧ عرض التليفزيون بعض الأعمال الروسية، وفرض علينا لأسباب سياسية فيلم بعينه بتكرار مزعج هو (**الحرب العالمية الثانية**) ثم انتهى هذا بعد النكسة وبعد أن كرهنا الانتاج الروسى بسبب النماذج التى تم اختيارها منه، والأسلوب الذى عرض به الفيلم المذكور.

وفى فترات أخرى، عرض التليفزيون أعمالا تنتمى لدول أخرى وثقافات أخرى.ففى عام ١٩٧٦، بدأت **الأعمال الفرنسية** تأخذ طريقها إلى القناة الثانية، بعد فصل القنوات وتلوين الشاشة، ثم توقفت برحيل مديرة تلك القناة من منصبها. وفى عام ١٩٨٤ بدأت **الأعمال الانجليزية** الدرامية الرائعة، وكلاسيكيات شكسبير المتلفزة تصل إلينا ، لكنها أيضا توقفت مع رحيل رئيسة التليفزيون التى تحمست للثقافة الانجليزية.. **واستمر فقط الانتاج الامريكى، فى كل هذه الفترات ومابينها، يكتسح كل شيء**،وأخيرا منذ ١٩٩١ عادت من جديد الأعمال الفرنسية على استحياء، ولكن بمجهود خارق تقوم به فرنسا نفسها عن طريق قناة فرنسا الدولية (CFI) التى أطلقت عن طريق البث المباشر عبر الأقمار الصناعية إلى ٧٥ دولة نحن من ضمنها..

لكن كل هذه الواردات الثقافية المرئية منبعها أوروبا وأمريكا ، أما بقية مناطق العالم وثقافاته فلم تمر علينا ، ولم يبحث عنها المسئولون عن ثقافتنا ، ولم يبال بها أحد فى غمرة الحماس لكل ماهو أمريكى وأوربى..ومن هنا كان عرض مسلسل يابانى مفاجأة بكل المقاييس..حيث أطلت علينا (**أوشين**)بطلته منذ كانت طفلة في الرابعة من عمرها وحتى بلغ بها العمر أرذله لتشد انتباهنا إلى وجه آخر للحياه، ووجه آخر للدراما ووجه آخر للفن غير مااعتدناه من المسلسلات الواردة علينا..ولكن هل كان هذا هو كل شىء؟!

الإجابة بالطبع لا، إذا وضعنا فى اعتبارنا قصة المسلسل، ونماذج أبطاله وامتداده الزمنى على نحو لايحتمل أى التباس حول الهدف من صنعه، وأيضا تلك الكلمات التى كتبت بعناية فى عدة ورقات حوله ثم ذلك الكتاب الذى أصدرته هيئة(NHK) العالمية للانتاج، أكبر شركات الانتاج اليابانى التى انتجته، وحيث جلعت عنوان الكتاب « **الصورة العالمية لليابان عبر «أوشين»**»..وفيه يذكر المنتجون ماحدث عند عرض المسلسل للمرة الأولى عام ١٩٨٣ على النحو التالى: منذ أبريل ١٩٨٣ وحتى مارس ١٩٨٤ حدث ما يشبه الظاهرة فى الحياة اليومية اليابانية، وذلك فى الوقت من الاثنين للسبت بين ٨.١٥ و٨.٣٠ صباحا، وحيث انتظمت قاعدة واسعة من المشاهدين لترى (**أوشين**)، ولترى من خلال هذه الدراما الوجه الجديد للشعب اليابانى ، مثل العلاقات بين الآباء والأبناء، العلاقات الأخلاقية، دور العائلة، دور كبار السن والتطورات التى جدت في أهداف حياتهم الخ..وفى إحصائية قاموا بها هناك اتضح أن ٦٣٪ من الناس يرونها فى موعدها صباحا، و٢٠٪ يستعيدونها ظهرا..فهى - فى رأى صناعها- « أفكارها تنمو فى اتجاه الحياه، وتأثيرها يمتد إلى المشاهدين أنفسهم».

فمن هى أوشين هذه..وماهى الدراما التى حملتها والعبرة التي تجسدت من خلالها إلى داخل وخارج اليابان(٢٢ دولة أخرى)؟.

أوشين..فتاة ولدت فى قرية شمال اليابان، أعلى سهول نهر موجامى،عام ١٩٠١، حيث يتغطى كل شىء بالثلوج طوال فصل الشتاء بأكمله، أبوها فلاح معدم مستأجر لقطعة أرض من مالك يزرعها ليعول أبناءه الخمسة وزوجته وأمها.وتنتمى الأسرة لأفقر طبقات المجتمع فى هذا الوقت.. وتبدو

البنت الصغرى «أوشين» متفوقة فى (كتاب) القرية فتلفت نظر أبيها المعدم فيخرجها من الدراسة للعمل كجليسة أطفال لدى أسرة غنية، وبعد فترة تشعر الطفلة (٦سنوات) باحتياج لأمها خاصة مع قسوة تلك العائلة فتهرب فيتهمونها بسرقتهم، وفى رحلة عودتها لأهلها وسط الجبال والوديان والثلوج تتعرض لعاصفة ينقذها منها رجل طيب ويأويها لكوخه، ويتضح أنه هارب من الجيش ورافض للحرب، ويمرض الرجل فتمرضه الطفلة، ردا للجميل فيعلمها القراءة والكتابة قبل أن يصرعه رصاص البوليس الذى يطارد أمثاله من دعاة السلام، وتستطيع « أوشين» العثور على أسرتهامن جديد، لكنها ترحل سريعا إلي خدمة أسرة أخرى بسبب موقف أسرتها المتدهور الذى جعلها تكبر قبل فوات الأوان وتدرك قيمة عملها الذي يحصل والدها مقابله على جوال أرز شهريا ينقذهم من الموت جوعا.. وعند تلك الأسرة (كوجايا) تجد الطفلة طفلة أخرى في مثل عمرها تحظى بكل شيء، ولكنها تجد حماية من مسز(يوشيرو) كبيرة العائلة التي تجدها مجتهدة وذكية بشكل يدعو للإعجاب فتعتني بها وتعلمها مبادىء السلوك البرجوازى للعائلات في الطبقات العليا. لكن «أوشين»لاتستمر مع الأسرة بعد أن أصبحت منهم بسبب أزمة عاطفية وأزمة سياسية. فقد أحبت (كوتا) المناضل اليسارى المطارد من السلطات لدفاعه عن المعدمين ودعوته لإنشاء نقابات للعمال، ونافستها في حبه (كايو)إبنة العائلة الغنية التى هربت من أسرتها من أجله. يتم ذلك عقب الحرب العالمية الأولى فى وقت سادت فيه اضطرابات هائلة بسبب الفقر والجوع الذى واجهته الأغلبية وحيث شعرت (أوشين) بأنها مخلوق آخر، عليه تسيير دفة حياته والبحث عن الاستقلال الاقتصادى بعيدا عن خدمة تلك العائلة التى حاولت تزويجها على الطراز التقليدى ممن لاتحب..

وتدور الأحداث فى اتجاه تحقيق الفتاة لاستقلالها الاقتصادى بصعوبة وسط مجتمع لايتيح للمرأة فرصاً كثيرة، وأسهل فرصها ما تعلق بأنوثتها مثل العمل فى النوادى الليلية.ولكن « أوشين» كافحت من الصغر، عملت خادمة وحلاقة، تعلمت الأسلوب الغربى السهل فى تجميل الرؤوس وبرعت فى الحسابات، واستطاعت الزواج برجل من طبقة أعلى أحبها ووجد فيها ميزات وفضائل كبرى بينما وجدت فى تجارته فرصة لتطبيق اجتهادها وحبها الشديد للعمل المتواصل حتى أصبحت مالكة لأكبر سلسلة من متاجر السوبر ماركت فى بلدها..

من الجيش..للسوبر ماركت

ووجه البراعة فى اختيار الشخصية المحورية هذه هو فى تعديل تلك الصورة الشائعة عن المرأة اليابانية فى العالم بأنها (الوجه الصامت) فى الحياة اليابانية،والكائن المطيع» فى الحياة الزوجية و(فتاة الجيشا) التى تجيد أصول الضيافة القديمة فقط..لكنها هنا تقدم للعالم فتاة مكافحة ذكية دءوب، قادرة على التعلم دائما ،بل والتفوق على معلميها القدامى فيما تطرقه من سبل جديدة للحياة، ثم أنها قد استوعبت التقاليد القديمة لبلادها والأساليب

«أوشين» ترقص مع «ريزو» فى حفل زفافها على الطريقة الغربية





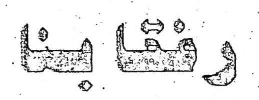
مسلسل «أوشين» فى المرحلة الثالثة من عمرها- أوشين الشابة تتقن تصفيف الشعر على الطريقة الغربية

الجديدة التى أوجدها الغرب في المجتمع اليابانى بعد الحرب العالمية الثانية، إنها امرأة قادرة على الانطلاق وتعديل مسارها والوصول إلى الثروة التى تبغيها، وبالتالى فهى رمز إنسانى عبقرى يوازى الوطن نفسه الذى بدأ فقيرا فى بداية المسلسل يجتاحه الفقر والمرض والتخلف ثم كافح وتغلب على نقاط ضعفه حتى أصبح هذا العملاق الذى يعرفه العالم اليوم والذى ترجمه المسلسل، برصول السيدة (أوشين) - وقد كبرت وأصبحت جدة- إلى قائمة أصحاب الملايين والنفوذ والاحتكارات الاقتصادية العملاقة..

ومع هذا الحديث عن المرأة والوطن وتشابكهما معا فإن المسلسل فنيا هو عمل جيد ملىء بالجمال والشاعرية، يعتمد فى بنائه الدرامى على (الفلاش باك) الذي ربما يكون أكبر فلاش باك قدمه عمل، حيث يبدأ بأوشين فى الثامنة من عمرها تتذكر ما حدث لها منذ أن كانت طفلة، يتبادل على العمل فترات زمنية مختلفة بين الماضى والحاضر لايختلط فيها الأمر على المشاهد، ولكن على العكس فالفروق واضحة بين الحاضر والماضى وبين الأجواء التى تنطلق منها الدراما فى كل مرحلة ومع وجود عدد من الممثلين يقومون بدفع الأحداث مع البطلة، بدون زيادات ترهق ذهن المشاهد الذى أراد له كاتب أو كاتبة السيناريو سوجاكوهاشيدا، ومخرجات المسلسل الثلاثة هيرويكى ياماجيشى، وهيهاشيروكوباياشى وميتورى تاكيموتو أن يستوعب التاريخ اليابانى السياسى و الاجتماعى لهذا القرن ببساطة ودون تعقيد، وهو ماحدث بقدر كبير من النجاح.

وقد بدأ التليفزيون المصرى عرض (أوشين) بدون أى مقدمات أو تمهيد فى الخامسة والربع الذي يعنى فترة موات، لكن المسلسل جذب جمهورا له بسرعة شديدة، وفاق التوقعات من عمل لايقدم بداخله أنواعا من الإثارة متوفرة في تراث الدراما الأجنبية المتراكم لدينا والقادم فى أغلبه من أمريكا.. وبحيث يصبح علينا أن نعجب بذلك الانتاج الدرامى الراقى على شاشتنا والذى لايفتقد الصراحة في بعض الأحيان، وليس كلها، حول نشأة اليابان الحديثة.. وإذا كان الحديث عنه يأتى أخيرا فى إطار مبادرة يابانية من خلال عالم الفن، وجدت من يهتم بها في مصر ويتحمس لها وهى السيدة **هند أبو السعود** التى قدمت الكثير من قبل عن اليابان الحديثة من خلال (جولة الكاميرا) التى تقدمه على شاشتنا منذ سنوات طويلة، فإن السؤال هو **إلى متى تترك الأمور هكذا معلقة بقدرات فردية تدرك أهمية تنويع مصادر ثقافتنا المرئية**..وهل عدمنا من يستطيع تطوير هذا المنهج فى إطار خطة منظمة؟! وما فائدة بعثات الشراء السنوية إلى هذا المهرجان أو ذاك للاطلاع على أحدث مايقدمه العالم إذا كانت **كل التجارب التى مرت علينا مرهونة بحماس شخصى ومنصب يتيح لصاحبه أو صاحبته تقديم الجديد.!!**





رفقا بنا

أهل الحكم

نحن الفقراء المعدمين المحكومين أصبحنا لانملك ترف الحلم فى زمانكم . زمن الكوابيس السوداء المتلاحقة .. صندوق النكد الدولى، الخصخصة، بيع الإنسان المصرى والبقية لا ريب آتية.

رفقا بنا فنحن قد كفرنا بكم ، فأنتم ذنبنا الذى نكفر عنه والذى لن يغفره لنا الله ويظل عالقا بنا حتى الموت مثل ذنب أبينا آدم.

نحن نكفر عن ذنبنا لأننا جئنا بكم لتحكمونا .لقد كفرنا برئيسكم الذى لايدرى عن آلام رعاياه شيئا ، واكتفى بأن يصرف وقته فى ويدافع عن اتباعه فى مجلس الشعب ضاربا بكل القيم البرلمانية عرض الحائط فهو يتكلم عن قبلة « بير السلم» ويدافع عن فساد الحكم والذى طالت رائحته الأنوف.

وكفرنا برئيس الدرك الذى نسى أحوال العباد وتفرغ للأحاديث والبرامج التليفزيونية والاذاعية وضرب الرقم القياسى فى الظهور فى الإعلام المرئى والحديث فى الإعلام المسموع والمقروء، ثم كانت النتيجة الطبيعية وهى الفشل الذريع فى معالجة قضايا الإرهاب والقضاء على الأخضر واليابس دون تمييز، حتى أننا لم نعد نعرف من المسئول عن هذا السخط الطائفى ومن الذى أفرزه .. هل الرغبة فى الانتقام من الحكومة، أم ترى أن السبب الحقيقى لهذا السخط هو فشل حكومتنا فى حل مشاكلنا الاقتصادية الأمر الذى سمح بظهور السخط والتمرد بين شباب المحروسة وتقسيمهم إلى قسمين الأول لاذ بالسلاح والبارود آملا فيهما كحل لاشكاليات الفقر والبطالة والعطانة الثقافية التى تجتاح حياتنا والقسم الآخر اكتفى بالتمرد العبثى وجعل ينظر وراءه فى سخط وأمامه فى اشمئزاز ثم يبصق على الجميع كما فعل الفيلسوف الأمريكى جون اسهوروون..

وأحد أباطرة الحكم ظل على قمة إحدى الوزارات ١٦ سنة «ستة عشر عاما » اتحفنا بإحدى مفاجاته وذلك أثناء الحديث إلى إذاعة الشرق الأوسط حين سئل عن عمره بالوزارة حيث قال أنه بعد عدة شهور يكون قد أمضى ١٦ سنة وزير.. وحين سئل سيادته عن مشاكل الشباب قال بالحرف الواحد.. الشباب عايز شقه يتجوز وعايز عربيه وعايز وظيفة..لأ الكلام ده فى الجنة إن شاء الله» ونحن ياسيدى الوزير لن نستعير عباراتك الشهيرة تحت قبة البرلمان ونقول لك ماهذه الكلاحة..ولكن سوف نكتفى بالقول بأننا لم نطلب منك شقق تجرى من تحتها الأنهار، ولم نطالبك بحور العين، ولا السرر المرفوعة ولا الأكواب الموضوعه ولا النمارق المصفوفة- نحن فقط نطالب بأبسط أحلام الإنسان، مكان تحت الشمس ووظيفة تحمينا من شر الجوع والتطرف، فإذا كنت سيدى الوزير عجزت خلال ١٦ عاما عن تحقيق أبسط أحلامنا، فماهى الحكمة من بقائك وزيرا؟.

الحديث لم ينته ولكن الحمل ثقيل والهم كبير والصمت جريمة، فالوطن جريح والحلم كسير وما أجمل أن نرفض الظلم ونحطم الأغلال ونكسب من ورائها وجه الوطن الجميل.

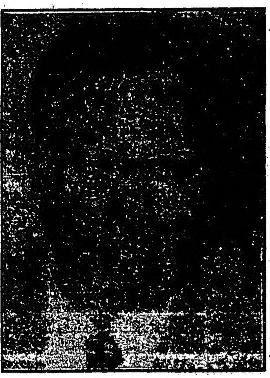
سعد الدفراوى- القاهرة

الفلسفة الفيزوقراطية

وكما كان لأهل زمان عباقرة وفلاسفة كابن رشد وابن سينا وعمر بن الخطاب والجاحظ وقراقوش وجحا وكانت لهم فلسفتهم ومدارسهم الفكرية الخاصة ، يحق لنا أيضا أن نفخر ونتفشخر بعباقرة وفلاسفة عصرنا أمثال ابن دمفه وابن لامساس وابن صوبه وابن حقنه وبن حصه وابن النسر الرهوان وابن ماسبيرو العايق وعلى رأسهم جميعا ابن الصامت الملقب بأبي الهول . وهؤلاء قد كونوا جميعا مدرسة اقتصادية سياسية حديثة ارتبطت بفلسفة منفعية واتساعية سلطوية سميت بـ(الفلسفة الفيزويوقراطية) وقد نادى مؤسسوها الفيزيوقراطيون بمبدأ(دعه يعمل . دعه يمر) وهو مبدأ لو تعلمون لعظيم فقد ساروا على نهجه طويلا وأفادهم وذويهم والله كثيرا .فدعه يعمل نداء بالواجب وحق الاكتساب

صفوت الشريف

ابن ماسبيرو



يوسف والى

ابن صوبة





عاطف صدقى

ابن الصامت

وتحقيق الذات والحصول على قطعة الجاتوه، أما ماذا يعمل فلا يهم ! يعمل استيراد يعمل تصدير يعمل ريان، يعمل السعد، يعمل مكتب سمسرة بتروليه أو سياحية أو مهمات وطنية، يعمل إسكان وهمى، يعمل مصانع حديثة لانتاج دبابير الأطفال وإنتاج لبان الشطارة والمصاصات السياحية المتميزة أو يعمل وذاك الأهم صكوك غفران للفقراء والمحتاجين والرعاع بزعم دخولهم الجنة الأرضية. كل ذلك لايهم طالما أنه يعمل ويعمل فسيظل يكسب ويكسب فى ظل حماية النظام الفيزيوقراطى الذى يتيح لهم حرية التصرف والحركة مسترشدا بمصالحه الخاصة لديهم .والأهم من ذلك أن الصراعات والمزادات الجرانية فى النظام الفيزيوقراطى لابد وأن تنتهى بالذوبان ضمن التناسق التحتانى العام والذى بدوره يصب فى البورة العليوى. أما دعه يمر بسلام فهو أمر تكليف سلطوى يقضى بعدم الاعتراض أو الممانعة أو الحجز ، والمرور بسلام وأمان عن طريق التعتيم الصحفى والطناش البوليسى والغفوة الحكومية. .ليه؟ لأن المرور بسلام من شيم الكرام ولأنه قد تم توقيع معاهدة غير مكتوبة بالأمان والصهينة مع سيدى (قسّم) وسيدى قسّم ولى من أولياء الحكومة الأحياء وله بركات وكرامات لاحصر لها ومن يتقرب إليه بالتضرع والسجود وذبح القرابين وتطويل الأذن وربط اللسان يفيض عليه سيدنا بالنفحات الإدارية والهبات التنفيذية والتسهيلات المصرفية والقوانين الاستثنائية والخروج والدخول بحرية. .و. .وجعلنا الله وإياكم من يتفهمون الفلسفة ويتبعون أنفهما.

خالد عبد الرءوف

اعفاءات بلا ضوابط

لاحظت غياب الحس الاجتماعى لدى المشرع المصرى فى قانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وبقية التشريعات بوجه عام. فى قانون الاستثمار تعتبر المواد من ٦- ٢٧ خرقا للعدالة الضريبية واعتبارات التنمية الاقتصادية ونظرية التراكم الرأسمالى. فالإعفاءات الواردة بهذه المواد تنطبق على المشروعات التى فى طور التكوين وقت صدور القانون، وليس على المشروعات القائمة بالفعل والتى تحتاج إليها للإحلال وحسابات التكاليف والمنافع المتعارف عليها كما أن تلك المشروعات ساهمت فعلا فى عمليات التنمية، وتمتعها بالإعفاءات يزيد انتاجها وربحيتها. كما أن الاعفاءات المنصوص عليها فى القانون تزيد الاختلالات الهيكلية عن طريق تحديد فترتها ، كما أن المرافقة مفقودة لمجلس الوزراء ، ولايخفى على أحد طبيعة النظام الوزارى فى مصر.

محمد عادل زكى

حقوق الاسكندرية

يمين × شمال:

نحن نعترض على هذه الاعفاءات للمستثمرين من زاوية أنها ضخمة وبلا ضوابط ودون مقابل يعود منها- فى معظمها- على التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير الموجودة أصلا، خاصة فى إطار سياسات التحرر الاقتصادى التى تتبعها الحكومة حاليا، ونرى أن تقتصر هذه الإعفاءات على المشروعات الانتاجية الصناعية والزراعية، وأن يرتبط حجمها وزمنها بمدى ما تحققه من انتاج وماتوفره من فرص عمل.

ندين الإرهاب. .ولكن

احتلت قضية الإرهاب الصدارة فى أوساط المثقفين وغيرهم، ونسوا القضايا الأساسية والملحة للقطاعات العريضة من الشعب.إننا ندين الإرهاب أيا كانت صورته ولكننا نسأل، هلى هى أزمة ثقافة التى تولده أم أزمة رغيف العيش، أم تغييب العقل المصرى وتضليله وغياب الضمير الإنسانى أم جميعها؟ وهل هى سياسات الحكومة أم النظام الدولى الجديد أم كلاهما معا لأنهما يغتصبان العقول والأحلام البسيطة حتى ولو كانت أحلام هند وكاميليا ؟إن أغلب الشعب لايملك شيئا إلا أن يبيع جهده مقابل أجر زهيد يعيش به حد الكفاف، ومع سوء توزيع الثروة يزداد الفقر والجهل والمرض إلى حد بالغ الخطورة ينعكس بالضرورة على أخلاقيات المجتمع.

محاسب- نور السيد

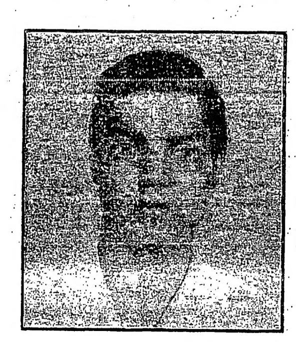
الشرقاوى دسوق

ثوابت ومتغيرات

الاشتراكية هى العدالة الاجتماعية ، وفى الإسلام « ليس منا من بات شبعانا وجاره جائع » وفى المسيحية « من لديه ثوبان يعطى آخر ثوبا »أما الرأسمالية فتتشابه مع الدعارة فى أن كلاهما يسعى للمال بأى طريق . فى الاشتراكية لاتمييز على أساس الجنس أو الدين أو اللون، وفى الرأسمالية كل أشكال التمييز. فى الاشتراكية حرص على عمل المرأة وعلى استقلال الاقتصاد الوطنى، وفى الرأسمالية احتكار واستغلال وتبعية. وإذا كانت فى التجارب الاشتراكية سلبيات فهناك أساليب لتغييرها وفق متغيرات العصر، ففى الاشتراكية لامجال للجريمة، أو الدعارة وهو ماتمتلىء به البلاد الرأسمالية التى تسود فيها الأمراض النفسية والتفكك الاجتماعى والبطالة.

و بالمناسبة أشكركم على استمرار اصدار مجلتكم رغم عدم وجود اعلانات كبقية المجلات وتحية لأسرة تحرير « اليسار» وتحياتى القلبية للأستاذ **حسين عبد الرازق** رئيس التحرير، وأرجو نقل تحياتى للأخ **محمد سعيد** فى التجمع والأستاذة **بهيجة حسين** رئيس تحريره بور سعيد الوطنية» . كما أرجو إرسال برنامج الحزب الشيوعى

محمد سعيد





بهيجة حسين

المصرى ووثائق المؤتمر المنشورة فى عدد مارس ١٩٩٣ واستمارة عضوية.

بين × شمال:

مانشرته اليسار عن وثائق الحزب الشيوعى المصرى كان فى بيان وصلنا بالبريد، وهو حزب محجوب عن الشرعية، ولهذا نأسف لعدم استطاعتنا الاستجابةلطلباتك بشأنه، ونعد بنشر ما يصلنا من أدبياته ووثائقه، هو وكل الأحزاب المحجوبة عن الشرعية.

كذبة الألف يوم

ماذا بعد ٢٠ عاما من حرب اكتوبر والتى قال السادات إنها آخر الحروب وكفانا معاناة؟ وماذا بعد أن قاربت الألف يوم التى أعلنها الرئيس مبارك للإصلاح؟ هل انتهت معاناة الطبقات الشعبية؟ أم انخفضت قيمة الجنيه فى السوق؟ لقد أصبح كيلو الزيت بسعر ٢٩٠ قرشا واللحم ١٣ جنيها والجبن البيضاء ٦ جنيهات والصابونة من أرخص نوع ٣٥ قرشا! إن الأمر يتطلب وقفة من كل القوى العاملة والأحزاب لوضع ضوابط وسياسات جديدة تخفف الأعباء عن الطبقات الشعبية.

يحيى السيد النجار- دمياط

بين×شمال:

نتفق مع نداء الصديق يحيى للقوى العاملة والأحزاب مع تهنئتنا للدمايطة (بدون قر عليهم) بأن الموجة الجديدة لارتفاع الأسعار لم تصلهم بعد.. فى القاهرة التى يتجاوز عدد السكان الدائمين بها ١٥ مليون نسمة يتراوح سعر كيلو اللحم بين ١٤- ١٩ جنيها حسب مناطق البيع بينما وصل سعر كيلو الجبن الأبيض إلى ٩ جنيهات.

دعوة للتضامن

إننا نتمزق لما تحمله إلينا رسائل الأرض المحتلة فى كتابات نظير مجلى وحنا عميرة وفالح المطاونة نبكى على عجزنا وما نرزح تحته من أغلال، وما تبثه أجهزة الإعلان لا الإعلام لكى ننسى أننا عرب ولانهتم بما يحدث لإخواننا فى فلسطين الحبيبة ولبنان الجريح، وما هو مفروض على شعبنا العربى فى العراق وليبيا.

أما بشأن ما ينشر فى «اليسار» فإننى أتفق مع ماطرحته ندوة القراء وأقترح نشر أعمال الشهيد ناجى العلى، خاصة وأن قطاع كبير من الشباب لم يشهد أعماله. كما أقترح أن يشمل الغلاف الأخير صور المناضلين الأحياء وألا يقتصر على الشهداء فقط، فلم لاتنشروا على سبيل المثال صور محمود أمين العالم ورفعت السعيد وعبد العظيم أنيس وابراهيم خلاف وغيرهم؟.

سيد عبد الراضى عبد الرحيم- أسيوط- القوصية.

عفوا وننتظر رسائلك

**** الصديق أشرف سرور- الزقازيق:**

تقديرك لصديقك محمود عبد الكريم قضية شخصية جدا، وإن كنا نحيى فيه الإخلاص لقضيته، وفيك روح لوفاء والصداقة.

**** الصديق محمد سلامه علوان- الشرقية:**

سعدنا بقصيدتك« ياليلة- النصر عودى» وإن كانت مساحة «يمين×شمال» أضيق من أن تستوعب إبداع الشعراء- وهم كثيرون- يسعدنا أكثر أن نقرأ إبداعك فى المجلات الأدبية المتخصصة قريبا.

**** الصديق د. حسونى قدور بن موسى- المغرب:**

وصلتنا مقالاتك المنشورة في صحيفتي الاتحاد الاشتراكي المغربية،والقدس العربى، ونأسف لعدم نشر مقالات سبق نشرها، ونرحب بأى آراء أو مقالات تكتبها «اليسار».

التحية للهندى

لاأدرى لماذا أحضرت كل أعداد اليسار منذ صدورها ورصصتها صفوفا متوالية أمامى وظللت أنظر إلى الأغلفة وقد اصطفت كالزهور المتعددة الألوان لأكتشف أنه على مدى ٣٧ عددا لم يكرر الفنان **محمود الهندى** نفسه فى لون الغلاف إلا بتكرار الأبيض ٣ مرات وهو لون الأساس والأخضر ثلاث أعداد والأحمر عددين ولنجد أنه على مدار كل الأعداد ابتكر في كل مرة لونا مشتقا جديدا ضاربا رقما قياسيا في



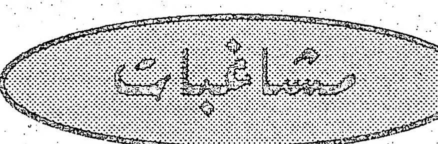
محمود الهندى

اشتقاقات الألوان ليثبت أن اليسار هو التطور والاختلاف وليس الجمود والتكرار والثبات. وخلافا للألوان فكل غلاف له شخصيته المستقلة خفيفة الظل مريحة للعين وبسيطة وأنيقة وجميلة فى ذات الوقت.

ليس هذا الحماس اكتشاف للفنان محمود الهندى فهو أولا صديق قديم شربنا شايا دافئا معا فى ليالى المنصورة الشتوية الباردة، وكان حديثه عن الفن والتذوق يملأ المكان الفقير حولنا بهجة وغنى ، وله الفضل فى معرفتى كيفية قراءة الصور ولكنها تحية لابد منها لأن شكل المجلة أو الجريدة أصبح الآن شيئا لايمكن فصله عن موضوعها ولم يعد جائز التغاضى عن الشكل الفنى الجيد للمطبوع بحجة أنه يقدم لك أفكارا جيدة. فمهما كنت تحمل من أفكار فلا حجة أن تكون ملابسك غير نظيفة. بهذا المنطق الذى كان يحرص عليه ويدافع عنه محمود الهندى بحماس وقوة وعنف أحيانا فى أحلك الظروف وأقساها أمام كل من كان يطالبه بالتنازل أو التهاون عن بعض ما يؤمن به من قدسية وخصوصية للفن والجمال. . واليسار المصرى غنى دائما ليس بأفكاره فقط ولكن برسومه وألوانه أيضا.

أحمد طاهر - المحامى- المنصورة

أحزاب صاحب الفضيلة!



أعلن فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى، رفضه للأحزاب السياسية، إذ أنه ليس فى الإسلام أحزاب سياسية ولو أن فضيلته، قد خاطب بكلامه ذاك، هؤلاء الذين يسعون لإعطاء اجتهاداتهم البشرية، صفة التقديس، فيزعمون أن الله عز وجل يؤيدهم، ولايؤيد غيرهم وأنهم «حزب الله» بينما الآخرون « أحزاب الشيطان »لكان ذلك ما يليق بالرجل الذى يوصف بأنه إمام الدعاة إلى الله، لأنه الذى يصون الإسلام- كعقيدة عن أن يكون طرفا فى الخلافات التى تدور بين البشر- حول ترتيب شئون دنياهم، طالما أن هذه الخلافات لاتمس أصول العقائد، خاصة وأن إقحام الإسلام فى هذه الخلافات، -منذ رفع الخوارج شعار الدعوة إلى تحكيم القرآن فى الصراع بينهم وبين خصومهم- قد أنتهى إلى ظهور عشرات الأحزاب كل منها يزعم أنه حزب الله ، وكل منها يكفرالآخر، وهى ظاهرة ماتزال قائمة إلى اليوم ولم يثبت يوما ، أنها أفادت الإسلام أو المسلمين، أو أدت إلى تقدمهم، الذى تحقق فى ظل تطبيقهم للحديث النبوى الشريف الذى يقول « أنتم أعلم بشئون دنياكم»!

لكن فضيلته ،برر إعلانه ذاك، بقوله « إن الأحزاب السياسية تقوم على أفكار بشرية قابلة للخطأ والصواب، فهى استدراك لفكر بشرى على فكر بشرى اخر، وعظمة الإسلام أن الكل يخضع لله وحده »(السياسى المصرى- ١٦ مايو ١٩٩٣)

ما يقوله فضيلة الشيخ الشعراوى، هو نموذج لما يذيعه كثيرون من الدعاة والوعاظ من آراء فى مرضوعات ليسوا بالضرورة – على علم كاف بها وليست بالضرورة مما يدخل فيما تخصصوا فيه- وهى آراء كان يمكن تجاهلها لولا أنهم – أولا – يقحمون فيها الاسلام، بلا منطق ودون ضرورة، فيضفون على تلك الآراء قدسية الدين فى نفوس البشر، ولولا أنهم – ثانيا – يتمتعون بتأثير جماهيرى واسع مما يؤدى الى تسلل آرائهم غير الصحيحة إلى عقول العوام وأشباههم فتضر- عن غير قصد- المسلمين، ولا تفيد الإسلام.

والخطأ الرئيسى فيما يقوله فضيلة الشيخ الشعراوى، أنه يضع كل ما هو بشرى فى موقف التعارض مع ما هو إلهى وسماوى، فهو يرى أن كل النظريات السياسية، التى تعتمد عليها الاحزاب، قد ظهر فيها العديد من الاخطاء، بينما الكتاب والسنة ما يزالان وسيظلا إلى يوم القيامة المنهج السليم لقيادة المجتمعات، وهو يطالبنا بأن ننصاع جميعا للنهج السماوى، وبدلا من أن نتصارع تحت راية الاحزاب، نتصارع من أجل الخير، ونتنافس من أجل التقرب لله !

وما يقوله فضيلته، هو تنويع آخر على نظرية «الحاكمية لله» التى تعتبر كل ما هو بشرى من الافكار والتصورات والتشريعات والبرامج، هو «طاغوت» يفتئت على حق الله عز وجل، ينبغى تحطيمه ليكون الحكم لله، وبما أنزل الله، وهى نظرية تتجاهل أنه – جل جلاله -لا يحكم بنفسه، وأن ما أنزله على رسوله، يفسره ويطبقه ويحكم به بشر من البشر، قد يصيبون وقد يخطئون، ويجازون- فى الحالتين على نيتهم- ومعنى هذا أن ما هو بشرى، ليس بالضرورة، ضد ما هو إلهى أو سماوى، وأن العبرة بالنتائج، استنادا الى القاعدة الأصولية التى تقول أن الله لا يقصد إلا مصلحة عباده !

وما فات على فضيلته هو أن الاحزاب السياسية، هى تنظيم اجتماعى توصل اليه البشر- بعد تجارب مريرة- لكى يجمّعوا وينظموا جهودهم فى جماعات تدافع عن المصالح المشتركة بين أعضائها ، وتوازن بين هذه المصالح ومصالح غيرهم من الجماعات، ولكى تبشر بما تراه محققا لمصالح البلاد والعباد ، وتكف يد الحاكم الظالم عن ظلمه، وتمنعه من أن يدعى أنه ظل الله على الارض، وقد عرف التاريخ الاسلامى أشكالا أولية منها ، حتى فى عهد الرسالة، فكان هناك حزب الشيطان وحزب الله وحزب المنافقين، وعرفها فى الصراع الذى دار حول الإمامة بين الخوارج والشيعة وأهل السنه فى أعقاب مقتل الخليفة عثمان، وعرفها فى الفرق الاسلامية المتعددة، التى عبرت عن مصالح اجتماعية ورؤى فكرية وسياسية متناقضة .. بل أن فضيلة الشيخ الشعراوى نفسه، كان فى صدر شبابه عضوا فى حزب الوفد ومن المتحزبين لإصلاح الأزهر على عهد الصراع بين الشيخين « الظواهرى » والمراغى» وكان قبل عشرين عاما، وزيرا للأوقاف، فى حكومة ما كان يعرف آنذاك باسم حزب مصر العربى والاشتراكى كمان !

وإذا كان فضيلته يرى أنه لاضرورة للاحزاب السياسية فما هو التنظيم السياسى للدولة وللمجتمع فى رأيه ؟ .. وماهو تفسيره لآيات الشورى فى القرآن الكريم ؟ .. وما هو رأيه فيما قاله الاستاذ خالد محمد خالد، من أنه يرى أن النظام الديمقراطى المطبق فى إنجلترا هو التفسير الأدق لآيات الشورى فى القرآن؟

وما هى فى رأيه الأسس التى يختار المسلمون حكامهم استنادا اليها .. وهل يرى فضيلته أن على المسلمين أن يتركوا الحاكم ليحكم كما يشاء ويهوى .. حتى لو كان ظالما فاجرا، دون أن ينظموا جهودهم للاعتراض عليه أو على الأقل يشيرون عليه بما فيه مصلحتهم؟

أليس ذلك صراعا من أجل الخير، وتقربا إلى الله يا صاحب الفضيلة؟!

رحم الله الإمام جمال الدين الافغانى الذى كان يقول :

«لا أعرف معنى لقولهم الفناء فى الله، إنما الفناء يكون فى عباد الله، بتعليمهم وتثقيفهم وترقيتهم ونشر العدل بين صفوفهم» .

صلاح عيسى